

مقدمة

تتعدد الدورة العادية الحادية عشر للمجلس التنفيذي والدورة العادية التاسعة للمؤتمر في سياق "النقاش الكبير" الذي دعي إليه رؤساء دول وحكومات اتحادنا حول موضوع "حكومة الاتحاد" وذلك بموجب المقرر ASSMBLY/AU/DEC.156 (VIII) الصادر عن الدورة العادية الثامنة للمؤتمر في أديس أبابا في يناير 2007.

يعتبر هذا النقاش ضرورياً لتمكين قادتنا من تقييم حالة الاتحاد بغية تحديد العقبات التي تعرقل مسيرته الثابتة نحو التكامل ورسم الطريق التي ينبغي سلوكه لتحقيق ذلك. وإذا كان تكامل إفريقيا في الحقيقة عملاً صعباً وطويلاً ويحتاج إلى كثير من العناية، فإنه يشكل ضرورة ملحة بالنسبة لأفريقيا لمواجهة عولمة القرن الحادي والعشرين التي إن لم يتم التحكم في مجرياتها في الوقت المناسب، سوف تضعف قارتنا وتعرضها للتهميش واستمرار حالة التخلف.

بما أن الوقت ليس في صالح أفريقيا، لا بد من التحرك بسرعة والعمل وفقاً لروح إعلان سرت لتهيئة الظروف والبيئة الملائمة للتكامل والقيام في نفس الوقت بمعالجة جوانبه السياسية والاقتصادية التي تكمل بعضها البعض. وإذا كنا جميعاً نتفق اليوم على أن التخلف والفقر يمثلان أكبر التحديات التي تواجه إفريقيا في هذه اللحظة من تاريخها، فمن المهم التشديد خاصة على ضرورة التضامن الأفريقي وعلى الجهود الجماعية المطلوبة لتطوير البنى التحتية وتوسيع السوق الأفريقية الداخلية وتطوير القدرات الصناعية للقارة وتحويل المواد الخام الأفريقية وتحسين المنتجات الأفريقية وتوفير فرص العمل والثروة والعمل من أجل ضمان مستقبل البشر.

لا بد لنا إذن من الاقتناع بأن هذه الأهداف لا يمكن أن تحققها دولنا بصفة فردية. ولو أن بعضها قادر على ذلك، فلا يمكن أن تتحمل ضغوط القوى العظمى وبيئة البلدان المجاورة المتخلفة. ولهذا، يتعين على دولنا أن تلعب دور محرك للتنمية. كما أن أهداف التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها بواسطة المعونة وحدها أو القروض أو أي شكل آخر من أشكال المساعدة الخارجية، بل يجب علينا أن نعتمد على مواردنا البشرية والطبيعية في بناء أسس تطورنا.

تحضيراً لهذا النقاش إذاً، شهدت الفترة قيد البحث عدة مشاورات على نحو ما جاء في المقرر ASSMBLY/AU/DEC.156 (VIII):

- مشاورات وطنية في بعض الدول الأعضاء؛

- مشاورات إقليمية أشرفت عليها بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية؛
- استشارة الأفكار لوزراء الخارجية في زيمبابي، جنوب إفريقيا يومي 8 و9 مايو؛
- دورة استثنائية لاحقة للمجلس التنفيذي في 10 مايو في نفس المكان ؛
- دورة لاستشارة الأفكار على مستوى البرلمان الأفريقي؛
- استشارة قارية شاملة بين ممثلي الحكومات وممثلي مختلف الطبقات الاجتماعية (جيش، برلمانات، اتحادات مهنية، جامعات، مجتمع مدني)، قامت بتنظيمها المفوضية من 28 إلى 31 مايو؛
- استشارة أفكار لأعضاء المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

دارت جميع هذه الاستشارات حول "حكومة الوحدة" ونجاحاتها وضرورتها والسبل والمراحل الواجب إتباعها من أجل إحداثها ومكانتها في بناء الولايات المتحدة الأفريقية. ولا شك في أن النتائج التي تمخضت عنها سوف تؤخذ في الاعتبار خلال النقاش الكبير.

شهدت الفترة قيد الدراسة كذلك ثلاثة أحداث هامة جاءت لتدعم اتحادنا وتعزز فعاليته. وجرى هذه الأحداث الثلاثة في مقر الاتحاد في أديس أبابا بمناسبة الاحتفال بيوم إفريقيا 2007 وكان موضوعه "تعزيز مكانة إفريقيا في العالم من خلال شراكات استراتيجية ومتوازنة ومسؤولة".

جرت هذه التظاهرة تحت الرعاية السامية لرئيس الاتحاد جون أ. كوفور، رئيس جمهورية غانا الذي شرف بحضوره هذه التظاهرة إلى جانب حضور معالي السيد ملس زيناوي ، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية. وتتمثل هذه الأحداث الثلاثة فيما يلي :

- بداية العمل بجواز السفر الدبلوماسي الأفريقي تنفيذاً للمقرر EX.CL/DEC.337(X) الصادر عن المجلس التنفيذي. وبهذا أصبح موظفو الاتحاد الأفريقي يمتلكون وثيقة آمنة ومضمونة للسفر عبر القارة وربما عما قريب عبر بعض بلدان الشركاء خارج القارة بعد إجراء مفاوضات معها للاعتراف بجواز السفر الدبلوماسي الأفريقي إلى جانب الموظفين ، سوف يمنح هذا الجواز كذلك لمسؤولي الدول الأعضاء وفقاً للترتيبات التي ستحدد لهذا الغرض لاحقاً ؛
- إطلاق المرحلة العملية لمشروع شبكة "الفيسات" التي يرمي، في إطار التحول المؤسسي، إلى تحقيق التواصل التام وتقديم الخدمات الحديثة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية بين مقر المفوضية ومكاتبها الفنية والتمثيلية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء، وذلك

بفضل إقامة شبكة ربط الاتصال عن طريق الأقمار الصناعية. ويسرني أن أفيد المجلس بأنه بفضل هذا النظام، أمكن لرئيسة البرلمان الأفريقي أن تتصل برئيس الاتحاد الأفريقي عن طريق مؤتمر الفيديو خلال الاحتفالات بـ 25 مايو التي أقيمت في أديس أبابا، واستطاعت الرئيسة وبعض أعضاء هيئة مكتب البرلمان الأفريقي، أن يتابعوا مباشرة مراسم احتفالات أديس أبابا من مقر البرلمان في ميدراوند.

- وضع حجر الأساس لمركز المؤتمرات الجديد للاتحاد الأفريقي الذي عرضت الصين على الاتحاد الأفريقي بناءه مجاناً كشاهد حي على الشراكة بين إفريقيا والصين. ووضع الحجر الأساس لهذا المشروع رئيس الاتحاد بحضور رئيس وزراء إثيوبيا، ووفد صيني رفيع المستوى بقيادة نائب وزير التجارة الصيني، رئيس المفوضية شخصياً.

بالإضافة إلى هذه الأنشطة التي استقطبت جُل اهتمام المفوضية خلال الفترة قيد البحث، واصلت المفوضية أنشطتها العادية المدرجة في أجندتها وفي ميزانية 2007. وتندرج هذه الأنشطة في إطار مواصلة تنفيذ الأولويات الواردة في الخطة الاستراتيجية 2004 – 2007 ، إطار عمل المفوضية الذي ينتهي مع نهاية هذه السنة.

يطيب لي كذلك أن أبلغ المجلس بأننا شرعنا في المفوضية في الأعمال الرامية إلى تقييم تنفيذ هذه الخطة من أجل استخلاص النتائج والدروس المفيدة لإعداد الخطة الثانية وسوف يتم تقديم هذه الخطة، بهدف اعتمادها إلى المجلس والمؤتمر خلال دورتيهما في يناير 2008 على أقرب تقدير.

يرتكز أحد المحاور ذات الأولوية لهذه الخطة على تسوية النزاعات وإحلال وتعزيز السلام وهو مجال أحرزت فيه المفوضية تقدماً ملموساً ولا سيما فيما يتعلق بالنزاع في دارفور الذي وجدت له أرضية تفاهم الآن من خلال البعثة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة. لكن هذه الجهود لم تكن موفقة كثيراً في الصومال حيث يتطلب الوضع مزيداً من الجهد . ونأسف للتطورات الجديدة التي طرأت على الوضع في اتحاد جزر القمر.

يسعدني أيضاً أن أبلغ المجلس والمؤتمر بأن المفوضية تواصل العمل مع الدول الأعضاء على تعزيز أسس ديمقراطياتنا الناشئة وممارسات الحكم الرشيد. وفي هذا السياق ، وبالإضافة إلى مراقبة الانتخابات في الدول الأعضاء ، قامت المفوضية بالأعمال الضرورية للتعجيل بسرّيان مفعول "الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم الرشيد" المعتمد في يناير 2007.

أما فيما يتعلق بالميادين الأخرى التي يغطيها هذا التقرير، يجري التركيز بوجه خاص على الأنشطة المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والثقافية والبشرية التي تساعد على التعجيل بتنفيذ برنامج التكامل الاقتصادي لإفريقيا. وتشكل بعض هذه الأنشطة نقاطاً منفصلة عن جدول أعمال المجلس تقدم في شكل محاضر مؤتمرات وزارية قطاعية واستشارات للأفكار ذات طابع استراتيجي للقيام بأعمال مبنية على التشاور على الصعيدين الإقليمي والقاري.

ليعلم المجلس كذلك أن المفوضية تواصل في المجال الإداري والمالي بذل الجهود الضرورية لتحسين أساليب عملنا وبخاصة فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية والمالية للاتحاد. وتجسد ذلك من خلال تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع التحول المؤسسي. وتتواصل أعمال هذه المرحلة من خلال شبكة الفيسات التي تعمل عن طريق الأقطار الصناعية والإدارة المتكاملة للنظم الإدارية والمالية وإدارة المعرفة، وعملية التسهيل وإدارة الثقافة..... وعندما تدخل مختلف هذه المشاريع المرحلة الميدانية، تكون المفوضية مجهزة بشكل أفضل لضمان إدارة سليمة وشفافة لجميع الموارد التي توضع تحت تصرفها.

تجدر الإشارة مع ذلك إلى أنه إذا كانت مختلف الشراكات التي تسعى إلى إقامتها لضمان شفافية الاتحاد الأفريقي وتعزيز مكانة إفريقيا في العالم تدفع شركائنا إلى الوفاء بالتزاماتهم في مجالات التمويل وغيره من أشكال المساعدة سواء بصفة فردية أو جماعية (الاتحاد الأوروبي)، فإننا نأسف لاستمرار تأخر دولنا الأعضاء في دفع مساهماتها. وحتى وقت استكمال هذا التقرير، كانت مبالغ المساهمات التي لم يتم تسديدها بالنسبة لسنة 2007 وصلت إلى 27ر2619460ر70 دولار أمريكي بينما متأخرات مساهمات السنوات السابقة التي تبلغ قيمتها 47ر646ر112ر37 دولار أمريكي أي ما قيمته الإجمالية 74ر106ر732ر107 دولار أمريكي.

وأغتنم هذه الفرصة لأوجه نداء عاجلاً إلى الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها المالية تجاه ميزانية الاتحاد. وأعرب عن امتناننا وعرفاننا لشركائنا على المساعدة المالية التي يواصلون تقديمها إلى الاتحاد وبخاصة إلى المفوضية لتنفيذ برامجها.

في نطاق الجهود الرامية إلى توسيع قاعدة شركائنا الاستراتيجيين بشكل متوازن ومسؤول، فإن الفترة قيد البحث تميزت بأعمال مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي من أجل مواصلة الحوار بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي تمهيداً لقمة لشبونة التي ستعقد ربّما في نهاية السنة الحالية. كما يتواصل التحضير لعقد منتدى القمة للشراكة بين إفريقيا والهند، حيث عقد الاجتماع التحضيري الثاني في أديس أبابا يومي 23 و24 أبريل 2007. وتم الشروع في المشاورات لعقد منتدى الشراكة مع تركيا خلال السنة القادمة. ويجري التفكير في إقامة شراكات أخرى مع روسيا والدول العربية وإيران.

اسمحوا لي، في الختام، أن أعرب من جديد عن امتنان المفوضية الكامل للجنة الممثلين الدائمين والمجلس ومن خلاله للمؤتمر على الدعم المتواصل المقدم إليها لتسهيل مهمتها النبيلة في تحقيق رؤية الاتحاد نحو بناء إفريقيا متكاملة، إفريقيا واحدة وموحدة تتحكم في مستقبلها بنفسها من أجل ضمان مستقبل أفضل لشعوبها.

ألفا عمر كوناري

EX.CL/356 (XI)

Page 1

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700

Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الحادية عشرة
أكرا، غانا، 25-29 يونيو 2007

-

EX.CL/356 (XI)

**تقرير رئيس المفوضية
عن الفترة من يناير إلى يونيو 2007**

-

تقرير رئيس المفوضية عن الفترة من يناير إلى يونيو 2007

ألف- المسائل القانونية:

ألف-أولا- مهام الإيداع:

1- أود أن أبلغ المجلس التنفيذي بأنه ومنذ تقديم تقريره الأخير في يناير 2007، لم تحدث تطورات مهمة فيما يتصل بمعاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي ذلك أن خطى الدول الأعضاء في التوقيع على المعاهدات والمصادقة عليها كانت بطيئة بعض الشيء. بيد أن اعتماد الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم في أديس أبابا، إثيوبيا في يناير 2007 هو حجر الزاوية للقارة وهو أيضا خير شاهد على تعميم زعمائنا على مواصلة المسيرة نحو تعزيز العملية الديمقراطية في بلداننا المختلفة. وأني لسعيد بإبلاغكم بأن الميثاق مفتوح للتوقيع عليه من قبل الدول الأعضاء وأنه إلى اليوم وقعت عليه دولتان هما غينيا وناميبيا. ومن نافلة القول التشديد على أهمية الميثاق ولا يخالجني شك في أن الدول الأعضاء سوف تضمن دخوله حيز النفاذ بأسرع ما يتيسر. فضلا عن ذلك سوف يكون الميثاق متاحا للتوقيع عليه في أكرا، غانا. ونشجع كل الدول الأعضاء على التوقيع عليه.

ألف-ثانيا- اعتماد دول غير أفريقية لدى الاتحاد الأفريقي:

2- وفقا للجزء الثاني من الفصل الثاني (3) من معايير منح صفة المراقب لنظام الاعتماد في الاتحاد الأفريقي (المعايير) التي اعتمدها المجلس التنفيذي في يوليو 2005، ظلت أتلقي وأتفحص طلبات للاعتماد من مختلف الدول غير الأفريقية وفي ذهني المصالح العليا للاتحاد واهتمامات الدول الأعضاء. أود أن أبلغ المجلس بأنه منذ تقريره الأخير، قبلت خطابات اعتماد من 11 دولة غير أفريقية ومنظمة دولية واحدة بالإضافة إلى أولئك الذين تم اعتمادهم من قبل وفقا لأحكام الجزء الثاني – الفصل الثاني (3) من معايير منح صفة المراقب لدى الاتحاد الأفريقي ونظام الاعتماد في الاتحاد الأفريقي. وهذه هي أسماء الممثلين المعتمدين منذ تقديم تقريره الأخير وأسماء دولهم/منظماتهم.

البلد

إيران

اسم الممثل المعتمد

1- معالي السيد كيومارس فتوحي جيام

الولايات المتحدة

2- السيدة سندي ل. كورفيل

النمسا

3- معالي الدكتور رودلف اجستتر

- 4- معالي السيد بروس جودون انتجوا وباريودا
- 5- الدكتور روجر سالانتونجا ممثل المعونة الأمريكية لدى الاتحاد الأفريقي
- 6- معالي السيد بيتر راينهارت سويسرا
- 7- السيدة سيجريدور دوناكريستمنذر ايسلندا
- 8- معالي الدكتورة فيراماريا فيرنانديس البرتغال
- 9- السيد افتخار أ. أرين الباكستان
- 10- معالي السيد هكتور همبرتو فاليزي المكسيك
- 11- السيد قابرييل ارنل برانزارو رومانيا

يبلغ العدد الكلي للدول غير الأفريقية المعتمدة لدى الاتحاد الأفريقي 47.

ألف- ثالثا- تسجيل وحماية أسماء ومختصرات وشعار الاتحاد الأفريقي والنيباد لدى المنظمة العالمية للملكية الفكرية:

3- قد يتذكر المجلس أنه كان لي الشرف في يناير 2007 أن أبلغ الدول الأعضاء بأن ممتلكات الاتحاد الأفريقي المختلفة قد تم تسجيلها لدى المنظمة العالمية للملكية الفكرية وهي الآن محمية وفقا لاتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية. وفي هذا الصدد أود أن أحدد مناشدتي للمجلس ضرورة اتخاذ الدول الأعضاء الإجراءات لضمان حقوق الملكية الفكرية للاتحاد الأفريقي في بلدانها المختلفة من خلال استصدار التشريعات الوطنية اللازمة وإبلاغ المفوضية بذلك. وأود أن أشير إلى أن المادة 6 من اتفاقية باريس تستوجب على الدول الأعضاء رفض تسجيل العلامات المتنازع عليها والمسيئة ومنع استخدام العلم والشعار والمختصرات والأسماء التابعة للاتحاد الأفريقي.

ألف- رابعا- مواعمة إجراءات المصادقة على المعاهدات:

4- لعل المجلس يتذكر، أيضا أنه قد طلب إلى المفوضية بموجب المقرر EX.CL/DEC.128 (V) إجراء دراسة حول إجراءات المصادقة على

المعاهدات في الدول الأعضاء وأيضا عن كيفية مواءمتها بهدف تسريع عملية المصادقة على المعاهدات.

5- أود أن أبلغ المجلس بأن المفوضية قد بدأت الدراسة. وطلبت من الدول الأعضاء بموجب مذكرتيها الشفهيتين BC/OLC/66-5-1-VOL.IV و BC/OLC/24.18/5.VOL.1 بتاريخ 6 أكتوبر 2006 و 3 مايو 2007 على التوالي أن تقدم إلى المفوضية إجراءات المصادقة على المعاهدات لديها. بيد أنه لم تستجب إلا تسع (9) دول أعضاء من الأعضاء الثلاث والخمسين (53) وقد أدى ذلك إلى تأخير إكمال وتقديم الدراسة. كما أود أن أبلغ المجلس أيضا بأن المفوضية تنوي تقديم الوثيقة في أكتوبر 2007 إلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء العدل والنواب العاميين لمناقشتها.

ألف- خامسا- اللجان الفنية المتخصصة:

6- قدمت خلال دورة المجلس العاشرة في يناير 2007 تقريرا عن اللجان الفنية المتخصصة. ولعل المجلس يتذكر أنه طلب من الدول الأعضاء إجراء مشاورات داخلية مع المستفيدين وتقديم تعليقاتها وملاحظاتهما إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي. فضلا عن ذلك، طلب المجلس من لجنة الممثلين الدائمين ومفوضية الاتحاد الأفريقي بحث المقترحات المضمنة في تقرير المفوضية وملاحظات الدول الأعضاء وتقديم توصيات محددة إلى الدورة القادمة للمجلس التنفيذي.

7- لهذا الغرض، دعت المفوضية الدول الأعضاء بموجب مذكرتيها الشفهيتين رقم BC/OLC/27.2-1/40/VOL.11 و BC/OLC/27-2-1/2/VOL.III بتاريخ 21 فبراير و 19 مارس 2007 على التوالي إلى إجراء المشاورات اللازمة في بلدانها وتقديم تعليقاتها وملاحظاتهما إلى المفوضية بحلول 30 أبريل 2007 ولكن حتى الآن لم تقدم إلا ثلاث (3) دول أعضاء تعليقاتها إلى المفوضية.

8- لعلمكم تذكرون أيضا أن الدورة الاستثنائية العاشرة للمجلس التنفيذي المنعقدة في دوربان، جنوب إفريقيا في 10 مايو 2007 قررت مراجعة حسابات كل أجهزة الاتحاد الأفريقي ووافقت على صلاحيات المراجعة وعلى ذلك، فإن المقترحات النهائية بشأن اللجان الفنية المتخصصة سوف تخضع للمراجعة.

باء- المرأة ومساائل الجنسين والتنمية:

9- أود أن ألفت انتباه المجلس إلى أنه من ضمن المسؤوليات الأساسية للاتحاد الأفريقي الذي يضم صناع السياسة في أفريقيا على أعلى المستويات أن يقدم نقاط تنسيق التوعية وتحفيز القادة الأفريقيين على بذل مزيد من الجهد ووضع قضايا تكامل المرأة في برامجهم. ولعل مديرية المرأة ومساائل الجنسين والتنمية واحدة من نقاط التنسيق التي تتعرف وتحدد اهتمامات المرأة وخلال

التدخل الفعال تدرجها في سياسات وبرامج وأنشطة مفوضية الاتحاد الأفريقي والأجهزة الأخرى والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء. وتنسق المديرية، أيضا صوت أفريقيا على الصعيدين القاري والدولي.

10- وعليه، فإن الهدف الثنائي لمديرية المرأة ومساائل الجنسين والتنمية يتمثل في: (أ) تشجيع ومساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ سياسات تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين بضمان حصول كل من الرجل والمرأة على حقوق متساوية لهياكل السلطة التي تسيطر على المجتمع وتحدد قضايا التنمية ومبادرات السلام و(ب) اتخاذ تدابير للتنفيذ الفعال للاتفاقيات القائمة والتوصيات والقرارات حول القضايا التي تؤثر على المرأة من مفهوم علاقة الجنسين.

11- في هذا السياق وخلال الثلاث سنوات ونصف الماضية كان تركيز المفوضية على المجالات التالية: وضع النسيج المؤسسي، بناء القدرات الداخلية لتكامل الجنسين، تنفيذ الإعلان الرسمي الصادر عن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا، وإقامة الشراكة والدفاع عن قضايا المرأة وتعزيز صوت المرأة في عمليات السلام.

12- بالنسبة لوضع الإطار المؤسسي وبناء القدرات الداخلية لإشراك المرأة، يسعدني إبلاغ المجلس بأن المفوضية قد قامت بالتحقيق من إشراك المرأة في إدارات المفوضية والهدف الرئيسي من التحقق من إشراك المرأة هو معرفة مدى تركيز مفوضية الاتحاد على الأطر المؤسسية والصكوك القانونية والسياسات والبرامج والأنشطة في معالجة قضايا الجنسين وتمكين المرأة وتهدف عملية التحقق أيضا، إلى إيجاد الوسائل الكفيلة بتمكين المرأة وإشراكها في داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي.

13- قد أدى التحقق في إشراك المرأة إلى وضع خطة الاتحاد الأفريقي الاستراتيجية لمشاركة الجنسين (2008-2011) للعناصر السياسية والاجتماعية لبرنامج الاتحاد الأفريقي ويجري صوغ سياسة الاتحاد الأفريقي للمساواة بين الجنسين. وعند اعتمادها، ستوفر هذه السياسة الإطار لمشاركة المرأة وتمكينها في أفريقيا. وفي هذا الصدد تم عقد حلقات دراسية للخبراء حول هذه المواضيع الثلاثة ودعي المشاركون من المفوضية ومن أجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى ومن المجموعات الاقتصادية الإقليمية ويتوقع أن تتم عمليات أخرى لإقرار سياسة الاتحاد الأفريقي للمساواة بين الجنسين.

14- نشرت المفوضية، أيضا دليلا عن أفضل الممارسات لعلاقة الجنسين في أفريقيا مع تسليط الضوء على حالات فردية حيث تحققت تغييرات إيجابية في القوانين والسياسات والبرامج والميزانيات. وفي هذا الصدد، نظمت مديرية المرأة ومساائل الجنسين والتنمية، بمقر الاتحاد الأفريقي في مايو 2006. معرض معارف وحلقة دراسية تشاورية موضوعها "أفضل الممارسات لعلاقة الجنسين وتمكين المرأة" وقد سعت الحلقة التشاورية إلى

تحديد الاستراتيجيات والأدوات والآليات التي يمكن اعتمادها لقضايا مشاركة المرأة في مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وأجهزة الاتحاد الأخرى والدول الأعضاء.

15- وفي نفس هذا المجال، نظمت المفوضية حلقة دراسية لتطوير المناهج الدراسية لوضعي السياسات الاقتصادية المستجيبة لمشاركة المرأة في أفريقيا في مارس 2006 وقد كانت مبادرة مشتركة مع معهد الأمم المتحدة للتخطيط الاقتصادي والتنمية. وكانت الدورة هي الأولى من نوعها في أفريقيا وتهدف إلى سد فجوة القدرات لوضعي القرار الاقتصادي الأفريقيين ولمخططي الميزانيات، والممارسين في مجال التنمية والمدافعين عن السياسة في مجال وضع وتنفيذ سياسات اقتصادية وبرامج محبذة لمشاركة المرأة. كما هدفت إلى سد الفجوة المعرفية لدى الاقتصاديين في قضايا علاقة الجنسين وتحسين الإلمام الاقتصادي لدى خبراء علاقة الجنسين. وتم تنظيم الدورة الأولى في أديس أبابا بمقر مفوضية الاتحاد الأفريقي في الفترة 23 نوفمبر 14 ديسمبر 2006.

16- **تنفيذ الإعلان الرسمي لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي حول المساواة بين الجنسين** يتذكر المجلس أنه في هذا الإعلان، أعاد رؤساء الدول والحكومات تأكيد التزامهم بمبدأ المساواة بين الجنسين كما ورد في المادة 4-(1) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي إلى جانب الالتزامات القائمة الأخرى والمبادئ والأهداف والأعمال الواردة في الصكوك المختلفة الإقليمية والقارية والدولية حول حقوق الإنسان والمرأة.

17- في هذا الصدد، نظمت المفوضية مؤتمر الاتحاد الأفريقي الأول للوزراء المسؤولين عن شؤون المرأة ومسائل الجنسين في داكار، السنغال في أكتوبر 2005. وخلال هذا المؤتمر، اعتمد الوزراء وثيقتين من شأنهما تسهيل تنفيذ الإعلان الرسمي من قبل الدول الأعضاء، وتحديد إطار تنفيذ الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا والخطوط التوجيهية للإبلاغ بشأن الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا كما بحثوا أدوارهم الخاصة في عملية تنفيذ الإعلان الرسمي وفي تشكيل برنامج علاقة الجنسين للاتحاد الأفريقي.

18- وفقا للجدول الذي اعتمده الوزراء المسؤولون عن شؤون المرأة ومسائل الجنسين وإجازة المجلس ومؤتمر رؤساء الدول والحكومات في الخرطوم في 2006، من المتوقع أن تكون كل الدول الأعضاء قد قدمت تقاريرها الأساسية عن الإعلان الرسمي لتدعيمه خلال دورة يناير 2007 للمجلس والمؤتمر ولكن 9 دول فقط هي التي قدمت تقاريرها في الوقت المحدد لبحثه خلال تلك الدورة للمجلس والمؤتمر كما قدم بعض الشركاء تقارير مثل بنك التنمية الأفريقي واليونيدو وبرنامج الغذاء العالمي.

- 19- في هذا الصدد، تم بحث تقريرين يتعلقان بالإعلان خلال دورة يناير 2007 للمجلس والقمة وتحديدًا، خلاصة تقارير مقدمة من الدول الأعضاء والتقارير الثاني لرئيس المفوضية عن تنفيذ الإعلان الرسمي.
- 20- في هذا الصدد، أيضا عينت لجنة استشارية تدعى لجنة الاتحاد الأفريقي للمرأة. وتقدم هذه اللجنة المشورة لرئيس المفوضية ومفوضية الاتحاد الأفريقي ككل في قضايا علاقة الجنسين والتنمية. ومن المتوقع أن تكون هذه اللجنة بمثابة القناة لإضفاء الطابع الشعبي على قرارات وأعمال الاتحاد الأفريقي فيما يتصل بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وللجنة دور خاص في رصد وتعزيز تنفيذ الإعلان الرسمي. تم إنشاء هذه اللجنة وعقدت اجتماعها الأول في أبريل 2006 بأديس أبابا، إثيوبيا. وعقدت اجتماعها الثاني في أبريل 2007 بأديس أبابا. وخلال الاجتماع الثاني، اعتمدت اللجنة خطة عملها ونال أعضاؤها دورة تدريبية في قضايا الجنسين.
- 21- في مجال إقامة الشراكات والدعوة، نظمت مفوضية الاتحاد الأفريقي في نوفمبر 2006، مشاورة لمنظمات المجتمع المدني تحت عنوان "دور منظمات المجتمع المدني في الرصد والإبلاغ عن الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا. وكان الغرض من المشاورة الاتفاق على وسيلة التعاون بين منظمات المجتمع المدني الشريكة ومديرية مسائل الجنسين في الرصد السنوي للتنفيذ والإبلاغ عن التقدم في تنفيذ الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين وفي نهاية المشاورة، اعتمدت منظمات المجتمع المدني آليات لتنسيق كتابة التقارير المرجعية عن الإعلان حول المساواة بين الجنسين في إفريقيا ووضع دليل عن منظمات المجتمع المدني في كل قطاعات التنمية لعناية مديرية المرأة ومسائل الجنسين والتنمية للبناء عليه في سياسة مبادرات التنمية وتنسيق أنشطة منظمات المجتمع المدني النسوية خلال فترة ما قبل مؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي.
- 22- لعل المجلس يوافقني الرأي في أن اعتماد البروتوكول المرفق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا ودخوله حيز النفاذ يمثل حجر الزاوية في تعزيز وحماية واحترام حقوق المرأة في أفريقيا. وعليه، يمكن للنساء الأفريقيات استخدام البروتوكول لتعزيز واحترام وحماية حقوقهن.
- 23- على ذلك، ظلت المفوضية تبني شراكات وتضطلع بالدعوة لحقوق المرأة الإنسانية التي تم استهدافها، بصفة خاصة في مرحلة المصادقة المبكرة على البروتوكول وإضفاء الطابعين الشعبي والمحلي عليه.
- 24- وفي هذا الصدد، قامت المفوضية بالتعاون مع جمعية "التضامن من أجل حقوق المرأة الأفريقية" بنشر كتاب عن "تبسيط بروتوكول الاتحاد الأفريقي بشأن حقوق المرأة في أفريقيا". كما نظمت المفوضية وجمعية التضامن من أجل حقوق المرأة الأفريقية مشاركة مشاورة إقليمية حول الاستراتيجيات

لتسريع المصادقة على بروتوكول الاتحاد الأفريقي بشأن حقوق المرأة على نطاق شمال أفريقيا في أبريل 2007 في تونس.

25- حيث أن الاتحاد الأفريقي قد كلف برصد وتقييم وتنفيذ المنابر الأفريقية والعالمية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واصلت المفوضية تكثيف وتوسيع تعاونها مع المنظمات الدولية ووكالات التنمية والمؤسسات الإقليمية والإقليمية الفرعية الدول الأعضاء في جهود النهوض بوضع المرأة الأفريقية.

26- **تعزيز أصوات المرأة في عمليات السلام:** كجزء من جهود الاتحاد الأفريقي لتعزيز أصوات المرأة في عمليات السلام وبصفة خاصة في البلدان الخارجة من النزاعات، قامت المفوضية، بالشراكة مع برنامج علاقة الجنسين الإقليمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببناء شبكة لعلاقة الجنسين وإرساء قواعد السلام والحكم. وتضم الشبكة أفرادا مختلفين ومؤسسات لبناء القدرات وتعزيز الحكم المحبذ لقضايا المرأة في البلدان الخارجة من النزاعات. وفي هذا الصدد، كانت المفوضية تعمل على نحو وثيق مع صندوق الأمم المتحدة للمرأة على تعزيز أصوات المرأة في عمليات السلام خاصة في الأحداث المؤدية إلى توقيع اتفاقية السلام في دارفور.

جيم- أنشطة مراجعة الحسابات الداخلية:

جيم-أولا الأنشطة:

27- إن دور مكتب المراجعة الداخلية هو توفير الضمان وتقديم خدمات استشارية للإدارة وللمفوضية ويدعم المكتب الإدارة العليا في الاضطلاع بمسؤولياتها، بصورة فعالة بتزويدها بالتحليل والتقييم والمشورة والتوصيات بالنسبة للأنشطة قيد البحث.

28- منذ قمة أديس أبابا في يناير 2007، كانت الأنشطة التي أضطلع بها مكتب مراجعة الحسابات الداخلية ما يلي:

- أ (النقدية وإدارة النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2006.
- ب (التعيينات في المقر لمدة 24 شهرا – يناير 2005 إلى ديسمبر 2006.
- ج (بعثة الاتحاد الأفريقي في بروندي.
- د (بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، تسهيل عمل المسؤولين الماليين.
- هـ (تنفيذ الميزانية وضبط النفقات في المقر للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2006.
- و (المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي ليلونجوي للسنة المنتهية 2006/12/31.
- ز (البعثة الدائمة لدى جامعة الدول العربية، القاهرة.
- ح (المشاريع والصناديق الخاصة في المقر لمدة 24 شهرا يناير 2005 إلى ديسمبر 2006.

29- فضلا عن ذلك ووفقا لخطة المفوضية الاستراتيجية 2004-2007، يعمل مكتب المراجعة الداخلية على إكمال التحضيرات لميثاق مراجعة الحسابات ودليل المراجعة من خلال مكتب ديلويت وتطش الاستشاري.

جيم- ثانيا الأثر والتحديات:

30- يساعد المكتب الإدارة في تحقيق رؤية، ورسالة المفوضية بتشجيع إقامة نظام كفاء وفعال للمراجعة والضبط الداخلي بتقييم المخاطر والتوصية بالتدابير لتخفيف أثر هذه المخاطر. وعليه، فإن المكتب يلعب دورا استباقيا في دعم القرار في بناء مفوضية ذات كفاءة وشفافية وخاضعة للمساءلة.

31- بيد أنه ولتحقيق هذه الأهداف وتقديم الخدمات ذات القيمة المضافة اللازمة، يعاني مكتب مراجعة الحسابات الداخلي من نقص في القوى العاملة. ومن المعتقد أن هذه المشكلة سوف يتم حلها بعملية التعيينات الجارية ومراجعة هيكل مابوتو.

جيم- ثالثا طريق المضي قدما:

32- ينظم مكتب المراجعة الداخلية قبل نهاية السنة المالية، حلقة دراسية لإدارة مفوضية الاتحاد الأفريقي حول دور المراجعة الداخلية وتقييم المخاطر والحكم الرشيد. وقد تم التعاقد مع شركة ديلويت وتطش لمساعدة مكتب المراجعة الداخلية على تسهيل عقد هذه الحلقة وسوف تنتهج الحلقة نهجا استباقيا لعملية تقييم المخاطر وتشجيع المديرين للعمل بمتابعة وإيجابية مع مكتب المراجعة الداخلية.

دال- المواطنون الأفريقيون والأفريقيون في المهجر:

33- خلال الفترة قيد البحث، اضطلعت المفوضية بالأنشطة التالية فيما يتعلق بالمواطنين الأفريقيين ومنظمات المجتمع المدني والأفريقيين في المهجر.

دال- أولا: الدعم لإنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي:

34- لعل المجلس يتذكر أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي الانتقالي لم يستطيع أكمل ولايته، قرر المجلس التنفيذي خلال دورته العادية العاشرة مد ولايته إلى 31 ديسمبر 2007 وطلب إلى اللجنة الدائمة اتخاذ التدابير اللازمة للتأكد من أن عملية الانتخابات العام إلى ما بعد الفترة الانتقالية قد اكتملت في موعدها. وطلب إلى المفوضية اتخاذ التدابير اللازمة لدعم هذه العملية ووفقا لذلك، سهلت طلب المسؤول الرئيسي البروفيسور وانجاري ماتاي لعقد اجتماع للجنة الدائمة الانتقالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في القاهرة - مصر في الفترة من 24 - 26 فبراير 2007 لوضع الأسس والإجراءات لإنجاز المهمة. وضعت اللجنة الدائمة الانتقالية برنامج عمل للترويج الشعبي

لعملية المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإجراء الانتخابات بين يونيو وديسمبر 2007.

35- وعليه، وتحت إدارة اللجنة الدائمة الانتقالية، قامت لجنة الاعتماد وبرنامج الأعمال التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أمانة المجلس في المفوضية بعمل نموذج للانتخابات تم نشره في موقع شبكة الاتحاد الأفريقي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والدعاية له في الصحافة الوطنية والإقليمية وغيرها من وسائل الإعلام، وأوضح النموذج معايير استيفاء الشروط ودعا المنظمات المهتمة إلى تقديم طلباتها. وبنهاية العملية، تلقت أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي 250 طلبا من مختلف أقاليم القارة وبالتالي اجتمعت لجنة الاعتماد التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في غانا في الفترة 17-18 يونيو 2007 لفحص مؤهلات المرشحين. وبهذا التطور، يمكن القول أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي يسير في الاتجاه الصحيح. وأتوقع أن تكتمل الانتخابات في التاريخ المضروب لها بنهاية 31 ديسمبر 2007 حتى يمكن رؤية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ما بعد الفترة الانتقالية في 2008.

36- من المهم أن نشير إلى أن عملية الانتخابات الجارية هي لانتخابات على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية. ونتوقع أن ينتخب الأفريقيون في المهرج 20 ممثلا في المؤتمر العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

37- وحيث أن أحكام المادة 3 بشأن تكوين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي تركز، بصورة صارمة على الفئات الاجتماعية والمهنية في داخل القارة، من الحكمة التأكد من أن المعايير لمشاركة الأفريقيين المهرج قد تم وضعها بصورة واضحة في إطار وثيقة يعتمدها جهاز السياسة المختص لضمان مشروعية العملية. وينبغي على مديرية المواطنين الأفريقيين أن تعمل على هذه الوثيقة مبكرا لضمان المشاركة السريعة والفعالة لممثلي المهرج في عملية المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

دال-ثانيا إقامة شراكات قطاعية: المنتدى النقابي:

38- كثفت المفوضية جهودها لتشجيع مشاركة المجتمع المدني في شؤون الاتحاد بصفة عامة والمفوضية، على وجه الخصوص ولهذا الغرض، شرعت في برنامج لإقامة شراكات بين الاتحاد والمجموعات المهنية والقطاعية المختلفة بدءا بالحركة النقابية وفقا لخطة عمل المفوضية الاستراتيجية التي أجازها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في 2007. وعلى ذلك، قامت المفوضية بموافقة المنظمة الأفريقية لاتحاد النقابات بافتتاح منتدى الشراكة بين الاتحاد الأفريقي ومنظمة الوحدة النقابية الأفريقية في أكرا، غانا في الفترة 3-5 إبريل 2007 لتبادل المعلومات والخبرات حول القضايا ذات الأهمية الحاسمة

للاتحاد الأفريقي ووضع إطار أكثر مؤسسية وهيكلية للارتباط وخطوط توجيهية لهذه العلاقة وكذلك برنامج للتعاون والعمل، انتخب المنتدى الذي حضره كبار قادة اتحاد النقابات على الصعد الوطنية والإقليمية والقارية لجنة تسيير من 9 أعضاء لقيادة العملية وسلط الضوء، أيضا على بعض مجالات التعاون المحددة التي يستطيع اتحاد النقابات أن يضيف من خلالها قيمة إلى عمل الاتحاد الأفريقي فضلا عن ذلك، قرر المنتدى عقد حلقة دراسية استراتيجية في أواخر 2007 لوضع خارطة طريق لهذا التعاون كما جرت مداوالات حول قضايا أخرى ذات أهمية مثل تمويل الاتحاد والمجلس الاقتصادي والمقترحات بشأن حكومة الاتحاد. وكمتابعة لهذه العملية، تنوى المفوضية افتتاح المجلس العالمي في النصف الثاني من 2007.

دال-ثالثا مشاورات الاستراتيجية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي:

39- كدلالة على الالتزام بجعل منظمات المجتمع المدني مستفيدة وفعالة في الاتحاد الأفريقي، عملت المفوضية على تسهيل المشاركة الفاعلة والمعززة لمنظمات المجتمع المدني في وضع الاستراتيجية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، بدأت مشاورات الاستراتيجية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي من أجل تنمية أفريقيا بمشاركة منظمات المجتمع المدني في أكرا - غانا في الفترة 26-28 مارس 2007 - وكانت المفوضية قد دعمت ومولت مشاركة المجتمع المدني في مشاورات المجتمع المدني الأوروبي في بادوهونيف - ألمانيا في الفترة 23-24 إبريل 2007. وقد بحثت مشاورات أكرا وثيقة الإطار وقدمت توصيات محددة للتحسين. وقد وافقت، أيضا على عدد من القرارات، بما في ذلك عملية المتابعة بضمان المشاركة المستمرة والنشطة لمنظمات المجتمع المدني في العملية إلى قمة لسبونة وما بعدها لتسهيل عملية التنفيذ. وقد أنشأت، أيضا لجنة تسيير للعمل مع منظمة المجتمع المدني والمهجر لضمان المتابعة الفاعلة لمشاورات منظمات المجتمع المدني الأفريقية حول الاستراتيجية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. ومن المقرر عقد حلقة دراسية لمتابعة استعراض نصف المدة للتقدم المحرز في أغسطس 2007 وهناك خطط لكل من منظمات المجتمع المدني الأفريقية والأوروبية حتى يتفاعلا بصورة إيجابية في مشاورة دولية لمنظمات المجتمع المدني في أكتوبر أو نوفمبر 2007.

دال-رابعا حكومة الاتحاد:

40- يسرني إبلاغ المجلس بأن المفوضية قد شجعت منظمات المجتمع المدني على المشاركة بفعالية في مناقشات حكومة الاتحاد وقد تم عرض المسألة خلال

اجتماعات عديدة لمنظمات المجتمع المدني ومن خلال برامج الشراكة القطاعية المتطورة. بالإضافة إلى ذلك، شاركت منظمات المجتمع المدني بصورة فاعلة في المشاورات القارية الشاملة حول حكومة الاتحاد في أديس أبابا، إثيوبيا 29 – 31 مايو 2007 .

دال-خامساتدعيم مبادرة أفريقي المهجر:

- 41- تتواصل الجهود لتطوير وتدعيم مبادرة أفريقي المهجر ويظل تدعيم شبكة أفريقي المهجر يحظى بالأولوية. ويجرى إنشاء شبكات وطنية في أوروبا كأساس لمنبر قارى وسوف يتم إنشاء شبكة أمريكا الجنوبية في أغسطس 2007 .
- 42- بالإضافة إلى ذلك، تعمل المفوضية، بصورة نشطة مع حكومة جنوب أفريقيا في التحضيرات لقمة أفريقي المهجر المقرر انعقادها في جنوب أفريقيا في أوائل 2008 وقد تم عقد مؤتمرات تشاورية وطنية وإقليمية لأفريقي المهجر في بريتوريا، ولندن ونيويورك في الفترة من مارس – يونيو 2007. ومن المتوقع أن تعقد اجتماعات أخرى في البهاما وأديس أبابا، إثيوبيا وسوف تعقد في الفترة ما بين أكتوبر إلى نوفمبر 2007 عدة فعاليات: مشاورات إقليمية، اجتماعات للخبراء ثم مؤتمر وزارى كمقدمة لمؤتمر القمة.
- 43- من نافلة القول أن هذه الاجتماعات قد أحدثت صدى عميقا وواسعا ودعما لأفريقي المهجر داخل وخارج القارة. ورفعت درجة الوعي لدى الكثيرين في القارات المختلفة وكذلك استكشاف استراتيجيات وإجراءات لتسهيل قواعد المشاركة وإقامة شراكات ناجحة وسوف يتم تقديم تقرير رسمى عن هذه العملية ومكاسبها المتراكمة إلى الدورة القادمة للمجلس والقمة. وفى هذه الأثناء، من الضروري ملاحظة أن هذه العملية تسهم، أيضا في تدعيم شبكات أفريقي المهجر.
- 44- خلال الفترة قيد البحث، واصلت المفوضية، من خلال منظمة المجتمع المدني والمهجر عملية اجتذاب المجتمع المدني ومشاركة أفريقي المهجر في شؤون الاتحاد وقد فعلت ذلك ضمن إطار الخطة الاستراتيجية للمفوضية التى أجازها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في 2004. ومع ذلك، تميز البرنامج والعملية بالحدثة والابتكار والمرونة والتخطيط الواعى وقد جعل النهج الموجه لإحراز نتائج من الممكن للمفوضية تحقيق نتائج موثوق بها رغم قيود القدرة.

- 45- أود إبلاغ المجلس بأن الأنشطة المتصلة بتخطيط السياسة الاستراتيجية والرصد والتقييم وتعبئة الموارد هي العناصر الرئيسية لإدارة المفوضية وعمل إدارتها ومديرياتها المختلفة وفيما يتصل بتنفيذ برامجها وتعبئة الموارد الخارجية لدعم هذه البرامج.
- 46- خلال الفترة قيد البحث، تم الاضطلاع بالأنشطة التالية في مجال التخطيط الاستراتيجي للسياسة والرصد والتقييم وتعبئة الموارد.

هاء-أولا أنشطة التخطيط والرصد والتقييم:

- 47- يسرني إبلاغ المجلس بأنه تم تحقيق إنجازات هامة في مجالات التخطيط والرصد والتقييم وتنفيذ برامج المفوضية. ولهذا الغرض:
- تم وضع دليل للرصد والتقييم وبدأ التدريب على استعمال الدليل.
 - بدأت بالفعل عملية استثارة الأفكار حول خطة الاتحاد الأفريقي الإستراتيجية 2008-2011.
 - بدأ إعداد الميزانية البرنامجية 2007 بجد واجتهاد منذ أوائل 2006 بالتعاون مع إدارات المفوضية وكانت نتيجة ذلك الميزانية البرنامجية 2007 والتي تمت إجازتها خلال قمة أديس أبابا في يناير 2007.
 - في أعقاب إجازة الميزانية البرنامجية 2007 واستجابة لطلبات من الدول الأعضاء والشركاء - تم إكمال خطة تنفيذ الميزانية البرنامجية 2007 وتم توزيعها على المديرين قبل توزيعها على الدول الأعضاء والشركاء.
 - وضع نظام حاسوبي لرصد وتقييم المشاريع/البرامج. وهو حاليا في مرحلة متقدمة. وكانت التجربة الأولى للنظام في إبريل 2007- كما كان مقررا لها.
 - اكتملت التحضيرات تقريبا للحلقة الدراسية بالإدارة المبنية على النتائج المخططة لمديري مفوضية الاتحاد الأفريقي وهذه الحلقة هي الخطوة الأولى في المرحلة الثانية من التحول المؤسسي لمفوضية الاتحاد الأفريقي. والحلقة الدراسية مخططة لشهر أغسطس بدعم فني من الوكالة الألمانية للمساعدات الفنية. وتستهدف الحلقة مديري كل الإدارات بالمفوضية والهدف الرئيسي منها هو:
 - تعزيز مهارات الرصد والتقييم لدى موظفي المفوضية.
 - الفهم الأفضل للتخطيط المبني على النتائج والعملية الإدارية.
 - الفهم العام لعمليات الرصد والتقييم لدى مختلف مستويات الإدارة.
 - دعم تطور تقرير الرصد والتقييم لنصف المدة لميزانية المفوضية البرنامجية.
 - انطلاق نظام أميرت:
- إن الإطار الاستراتيجي 2004-2007 لمفوضية الاتحاد الأفريقي بينما يوفر إطارا توجيهيا تقوم عليه تدخلات المفوضية يمكن البناء عليه، فإنه

لا يحتوى على آلية لرصده وتقييمه. أساس ذلك، شرعت المفوضية في وضع أداة رصد وتقييم على نظام حاسوبى متعدد المستعملين (أميرت) سوف يساعد ليس فقط في الرصد والإبلاغ عن تنفيذ إطار الاتحاد الأفريقى الاستراتيجى ولكن أيضا عن الرصد والإبلاغ عن كل مقررات وإعلانات وسياسات وبرامج الاتحاد بما في ذلك الاجماع العالمى والقارى الذى يفترض أن تسهله المفوضية. وتقوم بالمتابعة المستمرة له نيابة عن الاتحاد الأفريقى. وقد تم وضع نظام أميرت بفضل الدعم المالى والمادى من صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية.

48- نسقت المفوضية مؤخرا حلقة تدريبية مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية في منتجع كاريفو دبرازيت في 17 إبريل 2007 لتجربة وعرض أداة الرصد والتقييم التابعة للاتحاد الأفريقى. وكان للحلقة الأهداف التالية:

أ) تلقى التعليقات والاقتراحات حول الطريقة التى يمكن بها تحسين الأداة.

ب) تلقى النصيحة حول أفضل الطرق التى يمكن أن نتحقق بها جهود المفوضية في الرصد والتقييم.

ج) الوصول إلى إجماع حول أفضل السبل لوضع الأداة الآن وقد وصلت إلى طور التجربة.

49- كان الاجتماع الرفيع المستوى لمدة نصف يوم يتسم بعروض ملهمة أعقبها مناقشات غزيرة المعلومات ومحفزة وقد استهدفت الحلقة كل مديرى مفوضية الاتحاد أو ممثليهم وهم الموظفون الرئيسيون المسؤولون عن الإدارة اليومية لإداراتهم/مديرياتهم.

هاء-ثانياً في مجال إدارة المعارف:

50- أود إبلاغ المجلس بأن جهودا كبيرة قد بذلت لتحسين إدارة تبادل المعارف في المفوضية. ولهذا الغرض، تم وضع نظام لإدارة المعارف بهدف ربط الهيئات المختلفة (من داخل المفوضية ومن خارجها) واستعماله كهمزة وصل بين الإدارات العملية بالمفوضية.

51- تم تصميم المشروع ومعالجة كل الجوانب التقنية لتنفيذ النظام وتم إنجازها في مايو 2007. تم التصميم الهندسى والتطوير في البرامج مفتوحة المصدر بنجاح وتركيب الجهاز الخادم الأول. وتم إنشاء فريق عمل لإجراء الاختبار الأول على الجهاز الخادم والنظام بعمل الآن وبدأ التسجيل التدريجى لمستعملى النظام (عاملى المفوضية والسفارات والشركاء الدوليين) لتمكينهم من استعمال النظام وسوف يدرج النظام المكتبة وخدمات المكتبة وكذلك المحفوظات.

هاء-ثالثا في مجال تعبئة الموارد:

52- خلال الفترة قيد البحث، تركزت أنشطة المفوضية في مجال تعبئة الموارد على متابعة الالتزامات التي قطعها الشركاء على أنفسهم لتنفيذ الأنشطة ذات الأولوية للاتحاد الأفريقي لسنة 2007 كما هي واردة في الميزانية المصدقة. وفي نفس الوقت، واصلت المفوضية إشراك الشركاء الدوليين في البحث عن سبل ووسائل تحسين ترتيبات التعاون وكذلك فعالية تنفيذ مساعدات التنمية مساعدات التنمية لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في زيادة الأموال المتجمعة بغرض تخفيض تكلفة التحويلات من جانب المفوضية.

هاء-ثالثا الاستجابات وإطار التنفيذ:

53- في هذا الصدد، تم الاضطلاع بعدد من الأنشطة الرئيسية على النحو التالي:

- استمر الحوار الشهري مع الشركاء الدوليين المقام تحت إطار الشراكة الجديد. ويهدف الحوار إلى تعزيز نوعية وفعالية مساعدات التنمية الرسمية المقدمة لمفوضية الاتحاد الأفريقي كما تتركز على استكشاف آليات الدعم العام لمزيد من الموثوقية والمرونة تدفقات الموارد لتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي الاستراتيجية. وقد شاركت الدول الأعضاء بفعالية في هذه الاجتماعات حسبما وافقت عليها لجنة الممثلين الدائمين وذلك من خلال رؤساء اللجنة الاستشارية للميزانية والشؤون الإدارية والمالية واللجنة الفرعية الاستشارية للمساهمات واللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف.
- عقدت اجتماعات مبرمجة لنقاط التنسيق من كل إدارات/مديريات/وحدات المفوضية لإعداد خطط عمل مفصلة ووضع ميزانيات للمتطلبات المتوقعة لتنفيذ برنامج الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي بقيمة 55 مليون يورو. وقد كانت خطة العمل السنوية الأولى بتكلفة 12 مليون يورو وبلغت تكلفة الشريحة الأولى 4ر5 مليون يورو تم تحويلها لحساب مفوضية الاتحاد الأفريقي المصرفي في 23 مارس 2007. والبرنامج الآن قيد التنفيذ ويعقد اجتماع الاستعراض نصف السنوي في يوليو 2007.
- اكتملت الأدوات والنموذج الذي تم وضعه في إطار مرفق العملية واكتمل تعيين الموظفين ومراجعة عمليات المشتريات وتخصيص المكاتب وبدأ شراء العتاد والبرمجيات وهي الآن في مرحلة متقدمة من التنفيذ.
- تمت صياغة اتفاقية للتمويل المشترك التي تهدف إلى تجميع الموارد من الشركاء لتمويل مرفق العملية وبرنامجي (الفسات) والنظام المتكامل للمعلومات الإدارية وهي العناصر الرئيسية لبرنامج التحول المؤسسي وهي في مرحلة متقدمة من المفاوضات بشأنها مع الشركاء وسوف تأتي مع ترتيبات الأموال المتجمعة مزايا على هيئة تخفيضات في تكلفة

التحويلات وكذلك تمويل مرّن موثوق به وتسمح هذه الترتيبات باستخلاص الدروس من التحول التدريجي بعيدا عن تمويل مشاريع منفردة نحو دعم عملي متزايد وفي نهاية الأمر دعم مباشر للميزانية.

- تم إعداد وتقديم تقارير مالية وسردية منتظمة للشركاء الدوليين استيفاء الالتزام الوارد في الاتفاقيات المالية الجارية.
- تمت متابعة التعهدات الشركاء الدوليين واكتملت المفاوضات مع مؤسسة بناء القدرات الأفريقية وتكللت بمنحة قدرها 5 مليون دولار لمفوضية الاتحاد الأفريقي ويتم توقيع الاتفاقية قريبا.

واو- الإعلام والاتصالات

54- أود أن أبلغ المجلس بأن قطاعي الإعلام والاتصالات بمفوضية الاتحاد الأفريقي قد سجلا تقدما طردا من حيث وضعهما وأيضا من حيث الوسائل المتاحة لهما والأنشطة التي حققاها. وخلال الثلث الأول من السنة 2007، تم تحقيق إنجازات ملموسة رفعت أسهم الاتحاد الأفريقي وروجت لرؤيته على النطاق الشعبي. وتجدر الإشارة إلى الإنجازات التالية:

واو-أولا تنفيذ استراتيجية الاتصالات المتكاملة:

55- على الرغم من الصعوبات الهيكلية ونقص الموارد المادية والبشرية، تم تنفيذ استراتيجية الاتصالات المتكاملة والعالمية مع الأخذ في الاعتبار الترويج اللازم على النطاق الشعبي لأنشطة الاتحاد الأفريقي وعلى المستوى الداخلي والخارجي وتصدر برنامج عمل المفوضية أنشطة القسم الذي ضاعف المبادرات لربط الاتحاد بمواطني القارة.

56- تم وضع خطط مواضيعية عديدة وخاصة بالصحافة وصاحبت الأنشطة التي نظمها الاتحاد ولاسيما الدورة الثامنة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في يناير بأديس أبابا والتي حضرها نحو 500 صحفى وكذلك المؤتمرات الوزارية الكبيرة التي تم عقدها بمقر الاتحاد الأفريقي أو في بعض العواصم الأفريقية أو خارج نطاق القارة.

57- توقعا لخطة الاتحاد الأفريقي الاستراتيجية (2008-2011)، أصدرت المفوضية وثيقة تحتوى على صلاحيات عقد مشاورات لتحديد استراتيجية جديدة للاتصالات ينبغي أن توجه الخطة الاستراتيجية الجديدة. وهذه الاستراتيجية الجديدة التي تترجم إلى خطط للصحافة القطاعية تنبع عن الرغبة في إضفاء قدر أكبر من المهنية على أنشطة الإعلام والاتصالات. وقد حظى تنفيذ هذه الاستراتيجية بتأييد ودعم عدد من الشركاء (الاتحاد الأوروبي - صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية).

واو- ثانيا: نشر أنشطة المفوضية في وسائل الإعلام:

58- ترغب المفوضية في نشر أنشطتها على أوسع نطاق ممكن في وسائط الإعلام ونشر أنشطة إدارتها الفنية التي تعني بالترويج والدفاع عن قيم ومثل الاتحاد. وفي هذا الصدد، تم اتخاذ التدابير لضمان نشر أعمال الهياكل ذات النشاط الكثيف سواء تم في أديس أبابا أو خارج المقر. وقد تحقق هذا الانتشار من خلال نشر البيانات الصحفية التي يتم إرسالها لكل وسائط النشر الأفريقية والدولية بواسطة قاعدة معطيات عن الصحفيين وضعتها المفوضية تغذيها تدريجياً باتصالات جديدة مع ممثلي وسائط الإعلام المتخصصة في المسائل

الأفريقية لأفريقيا ولكل العالم للصحافة المكتوبة (وكالات الأنباء والصحف) والصحافة المرئية والمسموعة (الراديو والتلفزيون) والصحافة الإلكترونية.

واو -ثالثا إنشاء دائرة لاعتماد الصحفيين:

59- لضمان اعتماد الصحفيين المؤقتين، على نحو أفضل لكل المؤتمرات والاجتماعات التي تنظمها مفوضية الاتحاد، شرعت المفوضية في إنشاء دائرة للاعتماد الدائم للصحفيين لدى مفوضية الاتحاد الأفريقي. وقد كانت خدمة الصحفيين من قبل غير مواتية بالرغم من الاهتمام المتزايد من جانب وسائل الإعلام بأنشطة الاتحاد. ولعل دخول أنشطة هذه الدائرة، دائرة اعتماد الصحفيين الدائم والتي ستشهد أول اختبار لها خلال مؤتمر القمة بأكرا - غانا، يوفر للصحفيين المعتمدين حسب الأصول كل التسهيلات اللازمة لإنجاز مهامهم الصحفية ومنها تزويدهم ببطاقات الدخول لمقر المنظمة (الشخص وسيارته) حيث توجد قاعة صحافة مجهزة ومزودة بالحواسيب والإنترنت والهواتف بالبطاقة الخ...

واو-رابعا أنشطة الطباعة والنشر:

60- تعمل المفوضية حالياً على إنتاج سلسلة من المطبوعات الدورية في إطار استراتيجية الاتصالات والإعلام. وقد سمح هذا النشاط بإنتاج وثائق إعلامية عديدة تحمل علامة المفوضية ومنها :

- النشرة الأخبارية لمفوضية الاتحاد الأفريقي: مطبوعة شهرية تعني بنشر أخبار المفوضية.
- خطاب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي : نشر العدد الأول من "خطاب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي". في مارس 2007، هذه المطبوعة كل ثلاثة أشهر وتحمل أخباراً موجهة أساساً لرؤساء الدول والحكومات ولوزراء الخارجية وكبار المسؤولين في المجموعات الاقتصادية الإقليمية وهي تمثل أداة للاتصال المتميز بين رئيس المفوضية والقيادة الأفريقية. وسوف يصدر العدد 2/2007 في نهاية هذا الشهر.
- تقرير المفوضية السنوي: يسرني إبلاغ المجلس بصدر العدد الأول من التقرير السنوي للمفوضية لسنة 2006 هذه المطبوعة الجديدة وهي الأولى من نوعها، تمثل دعماً إعلامياً إضافياً وضرورياً للترويج على النطاق الشعبي للعمل السنوي الذي اضطلعت به إدارات المفوضية المختلفة ويطلع التقرير السنوي بأربعة ألوان وبلغتين من لغات الاتحاد - هما الإنجليزية والفرنسية - كبدائية.

واو - خامسا إنشاء قناة أفريقية للبث الإذاعي والتلفزيوني:

61- لعل المجلس يتذكر أن المفوضية قد بدأت عند تنفيذ برنامجها للاتصالات من الخطة الاستراتيجية ذات الأولوية مشروع قناة أفريقية للراديو والتلفزيون. وفي هذا الصدد، تعمل المفوضية حالياً على إعداد الدراسة وفقاً لمقرر المجلس التنفيذي خلال قمة بانجول. وأن صلاحيات إعداد هذه الدراسة جاهزة وتبحث المفوضية الآن عن الخبراء الاستشاريين الذين سيقومون بها. وحالما تتم هذه الدراسة سوف تقدم إلى اجتماع المسؤولين الذي يسبق مؤتمر وزراء الإعلام والاتصالات وفقاً لتوصية مؤتمر وزراء الإعلام والاتصالات الذي انعقد بأديس أبابا من 14-15 يونيو 2006 والتي أجازها المجلس التنفيذي في بانجول، جامبيا.

واو-سادسا تنظيم مسابقة لتصميم علم جديد للاتحاد الأفريقي:

62- يتذكر المجلس أنه بموجب مقرر مؤتمر رؤساء والحكومات ASS/AU/DEC.151(VIII) بتكليف المفوضية الشروع في عملية اختيار علم للاتحاد. وقد انطلقت المسابقة خلال الفترة قيد البحث وتم الإعلان عنها، بصورة واسعة وحتى اليوم تم إغلاق فترة الترشيحات. وأن المقترحات المقدمة سوف تخضع في الشهور القادمة لاختيار أولى من قبل لجنة شكلها رئيس المفوضية. وسوف يقدم تقرير عن هذه العملية إلى دورة يناير 2008.

واو-سابعا إعادة هيكلة قسم الاتصالات والإعلام:

63- بالنظر إلى ضخامة مهمة المفوضية للترويج على النطاق الشعبي لمبادئ مفوضية الاتحاد الأفريقي ونقص الإمكانيات للقيام بالعمل اللازم لتنفيذ استراتيجية وسائل الإعلام بصورة تليق بمنظمة كبيرة كالاتحاد الأفريقي، فقد بدأت في إعادة تنظيم الهياكل المسؤولة عن هذه المهام. وقد تم استخراج الهيكل الجديد على أساس الاستراتيجية الجديدة للاتصالات ويتوقع أن توفر هذه الخطة نظام اتصالات وإعلام عملي وحديث ومتكامل يسمح للمسؤولين عن القطاع بنجاح مهمة المكلفين بتنفيذها بكفاءة ومهنية. وقد حان الوقت لكي أطلب من المجلس حسن التفهم والموافقة على إعادة الهيكلة.

زاي- الشؤون الإدارية وتنمية الموارد البشرية

64- خلال الفترة قيد البحث ، اضطلعت المفوضية بالمهام التالية:

زاي-أولا في مجال التعيينات:

65- تم تعيين خمسة وثمانين (85) مرشحاً ناجحاً حتى 31 مايو 2007. فضلا عن ذلك، اتخذت المفوضية التدابير اللازمة لملي الوظائف الشاغرة للسكرتيرين والكتبة. وتم الإعلان عن أربع (4) وظائف مديرين في موقع شبكة الاتحاد وفي الدول الأعضاء .

66- وفي نفس الاتجاه، تم إجراء مشاورات واسعة فيما بين الإدارات في المفوضية لملي الوظائف الشاغرة المصدقة في هيكل ما بعد مابوتو (الجزء ألف وباء). وقد تم إعداد الوصف الوظيفي للإعلان عن الوظائف ومن المتوقع الإعلان عن 261 وظيفة ، وبالمثل ، تعمل المفوضية على تعديل هيكل صلاحياتها وفي هذا الصدد، تعمل الإدارات على مقترحات هيكل (ج) ما بعد مابوتو. وقد تم تقديم المقترحات إلى اللجنة الفرعية للهيكل. وسوف تقدم هذه إلى المجلس في الوقت المناسب.

زاي-ثانيا مشروع مرفق العملية في مفوضية الاتحاد الأفريقي:

67- تم إنشاء لجنة عاملة مشتركة فيما بين الإدارات لوضع وتنفيذ وإدارة مشروع مرفق العملية بالاتحاد الأفريقي والهدف من هذا المشروع هو تعزيز وتقوية النظم والعمليات في مفوضية الاتحاد الأفريقي بغرض تحسين تناول ومعالجة أموال المانحين/الشركاء وحساباتها والأنشطة المتصلة بذلك في إطار منتدى استعراض التعاون التنموي الذي تم إنشاؤه مع المانحين/الشركاء.

زاي-ثالثا المعاش والتأمين:

68- يسرني أن أنهى إلى علم المجلس أن المفوضية تواصل جهودها لتحسين خطط المعاش والتأمين لصالح موظفيها، وفي هذا الصدد، تم عقد الاجتماع الأول في شهر أبريل 2007 مع اللجنة الاستشارية للميزانية والشؤون الإدارية والمالية بشأن الدراسة لمراجعة خطة الضمان الاجتماعي. ويحدوني الأمل في إنهاء هذا الأمر نهاية سعيدة. ومن نفس المنطلق، قامت المفوضية بالتأمين على سفر العاملين.

- 69- بالنظر إلى أهمية قيام المفوضية بالتخطيط لأفرقة مراقبي الانتخابات وبالنظر إلى المخاطر التي يتعرض لها المراقبون ، وضعت المفوضية خطة منفصلة لتأمين سفر هؤلاء الأشخاص.
- 70- تابعت المفوضية تنفيذ عقد التأمين المبرم مع شركة أليكو خاصة فيما يتعلق بإلغاء الفقرة المتصلة باستثناء مخاطر مرض الإيدز. ولا زالت المفاوضات مستمرة حول هذه النقطة وقد أتمكن من إطلاع المجلس لاحقاً على نتائج المفاوضات.

زاي-رابعاً رعاية العاملين:

- 71- أود إبلاغ المجلس أنني قد اتخذت التدابير لتحسين الظروف المعيشية للعاملين الذين تم تعيينهم على المستوى الدولي في مكتبي نيويورك وواشنطن بصورة كبيرة. وتجدر الإشارة إلى أن العاملين في المكتبين المشار إليهما يواجهون مصاعب جمة تعود إلى غلاء المعيشة. وفي هذا الشأن، استند إلى مقرر المجلس التنفيذي الصادر عن اجتماعه في الخرطوم في يناير 2006 بشأن مبدأ مساواة مكتبي نيويورك وواشنطن بمكتبي جنيف وبروكسل بروح من العدالة والإنصاف على أساس الفهم أن هذه التدابير مؤقتة وسوف تجري مراجعتها بصورة شاملة في إطار الدراسة عن مواءمة سياسة الأجور التي تجري حالياً من قبل لجنة الممثلين الدائمين.
- 72- وبنفس القدر ، ونظراً للتشوهات في جداول المرتبات، أخذت المفوضية في الاعتبار أن المرتبات التي يتقاضاها عاملو مكاتب الاتحاد في أوروبا والولايات المتحدة أقل من ضمان الحد الأدنى للمرتبات المشتركة بين القطاعات. وهذا وضع محرج يضع الاتحاد الأفريقي في تناقض مع القوانين الداخلية. وفي نفس الوقت، نجد أن ضعف دخول هذه الفئة من الموظفين يضعهم في موقف بالغ الصعوبة في البلدان التي يتواجدون فيها. وكإجراء مؤقت وإلى حين صدور توصيات لجنة الممثلين الدائمين بشأن مواءمة سياسة الأجور وقررت رفع مستوى البديل الخاص الممنوح للعاملين المعنيين.
- 73- يسعدني ، كذلك إبلاغ المجلس بأن اللجنة الاستشارية الفرعية قد بدأت في دراسة المقترحات المقدمة بشأن مواءمة سياسة الأجور في المفوضية مستلهمين في ذلك بالمقرر الصادر عن المجلس التنفيذي في يناير 2007 (EX.CL/DEC.342 (X)) وقد قدمت المفوضية دراستين حول :
- أجور الموظفين المنتخبين ومسؤولي الأجهزة الأخرى وكذلك المبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين.
 - المشروع الرائد بشأن الأجور على أساس الجدارة والعمل جار الآن وسوف تقدم المفوضية نتائج الدراستين لدورة المجلس القادمة.

زاي-خامساً تأمين موظفي بعثات حفظ السلام والمراقبة:

74- ويتركز الاهتمام ، بصورة خاصة على بعثة السودان ويسرني إبلاغ المجلس بأنه بعد أشهر من المفاوضات ، استطاعت المفوضية الحصول على مبالغ كبيرة وبدأت في الدفع للضحايا ولأسرهم المبالغ المنصوص عليها في بروتوكول الاتفاقية الموقع مع البلدان المساهمة بالقوات. غير أن المجلس قد يتذكر أن المفوضية قد اضطرت إلى إلغاء بوليصة التأمين نظرا لتكلفتها الباهظة ومن المنتظر إنشاء صندوق يمول جزئيا من مساهمات الشركاء. وقد أنهت المفوضية لتوها من إعداد اللوائح لإدارة الصندوق وكذلك طرق تنفيذ الصندوق. وسوف أبلغ المجلس في الوقت المناسب بما تم في هذا الشأن .

زاي-سادسا لجنة التعيينات والترقيات:

75- كلف مقرر مابوتو الصادر في يوليو 2003 المفوضية بإنشاء لجنة للتعيينات والترقيات والترفع والتدرج الوظيفي. وتنفيذا لهذا المقرر، قررت إنشاء لجنة للترشيحات والترقيات. يشير قرار إنشائها إلى تكوينها وولايتها وتتمثل مهمة اللجنة الأساسية في دراسة وضع 120 موظفا وصولوا إلى سقف درجاتهم ولم يتم رفع درجاتهم منذ سنوات. وعلى هذه اللجنة أن تقدم مقترحات في إطار النظم واللوائح القائمة، ولا سيما خطط التدرج الوظيفي المجازة في 1994 و 1999 على التوالي.

زاي-سابعا نظم ولوائح العاملين:

76- تم استكمال وضع نظم ولوائح العاملين. وسوف تعرض على اللجنة الفرعية المختصة. ويقدم النص النهائي إلى المجلس في الوقت المناسب.

زاي-ثامنا التدريب والتنمية الوظيفية:

77- تولي المفوضية أهمية كبيرة وخاصة للتدريب والتدرج الوظيفي، وتطوير مهارات العاملين. وفي هذا الإطار ، تبذل الجهود لـ:

(1) صوغ السياسة الجديدة للتدريب.

(2) إكمال خطة احتياجات تدريب العاملين.

78- هذه الأدوات الهامة يجري بحثها في المفوضية وسوف تعرض على الأجهزة ذات الصلة للبحث.

79- فضلا عن ذلك، قامت المفوضية، بدعم من الشركاء بوضع أدوات تقييم أداء العاملين وتجرى مشاورات مكثفة بشأنها على مستوى الإدارات المختصة.

زاي-تاسعا نظام المعلومات الإدارية:

80- يسرني إبلاغ المجلس بأنه وفي إطار تحسين الحوسبة وتحديث وسائل العمل، تعمل المفوضية على تنفيذ عدد من المشاريع القائمة على تكنولوجيا المعلومات على النحو التالي:

زاي-تاسعا-1 مشروع الهيكل الأساسي للشبكة والإدارة الإلكترونية:

- يهدف هذا المشروع إلى:
 - (أ) إنشاء شبكة مغلقة خاصة بمفوضية الاتحاد الأفريقي لربط مقر المفوضية، المكاتب الإقليمية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية) تكون آمنة وموثوقاً بها.
 - (ب) تقديم خدمات اتصالات سلكية ولاسلكية عن طريق عقد مؤتمرات الفيديو (صورة وصوت).
 - (ج) تقديم هيكل أساسي لدعم طلبات الأعمال المقدمة للمفوضية وتتضمن مزايا المشروع ما يلي:
 - (أ) توفير فرص الوصول إلى نظم معلومات إدارة الشركات IFMIS من أي مكتب إقليمي.
 - (ب) تقديم خدمات عقد مؤتمرات فيديو – الصوت والصورة والإنترنت.
 - (ج) تخفيض تكلفة الاتصالات الهاتفية.
 - (د) تعزيز التعاون بين عاملي مفوضية الاتحاد الأفريقي .
- * يتم تنفيذ المشروع وفقاً لما يلي:
- (أ) تشييد مركز رئيسي بمقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا.
 - (ب) تشييد نظام الفيسات في 21 موقعاً في أفريقيا (13 في المكاتب الإقليمية و8 في المجموعات الاقتصادية الإقليمية).
 - (ج) تركيب الخط الدولي الخاص بنيويورك ، جنيف ، بروكسل وواشنطن.
 - (د) توسيع شبكات الاتصال المحلي والهيكل الأساسي للاتصالات السلكية واللاسلكية وفي المكاتب الإقليمية في المقر الرئيسي.
 - (هـ) تنشيط كل خدمات مؤتمرات الفيديو والصوت فوق بروتوكول الإنترنت.

تقدم تنفيذ المشروع:

- خلال الفترة قيد البحث ، تم الاضطلاع بالأعمال التالية:
 - (أ) تشييد المركز.
 - معدات المركز والإلكترونيات الداخلية بالمقر – انتهت بالفعل.
 - تم إنجاز الاختبار استعداداً للانطلاق في 25 مايو 2007.
- (ب) اكتملت بالفعل أربعة مواقع (جنوب أفريقيا، ملاوي، نيروبي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا).
- (ج) حيازة الخطوط الدولية الخاصة ومعدات عقد مؤتمرات الفيديو وأجهزة VOIP للمواقع الأربعة في أوروبا والولايات المتحدة.

- (د) تنتهي حيازة معدات الفيسات وعددها 17 في 21 مايو 2007 ويعقب ذلك الأنشطة الأخرى حسب الجدول الزمني.
- (هـ) تم مسح مواقع الشبكة المحلية والفيسات - تم ذلك في 12 موقعا من المواقع الـ 21.
- (و) الترخيص والحيازة - يجرى الحصول على تراخيص لكل مواقع الفيسات الـ 21.
- (ز) اكتملت مسوحات المواقع في :
- الهيئة الحكومية للتنمية.
 - المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.
 - مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي.
 - السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.
 - مجموعة السوق المشتركة لشرق أفريقيا.
 - مجموعة شرق ووسط أفريقيا.
- (ح) بدأت بالفعل طلبات الترخيص في كل المجموعات الاقتصادية الإقليمية
- (ط) تم التركيب بالفعل في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لكي يبدأ العمل في 25 مايو 2007.
- (ي) ينطلق المشروع في 25 مايو 2007 في يوم أفريقيا تحت رعاية فخامة رئيس الاتحاد الأفريقي.
- تمكن إيجاز توزيع الميزانية على النحو التالي :
- (أ) معدات الفيسات التكلفة المباشرة لمشروع الفيسات 4535ر264 دولار أمريكي.
- معدات الفيسات 4192ر074 دولار أمريكي.
 - معدات مؤتمر الفيديو 285ر810ر00 دولار أمريكي
 - تكلفة معدات "فواب" 57ر380ر00 دولار أمريكي
- ملحوظة : مولت السويد والنرويج جزءاً من التكلفة بمبلغ 1317ر999 دولار أمريكي.
- (ب) التكلفة غير المباشرة لإعداد المواقع 582ر400ر00 دولار أمريكي
- هذه تكلفة معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية ، الشبكة المحلية في المكاتب الإقليمية.
- (ج) تكلفة السفر 81600ر00 دولار أمريكي
- هذه تكلفة مسح المواقع التي قام بها فريق المشروع.
- (د) تكلفة الاستشارة 173ر000ر00 دولار أمريكي
- عينت المفوضية خبيراً استشارياً لإدارة عملية التنفيذ .
- التكلفة الكلية للمشروع 5372ر264ر00 دولار أمريكي
- تم تنفيذ ميزانية المشروع وفقاً للبرنامج التالي:

- (أ) معدات الفيسات كلفت 2 مليون دولار (90% من تكلفة المعدات).
- (ب) بنهاية مايو 2007 يتم دفع 10% المتبقية من تكلفة المعدات.
- (ج) بعد مايو 2007 – رهنا باكتمال التركيب، الرسوم الشهرية المتكررة (10% من مبلغ 1571326 دولار أمريكي. إيجاز باندودث – توصيلة الإنترنت – توصيلة الخط الدولي الخاص). ينبغي دفعها.
- (د) أما بالنسبة لأرقام الحساب 2 و3 و4 ، فقد تم تنفيذ 10 في المائة تقريبا من الميزانية.

زاي-تاسعا-2 تنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكاملة ونظام إدارة الموارد المالية والبشرية:

- يهدف هذا المشروع إلى تحسين الإدارة المالية والشؤون الإدارية للمفوضية. والمشروع هو عنصر مكون من برنامج التحول المؤسسي. والهدف من هذا المشروع هو استخدام أدوات تكنولوجية حديثة من شأنها تحديث وظائف مديريتي الشؤون الإدارية والمالية بغية رفع كفاءتهما وفعاليتهما في تقديم الخدمات للمفوضية. وقد تم الاضطلاع بالأعمال التالية خلال الفترة قيد البحث.
- عملية تقديم المناقصات – تم تقسيمها إلى مجموعتين :
- المجموعة 2 – شراء تطبيقات حاسوب الشؤون المالية والموارد البشرية
- المجموعة 1 – شراء عتاد وبرمجيات النظام لدعم تطبيقات النظام المتكامل للمعلومات الإدارية.
- اكتمل تقييم العطاءات لكل من المجموعتين 1 و2.
- تم تحديد البائع للمجموعة 2 وسوف تتم دعوته للتفاوض وتوقيع العقد بحلول نهاية يوليو.
- خلال شهر يوليو سوف نقوم بزيارة مكاني البائع بالنسبة للمجموعة 1.

زاي-تاسعا-3 تنفيذ نظام السجلات الطبية الإلكترونية:

- تم تنفيذ مشروع آخر يهدف إلى تحسين خدمات المركز الطبي التابع لمفوضية الاتحاد الأفريقي ويتمثل الهدف في تنفيذ نظام إدارة السجلات الطبية بصورة حديثة من شأنها تسهيل :
• إضفاء الصفة الرقمية على السجلات الطبية والصيدلانية .
- التشغيل الآلي لعملية تدفق العمل ومواعيد المرضى وتسجيل المرضى وتقارير مقابلات المرضى الإكلينيكية ومرض الأسنان والحساب الإداري للمريض واستخراج الفواتير.

- تحقيق مرونة أكبر ، وصداقة أوثق بالمستعمل وكتابة تقارير دورية متخصصة ذات كفاءة وتوفير فرص أكبر للتحليل وإدارة بيانات المرضى.
- وفي هذه اللحظة يتم الحصول على نظام السجلات الطبية والمتطلبات الفنية للنظام – وتجميعها والإعلان عن العطاء للبدء في عملية الشراء.

زاي-تاسعا-4 تنفيذ وثيقة ترجمة تحريرية بمساعدة الحاسوب في إدارة خدمات المؤتمرات:

بغية مساعدة خدمات المؤتمرات للاستجابة بصورة أفضل لتحديات ترجمة وثائق المؤتمرات وكذلك استعمال أدوات التكنولوجيا الحديثة من شأنها تحسين المستوى واستعمال الآلة في الترجمة ومعالجة الوثائق ، يجرى التحضير للمشروع بغرض:

- تحويل خدمات المؤتمر الراهنة (الترجمة التحريرية والترجمة الفورية والوثائق والإنتاج والمحفوظات) إلى نظام إدارة مؤتمرات يستخدم التكنولوجيات الحديثة الموجودة في السوق.
- التشغيل الآلي لإجراءات انسياب العمل بدءا بطلب الترجمة إلى الخروج من عملية الترجمة في الحاسوب.
- تسجيل وإنشاء وتخزين المذكرة المؤسسية للترجمة، أي قواعد البيانات الخاصة بالمصطلحات.

- باستكمال تنفيذ هذا المشروع سيكون في مقدور المفوضية الاستجابة في الوقت المناسب لمتطلبات الترجمة في عملها عمل الدول الأعضاء.

ز-تاسعا-5 رفع مستوى البنية التحتية لشبكة المفوضية والمكاتب الإقليمية:

- تمت المبادرة إلى هذا المشروع بهدف تنفيذ بنية تحتية حديثة للشبكات المحلية ضمن المفوضية والمكاتب الإقليمية. وسيعمل ذلك:
- تنفيذ شبكات محلية في جميع المكاتب الإقليمية لمفوضية الاتحاد الإفريقية.
- تحسين الشبكة المحلية على نطاق المقر الرئيسي للمفوضية.

حاء- السلم والأمن

أولا- مقدمة:

81- خلال الدورة العادية العاشرة للمجلس التنفيذي والدورة العادية الثامنة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقدتين في أديس أبابا في يناير 2007، كانت مسائل السلم والأمن موضوع مناقشات معمقة على أساس التقارير التي قدمتها المفوضية. وكامتداد لهذه المناقشات، اعتمد المؤتمر مقرا تناول أوضاع النزاعات الخاصة ومسائل أخرى ذات صلة سواء المتعلقة منها بإنشاء البنية القارية للسلم والأمن أو منع النزاعات بما في ذلك الوقاية الهيكلية من خلال تنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الإفريقي أو تمويل عمليات حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الإفريقي عن طريق مساهمات مقدرة من الأمم المتحدة. [المقرر ASSEMBLY/AU/DEC.145(VIII)].

82- خلال الفترة اللاحقة، عملت المفوضية على ضمان متابعة تنفيذ مقرر المؤتمر وبشكل عام مواصلة تعزيز أجندة الاتحاد الإفريقي في مجال السلم والأمن. تستعرض الفقرات التالية الأنشطة التي قامت بها المفوضية في هذا الصدد منذ يناير الماضي. وتتعلق هذه الأنشطة بإنشاء البنية القارية للسلم والأمن وبرنامج الحدود للاتحاد الإفريقي وإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات وأوضاع النزاعات والمسائل الخاصة بنزع السلاح.

ثانيا- إنشاء هندسة السلم والأمن:

أ) القوة الإفريقية الجاهزة:

83- لعل المجلس يدرك أن الأشهر الـ18 الماضية ميزتها جهود استهدفت صياغة سياسات وفقا لخارطة طريق تفعيل القوة الإفريقية الجاهزة. وتركزت هذه الجهود على العقيدة العسكرية والإجراءات التشغيلية الموحدة والقيادة والسيطرة ونظم الاتصالات والمعلومات والتدريب والتقييم والشؤون اللوجستية. وتم إنجاز المزيد من العمل بخصوص الجوانب الطبية والقانونية، فضلا عن البعد المدني للقوة الإفريقية الجاهزة وهي مسائل لم يتم تأكيدها بوضوح في وثيقة إطار سياسة القوة الإفريقية الجاهزة. ومن المتوقع أن تعرض وثائق مشروع السياسة على الاجتماع القادم لرؤساء الأركان الإفريقيين ووزراء الدفاع والأمن، للمصادقة عليها.

84- تباشر المفوضية حاليا المرحلة الثانية من إنشاء القوة الإفريقية الجاهزة. ويستتبع ذلك، من بين أمور أخرى، توحيد الوثائق الراهنة للسياسة ووضع مفاهيم التشغيل وفقا لاحتمالات نشر القوة الإفريقية الجاهزة وتنمية القدرات. وينبغي القيام بمزيد من العمل لصقل الجوانب القانونية للنشر وتنمية القدرة على النشر السريع وإجراء زيارات تحقق في عين المكان إلى المناطق التي

توجد فيها القوة الأفريقية الجاهزة للتأكد من حالة تطورها على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي وتعزيز التعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة.

85- فى إطار المرحلة الثانية واستنادا إلى نتائج الحلقات التدريبية للسياسات، فقد تم الشروع فى بعض العمل، على وجه التحديد فيما يخص البعد المدنى والشؤون اللوجستية. وقد تم وضع خطة تنفيذ تخص البعد المدنى وتعالج مسائل، من قبيل وضع قائمة المدنيين المؤهلين للنشر فى عمليات دعم السلام التى تقوم بها القوة الأفريقية الجاهزة وسياسات إدارة الموارد البشرية بهدف تنظيم عمليات نشر المدنيين والجوانب المتعلقة بنوع الجنس. وفيما يخص الشؤون اللوجستية، ينبغى الإشارة إلى أن وثيقة إطار سياسة القوة الأفريقية الجاهزة تضمنت إنشاء خمسة مخازن لوجستية لدعم واستدامة عمليات نشر القوة الأفريقية الجاهزة. وفى هذا الصدد، بادر فريق الدراسات اللوجستية إلى عمله فى فبراير من هذه السنة من خلال زيارة المناطق الخمس للقوة الأفريقية الجاهزة بهدف تحديد مدى جدوى المخازن اللوجستية، فضلا عن العمل الذى قامت به المناطق فى هذا المجال. وسيقوم الفريق بتقديم توصياته فى شهر يوليو من هذه السنة.

86- سعيا لبناء شراكات موثوقة وقوية مع مؤسسات التعليم الأفريقية، قامت المفوضية بتنظيم حلقة تدريبية مع الرابطة الأفريقية للتدريب فى مجال دعم السلام، بهدف توجيه عناية مؤسسات التدريب الأفريقية نحو تنمية القوة الأفريقية الجاهزة. ومن بين التوصيات الحاسمة التى أفضى إليها اجتماع الرابطة الأفريقية للتدريب فى مجال دعم السلام، الحاجة إلى وضع وثيقة قانونية ملزمة للاتحاد الأفريقى وهذه الرابطة فى مجالات تدريب القوة الأفريقية الجاهزة. وفى الموضوع ذاته وفى إطار برنامج بناء القدرات الذى تقدمه الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقى على مدى عشر سنوات، قامت إدارة عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة بنشر فريق يعمل على بحث جميع جوانب حفظ السلام فى قسم عمليات دعم السلم فى الاتحاد الأفريقى. وزيادة على ذلك فقد استضاف كل من المفوضية وإدارة عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة الدورة الدراسية الأولى التى يرهاها الاتحاد الأفريقى/الأمم المتحدة والتى هى موجهة لكبار قادة البعثات، حول عمليات دعم السلام.

87- نظرا لتزايد حاجات المفوضية إلى نشر بعثات، وإن كان ذلك فى غياب عدد كاف من العاملين وهياكل الإدارة الملائمة، أصبح من الضرورى إيجاد هيكل كاف ومزود بموظفين أكفاء للعناية بعمليات دعم السلم الطارئة التى قد تتطلبها الظروف فى الوقت الذى تجرى فيه عملية تطوير القوة الأفريقية الجاهزة. والغرض من ذلك هو ضمان عدم صرف نظر ضباط القوة الأفريقية الجاهزة إلى المهام الطارئة، الأمر الذى قد يؤدى إلى وقف عملية إنشاء القوة الأفريقية الجاهزة

ثانيا-2

نظام الإنذار المبكر القارى:

88-

صادق المجلس، فى دورته العادية العاشرة إطار تفعيل نظام الإنذار المبكر القارى الذى اعتمده اجتماع الخبراء الحكوميين فى كامبتن بارك جنوب أفريقيا، فى ديسمبر 2006. وطلب المجلس إلى المفوضية اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للتنفيذ الكامل والحسن التوقيت للإطار، بما فى ذلك تعبئة الموارد المالية والتقنية المطلوبة من كل من الدول الأعضاء فى الاتحاد الأفريقى والشركاء، والإسراع بتوظيف الموارد البشرية اللازمة وغيرها من الخطوات ذات الصلة.

89-

ومتابعة لهذا المقرر، قامت المفوضية بعدد من الأنشطة، منها اتخاذ خطوات لوضع منهجية خاصة بالاتحاد الأفريقى للتقييم الاستراتيجى للنزاعات، بهدف إثراء مجموعة المؤشرات العامة المتفق عليها فى إطار تفعيل نظام الإنذار المبكر القارى وتيسير متابعة وتقييم أوضاع النزاعات المحتملة فى القارة. وستتم مناقشة هذه المنهجية مع الآليات الإقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها، قبل استكمالها. فضلا عن ذلك تمت المبادرة إلى بذل الجهود لاستعراض احتياجات نظام الإنذار المبكر القارى من تكنولوجيا المعلومات. فى ضوء الأحكام ذات الصلة من الإطار الذى أقره المجلس. ويشمل ذلك اقتناء برامج ملائمة لتعزيز قدرة قاعة تقييم الوضع للاتحاد الأفريقى على جمع البيانات. وفى الختام، فإن المفوضية بصدد اتخاذ الترتيبات اللازمة لتعيين موظفين إضافيين لتعزيز قدرتها على التحليل، وذلك من خلال موارد من خارج الميزانية.

ثانيا-3

هيئة الحكماء:

90-

لعل المجلس يذكر أنه، وفقا للأحكام ذات الصلة من بروتوكول مجلس السلم والأمن، قامت الدورة العادية الثامنة لمؤتمر رؤساء الدور والحكومات، بتعيين أعضاء هيئة الحكماء لفترة ثلاث سنوات. وعليه، فقد تم، بالاستناد إلى أحكام هذا البروتوكول، وضع مشروع طرق تشغيل الهيئة من جانب المفوضية وبحثه خلال الاجتماع الثالث والسبعين لمجلس السلم والأمن المعقود فى 16 مارس 2007. وتعكف المفوضية حاليا على استعراض مشروع الطرق فى ضوء الملاحظات التى قدمها مجلس السلم والأمن، بهدف عرض هذه الطرق من جديد على الموافقة. وتتخذ المفوضية أيضا الخطوات اللازمة للتدشين الرسمى للهيئة، فضلا عن إعداد برنامج عمل.

ثالثا- إنشاء برنامج الحدود للاتحاد الإفريقى:

91-

خلال دورته المنعقدة فى يناير 2007، أطلعتُ المجلس على المبادرات التى اتخذتها المفوضية للمضي قدما ببرنامج الحدود للاتحاد الإفريقى الذى يعتبر أحد عناصر خطة عمل المفوضية للفترة 2004-2007، وفقا للإطار الاستراتيجى والرؤية والمهمة التى وافقت عليها من حيث المبدأ الدورة

العادية الثالثة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقدة في أديس أبابا في يوليو 2004. من جانبها، حثت الدورة العادية الثامنة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات المفوضية على مواصلة جهودها صوب ضمان الوقاية الهيكلية من النزاعات، بما في ذلك من خلال تنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الإفريقي.

92- يسرني أن أبلغ المجلس بأن الجهود التي بذلتها المفوضية قد أدت إلى عقد المؤتمر الأول للوزراء الإفريقيين المسؤولين عن مسائل الحدود في 7 يونيو 2007 بأديس أبابا. وقد اعتمد المؤتمر الذي سبقه اجتماع تحضيرى للخبراء الحكوميين يومي 4 و5 يونيو 2007 إعلاناً حول برنامج الحدود للاتحاد الإفريقي وطرق تنفيذه. ويتمحور الإعلان حول النقاط التالية: مبررات البرنامج، أهدافه ومبادئ تنفيذه، الشراكة وتعبئة الموارد، والتدابير الأولية من أجل إطلاق برنامج الحدود ومتابعة الإعلان. وقد تم عرض تقرير منفصل عن سير ونتائج المؤتمر على المجلس التنفيذي للبحث واتخاذ القرار.

رابعاً- إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات:

93- في شهر يناير الماضي، أطلعت المجلس التنفيذي على التدابير التي اتخذتها المفوضية من أجل تنفيذ إطار العمل حول إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات المعتمد في بانجول في يونيو 2006. وعلى وجه الخصوص، أوضحت أن المفوضية بصدد إعداد وثيقة تنفيذية وتم عقد ورشة عمل في سبتمبر 2006 بأديس أبابا للمصادقة عليها.

94- منذ ذلك الوقت، تواصلت الجهود الرامية إلى تجسيد مقرر بانجول على أرض الواقع. وعليه، عقدت المفوضية في أديس أبابا يومي 12 و13 مارس 2007 اجتماعاً تشاورياً مع المنظمات الإفريقية من المجتمع المدني. ومن المقرر عقد اجتماع ثانٍ بالاشتراك مع الكوميسا في لوساكا في شهر يوليو القادم. والهدف من ذلك هو توعية منظمات المجتمع المدني وغيرها من الفاعلين المعنيين وإشراكهم في تنفيذ إطار العمل حول إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات، وفقاً للمقرر الذي تم اعتماده في بانجول. وبشكل أعم، فإن الجهود جارية الآن لضمان النشر الأوسع لإطار العمل حول إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات. وفي هذا الصدد، تم تخصيص صفحة خاصة لإطار العمل حول إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات في موقع الاتحاد الإفريقي كما تم اتخاذ تدابير لإصدار منشورات حول الموضوع.

95- تجدر الإشارة أيضاً إلى أن المفوضية واصلت جهودها من أجل إعداد المبادئ التوجيهية العملية لتنفيذ إطار العمل حول إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات. وفي هذا الإطار، تم إيلاء أهمية خاصة لإعداد المبادئ التوجيهية لبعثات التقييم للاتحاد الإفريقي في البلدان الخارجة من النزاعات وهي الآن قيد الاستكمال. فضلاً عن ذلك، أعدت المديرية المعنية

للمفوضية وثيقة توجيهية حول إنشاء فريق من المتطوعين الإفريقيين وذلك وفقا لما ورد في مقرر بانجول الذي أجاز إطار العمل حول إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات. وبعد استكمالها، سيتم تقديم الوثيقة إلى الأجهزة المختصة للاتحاد الإفريقي للبحث والاعتماد.

96- على صعيد أكثر عملية، فإن المفوضية بصدد إرسال بعثة تقييم إلى ليبيريا وسيراليون لتحديد احتياجات البلدين ورفع توصيات حول المساعدة التي يمكن أن تقدمها الدول الأعضاء والمفوضية لدعم جهودهما في مجال إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات. وستكون هذه البعثة الثانية من نوعها بعد البعثة التي زارت إفريقيا الوسطى في أبريل 2006.

97- وأخيرا، عقدت المفوضية في 17 أبريل الماضي جلسة إعلامية لصالح أعضاء مجلس السلم والأمن لاستعراض وضع تنفيذ إطار العمل حول إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات. وبهذه المناسبة، تم الاتفاق على عقد جلسة إعلامية موسعة تشمل لجنة الممثلين الدائمين.

حاء-خامسا-1 أوضاع النزاعات وما بعد النزاعات:

(أ) جزر القمر:

98- خلال الدورة الأخيرة للمجلس التنفيذي، قدمت تقريرا عن تطور الوضع في جزر القمر. وعلى وجه الخصوص، أوضحت أنه بالرغم من الانتخابات الرئاسية التي أجريت في مايو 2006 والتي رحبت الأطراف القمرية والمجتمع الدولي بحسن سيرها، فإن العلاقات بين الاتحاد والجزر المتمتعة بالحكم الذاتي لم تشهد التطور المتوقع. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى غياب التقدم في عملية إعادة دمج جزيرة أنجوان المتمتعة بالحكم الذاتي في الكيان القمري الجديد، حيث أن السلطة العسكرية والإدارية والمؤسسية للاتحاد لم يعد لها وجود فيها. وقد ساهم هذا الوضع في ظهور مطالب انفصالية في باقي الجزر المتمتعة بالحكم الذاتي، لاسيما في جزيرة القمر الكبرى. ومن جانبها، أكدت الدورة العادية الثامنة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات على الضرورة العاجلة لاتخاذ جميع الأطراف المعنية التدابير اللازمة من أجل تعزيز عملية المصالحة وطلبت من مجلس السلم والأمن النظر في إمكانية نشر بعثة في الأرخبيل للمساهمة في توفير بيئة آمنة مناسبة خلال انتخابات رؤساء الجزر المتمتعة بالحكم الذاتي والقيام بمهام ذات صلة.

99- في هذا السياق وسعيا لمساعدة اللجنة القمرية البينية التي تم تشكيلها لحل مشكلة تقاسم الصلاحيات بين الكيانات القمرية، قمت بإيفاد مبعوثي الخاص لجزر القمر فرانسيسكو ماديريا إلى الأرخبيل في يناير 2007 وذلك لبحث السبل والوسائل الكفيلة بتجاوز الصعوبات التي تعرقل عملية المصالحة مع السلطات القمرية والأطراف المعنية وكذلك تسهيل سير انتخابات رؤساء الجزر المتمتعة بالحكم الذاتي المقرر إجراؤها في 10 يونيو بالنسبة للجولة

الأولى و24 يونيو 2007 بالنسبة للجولة الثانية. وتجدر الإشارة إلى أنه بطلب من الاتحاد الإفريقي، شارك في هذه البعثة خبراء من المنظمة الدولية للفرانكوفونية وجامعة الدول العربية.

100- تجدر الإشارة إلى الخلاف بين الأطراف القمرية بشأن المسألة الخاصة بانتهاء ولايات رؤساء الجزر المتمتعة بالحكم الذاتي الذين رشحوا أنفسهم لولاية جديدة. وفي أواسط يناير من هذا العام، اعتمدت جمعية الاتحاد بالإجماع قانونا يطالب المرشحين في الانتخابات الرئاسية للجزر المتمتعة بالحكم الذاتي بالتخلي عن مهامهم الرسمية قبل تاريخ الاقتراع بثلاثة أشهر. ولاحقا، ردت المحكمة الدستورية هذا القانون لتعارضه مع الدستور وذلك بناء على طعن تقدم به رؤساء الجزر المتمتعة بالحكم الذاتي.

101- في 26 أبريل 2007، أصدرت المحكمة الدستورية، بناء على طلب، قرارا يقضي بإثبات انتهاء ولاية رئيس جزيرة أنجوان المتمتعة بالحكم الذاتي منذ 14 أبريل 2007 وبأن على رئيس الاتحاد بصفته رمز الوحدة الوطنية، أن يضطلع بدوره كحكم ومنظم لسير المؤسسات. وبناء على هذا القرار، عين رئيس الاتحاد رئيسا مؤقتا في أنجوان حتى إجراء الانتخابات الرئاسية. وبالتالي، شهدت العلاقات بين الاتحاد والسلطات في أنجوان مزيدا من التدهور أدى إلى استخدام عناصر الدرك في أنجوان أسلحة حربية ضد مقار رئاسة الاتحاد في أنجوان وضد عناصر من الجيش القمري الموجودة على الأرض، مما أسفر عن مقتل جنديين اثنين وجرح و/أو اعتقال عدد آخر.

102- في بيان صحفي صدر في 3 مايو 2007، أدنت بشدة استخدام الأسلحة ضد الجيش الوطني القمري ودعوت جميع الأطراف المعنية إلى الإحجام عن أي عمل قد يقوض عملية المصالحة. فضلا عن ذلك، قمت بإيفاد مبعوثي الخاص للقمر إلى الأرخبيل من 5 إلى 16 مايو 2007 لمساعدة الأطراف القمرية على تجاوز هذه الأزمة. أدت هذه الجهود إلى توقيع اتفاق في 11 مايو 2007 يحدد الترتيبات الانتقالية المتعلقة بانتهاء ولاية رئيس جزيرة أنجوان المتمتعة بالحكم الذاتي وهي ترتيبات سيسري مفعولها حتى تاريخ مباشرة الرئيس المنتخب مهامه. وبموجب هذا الاتفاق، قبل العقيد باكر قرار المحكمة الدستورية الذي يقضي بانتهاء ولايته ووافق على مغادرة مقر رئاسة جزيرة أنجوان المتمتعة بالحكم الذاتي في 11 مايو 2007. فضلا عن ذلك، قبل إطلاق سراح العسكريين المعتقلين من قبل عناصر الدرك في أنجوان. وأخيرا، ينص الاتفاق على أن أمن المرشحين في انتخابات الجزيرة سيتم ضمانه في إطار خطة أمنية سيضعها الاتحاد الإفريقي.

103- في غضون ذلك، اجتمع مجلس السلم والأمن في 9 مايو 2007 لبحث الوضع في أنجوان. وقد تم عقد هذا الاجتماع بناء على طلب من رئيس اتحاد جزر القمر الذي كان قد وجه إليّ عدة رسائل لفت فيها انتباهي إلى الوضع السائد في أنجوان وطلب نشر قوة للاتحاد الإفريقي تتولى مهمة جمع الأسلحة الثقيلة

التي تمتلكها القوات الأنجوانية انتهاكا لدستور الاتحاد وقانون الأمن الداخلي وكذلك تهيئة الظروف الأمنية اللازمة لإجراء انتخابات حرة وشفافة وعادلة. وقد أدان مجلس السلم والأمن بقوة الهجمات التي نفذتها عناصر الدرك في أنجوان ضد الجيش القمري وأذن لي باتخاذ التدابير الضرورية من أجل تقديم المساعدة الأمنية المطلوبة لتسهيل سير انتخابات الجزر المتمتعة بالحكم الذاتي من خلال نشر بعثة للمساعدة الانتخابية والأمنية تضم عنصرا من الشرطة المدنية وعنصرا عسكريا.

104- يسرني أن أشير إلي أنه ردا على طلب مجلس السلم والأمن، ساهمت عدة دول أعضاء، على حسابها، بعناصر عسكرية وشرطية وبمعدات في بعثة المساعدة الانتخابية والأمنية. وأود هنا أن أعبر عن بالغ امتناني لجنوب إفريقيا التي وفرت عنصر الشرطة المدنية للبعثة، لما تقدمه من دعم متواصل لجهود الاتحاد الإفريقي في القمر وكذلك لتنزانيا التي ساهمت بسرية. كما أود أن أعبر عن تقديري للسنغال والسودان اللتين ساهمتا بمراقبين عسكريين وبعناصر شرطة مدنية. وأود أيضا أن أزجي شكري لجامعة الدول العربية للمساعدة المالية التي قدمتها لنشر البعثة. فضلا عن ذلك، أود أن أعبر عن تقديري للجنة المحيط الهندي لدعمها للعملية الجارية في القمر.

105- جرت الجولة الأولى من انتخابات الجزر المتمتعة بالحكم الذاتي في 10 يونيو بالنسبة لجزيرة القمر الكبرى وموهيلي في ظروف وصفت بأنها مرضية، بينما من المقرر أن يتم إجراء الجولة الثانية في 24 يونيو 2007. غير أنه فيما يخص جزيرة أنجوان، قرر رئيس الاتحاد بموجب مرسوم صدر في 7 يونيو تأجيل الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في الجزيرة لمدة أسبوع، بسبب غياب مناخ مناسب لإجراء انتخابات حرة وعادلة وشفافة. وقد تم تسجيل عدد من انتهاكات الاتفاق الموقع في 11 مايو لاسيما فيما يتعلق بحرية تنقل المرشحين المعارضين لرئيس الجزيرة المنتهية ولايته فضلا عن اختلالات خطيرة على مستوى اللجنة الانتخابية الخاصة بالجزيرة.

106- في اجتماعه المنعقد في 9 يونيو 2007، أيد المجلس ملاحظة السلطات القمرية وحث جميع الأطراف المعنية على ضبط النفس وتقديم التعاون اللازم للاتحاد الإفريقي وذلك لتهيئة الظروف المناسبة لإجراء انتخابات عادلة وحرة وشفافة في جزيرة أنجوان المتمتعة بالحكم الذاتي بتاريخ 17 يونيو 2007. وفي هذا الصدد، حذر المجلس من أي محاولة من جانب سلطات أنجوان، تستهدف إلى إجراء الانتخابات يوم الأحد الموافق 10 يونيو 2007، انتهاكا للمرسوم الرئاسي، وشدد على أن الاتحاد الإفريقي والمجتمع الدولي برمته لن يعترفا بالنتائج التي ستمخض عن هذا الاقتراع.

107- بالرغم من صدور المرسوم الرئاسي ومقرر مجلس السلم والأمن اللاحق والجهود التي بذلها مبعوثي الخاص، أجرت السلطات في أنجوان الجولة الأولى من انتخابات رئيس الجزيرة في 10 يونيو 2007. وقد تولى رجال

الدرك في الجزيرة تأمين الانتخابات. وقد أعلنت اللجنة الانتخابية المحلية عن فوز الرئيس المنتهية ولايته في الجولة الأولى بأغلبية 89% من أصوات الناخبين. ويجدر بالذكر هنا أن باقي المرشحين كانوا قد انسحبوا من السباق في ظل الظروف التي أحاطت بتنظيمه. قامت السلطات في أنجوان بتنصيب العقيد باكر في 14 يونيو 2007. في بيان صدر في 11 يونيو 2007، أعربت عن إدانتها القوية لقرار السلطات في جزيرة أنجوان المتمتعة بالحكم الذاتي تنظيم الانتخابات وأكدت مجدداً على تصميم الاتحاد الإفريقي على مواصلة دعم جزر القمر لتجاوز الأزمة الحالية في إطار الاحترام الدقيق للنصوص الأساسية التي تحكم سير الاتحاد.

108- وحتى لحظة وضع اللمسات الأخيرة على هذا التقرير، كانت المفوضية تجري مشاورات مع دول المنطقة للاتفاق على النهج الذي يجب تبنيه تجاه ما يبدو أنه انتهاك صارخ للنصوص الأساسية التي تحكم سير الاتحاد من قبل السلطات في أنجوان وتحد للاتحاد الإفريقي والمجتمع الدولي بشكل عام. فضلاً عن ذلك، فإن من المقرر أن يعقد مجلس السلم والأمن اجتماعاً لبحث الموضوع. ومن الضرورة القصوى أن تتخذ إفريقيا الإجراءات المناسبة لمواجهة الوضع، حيث أن تعنت السلطات في أنجوان قد تكون له تأثيرات سلبية على استمرار عملية المصالحة في جزر القمر وعلى وحدة الأرخبيل.

حاء-خامسا-2 إرتريا وإثيوبيا:

109- خلال الفترة قيد البحث، لم يتحقق أي تقدم في عملية السلام بين إرتريا وإثيوبيا، حيث ظلت عملية تعيين الحدود مشلولة نظراً لاستمرار تقلب الوضع في مناطق الأمن المؤقت. وزيادة على ذلك، فإن لجنة التنسيق العسكرية التي تعد أحد الأجهزة الرئيسية التي نص عليها اتفاق وقف الأعمال العدائية ليونيو 2000، لمناقشة أهم المسائل العسكرية والأمنية، لم تتمكن من الاجتماع منذ يوليو 2006، بينما ظلت عمليات بعثة الأمم المتحدة في إرتريا وإثيوبيا تواجه صعوبات جمة بسبب القيود التي فرضت عليها.

110- كنت قد أشرت في تقرير المؤرخ في يناير 2007، إلى أن مجلس أمن الأمم المتحدة أعرب من خلال قراره رقم 171 (2006) المؤرخ في 29 سبتمبر 2006، عن رغبته في تحويل وإعادة شكل بعثة الأمم المتحدة في إرتريا وإثيوبيا، في حالة ما إذا رأت أن الطرفين لم يتمكنوا من تحقيق تقدم في تعيين الحدود، بحلول 31 يناير 2007. وفي 30 يناير 2007، اعتمد مجلس الأمن القرار 1741 (2007) الذي وافق، بموجبه، على عملية إعادة شكل العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة في إرتريا وإثيوبيا وتخفيض عدد الموظفين العسكريين فيها من 2300 إلى 1700 موظف، مع التأكيد على الحاجة إلى احتفاظ البعثة بقدرة عسكرية كافية لتنفيذ مهامها. فضلاً عن ذلك، قرر المجلس تمديد ولاية البعثة لفترة ستة شهور إلى غاية 31 يوليو 2007.

111- أعربت لجنة الحدود الإرترية – الإثيوبية، في تقريرها الثالث والعشرين الذي يشمل الفترة من 21 ديسمبر 2006 إلى 31 مارس 2007، أعربت عن أسفها لكون الطرفين لم يعملوا وفقا لما كان متوقعا في بيان 27 نوفمبر 2006 وبالتالي لم يتمكنوا، من تلقاء أنفسهم، من التوصل إلى الاتفاق المطلوب حول مواقع الأعمدة. ولم يتمكنوا من إحراز تقدم يذكر في تنفيذ البيان وإتاحة فرصة استئناف اللجنة أنشطتها. وفي هذا الصدد، ينبغي التذكير بأن لجنة الحدود الإرترية – الإثيوبية أشارت في بيانها الصادر في 27 نوفمبر، إلى أنه إذا لم يبادر الطرفان إلى تنفيذ ما سبق، في ظرف 12 شهرا من تاريخ صدور البيان، فإنها ستقرر أن الحدود ستبقى، بصورة تلقائية، على الشكل الذي عينته به نقاط الحدود الواردة في الملحق للبيان وأنها ستعتبر أن مهمة اللجنة قد اكتملت.

112- في القرار 1741 (2007) المشار إليه سالفًا، أعرب مجلس الأمن، من بين أمور أخرى، عن عدم إحراز أي تقدم في تعيين الحدود ودعا كلا الطرفين إلى التعاون الكامل مع لجنة الحدود الإرترية – الإثيوبية وأكد أن للطرفين المسؤولية الأساسية عن تنفيذ اتفاقات الجزائر ودعا الطرفين من جديد إلى التنفيذ الكامل، دون تأخير أو شروط مسبقة، لقرار لجنة الحدود الإرترية – الإثيوبية وإلى اتخاذ التدابير الملموسة لاستئناف واستكمال عملية ضبط الحدود. وطالب مجلس الأمن أيضا الطرفين بتقديم المساعدة والدعم والحماية اللازمة لأداء لجنة الحدود مهامها. وفي الختام، دعا مجلس الأمن الأمين العام للأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى الاتصال بإرتريا وإثيوبيا لمساعدتهما على تطبيع العلاقات وتعزيز الاستقرار بين الطرفين ووضع الأساس لسلم مستدام في الإقليم.

113- في 8 مايو 2007، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا أعرب فيه عن بالغ قلق أعضائه إزاء المأزق التي آلت إليه عملية السلام بين إرتريا وإثيوبيا وتزايد التوتر بين البلدين .. ودعا المجلس الطرفين إلى ضبط النفس والكف عن إصدار بيانات عامة عدائية والتهديد أو استخدام القوة من أحد الطرفين ضد الطرف الآخر. وأعرب أعضاء المجلس عن تشجيعهم للبيان الذي أدلى به رئيس وزراء حكومة إثيوبيا أمام البرلمان في 29 مارس 2007 الذي أشار فيه إلى أن الحكومة الإثيوبية قبلت بالقرار النهائي الملزم الصادر عن لجنة الحدود الإرترية – الإثيوبية. وطالب بأن تنفذ إثيوبيا هذا القرار تنفيذا كاملا وبدون تأخير.

114- يظل الوضع في منطقة الأمن المؤقت مستقرا ومتقلبا بين الحين والآخر. ونظرا للقيود المفروضة على تحركاتها لم يكن بإمكان بعثة الأمم المتحدة في إرتريا وإثيوبيا من متابعة سلامة مناطق الأمن المؤقت، على نحو فعال وفي بيانه الصادر في 8 مايو والمتقدم ذكره، أعاد مجلس الأمن، تأكيد سلامة

مناطق الأمن المؤقت وحث الطرفين على سحب قواتهما ومعداتها على الفور من مواقع داخل مناطق الأمن المؤقت أو القرية منها جدا.

115- كما أشير إليه سابقا لم تجتمع منذ 29 يوليو 2006. فمن جهة تؤكد إثيوبيا أنها لن تستأنف مشاركتها في اجتماعات لجنة التنسيق العسكرية قبل سحب إرتريا معداتها العسكرية الثقيلة من منطقة الأمن المؤقت. ومن جهة ثانية تدعي إرتريا أن عدم مشاركة إثيوبيا يشكل خرقا لاتفاق وقف الأعمال العدائية وأشارت إلى أنها لن تشارك في أنشطة لجنة التنسيق العسكرية إلى حين تقديم بعثة الأمم المتحدة في إرتريا وإثيوبيا تفسيراً رسمياً لتعليق الاجتماعات منذ يوليو 2006. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدول الأعضاء في المجلس أكدت، في بيانها الصحفي الصادر في 8 مايو، دعمها الجديد لبعثة الأمم المتحدة في إرتريا وإثيوبيا وطالبت بأن تلغي إرتريا جميع القيود المفروضة على حركة وعمليات بعثة الأمم المتحدة، دون تأخير وشروط مسبقة، ودعت كلا الطرفين إلى التعاون بالكامل مع البعثة، بغية استئناف اجتماعات لجنة التنسيق العسكري.

116- أود أن أكرر قلقي العميق بشأن تأخر عملية السلام بين إثيوبيا وإرتريا. وأعتقد أن تلك الجهود المبذولة يجب مواصلة لمساعدة البلدين على التغلب على الصعاب الحالية ووضع أساس متين لإنجاز عملية السلام.

(ج) الصومال:

117- قمت في يناير بإحاطة المجلس حول الوضع في الصومال، بالأخص التطورات البالغة الأثر التي حصلت في هذا البلد في ديسمبر 2006، عندما قامت الحكومة الاتحادية الانتقالية، بدعم من إثيوبيا، بالسيطرة على المناطق التي كان يحتلها سابقا اتحاد المحاكم الإسلامية، بما فيها العاصمة مقديشو. وكنت قد أبلغت المجلس أيضا بالجهود التي بذلتها المفوضية آنذاك لمساعدة الحكومة الاتحادية على استقرار الوضع وتعزيز فرص تحقيق سلام دائم ومصالحة في الصومال. وخلال دورته العادية الثامنة، اعتمد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات قرارا بشأن الصومال، يلاحظ فيه، من بين أمور أخرى، وبارتياح التطورات الإيجابية في الصومال والتي نجمت عن تدخل إثيوبيا بناء على طلب من الحكومة الاتحادية الانتقالية المشروعة والتي أتاحت فرصة غير مسبوقة لتحقيق سلام دائم في البلد.

118- لعل المجلس يذكر أنه، على إثر التطورات المشار إليها سالفاً، اجتمع مجلس السلم والأمن في 19 يناير 2007 لاستعراض الوضع في الصومال. وبهذه المناسبة أعرب المجلس عن اقتناعه بوجود فرصة فريدة وغير مسبوقة لاستعادة هياكل الحكم في الصومال وإيجاد سلام دائم ومصالحة. ويتعين على شعب الصومال وقياداته والمجتمع الدولي انتهاز هذه الفرصة. وعليه قرر مجلس السلم والأمن الترخيص بنشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

لفترة ستة شهور للقيام بالمهام التالية: (1) تقديم الدعم للمؤسسات الاتحادية الانتقالية لما تبذله من جهود سعيًا لتحقيق الاستقرار في البلد وتعزيز الحوار والمصالحة، (2) تيسير تقديم المساعدة الإنسانية، (3) تهيئة ظروف مواتية لترسيخ الاستقرار على المدى البعيد وإعادة الإعمار والتنمية في الصومال. وقرر مجلس السلم والأمن أيضا أن تتكون بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من 9 كتائب من المشاة تضم كل واحدة منها 850 موظفا، يدعمها عناصر ساحلية وجوية، فضلا عن عنصر مدني، وفي 21 فبراير اعتمد مجلس الأمن الأممي القرار رقم 1744 (2007) يرخص بموجبه بإنشاء بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لفترة ستة شهور ويشجع الدول الأعضاء على توفير موارد لهذه البعثة.

119- في أعقاب القرار الصادر عن مجلس السلم والأمن التمسست المفوضية من الدول الأعضاء الإسهام بقوات في بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال. وفي هذا الصدد، وزيادة على أوغندا التي كان لها التزام دائم بتوفير كتيبتين من المشاة لعمليات دعم السلام في الصومال، فقد أكدت الدول الآتية استعدادها للإسهام في البعثة: نيجيريا، بكتيبة مشاة واحدة وغانا بـ 350 موظف عسكري وبوروندي بكتيبتين من المشاة.

120- بدأت أعمال البعثة في 5 مارس 2007 بنشر كتيبتين من المشاة الأوغنديين، بدعم مباشر من حكومة الولايات المتحدة التي قدمت مساعدة في مجال النقل الجوي والمعدات والتزود بالإمدادات والدعم الإداري والاستدامة في المنطقة التي توجد فيها البعثة. واستفادت أوغندا أيضا من الدعم الذي قدمته الجزائر للنقل الجوي إلى الصومال. ولم يكن وصول القوات الأوغندية خاليا من الحوادث. وبالفعل فقد تعرضت طائرتان تحملان معدات إلى هجومات، إلى جانب بعض الجنود. وعلاوة على ذلك فقد تكبدت القوات الأوغندية خسائر على الأرض بينما أصيب العديد من الجنود بجراح في عدد من الحوادث، بما في ذلك هجومات من عناصر مسلحة. ومع ذلك وعلى الرغم من القيود اللوجستية وغيرها من القيود التي تواجه بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فإنه يسرني أن أنهو بالأداء الرائع للقوات الأوغندية. وفضلا عن حماية المؤسسات الحكومية، فقد وسعت القوات نطاق أنشطتها بالتدريج حيث تقدم المساعدة للسكان المدنيين. وقد رحب السكان ترحيبا حارا على العموم بقوات البعثة، بحكم أفعالها.

121- تلك هي الظروف التي بادرت فيها المفوضية بتكثيف جهودها للإسراع بنشر قوات إضافية، على الأرض. وفي هذا الصدد، قام فريق من الاتحاد الأفريقي، خلال الفترة من 11 إلى 15 يونيو 2007 بزيارة بوجمبورا لتقييم مستوى استعداد القوات البوروندية ومن المقرر قيام بعثة استطلاع بوروندية عن قريب بزيارة الصومال لاستكمال التحضيرات لنشر القوات البوروندية. وأود أن أعرب عن امتناني للمملكة المتحدة التي سبق أن قدمت دعما ماليا

لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ووافقت أيضا على دعم بعثة الاستطلاع البوروندية. كما أود أن أعرب عن تقديري لحكومة الولايات المتحدة وإيطاليا والاتحاد الأفريقي، فضلا عن الجزائر ونيجيريا للدعم الذي قدمه كل منها لتيسير نشر بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال. ولي أمل في أن يتم عن قريب استكمال التحضيرات اللوجستية وغيرها من التحضيرات الأخرى لتمكين نيجيريا وغانا من نشر قواتهما. وزيادة على ذلك اتصلت المفوضية ببعض الدول الأعضاء الأخرى لتوفير جنودها وتوفير مساعدات جوية وبحرية.

122- على الرغم من دحر اتحاد المحاكم الإسلامية كمنظمة، فإن بعض المجموعات منها تظل نشطة ويعمل البعض منها أيضا على إعادة تنظيم صفوفهم كمتمردين. ويعتبر هذا التمرد الذي يتغذى بالتطرف وأعمال الإرهاب أهم سبب في عدم الاستقرار، بالأخص في مقديشو وبعض مناطق جنوب وسط الصومال. وخلال شهر مارس من هذه السنة، قامت عناصر من المتمردين بشن هجومات منسقة داخل مقديشو. وأدت أنشطة هذه العناصر والجهود التي بذلتها قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية لأجل طرد هذه العناصر إلى الاقتتال وسط مناطق كثيفة السكان من مقديشو، مما تسبب في إلحاق أضرار جانبية جسيمة للسكان المدنيين والممتلكات. ومن الجدير بالملاحظة أيضا أن رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية نجي من محاولة اغتيال في 3 يونيو 2007 ؛ وفي 4 يونيو، أصدرت بياناً أدنت فيه بشدة محاولة الاغتيال إنني ناشدت جميع شعب الصومال أن يساندوا عملية السلام والمصالحة والابتعاد عن كل السبل التي تؤدي إلى العنف. وأكد مجدداً التزام الاتحاد الأفريقي على مواصلة دعمه لعملية السلام والمصالحة الوطنية في الصومال.

123- أشارت مجموعة الاتصال الدولية بشأن الصومال في اجتماعها المنعقد في لندن في 6 يونيو 2007، إلى تحسن الوضع الأمني في الصومال حالياً. وفي نفس الوقت، أعربت مجموعة الاتصال عن قلقها العميق إزاء مواصلة حالات العنف بصورة عشوائية في مقديشو. أدانت مجموعة الاتصال الهجوم على رئيس الوزراء وناشدت جميع الفصائل أن توافق بصورة فورية على الوقف الرسمي والمستدام للأعمال العدائية وحماية المدنيين. أدانت مجموعة الاتصال بشدة أعمال التطرف والإرهاب وأولئك الذين يحاولون تقويض العمليات السياسية وعمليات المصالحة وتناشد المجتمع الدولي أن يفعل كل ما يمكن لمنع المزيد من الهجمات.

124- أعرب مجلس الأمن في بيان رئاسي مؤرخ في 14 يونيو 2007 عن بالغ قلقه إزاء النموذج الأخير الذي تستعمله العناصر المتطرفة في شن هجماتها في الصومال، بما في ذلك تزايد استخدام أدوات متفجرة. وأدان كافة محاولات استخدام العنف لتقويض العملية السياسية. ودعا مجلس الأمن كافة الدول

الأعضاء إلى الوقف الفوري لأي دعم إلى العناصر المتطرفة أو للعناصر التي تسعى إلى عرقلة التقدم بوسائل العنف وإلى دعم الجهود الجارية الرامية إلى إقامة حوار سياسي شامل لكل الأطراف. وأدان مجلس الأمن أيضا الهجوم الذي تعرض له رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية، في 3 يونيو 2007، فضلا عن الهجمات التي تستهدف بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال.

125- في الوقت الذي جرى فيه إعداد هذا التقرير، كانت المفوضية بصدد اتخاذ إجراءات ترحيل السفير على محمد فوم، ممثلي الخاص في الصومال، من نيروبي إلى مقديشو. والهدف من العملية هو توفير القيادة السياسية لبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال وتشجيع قيام عملية سياسية ومصالحة شاملة، من خلال فتح قنوات اتصال مع جميع أصحاب المصلحة في الصومال، ضمن إطار الميثاق الاتحادي الانتقالي.

126- كما يدرك المجلس، فقد أكد كل من مجلس السلم والأمن والمؤتمر، خلال اجتماعاتهما المعقودة في يناير، حاجة المؤسسات الاتحادية الانتقالية إلى الشروع في عملية حوار ومصالحة شاملة وخالصة في إطار الميثاق الاتحادي الانتقالي. وقد أكد مجلس أمن الأمم المتحدة أيضا في قراره 1744 (2007) الحاجة إلى التوصل إلى مؤسسات، ممثلة وواسعة القاعدة من خلال عملية شاملة، ورحب بمبادرات المؤسسات الاتحادية الانتقالية بمواصلة العملية السياسية الشاملة فيما بين الصوماليين.

127- وفي هذا الصدد، يسعدني أن ألاحظ بأن المؤسسات الاتحادية الانتقالية بادرت منذ عودتها إلى مقديشو، إلى جهود لتجاوز الخلافات القائمة بين العشائر. وتم التركيز على الحوار مع عشيرة حاويي التي هي المسيطرة على مقديشو. كما يسعدني أن أخطر المجلس بأن الحكومة الاتحادية الانتقالية بادرت إلى عقد مؤتمر وطني عام للحكم والمصالحة بهدف جمع كافة ممثلي العشائر، على نطاق واسع، لمناقشة قضايا ذات الاهتمام ورسم خارطة طريق لما تبقى من العملية السياسية الانتقالية تمشيا مع الميثاق الاتحاد الانتقالي. ويتم إدارة هذا المؤتمر بصورة مستقلة مسترشدا بلجنة وطنية للحكم والمصالحة يرأسها الرئيس السابق على مهدي محمد.

128- في 20 مارس 2007، زار مفوض السلم والأمن مقديشو والتقي برئيس بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال وأعرب له عن تقدير الاتحاد الإفريقي عن العمل الذي قامت به البعثة. والتقي أيضاً بممثلي الحكومة الاتحادية الانتقالية وأيضاً الرئيس عبد الله يوسف وشجعهم على مواصلة جهودهم الرامية لتعزيز عملية السلام والمصالحة في الصومال وأكد لهم مواصلة دعم الاتحاد الإفريقي.

129- كما أشرنا إليه آنفاً، فقد أكد مجلس السلم والأمن، خلال اجتماعه في 19 يناير أن تحقيق الاستقرار وعملية إعمار الصومال ما بعد النزاع على المدى

البعيد، أمر يتطلب مشاركة قوية للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، حث مجلس السلم والأمن مجلس أمن الأمم المتحدة على النظر في إمكانية الترخيص بعملية الأمم المتحدة في الصومال تكون خلفا لبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال عند نهاية مهمتها بعد ستة شهور. وطلب مجلس الأمن، بموجب قراره 1744(2007) المشار إليه سابقا إلى الأمين العام بإيفاد بعثة تقييم فنية إلى مقر الاتحاد الإفريقي والصومال في أقرب وقت ممكن لإعداد تقرير عن الوضع السياسي والأمني وإمكانية نشر قوات أممية على إثر انتشار قوات الاتحاد الإفريقي وإحالة تقرير إلى مجلس الأمن يتضمن توصيات بشأن التزام الأمم المتحدة بدعم السلم والأمن في الصومال، فضلا عن توصيات بشأن إحلال الاستقرار وإعادة الإعمار.

130- وفقا لهذا القرار، أوفد الأمين العام بعثة تقييم تقنية متعددة التخصصات إلى الإقليم في الفترة من 15 إلى 26 مارس 2007. وعقدت المفوضية مشاورات مع هذه البعثة. وأشارت النتائج التي توصلت إليها البعثة والتي تضمنها تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الوضع في الصومال، إلى احتمالين فيما يتعلق بنشر عملية حفز سلام للأمم المتحدة. فالاحتمال الأول يفترض وضعاً في جنوب وسط الصومال توقفت فيه الأعمال العدائية وقامت جميع أو أغلب المجموعات أو الجماعات بتوقيع اتفاق يسمح بمراقبة خارجية. ووفقا لهذا الاحتمال فإن مشاركة الأمم المتحدة ستركز أساساً على تقديم المساعدة لجهود المصالحة وإعادة الإعمار والتنمية ووفقا لاحتمال الثاني فإن يفترض أن العملية السياسية أحرزت تقدماً غير كاف أو تكون قد انهارت تماماً. وموازاة لذلك يبقى الوضع الأمني متقلبا جدا أو ازداد تدهورا. وحسب هذا الاحتمال لن يكون بالإمكان نشر قوات حفظ سلام أممية، وينبغي بالتالي النظر في خيارات بديلة، بما فيها تنفيذ السلم. وتوصلت البعثة إلى نتيجة مفادها أن تفويض الأمم المتحدة بعملية تنفذها دول رغبة بقدرات ملائمة، هو الخيار المناسب في الظروف المهيأة لهذا الاحتمال.

131- ومن جهته أوصى الأمين العام للأمم المتحدة بأن يستعرض مجلس الأمن الوضع في الصومال، من جديد في منتصف يونيو 2007 بهدف إثبات ما إذا كانت الظروف مواتية لنشر قوات حفز السلام الأممية. وفي بيانه المؤرخ في 14 يونيو 2007، أكد رئيس مجلس الأمن الحاجة الملحة على التخطيط للطوارئ على نحو ملائم لبعثة أممية يمكن نشرها في الصومال، في حالة ما إذا رخص مجلس الأمن بذلك. ويتوقع مجلس الأمن استلام تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في هذا الصدد، بحلول منتصف يونيو.

132- وفي الختام لا يسعني سوى أن أؤكد من جديد أن الصومال هو الآن في مفترق الطرق. ويتعين الاستغلال الكامل للفرصة المتاحة اليوم لفتح عهد جديد في تاريخ هذا البلد. ومن ثم، الحاجة إلى ضمان تدعيم مؤسسات الحكم القائمة حاليا وإلى تعزيز الجهود الجارية لإحلال سلام دائم ومصالحة في

الصومال. وأناشد الدول الأعضاء وشركاءنا تقديم الدعم اللازم لتمكين المفوضية من النشر الكامل لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأشجع الأمم المتحدة على التعجيل بالتحضيرات لنشر بعثة تحلف بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأحث على بذل المزيد من الجهود لتقديم المساعدة الإنسانية للصومال، فضلا عن دعم عملية إعادة إعمار البلد في الفترة ما بعد النزاع. وأحث دول الإقليم أيضا على التحلي بروح التماسك المطلوبة دعما للعملية الجارية في الصومال ولجهود الحكومة الاتحادية الانتقالية. ونظرا لأن المسؤولية الأساسية عن تحقيق سلام دائم ومصالحة في بلدهم، تقع على عاتق شعب الصومال وقياداته، فإنني أحثهم، مرة أخرى، على عدم ادخار أية جهود في تسوية خلافاتهم، من خلال تبني عملية سياسية شاملة لجميع الأطراف. ومن جانبه، بينما يكثف الاتحاد الأفريقي جهوده لتعزيز بعثته في الصومال، يعمل أيضاً باتصال وثيق مع الأمم المتحدة والإيجاد وجامعة الدول العربية وأعضاء المجتمع الدولي الآخرين لدفع عملية السلام والمصالحة في الصومال.

د (السودان:

1) دارفور:

133- منذ الدورة العادية الأخيرة للمجلس، واصلت المفوضية جهودها، جنبا إلى جنب، مع أمانة الأمم المتحدة، لإعادة تنشيط العملية السياسية ودعم عملية حفظ السلم في دارفور، من خلال تنفيذ النهج ذي المراحل الثلاث الذي تم الاتفاق عليه خلال المشاورة الرفيعة المستوى المعقودة في نوفمبر 2006 بأديس أبابا. ولعل المجلس يذكر أن نتائج المشاورة أقرها كل من مجلس السلم والأمن ومجلس أمن الأمم المتحدة، في نوفمبر وديسمبر 2006، على التوالي.

134- كجزء من الجهود المبذولة لإعادة تنشيط العملية السياسية، قام كل من مبعوثي الخاص في دارفور السيد أحمد سالم أحمد ونظيره في الأمم المتحدة، السيد يان إيلياسن بأربع مهام في السودان، منها اثنتان أخيرتين على أساس مشترك بينهما. وخلال هذه المهام عقدا مشاورات مع موقعي اتفاق السلام لدارفور وموقعي الإعلان بالالتزام وحركة تحرير شعب السودان وأحزاب المعارضة، والأطراف غير الموقعة، بما فيها القادة الميدانيون للجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان المتمركزون في دارفور، فضلا عن قادتهم المتواجدين في تشاد. ومن بين الفئات الأخرى التي تم التشاور معها ممثلو المشردين داخليا والقيادات القبلية وممثلو المجتمع المدني، فضلا عن ممثلي المجتمع الدولي والعناصر الفاعلة الإقليمية وإرتريا وليبيا ومصر.

135- أعربت جميع أطراف النزاع تقريبا عن دعمها لمبادرة الاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة الهادفة إلى إعادة تنشيط العملية السياسية واتفقت على أنه لا يمكن أبدا

إيجاد حل عسكري للنزاع في دارفور. وكانت لها وجهات نظر متقاربة حول ضرورة الوقف الشامل للأعمال العدائية بما يتيح تهيئة ظروف مواتية للحوار وتعزيز الثقة، خاصة بين السكان المدنيين في دارفور. غير أن هناك مجالات اختلاف بين الأطراف. ففي الوقت الذي يتفق بعض أصحاب المصلحة المستشارين من الممثلين الخاصين ويلحون على ضرورة أن يكون اتفاق السلام لدارفور هو الأساس للحوار القادم، فإن الجهات الأخرى ترفض هذا الاتفاق، مؤكدة على إعلان المبادئ الذي تم توقيعه في أبوجا في يوليو 2005.

136- من جهتهما أكد المبعوثان أن اهتمام كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ينصب على إجراء عملية شفافة وعلى أن النهج لا يعني بالتركيز على اتفاق السلام لدارفور أو إعلان المبادئ أو اتفاق إنجمينا بقدرما يعني بمعالجة الأسباب التي تحول دون تحقيق سلم دائم وشامل في دارفور. ولاحظ المبعوثان أن هناك فجوة بين القادة الميدانيين للمجموعات غير الموقعة وقياداتهم السياسية المقيمة في الخارج، ومن ثم ضرورة مساعدتهم على توحيد صفوفهم وموافقهم من المسائل المتنازع عليها، قبل انعقاد المفاوضات المرتقبة.

137- وفي وقت لاحق قام المبعوثان الخاصان بوضع خارطة طريق مشتركة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة للمسار السياسي في دارفور. وفضلا عن نتائج اجتماع أديس أبابا والمشاورات التي أجراها المبعوثان الخاصان، فقد استندت هذه الوثيقة إلى توافق الآراء الذي تم اعتماده في طرابلس خلال الاجتماع الذي عقد في الفترة من 28 إلى 29 إبريل 2007 بناء على دعوة من السلطات الليبية والذي ضم ممثلين عن السودان وتشاد وليبيا ومصر وإرتريا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والصين والنرويج وفرنسا، وكندا. وقد أكد اتفاق طرابلس الحاجة الملحة لإيجاد حل دائم وشامل للأزمة. واعترافا بقيمة المبادرات الإقليمية، أكد الاتفاق على الحاجة إلى تنسيق وتقارب كافة المبادرات بقيادة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

138- وكنقطة انطلاق لتنفيذ خارطة الطريق، يرجو الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من جميع الأطراف أن تعلن عن التزامها الجاد بإيجاد حل سياسي لأزمة دارفور وتهيئة بيئة أمنية ملائمة للمفاوضات والمشاركة في الجهود التفاوضية والالتزام بنتائجها والوقف الفوري للأعمال العدائية. وتتضمن خارطة الطريق العناصر الرئيسية الثلاثة التالية:

- مرحلة تقارب المبادرات والمشاورات (مايو - يونيو 2007) في هذه المرحلة، سيعمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مع جميع العناصر الوطنية والإقليمية والدولية لضمان تقارب جميع المبادرات الجارية حاليا وإدماجها في الإطار الأوسع للاتحاد الأفريقي - الأمم المتحدة. وفي

الوقت ذاته سيواصل كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المشاورات المكثفة بشأن العملية السياسية ومواقف الأطراف مع أصحاب المصلحة داخل السودان وخارجة.

- المرحلة ما قبل المفاوضات (يونيو - يوليو 2007). خلال هذه المرحلة يتوقع من جميع الأطراف إظهار التزام جاد بالعملية السياسية من خلال الإسراع بالتحضيرات للمفاوضات بنوايا حسنة. وفي الوقت ذاته سيقوم الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة باستكمال المشاورات مع جميع أصحاب المصلحة السودانيين، بهدف زيادة صقل استراتيجية المفاوضات، و
- مرحلة المفاوضات (أغسطس 2007) - من المتوقع أن يسهم تنفيذ المرحلة الثانية في تضيق الفجوة بين مواقف الأطراف وتحديد المعالم اللازمة لبلوغ اتفاق شامل. وبالتالي يعتزم المبعوثان الخاصان تقديم دعوات لحضور جلسة مفاوضات وجيزة والمكثفة.

139- فيما يتعلق بالنهج المستند إلى المراحل الثلاث والرامي إلى تقوية حضور قوات حفظ السلام في دارفور، تم إحراز تقدم ملحوظ خلال الفترة قيد البحث. وفيما يخص رزمة الدعم الخفيف التي صممت لمساعدة قوات البعثة الأفريقية في السودان في إنشاء هيكل قيادة وسيطرة متكاملة وزيادة فعالية وتنسيق عملياته، فقد قامت الأمم المتحدة بنشر عدد من القوات العسكرية والعاملين المدنيين إلى جانب أفراد الشرطة في كل من الخرطوم ودارفور. فضلا عن ذلك فقد تم تسليم معدات إلى البعثة الأفريقية في السودان.

140- قمت والأمين العام للأمم المتحدة بإرسال خطاب مماثل إلى الرئيس البشير في 24 يناير 2007 تضمن تفاصيل رزمة الدعم الثقيل التي تشتمل على عناصر عسكرية والشرطة والمعدات والموظفين اللازمين لدعم البعثة، فضلا عن موظفين مدنيين يقدمون الدعم في عدة مجالات. وردا على هذا الخطاب في تاريخ 6 مارس 2007 ذكر الرئيس البشير أنه يوافق على بعض جوانب الرزمة لكنه يبدي تحفظات بخصوص جوانب أخرى ويقترح إجراء مناقشات لمعالجتها. وكما تم الاتفاق عليه في اجتماع قمة دارفور المعقودة في الرياض العربية السعودية في 28 مارس 2007، فقد اجتمع فريق رفيع المستوى من الاتحاد الأفريقي - الأمم المتحدة مع وفد سوداني في أديس أبابا، في 9 إبريل 2007، لمناقشة المسألة. وتم الاتفاق على كافة جوانب رزمة الدعم الثقيل في الاجتماع باستثناء مسألة المروحيات التكتيكية/الهجومية الست التي تم تسويتها في وقت لاحق عندما وافقت الحكومة السودانية بصورة رسمية على إدراج هذه المروحيات في الرزمة، في منتصف أبريل 2007.

141- اتفق الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على عدد من المبادئ الأساسية الخاصة بعملية الهجين. ويشمل ذلك تعيين ممثل خاص مشترك، فضلا عن قائد القوة

المشتركة. واتفق الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على اختصاصاتهما وعلى إطار للمضي قدما بالتحضيرات لعملية الهجين وتم إبلاغ الرئيس البشير بهذا الشأن في 6 مارس 2007. ويسعدني أن أخطر المجلس بأمني قمت مع الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين السيد رودولف أداوا، وزير خارجية جمهورية الكونغو السابق، كممثل خاص مشترك في 8 مايو 2007. وفي 23 مايو 2007، قمت، بعد مشاورات مع الأمين العام للأمم المتحدة، بتعيين الجنرال مارتن لوثر أجواي، من نيجيريا كقائد قوة للعملية. وفي انتظار نشر عملية الهجين سيعمل كقائد جديد للقوة الأفريقية وقد رحبت السلطات السودانية بالتعيينين.

142- خلال الفترة من 19 إلى 26 مارس 2007، في أديس أبابا، قامت فرق متعددة التخصصات تابعة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بتخطيط مشترك لعمليات قوات الهجين وفي وقت لاحق تم إعداد تقرير مشترك يتضمن معالم عملية الهجين قمت أنا والأمين العام للأمم المتحدة بإرساله إلى الرئيس البشير، في خطابين مماثلين. وخلال المشاورات التقنية الرفيعة المستوى التي أجراها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مع الحكومة السودانية في أديس أبابا في الفترة من 11 إلى 12 يونيو 2007، قبلت هذه الأخيرة بالمقترحات المشتركة بشأن عمليات قوات الهجين المتضمنة في التقرير، وذلك على إثر التغيرات والإيضاحات التي قدمها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

143- وفي غضون ذلك لا يزال تنفيذ اتفاق السلام لدارفور مستمرا ففيما يتعلق بأحكام تقاسم السلطة الواردة في اتفاق السلام لدارفور، فقد تم تعيين 87 شخصا من الدرجة العليا على مستوى الولايات ومستوى الحكومة الوطنية/الاتحادية، من بين الأطراف الموقعة على اتفاق السلام لدارفور وإعلان المبادئ. وفي بداية أبريل 2007، تم إصدار مرسوم رئاسي يقضي بإنشاء الهيئة الإقليمية الانتقالية لدارفور. وعقب ذلك الإطلاق الرسمي للهيئة وتشغيل مقرها في وقت لاحق من نفس الشهر.

144- فيما يتعلق بتقاسم الثروة، وكما نص عليه اتفاق السلام لدارفور، أعلنت الحكومة عن عدد من التعيينات. وزيادة على ذلك، وفرت الحكومة مبلغ 500,000,000 دولار أمريكي لتشغيل صندوق تنمية وإعادة أعمار دارفور. وينص اتفاق السلام لدارفور على إيداع مبلغ 300 مليون دولار لعام 2006 و200 مليون لعام 2007 و200 مليون لعام 2008 في صندوق تنمية وإعادة أعمار دارفور. وأشارت الحكومة إلى أنه يجري اتخاذ خطوات للوفاء بالتزاماتها نحو الصندوق للسنتين 2006 و2007.

145- تم تفعيل بعثة التقييم المشتركة لدارفور على نحو ما نص عليه اتفاق السلام لدارفور. وقامت الأمم المتحدة بعمل ضخم للإنعاش السريع للمشاريع، في حين وجه كل من البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي نشاطهما نحو مشاريع إنمائية على المدى البعيد. غير أن فريق التنسيق الجوهري (الذي تم إنشاؤه

للإشراف على العملية) اتخذ قرارا بوقف عمل فرق التقييم الفنية بحلول نهاية 2006، متذرة بأسباب أمنية. ونتيجة لذلك، فقد تم تأجيل مؤتمر المانحين المقرر عقده في لاهاي في أكتوبر 2006، إلى موعد غير محدد.

146- على الرغم من أن الحكومة التزمت بإيداع مبلغ أولي قدره 30 مليون دولار أمريكي في صندوق التعويضات المنصوص عليه في اتفاق السلام لدارفور، فإنه لم يتم إلى حين استكمال هذا التقرير، إنشاء الصندوق أو لجنة التعويضات. وزيادة على ذلك، لم يتم إلى هذا الوقت تعيين رئيس لجنة التعويضات.

147- لم يكن بإمكان البعثة الأفريقية في السودان من حماية المدنيين والمشردين داخليا كما كان من المتوقع، وذلك بسبب مشاكل قوى عاملة ولوجستية. ولا يستطيع عدد أفرادها العسكريين تغطية المنطقة الشاسعة لدارفور كما أن البعثة لا تتوفر لها نظم الأسلحة المطلوبة ومضاعفات القوة لتوفير الحماية المطلوبة والقيام بعمليات المعارك والقتال، عند اللزوم. والأدهى من ذلك، أن البعثة لم تستطع حماية نفسها إذا تعرض العديد من أفرادها إلى إصابات، خلال الفترة قيد الاستعراض. ولا يزال عاملو المعونة الإنسانية والقوافل تستعرض لهجمات. وكل ذلك يشكل تهديدات خطيرة على مستقبل المساعدة الإنسانية في دارفور حيث تهدد منظمات المعونة بالانسحاب الجماعي من الإقليم.

148- ويساهم هذا الوضع في تعقيد العديد من المشاكل التي تواجه آليات وقف إطلاق النار التي ينص عليها اتفاق السلام لدارفور، لجنة وقف إطلاق النار، واللجنة المشتركة). وبالفعل، فإنه في الوقت الذي رفضت فيه الأطراف الموقعة لاتفاق السلام لدارفور الجلوس مع الأطراف غير الموقعة، باعتبار عدم اعترافها وقبولها لاتفاق السلام لدارفور، فقد أصرت الأطراف غير الموقعة على العمل في إطار اتفاق وقف إطلاق النار لإنجمننا الذي تم دمجها في اتفاق السلام لدارفور. ولمعالجة هذا المشكل تم تقديم مقترح بإنشاء غرفة ثانية للجنة وقف إطلاق النار لتمكين قائد القوة من التعامل من انتهاكات وقف إطلاق النار من الأطراف الموقعة أو غير الموقعة على حد سواء. وإلى حد الآن لم تعمل هذه الغرفة بما فيه الكفاية.

149- على الرغم من أن تحقيق مواقع شتى الأطراف يشكل أحد المستلزمات الرئيسية من اتفاق السلام لدارفور، فإن هذه العملية تظل تعوقها مشاكل الوصول إلى المناطق، بالأخص المناطق التي تراقبها الأطراف غير الموقعة. ومع ذلك، فإن لجنة وقف إطلاق النار تمكنت من التحقيق الكامل للقطاع 2(نيالا) في جنوب السودان، بينما تم استكمال تحقيق مناطق أخرى وعرضها على ممثلي الأطراف في لجنة وقف إطلاق النار.

150- فيما يتعلق بنزع سلاح الجنجويد، وفي أعقاب عرض الحكومة خطة نزع سلاح عقيبت عليها لجنة وقف إطلاق النار، فقد قامت اللجنة المشتركة بإنشاء

فريق عسكري مشترك بين لجنة وقف إطلاق النار والحكومة السودانية لمراجعة الخطة واستكمال خطوات تنفيذها.

151- يتطلب تنفيذ الأحكام الأمنية الواردة في اتفاق السلام لدارفور توفير دعم لوجستي غير عسكري إلى مقاتلي الحركات بعد عملية التجميع ومراقبة محدودة للأسلحة وإعادة نشر القوات. وبالفعل، فإنه كان لابد من دعم المقاتلين القدماء الذين وافقوا على إنهاء كفاحهم، بعد التوقيع على اتفاق السلام لدارفور. غير أنه، نظرا إلى التطورات الحاصلة على الأرض في دارفور، أضحي من اللازم الإسراع بالعملية، وبالفعل، فقد لوحظ أن عدم توفير الدعم هو أحد العوامل المساهمة في الفرار من الجندية، بالأخص من جانب أعضاء الجيش/الحر الشعبية لتحرير السودان (مني) للالتحاق بجهة الإنقاذ الوطني، وفي الهجمات التي تستهدف القوافل التجارية والإنسانية. وتقوم البعثة الأفريقية في السودان حاليا بحصر احتياجات الحركات لأجل بذل المساعي، مع الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة، لدى المجتمع الدولي لضمان تعهدات بتوفير الدعم اللوجستي غير العسكري إلى الحركات. وعلى الرغم من أن الحكومة ليست عليها التزامات قانونية بموجب اتفاق السلام لدارفور، فقد ساعدت الحركات بتلبية بعض من احتياجاتها، إلا أن هذه المساعدة غير كافية وتحتاج إلى مضاعفتها.

152- يسعدني أن أبلغ المجلس بأن اللجنة التحضيرية للحوار دارفور - دارفور والمشاورات قامت، خلال الفترة قيد البحث، بإجراء مشاورات مكثفة مع مجموعة من أصحاب المصلحة وشخصيات بارزة في دارفور والخرطوم وأوروبا. واستهدفت المشاورات بحث أفضل السبل لتحديد موقع اللجنة، نظرا للظروف السياسية والأمنية السائدة وإيجاد أفضل طريقة لتهيئة الأرض لإجراء حوار ومشاورات فعالة. والنتيجة الرئيسية التي آلت إليها هذه المشاورات أنه لا يمكن إجراء حوار ومشاورات مفيدة قبل الوصول إلى اتفاق سلام تدعمه جميع المجموعات في دارفور، بيد أنه لابد من إجراء مشاورات حول الحوار لبناء الثقة واستكشاف المسائل.

153- من الواضح أنه، على إثر صياغة خارطة طريق مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وقبول الحكومة بالمقترحات المشتركة بعمليات قوات الهجين، فقد شهدت الفترة قيد الاستعراض، تقدما ملحوظا نتيجة الجهود المبذولة لأجل إنهاء النزاع. ولي أمل في أن تبدي جميع الأطراف المعنية الرغبة السياسية الضرورية للمضي قدما بالعملية. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديري للحكومة السودانية لتعاونها مع الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، بالأخص فيما يتعلق بتنفيذ الخطة من ثلاث مراحل.

154- شهدت الفترة قيد البحث، تقدماً جديراً بالثناء في تنفيذ اتفاقية السلام الشاملة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى إنشاء "لجنة حماية حقوق غير المسلمين في العاصمة الوطنية". وقد تم إقرار هيكل هذه اللجنة من قبل الرئاسة السودانية، في أغسطس 2006 وتعيين أعضائها بموجب مرسوم رئاسي، في 15 فبراير 2007. وتتمثل المهمة الرئيسية للجنة، التي عقدت أول اجتماع لها في 12 أبريل 2007، في ضمان عدم المساس بحقوق غير المسلمين، نتيجة تطبيق قانون الشريعة في الخرطوم.

155- وفي تلك الأثناء ظلت لجنة الحدود التقنية الخاصة، التي أنشئت من قبل الرئاسة في نوفمبر 2005 لضبط حدود الشمال/الجنوب في 1/1/1956، ظلت تعقد اجتماعات ومشاورات مع المجتمعات على طول الحدود. ومن المتوقع أن تقدم اللجنة توصياتها النهائية إلى الرئاسة، في أكتوبر 2007. وستكون نتائج عمل اللجنة حاسمة نظراً لما سترتب عليها من آثار على بروتوكولات اتفاق السلام الشامل بشأن المجالات الثلاثة المتنازع عليها وهي الترتيبات الأمنية وتقاسم السلطة والثروة.

156- في أبريل 2007، وفي أعقاب المناقشات التي جرت بين الرئيس البشير والنائبين له، تم إطلاق المشروع الوطني الريادي لتعداد السكان. وتعد العملية الوطنية لإحصاء السكان هذه من الشروط اللازمة لإنجاح العملية الانتخابية، وفقاً لما نص عليه اتفاق السلام الشامل. ومن جهة أخرى، إذا كان قانون الأحزاب السياسية قد أجاز، بما سمح لهذه الأحزاب بالتركيز على التحضيرات لانتخابات منتصف المدة القادمة المقرر تنظيمها في 2009، فإن مشروع قانون الانتخابات الوطنية لا يزال ينتظر الإجازة. ووفقاً لطرق تنفيذ اتفاق السلام الشامل، كان من المفروض سن القانون في مدة أقصاها ستة شهور بدءاً من الفترة الانتقالية. وقد انتهت هذه الفترة في 9 يناير 2006. غير أنه، ظل أصحاب المصلحة الوطنيون وأعضاء اللجنة الوطنية لمراجعة الدستور يتشاورون حول مشروع قانون الانتخابات. وسيتم إنشاء اللجنة الوطنية للانتخابات فور إجازة مشروع قانون الانتخابات الوطنية.

157- عقدت الدورة الرابعة للمجلس الوطني في 2 أبريل 2007 وتنتظر نهايتها في يونيو 2007. ومن المتوقع أن يجري المجلس، خلال هذه الدورة مناقشة مشاريع قوانين متعلقة بالانتخابات وخدمة الأمن الوطني وخدمة الشرطة وخدمة القوات المسلحة. وفي غضون ذلك، عقدت الدورة الثالثة للمجلس التشريعي لجنوب السودان اجتماعاً لمناقشة عدد من مشاريع القوانين، بما فيها قانون الإجراءات الجنائية، وقانون الإجراءات المدنية وقانون العقوبات، من بين أمور أخرى.

158- في مارس 2007، قامت اللجنة السياسية الرفيعة المستوى والمشاركة بين حزب المؤتمر الوطني وحركة تحرير شعب السودان، بإنشاء لجنة فرعية لتقوم، من بين أمور أخرى، بإعداد استراتيجية شراكة بينهما والتصدي

للمسائل المتنازع عليها في اتفاق السلام الشامل. وأنشأ الطرفان لجنة تنفيذية يرأسها كل من نائب رئيس حكومة الوحدة الوطنية، السيد على عثمان طه ونائب رئيس حكومة جنوب السودان، الدكتور رياك مشار، لمعالجة المسائل التي تتطلب عناية خاصة. وتشير التقارير إلى أنه تم إحراز تقدم في عدد من المسائل، بما فيها مأزق أبيي وقضايا متعلقة بالعقود النفطية.

159- قرر المجلس الوطني المؤقت لحركة تحرير شعب السودان، خلال اجتماعه المعقود في مقاطعة نهر يي في فبراير 2007 تحويل مقره إلى الخرطوم في سعي إلى تحويل حركة تحرير شعب السودان إلى حزب وطني بدلا من حزب سياسي إقليمي. وأوضح المجلس الوطني المؤقت لحركة تحرير شعب السودان أن الحركة ستندرج نفسها لخدمة سودان جديد يقوم نظام حكومته على أساس الحرية والعدالة والديمقراطية والعلمانية واللامركزية ويستمد قوته من الإرادة الحرة لسكانه المتنوعين.

160- من جهة أخرى، واجهت الحكومة جنوب السودان بقيادة حركة تحرير شعب السودان، تحديات في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وخلال الاحتفالات بالعيد الثاني للتوقيع على اتفاق السلام الشامل في 9 يناير 2007، راجت ادعاءات بشأن تورط بعض أعضاء حكومة جنوب السودان في أعمال فساد. وعليه سأل الرئيس البشير عن كيفية صرف الأموال التي قدمت إلى حركة تحرير شعب السودان قبل أداء قسم حكومة الوحدة الوطنية. ونتيجة لذلك، تم في وقت لاحق إقالة وزير المالية والتخطيط الاقتصادي من منصبه، بينما تظل التحقيقات تجري في هذه القضية. ومن جانبه، دعا رئيس حكومة جنوب السودان كافة القوي في السودان إلى تنظيم حملة قوية ضد الفساد على جميع مستويات المجتمع السوداني.

161- خلال الفترة قيد البحث، عقد التحالف السوداني الثاني في كل من كالخرطوم وجوبا، في الفترة من 19 إلى 21 مارس 2007. وانهقد هذا الاجتماع الذي حضرته مفوضية الاتحاد الإفريقي بهدف استعراض أداء اتفاق السلام الشامل في ضوء التزامات بعثة التقييم المشتركة. وتم فيه التأكيد، بوجه خاص، على الميزانية والشفافية والحكم الرشيد. وتم اتفاق عام على إحراز تقدم في عام 2006 وعلى ضرورة إحراز المزيد منه خلال 2007.

162- يسعدني أن أخطر المجلس بأنه لم تشر التقارير إلى حدوث أية اختراقات كبيرة لاتفاق وقف إطلاق النار. ولا تزال القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير شعب السودان يعقدان، بمساعدة الأمم المتحدة، اجتماعات اللجنة المشتركة لمتابعة وقف إطلاق النار واللجنة السياسية لإطلاق النار. وقد ساعدت هذه الاجتماعات بقسط كبير في تسوية المشاكل التي من الممكن أن تعرقل تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

163- وساعدت هذه الاجتماعات أيضا القوات السودانية في الجهود التي تبذلها لأجل إعادة نشر قواتها. ووفقا لاتفاق السلام الشامل كان من المتوقع قيام

القوات المسلحة السودانية بإعادة نشر قواتها من جنوب السودان بحلول 9 يوليو 2007. وتفيد التقارير بأن حركة تحرير شعب السودان استكملت عملية إعادة نشر قواتها من شرق السودان. غير أن تقارير الأمم المتحدة تشير إلى أن عملية إعادة نشر قوات حركة تحرير شعب السودان من منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق لم تبدأ بحلول أبريل 2007. ويعزي هذا التأخر إلى التقدم البطيء في إنشاء الوحدات المتكاملة المشتركة. غير أنه ينبغي الملاحظة بأن مجلس الدفاع الوطني قد استكمل العقيدة العسكرية ومدونة السلوك المشتركتين للوحدات المتكاملة المشتركة.

164- تشكل القوات المسلحة الأخرى التي لم تنضم إلى حركة تحرير شعب السودان والتي لا تزال تنشط في جنوب السودان مصدرا لانعدام الأمن. وكان من المتوقع أن تندمج هذه المجموعات إما في حركة تحرير شعب السودان أو القوات المسلحة السودانية بحلول 9 يناير 2006. وفي مايو 2007، أفادت القوات المسلحة السودانية أنه لم يعد لديها أية مجموعات مسلحة أخرى، موالية لها، تنشط في جنوب السودان. وفي يونيو أفادت التقارير أن العدد الأكبر من قوات الدفاع لجنوب السودان قد اندمج، في الأخير، في حركة تحرير شعب السودان. وفي تلك الأثناء أشارت التقارير أيضا إلى أن الوضع الأمني في جنوب السودان متأثر بالأنشطة التي يقوم بها جيش الرب الأوغندي للمقاومة، خلال الفترة قيد البحث.

165- أود أن أفيد المجلس بأن مجلس وزراء الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية "إيجاد" اجتمع في نيروبي في 13 أبريل 2007 لمناقشة عملية تنفيذ عملية اتفاق السلام الشامل. وأوصى المجلس بعقد اجتماع غير عادي عاجل لمؤتمر رؤساء دول الإيجاد لاستعراض تنفيذ عملية اتفاق السلام الشامل. ومن جهتها عقدت اللجنة الوزارية للاتحاد الإفريقي المعنية بإعادة إعمار السودان في المرحلة ما بعد النزاع. عقدت اجتماعا على هامش جلسة استشارة الأفكار لوزراء الخارجية المعقودة في دوربان في الفترة من 7 إلى 11 مايو 2007. وأكدت اللجنة الحاجة إلى فتح مكتب اتصال الاتحاد الإفريقي في جوبا. واتفقت أيضا على زيارة السودان في أغسطس 2007 لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

166- ختاماً، أود أن أشجع الأطراف السودانية على مواصلة وتكثيف جهودها لضمان التنفيذ الوفي والناجح لاتفاق السلام الشامل. وأحث أيضا المجتمع الدولي، بما فيه الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي على الاستمرار في دعم عملية تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

حاء-خامسا-5 بوروندي:

167- شهدت الفترة قيد الاستعراض مواصلة جهود إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى المائدة المستديرة التي

نظمت يومي 24 و25 مايو 2007 بين شركاء بوروندي بهدف تمويل الإطار الاستراتيجي الثلاثي لمكافحة الفقر. وبشكل أخص، كان الهدف من هذه المائدة المستديرة هو استعراض الوضع في البلاد ومناقشة الإطار الاستراتيجي الثلاثي لمكافحة الفقر وأداة تنفيذه المتمثلة في برنامج الأعمال ذات الأولوية للفترة 2007-2010 والاتفاق على الإمكانيات البشرية والمالية الضرورية لتنفيذ برنامج الأعمال ذات الأولوية وآلية متابعة نتائج المائدة المستديرة.

168- يسرني أن أسجل أن شركاء بوروندي قد تعهدوا بدعم جهود إعادة الإعمار في هذا البلد بمبلغ إضافي قدره 665,6 ملايين دولار أمريكي 175,2 منها مخصصة لدعم الميزانية. وقد فاقت التعهدات المالية التي أعلن عنها الشركاء طلبات الحكومة التي كانت قد قدرت تكاليف برامجها للأعمال ذات الأولوية ب حوالي 1320 مليون دولار أمريكي 785 منها كانت مبرمجة أصلا قبل انعقاد هذه المائدة المستديرة.

169- إن هذه المائدة المستديرة التي تشكل الرابعة من نوعها لصالح بوروندي قد سجلت مشاركة عدة دول ومنظمات. من الجانب الإفريقي، تجدر الإشارة إلى حضور جنوب إفريقيا والجزائر ومصر وليبيا والمغرب ونيجيريا ورواندا والسودان وتنزانيا وكذلك بنك التنمية الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا ومجموعة شرق إفريقيا والكوميسا وأمانة المؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى ومفوضية الاتحاد الإفريقي. ومن جهة أخرى، يجدر بالذكر أنه تم في 13 يونيو اعتماد الإطار الاستراتيجي لتعزيز السلام، الذي أعدته الحكومة بدعم من المكتب المتكامل للأمم المتحدة في بوروندي في إطار لجنة تعزيز السلام.

170- على مستوى التكامل والتعاون الدولي، فإن من المشجع أن نلاحظ أن بوروندي قد استعادت مكانتها داخل المنطقة. وعليه، فإن البلد يحتضن مقر أمانة المؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى كما أصبح الآن عضوا في مجموعة شرق إفريقيا.

171- في الوقت نفسه، فإن عملية تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل الموقع في 7 سبتمبر 2006 بين الحكومة البوروندية وقوات التحرير الوطنية/ باليهوتو لا تزال تواجه بعض الصعوبات. وقد وصلت عملية التنفيذ التي بدأت في 19 فبراير 2007 بعد مرور ستة أشهر على توقيع الاتفاق إلى طريق مسدود بعد شهرين فقط في 26 مارس 2007، الأمر الذي أدى على وجه الخصوص إلى تعليق أنشطة الآلية المشتركة للتحقق والرصد إلى أجل غير مسمى. وقد تم بذل الجهود على مستويات مختلفة لإحياء العملية. وفي هذا الصدد، كتبتُ إلى الرئيس يويري موسيفيني بصفته رئيس المبادرة الإقليمية للسلام في بوروندي وجاكايا كيكويتي، نائب رئيس المبادرة الإقليمية والرئيس تابو امبيكي الذي تتولى بلاده الوساطة بين الحكومة البوروندية وقوات التحرير

الوطنية/باليبھوتو، وذلك للفت انتباههم إلى الصعوبات التي تعرقل عملية تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل وتشجيعهم على اتخاذ كافة التدابير المطلوبة من أجل التغلب على هذه الصعوبات. وقد قام الأمين العام للأمم المتحدة بمساع ماثلة بينما كان ممثلي الخاص يعمل بالتعاون مع الميسر ورئيس المكتب المتكامل للأمم المتحدة في بوروندي على إحياء عملية السلام. ويسرني أن أشير إلى أن الآلية المشتركة للتحقق والرصد قد استأنفت أعمالها في 1 يونيو 2007 وأن من المقرر عقد لقاء بين الرئيس ببيرو انكرونزيزا وأغاتون رواسا، زعيم قوات التحرير الوطنية/باليبھوتو في دار السلام بتاريخ 17 يونيو 2007.

172- في إطار عملية تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل ووفقا لمقرر الاجتماع الخامس والستين لمجلس السلم والأمن، تم نشر ثمانية (8) مراقبين عسكريين من جمهورية الكونغو ومصر وإثيوبيا وجامبيا ومالي وتوجو وتونس وزيمبابوي في بوروندي للعمل في فرق الاتصال المشتركة التي تعتبر أجهزة فرعية للآلية المشتركة للتحقق والرصد. ومن جانبها، فإن النيجر هي التي قدمت المستشار العسكري للبعثة والذي يمثل الاتحاد الإفريقي في الآلية المشتركة للتحقق والرصد إلى جانب قائد القوة الخاصة للاتحاد الإفريقي. وتضم هذه القوة حاليا 752 عنصرا من جنوب إفريقيا. ومن المقرر أن يصل عدد أفرادها إلى 1088 فردا في النهاية.

173- وأخيرا، تم خلال الفترة قيد الاستعراض اتخاذ عدد من المبادرات فيما يتعلق بمسألة القضاء الانتقالي في بوروندي. زار مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين بوروندي خلال الفترة من 19 إلى 23 مايو وأوضح بهذه المناسبة أن الحكومة والأمم المتحدة قد توصلتا إلى تفاهم بشأن طبيعة المشاورات الوطنية التي يجب إجراؤها من أجل إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة وكذلك حول مبدأ عدم شمول العفو جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة. وستتولى تنظيم المشاورات التي ستسبق إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة لجنة توجيهية مكونة من الحكومة والأمم المتحدة والمجتمع المدني ومن الممكن أن تبدأ أعمالها اعتبارا من شهر يوليو القادم.

174- أود أيضا أن أعبر عن تقديري للتقدم الهام المحرز في بوروندي وأحث أطراف اتفاق وقف إطلاق النار الشامل على تكثيف جهودها من أجل التنفيذ السريع لهذا الاتفاق. كما أود أن أزجي شكري إلى دول المنطقة لما تبذله من جهود متواصلة وإلى جنوب إفريقيا لدور الوساطة الذي تضطلع به ولمساهمتها في نشر القوة الخاصة المكلفة بالإشراف على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل.

حاء-خامسا-6 جمهورية الكونغو الديمقراطية:

175- في أعقاب الانتخابات التي أجريت في 2006 وأوائل 2007، أصبحت مؤسسات الجمهورية الثالثة تبرز إلى الوجود. وعليه، فإنه بعد تدشين الجمعية الوطنية في 22 سبتمبر 2006 وتنصيب الرئيس جوزيف كابيلا في 6 ديسمبر 2006، عقد مجلس الشيوخ الذي انتخبته المجالس الإقليمية دورته الأولى في 3 فبراير 2007. وفي 11 مايو 2007، انتخبت هذه المؤسسة هيئة مكتبها برئاسة ليون كينغو وادونو، رئيس الوزراء السابق. وفضلا عن ذلك وبعد مشاورات مكثفة، أعلن رئيس الوزراء أنتوان غيزينغا الذي عينه الرئيس كابيلا في 30 ديسمبر 2006 عن تشكيلة حكومته في 5 فبراير 2007.

176- في 24 فبراير 2007، اعتمدت الجمعية الوطنية برنامج الحكومة للفترة 2007-2011. ويتمحور هذا البرنامج حول "المشاريع الخمسة" التي حددها الرئيس كابيلا خلال تنصيبه: البنى التحتية، فرص العمل، التعليم، المياه، الكهرباء والصحة. وتندرج هذه المشاريع الخمسة ضمن برنامج شامل يتركز حول تعزيز السلام وبناء الدولة واستعادة سلطتها وإنعاش الاقتصاد ومكافحة الفقر والتباينات الاجتماعية وإعادة بناء الأسرة والقيم الروحية.

177- تعهد المانحون بدعم هذا البرنامج شريطة أن يتم بذل جهود كبيرة لضمان الحكم الرشيد وتخفيف حدة الفقر. ويجدر بالذكر أن هاتين المسألتين كانتا الموضوعين الرئيسيين للحلقة الدراسية التي نظمت من 2 إلى 4 أبريل 2007 لصالح أعضاء الحكومة. غير أن هذه الحلقة الدراسية التي كان الهدف منها ضمان الانسجام داخل الحكومة فيما يتعلق بكيفية التعامل مع التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد تناولت أيضا موضوعات أخرى مثل الأخلاق المهنية والتأزر في العمل الحكومي. ولاحقا، عرضت الحكومة مشروع الميزانية لعام 2007 على الجمعية الوطنية.

178- منذ فبراير 2007، شرعت اللجنة الانتخابية المستقلة في التحضير لإجراء الانتخابات المحلية والبلدية والحضرية. ويعقد هؤلاء الخبراء منذ عدة أسابيع جلسات عمل حول التخطيط وميزانية العمليات الانتخابية. ومن جانبها، التمتت الحكومة مؤخرا مساعدة فنية ولوجستية من الأمم المتحدة وكذلك تأييدها من أجل تعبئة الموارد للتحضير للانتخابات وإجرائها.

179- شهدت الفترة قيد الاستعراض أيضا مواجهات دامية بين الجيش الكونغولي وحرس نائب الرئيس السابق والسيناتور جان بيير بيمبا يومي 22 و23 مارس 2007 في كينشاسا. وهذه المواجهات التي أسفرت عن سقوط عدد من الضحايا في صفوف المدنيين قد وقعت في سياق توتر خيمت عليه الخلافات بشأن حماية السيد جان بيير بيمبا.

180- ردا على هذه الأحداث، أصدرت بيانا في 23 مارس 2007 أعربت فيه عن قلقها البالغ وإدانتها لأعمال العنف التي وقعت في كينشاسا. كما دعوت

الأطراف إلى التحلي بضبط النفس من أجل الحفاظ على السلام والتقدم الهام المحرز خلال الفترة الانتقالية الطويلة التي شهدها جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن جانبه، أدان مجلس السلم والأمن خلال اجتماع له عقد في 24 مارس 2007 بقوة أعمال العنف ودعا جميع الأطراف المعنية إلى ضبط النفس والحفاظ على السلام والحيلولة دون تقويض التقدم الهام الذي تم إحرازه خلال الفترة الانتقالية. كما شدد المجلس على ضرورة احترام جميع الكونغوليين، بصورة دقيقة، سيادة دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية والحفاظ على حكم القانون في البلاد وكذلك دور وصلاحيات المؤسسات الكونغولية، بما في ذلك قوات الدفاع والأمن. وفضلا عن ذلك، أكد المجلس أيضا على ضرورة إيجاد تسوية للأزمة الحالية عن طريق الحوار وعبر وسائل سلمية.

181- بعد ذلك وبفضل الجهود التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، سمح المكتب المؤقت لمجلس الشيوخ لنائب الرئيس السابق بالسفر إلى البرتغال مع أسرته لمدة 60 يوما. غير أن العلاقات بين حركة تحرير الكونغو التي يتزعمها السيناتور جان بيير بيمبا والحكومة ظلت صعبة. وفي هذا الصدد، نددت حركة تحرير الكونغو في بيان لها صدر في 8 أبريل 2007 "باعتقالات استبدادية وأعمال مضايقة ضد كوادرها وأنصارها" فضلا عن احتلال مقرها من قبل عناصر من القوات المسلحة الكونغولية. في 13 أبريل 2007، قام نواب حركة تحرير الكونغو بتعليق مشاركتهم في أعمال الجمعية الوطنية احتجاجا على احتلال مقر حزبهم ومحطات التلفزيون والإذاعة المقربة إلى السيناتور كما طالبوا بضمانات على أمنهم في أعقاب سلسلة من أعمال التفتيش تعرض لها بعض أعضاء المعارضة.

182- في غضون ذلك، وجه النائب العام للجمهورية في 10 أبريل 2007 طلبا إلى رئيس المكتب المؤقت لمجلس الشيوخ لرفع حصانة السيناتور جان بيير بيمبا بتهمة "الخيانة العظمى والقتل" من بين أمور أخرى. وهذا الطلب الذي أعقب فتح تحقيق قضائي من قبل النيابة العامة في 23 مارس في سياق المواجهات الدامية التي وقعت يومي 22 و 23 مارس قد بقي حبرا على ورق حتى الآن.

183- مع ذلك، يسرني أن أسجل أنه يبدو أن الوضع السياسي يتطور نحو نوع من الانفراج. في أبريل الماضي وفي ختام اجتماع تم بين نائب الوزير المكلف بالدفاع والأمن التنفيذي الوطني لحركة تحرير الكونغو ورئيس الجمعية الوطنية، تم رفع الحصار عن مقر الحركة ووسائل الإعلام المقربة للسيناتور جان بيير بيمبا. وبعد ذلك عاد نواب المعارضة لشغل مقاعدهم في الجمعية الوطنية. ويجدر بالذكر أن المهلة المحددة لعودة السيناتور بيمبا قد انقضت في 11 يونيو 2007.

184- على الصعيد الأمني، فإن الوضع في شرق البلاد ظل مرشحا للتصعيد لا سيما في كيفو. وعليه، تعرضت بلدة كانيولا الواقعة على بعد حوالي 50 كلم من بوكافو جنوب كيفو ليلة 26 إلى 27 مايو 2007 لهجوم على أيدي أشخاص وصفهم القرويون بأنهم متمردون أو غنديون من قبيلة الهوتو. ومن جهة أخرى، تستمر الاشتباكات بين القوات الكونغولية وعناصر من القوات الديموقراطية لتحرير رواندا التي تنفذ أعمال الاغتصاب والنهب والاختطاف ضد السكان المدنيين.

185- إن التقدم المحرز في جمهورية الكونغو الديموقراطية جدير بالتقدير من كافة الجوانب. ويتعين على المجتمع الدولي مواصلة التعبئة لتقديم المساعدة الضرورية لها وذلك من أجل إعادة بناء السلام وتعزيز التقدم المحرز.

حاء-خامسا-7 المؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى:

186- في شهر يناير الماضي، قدمت تقريرا عن تطور عملية المؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى. وعلى وجه الخصوص، أوضحت أن القمة الثانية للمؤتمر قد انعقدت في نيروبي يومي 14 و15 ديسمبر 2006 وتوجت باعتماد ميثاق السلم والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى وكذلك الإعلان حول تنفيذ الميثاق قبل دخوله حيز التنفيذ.

187- خلال الفترة اللاحقة، قدمت الأمانة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي التي ساعدت فنيا وماليا دول المنطقة على عقد القمة الثانية، دعما للجهود الرامية إلى إنشاء الأمانة التنفيذية للمؤتمر التي يوجد مقرها في بوجمبورا. ويجدر بالذكر أن ولاية الأمانة المشتركة قد انتهت منذ 31 مارس 2007. فضلا عن ذلك، قدمت الأمانة المشتركة دعمها الفني للأمانة التنفيذية لعقد الاجتماع الإقليمي للشركاء من 26 إلى 28 فبراير 2007 في كينشاسا. مكن هذا الاجتماع من توعية شركاء المنطقة بشأن الميثاق الذي تم اعتماده في نيروبي والتباحث معهم بشأن السبل والوسائل الكفيلة بضمان المصادقة السريعة عليه. اعتمد الاجتماع بيانا أكد فيه البرلمانون مجددا التزامهم بالمساهمة في تنفيذ الميثاق.

188- في 12 مارس 2007، بحث مجلس السلم والأمن نتائج القمة الثانية للمؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى. وبهذه المناسبة، رحب مجلس السلم والأمن باعتماد الميثاق وحث الدول الأعضاء على العمل من أجل التعجيل بعملية التصديق. كما رحب المجلس بالعمل الذي قامت به الأمانة المشتركة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة وأشاد بشركاء الاتحاد الإفريقي وبلدان المنطقة في عملية المؤتمر لاسيما الدول والمنظمات الدولية الأعضاء في مجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى، لما قدموه من دعم سياسي ودبلوماسي وفني ومالي لعملية المؤتمر وحثهم على دعم تنفيذ الميثاق

بالسواء نفسه. وقد طلب مني المجلس التباحث مع الأمم المتحدة حول نوع الشراكة التي يمكن إقامتها بين المنظمين لدعم وتأييد الأمانة التنفيذية في تنفيذ الميثاق على أساس مبدأ قبول العملية على مستوى المنطقة. وفي الوقت نفسه، أذن لي المجلس بوضع حد لأنشطة مكتب الاتصال لمنطقة البحيرات الكبرى في نيروبي والقيام بتعزيز مكتب الاتحاد الإفريقي في بوجمبورا لتمكينه من توفير الدعم للأمانة التنفيذية للمؤتمر خلال المرحلة الأولى.

189- عملاً بهذا المقرر، تم إغلاق مكتب اتصال الاتحاد الإفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى في أواخر أبريل 2007. ويتم حالياً اتخاذ التدابير من أجل تعزيز مكتب الاتحاد الإفريقي في بوجمبورا لتمكينه من تقديم المساعدة الضرورية. ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن الأمين التنفيذي لأمانة المؤتمر يعمل منذ أوساط فبراير 2007 انطلاقاً من بوجمبورا حيث وضعت الحكومة البوروندية مبنى تحت تصرفه. غير أن الأمانة لا تعمل بكامل قدراتها وذلك بسبب نقص الموارد والموظفين.

190- من 3 إلى 4 مايو 2007، انعقد في بوجمبورا اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة الإقليمية. وهذا الاجتماع الذي سبقه اجتماع للمنسقين الوطنيين يومي 1 و2 مايو، كان يهدف إلى تدشين مقر الأمانة التنفيذية وإطلاق أنشطتها بصورة رسمية. وفي هذا الإطار، بحث اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة الإقليمية من بين أمور أخرى (أ) برنامج أنشطة الأمانة لعام 2007 (ب) الميزانية العادية لأمانة المؤتمر لعام 2007 (ج) إجراءات تعيين موظفين دوليين لأمانة المؤتمر (د) تقرير مجموعة العمل عن الدلائل التشغيلية لأمانة المؤتمر. وقد مثلني في هذا الاجتماع مبعوثي الخاص لبوروندي.

حاء-خامسا-8 تشاد-السودان:

191- استرعت العلاقات بين تشاد والسودان انتباه الدورة العادية الثامنة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات حيث عبر المؤتمر عن قلقه البالغ من توتر العلاقات بين السودان وتشاد وطلب من مجلس السلم والأمن بحث المسألة على جناح السرعة.

192- في إطار متابعة هذا المقرر، اجتمع مجلس السلم والأمن يومي 12 و13 فبراير 2007 لبحث العلاقات بين تشاد والسودان. وفي البيان الذي نشر في ختام مداولاته، سجل المجلس أنه على الرغم من الجهود المضنية التي بذلها الاتحاد الإفريقي وتجمع دول الساحل والصحراء والمجتمع الدولي، فإن التوتر بين تشاد والسودان لا يزال شديداً وانعدام الأمن سائداً في حدودهما المشتركة. كما شدد المجلس على أهمية تبني نهج إقليمي منسجم ومتكامل لتشجيع السلام والاستقرار الدائمين في جميع دول المنطقة. وفي هذا الصدد، شجع المجلس المفوضية والمنظمات الإقليمية المختصة على أن تعمل معاً،

وبالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والفاعلين الآخرين المعنيين، من أجل إجراء مشاورات إقليمية حول مشاكل المنطقة. وذكر المجلس بضرورة وفاء تشاد والسودان، بشكل دقيق، بالالتزامات التي تعهدا بها، وطلب من البلدين إنشاء آليات التنفيذ والمتابعة المنصوص عليها في تلك الاتفاقات والعمل على تفعيلها.

193- قرر المجلس القيام، بأسرع ما يمكن، بإيفاد بعثة للمجلس إلى تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى والسودان وعند الاقتضاء إلى بلدان أخرى في المنطقة لإجراء تقييم شامل للوضع واستعراض العقبات التي تعرقل تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين البلدين لا سيما اتفاق طرابلس وذلك تمهيدا لرفع توصيات من شأنها تسهيل التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة للمشاكل التي تواجه المنطقة. وفضلا عن ذلك، قرر المجلس أن يتم رفع تقرير هذه البعثة إلى اجتماع للمجلس يعقد على المستوى المناسب.

194- وفقا لهذا المقرر، زار وفد من مجلس السلم والأمن السودان من 21 إلى 24 مايو 2007 وتشاد خلال الفترة ما بين 5 و7 يونيو 2007 وجمهورية إفريقيا الوسطى من 8 إلى 11 يونيو 2007. وكما جاء في مقرر مجلس السلم والأمن، سيتم عرض تقرير هذه البعثة على المجلس على المستوى المناسب.

195- وفي غضون ذلك، أكدت السلطات التشادية في 22 مارس 2007 أن طائرات سودانية قد قصفت منطقتين تشاديتين وهما منطقة غريغي الواقعة على بعد 25 كيلومترا من تيني ومنطقة كاناري الواقعة على بعد 35 كلم من باهي. في 31 مارس 2007، تعرضت قريتا تيرو ومارينا التشاديتين لهجوم أسفر، فيما يقال، عن مقتل ما بين 200 و400 شخص حسب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وأدى إلى نزوح حوالي 9000 تشادي. وقد وجهت الحكومة التشادية أصابع الاتهام إلى مليشيا الجنجويد القادمة من السودان.

196- في 4 أبريل 2007، قامت تشاد بشن هجوم مضاد على هذه المليشيات ولكن أيضا على المجموعات المتمردة الموجودة في شرق البلاد. في 9 أبريل 2007، وقعت مواجهة كبيرة مع هذه المجموعات. وخلال إحاطة إعلامية للصحافة حول الوضع عقدت في 10 أبريل 2007، كشف وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة أن الجيش الوطني التشادي قد دحر المتمردين حتى الحدود السودانية مستخدما في ذلك حقه في المطاردة، موضحا أن "قوات الدفاع والأمن قد فوجئت عندما احتكت مباشرة بالقوات المسلحة السودانية".

197- في اليوم نفسه، استقبل وزير الخارجية التشادي السفير السوداني لدى إنجمينا وأعرب له عن اعتذارات حكومته بشأن الاشتباكات التي وقعت. ومن جهة أخرى، أوضح أنه سيتأسر وفدا إلى الخرطوم ليوضح للسلطات السودانية موقف بلاده من هذه الأحداث. وقد زار هذا الوفد فعلا الخرطوم يوم 14 أبريل 2007. ومن جانبي، قد أعربت عن قلقي البالغ في أعقاب وقوع هذه

المواجهات وطلبت من الحكومتين التحلي بضبط النفس واستئناف الحوار وفقا لروح اتفاق طرابلس والاتفاقات الأخرى التي وقعتها.

198- من جانبه، قام القائد معمر القذافي بإيفاد وفد إلى إنجمينا في 11 أبريل 2007 للإعراب عن قلقه. وبعد ذلك، أوضح الوفد الليبي أن تشاد والسودان قد شكلا لجنة عسكرية وأمنية في إطار تنفيذ اتفاق طرابلس الموقع في 8 فبراير 2006 وأنه سيتم نشر مراقبين من تجمع دول الساحل والصحراء على الحدود بين البلدين.

199- تم تناول هذا الوضع خلال عدة لقاءات دولية. ومن بين أمور أخرى، تجدر الإشارة إلى أنه خلال القمة الثامنة للمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا المنعقدة في إنجمينا يومي 24 و25 أبريل 2007، تم اعتماد إعلان خاص لدعم تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى. فضلا عن ذلك، حث الاجتماع حول دارفور التي عقد في طرابلس في أواخر أبريل البلدين على مواصلة جهودهما من أجل تنفيذ اتفاق طرابلس الموقع في 8 فبراير 2006. وأخيرا، وقع الرئيسان عمر البشير وإدريس ديبي في 3 مايو 2006 بالرياض برعاية عاهل المملكة العربية السعودية اتفاقا تعهدا فيه بالعمل مع الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة من أجل وضع حد للنزاع في دارفور وفي شرق تشاد.

200- أود أن أشيد بالقائد الليبي لما يبذله من جهود ماضية ترمي إلى التطبيع الدائم للعلاقات بين تشاد والسودان وتسهيل تنفيذ الاتفاقات المبرمة. وأحث البلدين على مواصلة وتكثيف الجهود من أجل تشجيع السلام والاستقرار في المنطقة الفرعية ومواصلة إبداء الإرادة السياسية المطلوبة لتنفيذ الاتفاقات التي وقعتها.

حاء-خامسا-9 جمهورية إفريقيا الوسطى:

201- خلال الفترة قيد الاستعراض، عملت المفوضية جاهدة على متابعة المقرر الذي اعتمده مجلس السلم والأمن خلال اجتماعه المنعقد في 7 ديسمبر 2006، لاسيما فيما يتعلق بدعم جهود إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع في جمهورية إفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، يسرني أن أشير إلى المبادرات التي اتخذتها بعض الدول الأعضاء ردا على النداء الذي وجهه مجلس السلم والأمن. وعلاوة على دول المنطقة التي لم تتوقف دوما عن تقديم المساعدة لجمهورية إفريقيا الوسطى، أود أن أبلغ المجلس بقرار السلطات السنغالية إيفاد وفد عسكري إلى جمهورية إفريقيا الوسطى لتحديد المساعدة التي يمكن أن تقدمها السنغال في مجال الأمن والدفاع. وفي الوقت نفسه، أود أن أشير إلى اتفاق التعاون الثنائي الموقع بين جنوب إفريقيا وجمهورية إفريقيا الوسطى. وأشجع الدول الأعضاء القادرة على ذلك، على دعم الجهود التي تبذلها السلطات في جمهورية إفريقيا الوسطى.

202- منذ الدورة الأخيرة للمجلس التنفيذي، شهد الوضع الاجتماعي والاقتصادي تطوراً مشجعاً نوعاً ما. ففي عام 2006، شهد الاقتصاد نمواً بنسبة 2,9%. وقد بلغت الميزانية العامة للدولة لعام 2007، التي اعتمدتها الجمعية الوطنية في 21 ديسمبر 2006 وصادق عليها رئيس الدولة في 28 ديسمبر 2006، حوالي 125,3 مليار فرنك إفريقي. وتبلغ الحصة التي يجب أن يوفرها الشركاء الدوليون 40 مليار فرنك إفريقي أي 32% من إجمالي الميزانية. ومن جهة أخرى، تم التوقيع على اتفاقيتين بمبلغ 68,5 مليون يورو بين الاتحاد الأوروبي وحكومة جمهورية إفريقيا الوسطى للفترة 2008-2013 وذلك لدعم جهود الإنعاش الاقتصادي. وقد قدم أيضاً بعض الشركاء الثنائيين لجمهورية إفريقيا الوسطى دعماً خاصاً بالميزانية.

203- اتسم الوضع الأمني على الأرض خلال شهر يناير 2007 بمواجهات بين القوات المسلحة لجمهورية إفريقيا الوسطى وعناصر متمردة من "الجيش الشعبي لاستعادة الجمهورية والديمقراطية" الذي يعمل بشكل أساسي في الشمال والشمال الغربي للبلاد، لاسيما في كاغا باندورو وبووا. وقد تسببت هذه المواجهات في نزوح السكان المحليين الذين لجأ البعض منهم في 4 مارس 2007 إلى جنوب تشاد وإلى الكاميرون. كما أفادت التقارير عن وقوع مواجهات بتاريخ 4 مارس 2007 في بيرو بين متمردى اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع والقوات الفرنسية المتواجدة في المنطقة منذ الهجمات التي وقعت في أكتوبر 2006.

204- في هذا السياق، يجب الإشادة بجهود القائد الليبي معمر القذافي، راعي السلام والأمن في فضاء سين – صاد، التي أدت إلى توقيع اتفاق سلام في 2 أبريل 2007 بسرت بين حكومة جمهورية إفريقيا الوسطى والجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية إفريقيا الوسطى التي يتزعمها عبد الله مسكين. وفي جمهورية إفريقيا الوسطى نفسها، تم تكليف هيئة الحكماء التي أنشئت في يناير 2005 بإجراء مشاورات مع الأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات وجمعيات المجتمع المدني وكذلك مع السفراء المعتمدين لدى جمهورية إفريقيا الوسطى وكذلك لإيجاد السبل والوسائل من أجل الخروج من الأزمة. وقد أعرب معظم من تحدثت إليهم الهيئة عن رغبتهم في إجراء حوار سياسي يشمل الجميع. وقد أعرب الرئيس فرانسوا بورزيزي عن موافقته وكلف هيئة الحكماء بالتحضير لهذا الحوار وتنظيمه. في هذا السياق، واصلت الهيئة مشاوراتها في الخارج مع الرئيس السابق أنج فليكس باتاسي ومسؤولي الحركات السياسية العسكرية وذلك حتى يشمل المؤتمر الجميع.

205- في أعقاب توقيع اتفاق آخر في بيرو بتاريخ 13 مارس 2007 بين الحكومة وقائد عمليات اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع زكرياء دمان، طلبت هيئة الحكماء من الحكومة إطلاق سراح أبو بكر سابون وميشيل جوتوجا، وهما من زعماء اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع تم إلقاء القبض

عليها في كوتونو. شكلت الحكومة مجموعة اتصال وهي الآن تواصل مشاوراتها مع المجموعات المسلحة لا سيما اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع.

206- تواصل القوة المتعددة الجنسيات التابعة للمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط

إفريقيا والتي تم نشرها في البلاد منذ ديسمبر 2002، أنشطتها وتضطلع بدور نشط في عملية تحقيق الاستقرار الأمني في البلاد بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي عبر برنامج تسهيل السلام في إفريقيا. وقد توسعت أنشطة القوة المتعددة الجنسيات حتى شملت مناطق أخرى داخل البلاد حيث تم إنشاء موقع ثالث في كاغا باندورو أصبح يعمل بكامل قدراته بعد موقعي بيررا وبوزوم.

207- زارت بعثة مشتركة بين لاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي جمهورية إفريقيا

الوسطى من 26 إلى 3 مايو 2007. وقد خلصت البعثة إلى أنه يجب تمديد أنشطة القوة المتعددة الجنسيات حتى ديسمبر 2007 بينما كان من المقرر أصلاً أن تنتهي ولايتها في 30 يونيو 2007. وقد شددت البعثة على ضرورة النظر، اعتباراً من يناير 2008، في خطة أنشطة جديدة للقوة تأخذ في الاعتبار الدور الذي يجب أن تضطلع به القوة المتعددة الجنسيات في العملية السياسية والحوار مع مختلف المجموعات المتمردة وكذلك في البرنامج الخاص بإصلاح القطاع الأمني الذي تقوم الحكومة بإعداده وكذلك مشروع "أقطاب التنمية" التي يعترف الاتحاد الأوروبي بإنشائها اعتباراً من 2008 في إطار البرنامج العاشر للصندوق الأوروبي للتنمية.

208- في 11 مايو 2007، وجه إليّ الرئيس الحاج عمر بونغو أوديمبا بصفته

رئيس اللجنة الخاصة حول جمهورية إفريقيا الوسطى التي أنشأتها المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، رسالة بشأن تمويل القوة المتعددة الجنسيات، ملتمساً دعم الاتحاد الإفريقي من أجل مواصلة الاتحاد الأوروبي ضمان تمويل القوة المتعددة الجنسيات في إطار برنامج تسهيل السلام في إفريقيا. وفي هذا الصدد، أكد على أنه، خلال قمة المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا المنعقدة في إنجمينا في أبريل 2007، كان رؤساء دول وحكومات هذه المنظمة قد قرروا الإبقاء على القوة المتعددة الجنسيات لمدة عام إضافي على الأقل وذلك من أجل تعزيز النتائج التي تم تحقيقها وضمن النقل الفعال للمسؤوليات إلى دولة جمهورية إفريقيا الوسطى. وبعد ذلك، اتصلت المفوضية بالمفوضية الأوروبية لدعم طلب المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا والدعوة إلى تعبئة موارد إضافية لضمان استمرار أنشطة القوة المتعددة الجنسيات.

209- وأخيراً، أود أن أبلغ المجلس بأنه، في إطار تنفيذ المقرر الصادر عن مجلس

السلم والأمن خلال اجتماعه المنعقد في 12 فبراير 2007، زار وفد من مجلس السلم والأمن جمهورية إفريقيا الوسطى من 8 إلى 11 يونيو 2007 حيث عقد جلسات مثمرة مع المسؤولين الحكوميين وغيرهم من الفاعلين

المعنيين. وسيتم عرض تقرير وفد مجلس السلم والأمن على المستوى المناسب.

حاء-خامسا-10 ليبيريا:

210- منذ تقريره الأخير، ميز الوضع العام في ليبيريا استئناف جهود توطيد السلم وإعادة إعمار البلد. وضاعفت المفوضية جهودها لزيادة نمو الدخل العام وتحقيق تقدم في إنشاء الفرص الاقتصادية وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية واحترام العدل وحقوق الإنسان والحكم الرشيد.

211- في التقرير الأخير الذي قدمته إلى المجلس، تمت الإشارة إلى التوتر العرقي الناجم عن عودة المشردين واللاجئين إلى ديارهم. ولئن كان هناك قلق إزاء خطر نشوب نزاعات عرقية محلية نتيجة النزاعات حول الممتلكات والأرض، فإنه يسعدني أن ألاحظ أن اللجنة الرئاسية التي تم إنشاؤها للتحقيق في النزاعات العرقية حول الممتلكات والأرض في المناطق المتأثرة (مقاطعة نيمبا)، عرضت تقريرها على الرئيس وتم قبول توصيتها بشأن تلك المقاطعة، أي ضرورة التعجيل بإنشاء آليات للمصالحة بين المجموعات المتناحرة، بما في ذلك الحاجة إلى صياغة سياسة استغلال الأراضي وإنشاء لجنة استغلال الأراضي.

212- يظل الوضع الأمني هادئاً ومستقراً. وسجلت الأنشطة الإجرامية، بما فيها السرقة بالسلح انخفاضا ملحوظا في منروفيا وضواحيها. وتنعكس فعالية البعثة العسكرية الأممية والشرطة المدنية والشرطة الوطنية الليبيرية التي تم إصلاحها، في انخفاض أنشطة الإجرام واحتواء احتجاجات الجمهور العام قبل أن تتحول إلى الإخلال بالنظام العام. وبالفعل، فقد سجل تدريب الشرطة الوطنية الليبيرية وإعادة هيكلتها مستوى عاليا من النجاح. وقد أكمل حتى الآن، 2610 ضابط شرطة وطنية ليبيرية تدريبهم. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى كل من نيجيريا وغانا للدعم المتواصل الذي يقدمانه لتجهيز وتدريب قوة الشرطة.

213- تتواصل عملية إعادة إصلاح وهيكله القوات المسلحة الليبيرية، وإن كان ذلك بطيئا بعض الشيء. وفي أعقاب تخرج الدفعة الأولى بـ106 جندي، تم تأجيل برنامج تدريب الدفعة الثانية من المجندين الجدد، من يناير 2007. غير أن عاملى شؤون الأمن الذين طردوا من الجيش لا يزالون يعترضون لهذا القرار من الجيش. فهم يشكون في صحة تفسير اتفاق السلام الشامل لأكرا فيما يخص إعادة هيكلة القوات المسلحة الليبيرية. ويروا بأن أعضاء القوة السابقة يجب منحهم الأولوية في التجنيد بدلا من تسريحهم. وتجدر الإشارة إلى أن المقاتلين القدماء والبالغ عددهم 23000 مقاتل لم يستفيدوا حتى الآن من برنامج إعادة التأهيل وإعادة الدمج في المجتمع. ويقدر تنفيذ هذا البرنامج واستكماله بـ18 مليون دولار أمريكي.

- 214- على الصعيد الاقتصادي هناك علامات إنعاش قوى مستمرة في ليبيريا. ويعتبر المركز المالي للحكومة مشجعاً حيث تحسنت الآفاق على المدى المتوسط، بقدر كبير ويقدر معدل نمو البلد بنحو 7ر8% من الناتج المحلي الإجمالي ويقود هذا النمو أساساً قطاع البناء وانتعاش قطاع الزراعة والمصروفات التي يمولها المانحون.
- 215- لقد تحققت هذه الإنجازات بفضل الدعم المتواصل الذي يقدمه المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى النتائج الناجحة التي خلص إليها منتدى شركاء ليبيريا المعقود في واشنطن دي سي، في فبراير المنصرم. وأرحب بالتبرعات والقرارات بالإعفاء من الديون التي تم الإعلان عنها في هذا الاجتماع، وأشجع الوكالات المالية المتعددة الأطراف على منافسة الدائنين الثنائيين في إعفاء ليبيريا من الديون.
- 216- أوفت ليبيريا بالشرط المطلوب لرفع العقوبات عن الماس وانضمت الحكومة إلى مشروع كيمبرلي لإصدار الشهادات وتم إفاد بعثة استعراض إلى البلد. وعلى ضوء هذه التطورات اعتمد مجلس أمن الأمم المتحدة، في يوم 27 إبريل 2007 القرار رقم 1753 (2007) قرر بموجبه رفع حظر الواردات من الماس من ليبيريا الذي دام لأكثر من ثلاث سنوات. وهذا مجلس الأمن حكومة ليبيريا على مواصلة التعاون مع مشروع كيمبرلي لإصدار الشهادات ولاحظ التقدم المحرز في وضع أجهزة الرقابة الداخلية المطلوبة وغيرها من مستلزمات عملية كيمبرلي.
- 217- فيما يتعلق بالوضع الإنساني حتى 1 مارس 2007، فقد عاد نحو 344ر89 لاجئ إلى أماكنهم الأصلية، على أساس طوعي، بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بينما عاد إلى ديارهم 36000 لاجئ بأنفسهم. وهناك حالياً قرابة 107ر348 لاجئاً في انتظار إعادتهم إلى الوطن من الإقليم الفرعي. وعلى الجانب الليبيري، لا يزال 168ر16 لاجئاً مقيمين في ليبيريا، وأغلبهم من سيراليون وغينيا وكوت ديفوار.
- 218- أود أن أثنى على السلطات الليبيرية على جهودها المستدامة لإعادة بناء بلدها. وينبغي على المجتمع الدولي تقديم الدعم اللازم والمتواصل لإعادة الإعمار لفترة ما بعد النزاع وتنمية ليبيريا.

حاء-خامسا- 11 كوت ديفوار:

- 219- شهد عام 2007 بداية جيدة في كوت ديفوار. ففي كلمة ألقاها بمناسبة العام الجديد، أعلن الأمين العام للقوى الجديدة موافقته من حيث المبدأ على الحوار المباشر الذي اقترحه الرئيس لوران باغبو في خطابه إلى الشعب في 19 ديسمبر 2006. ويجدر بالذكر أن الرئيس الإيفواري كان قد أعلن في خطابه عن خمسة مقترحات للخروج من الأزمة وهي إرساء حوار مباشر مع التمرد من أجل نزع السلاح وإعادة توحيد البلاد وإلغاء منطقة الثقة وإنشاء خدمة

مدنية وطنية ومنح العفو الشامل ووضع برنامج للمساعدة على عودة المشردين جراء الحرب.

220- أجرت القوى الجديدة وحلفاؤها من تجمع الهوفيتيين من أجل الديمقراطية والسلام مشاورات في 18 يناير 2007 لتنسيق مواقفهم. وفي ختام هذا الاجتماع، أعلن زعماء مجموعة السبعة للأمين العام للقوى الجديدة عن موافقتهم على الاقتراح الخاص بإجراء حوار مباشر مع رئيس الدولة ولكن في إطار الاحترام الدقيق للقرار 1721 لمجلس الأمن للأمم المتحدة.

221- يجدر بالذكر أنه خلال قمة الإيكواس المنعقدة في 19 يناير 2007، رحب زعماء المنطقة بمبادرة الرئيس لوران باغبو الخاصة بإجراء الحوار المباشر مع الأمين العام للقوى الجديدة ودعوا رئيس الإيكواس إلى تسهيل هذا الحوار بهدف المضي قدماً بعملية السلام. وكذلك، حث مؤتمر رؤساء الدول والحكومات خلال دورته العادية الثامنة المنعقدة في أديس أبابا الأطراف الإفوارية على مضاعفة جهودها من أجل المضي قدماً بعملية السلام على أساس القرار 1721 وعن طريق الحوار المباشر الذي اقترحه الرئيس لوران باغبو.

222- افتتح الحوار المباشر بين المعسكر الرئاسي والقوى الجديدة في واجادوجو بتاريخ 5 فبراير 2007 بتسهيل من الرئيس بليز كومباوري الذي عينته الأطراف وكلفته بذلك منظمة الإيكواس. وقد أجرى الميسر مشاورات منفصلة مع كلا الوفدين وكذلك مع بعض فاعلي المجتمع الدولي. كما أجرى مشاورات مع تجمع الجمهوريين والحزب الديموقراطي لكوت ديفوار - التجمع الوطني الإفريقي. وقد أدت هذه الجهود التي جرت في إطار من السرية القصوى وفعالية الحوار، إلى توقيع اتفاق واجادوجو السياسي في 4 مارس 2007 بين الرئيس لوران باغبو والأمين العام للقوى الجديدة غويوم سورو.

223- وجد اتفاق واجادوجو ترحيباً من جميع الأحزاب السياسية من إيجاد حلول وسط للمشاكل الرئيسية التي تعيق عملية السلام. وفيما يتعلق بتحديد الهوية والعملية السياسية، يحدد الاتفاق إجراءات مخففة لنيل بطاقة الهوية الوطنية وبطاقة الناخب كما يحدد المسؤوليات فيما يتعلق بمنح هذه الوثائق. وبخصوص قوات الدفاع والأمن، يكرس الاتفاق إدماج المقاتلين السابقين وإنشاء مركز قيادة متكامل يكون مكلفاً بدمج وتوحيد هذه القوات. كما ينص الاتفاق على الإلغاء التدريجي لمنطقة الثقة وعلى التشاور بين الطرفين الموقعين لتعيين المسؤولين في إطار إعادة نشر الوحدات الإدارية. ومن بين الأحكام الهامة للاتفاق، تجدر الإشارة إلى إنشاء آليتين لمتابعة الاتفاق واعتماد جدول زمني تنفيذي لمدة 10 أشهر.

224- لقي اتفاق واجادوجو السياسي ترحيباً حاراً من المجتمع الدولي. وعليه، رفع مجلس الوساطة التابع للإيكواس خلال اجتماعه المنعقد في 16 مارس 2007

توصيات قرر مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي في اجتماعه المنعقد في 19 مارس 2007 تأييدها بالكامل. ومن جانبه، أجاز مجلس الأمن للأمم المتحدة اتفاق واجادوجو السياسي في بيان رئاسي صدر في 28 مارس 2007.

225- وفقا لأحكام اتفاق واجادوجو السياسي والاتفاق الإضافي الموقع في 27 مارس 2007، تم تعيين السيد غويوم كيغباغوري سورو رئيسا للوزراء في 29 مارس وتم تشكيل حكومة تشمل جميع الأطراف الموقعة لاتفاق لينا-ماركوسي في 7 أبريل 2007. وقد أجاز مجلس السلم والأمن خلال اجتماعه الرابع والسبعين الاتفاق الإضافي وكذلك تعيين السيد غويوم سورو في منصب رئيس الوزراء.

226- أنتهز هذه الفرصة للإشادة برسائل السلام والمصالحة والعفو التي يوجهها الرئيس ورئيس الوزراء إلى السكان في مختلف المناسبات للتأكيد على أن الحرب قد وضعت أوزارها وعلى تصميمهما على الوفاء بكامل التزاماتهما. تم اتخاذ مبادرات أخرى، لاسيما من قبل مؤتمر الشباب الوطني الذي قام على مدى ثلاثة أشهر بتسيير قافلة مماثلة في العديد من كبريات مدن البلاد في المنطقة الخاضعة لسيطرة الحكومة والذي يعترم تسيير قافلة مماثلة إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة القوى الجديدة. من جانبها، نظمت الحكومة حلقة دراسية في 2 مايو 2007 بهدف تهيئة الظروف المناسبة لقبول اتفاق واجادوجو وترجمته إلى خارطة طريق متجانسة.

227- على الصعيد الأمني وفي إطار تنفيذ اتفاق واجادوجو السياسي، تم اتخاذ العديد من الإجراءات. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى الاتفاق الذي وقع في 11 أبريل 2007 بين رئيسي أركان القوات المسلحة لكوت ديفوار والقوات المسلحة للقوى الجديدة وقواد القوات المحايدة بشأن الإلغاء التدريجي لمنطقة الثقة وإلى المرسوم الذي وقعه رئيس الدولة في 12 أبريل 2007 والذي يقضي بالعفو عن جنح وجرائم الإخلال بأمن الدولة، وإلى بداية تفكيك منطقة الثقة في 16 أبريل 2007 من خلال رفع نقطة التفتيش في تيبيسو وتدشين لواء مشترك من رجال الدرك في نغاتادوليكرو.

228- خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل فريق العمل الدولي عقد اجتماعاته. وعليه، فقد تم عقد ثلاثة اجتماعات في 12 يناير و2 مارس و13 أبريل 2007 على التوالي. فضلا عن توصيات هذه الاجتماعات بشأن تنفيذ القرار 1721، رحب فريق العمل الدولي بالحوار المباشر وشجع الرئيس بليز كومباوري على مواصلة جهوده من أجل مساعدة الأطراف الإيفوارية على التوصل إلى اتفاق من شأنه إحياء عملية السلام وفقا لتطلعات الشعب الإيفواري. وللاخذ في الاعتبار الوضع الجديد الذي تمخض عن توقيع اتفاق واجادوجو السياسي، طلب فريق العمل الدولي خلال اجتماعه المنعقد في 13 أبريل 2007 من رئيسيه المناوبين إجراء مشاورات مع الأجهزة المختصة

لمنظمة الإيكواس والاتحاد الإفريقي بشأن مركز ودور فريق العمل الدولي ورفع توصيات إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة.

229- زارت بعثة تقييم فني برئاسة مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة المعني بعمليات حفظ السلام هادي عنابي كوت ديفوار من 9 إلى 22 أبريل 2007 لتحديد دور الأمم المتحدة في تنفيذ اتفاق واجادوجو السياسي. وقد جاءت هذه البعثة ردا على طلب من مجلس الأمن للأمم المتحدة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ليقدم إليه الأخير في موعد أقصاه 15 مايو 2007 توصيات بشأن الدور الذي يمكن أن تضطلع به هذه المؤسسة من أجل دعم تنفيذ عملية السلام مع الأخذ في الاعتبار التطورات الأخيرة التي وقعت في كوت ديفوار.

230- أود أن أشير إلى أنه خلال الفترة قيد الاستعراض، شهدت البلاد بعض الحوادث الأمنية. ففي ليلة 11 إلى 12 يناير 2007، تعرض مركز للجمارك في نوي على الحدود مع غانا لهجوم أسفر عن مقتل خمسة أشخاص وجرح عدد آخر. كما نظم شبان جندوا في 2002 مظاهرات احتجاجية في بعض مناطق البلاد يومي 2 و3 فبراير 2007 قاموا خلالها بإطلاق النار في الهواء وذلك للمطالبة بصرف مكافآتهم ودمجهم في قوات الدفاع والأمن. كما وقعت مواجهات قبلية في غرب البلاد بسبب خلافات عقارية، بينما تتصاعد الأعمال الإجرامية في منطقة الثقة.

231- اتسم المناخ الاجتماعي بالإضرابات التي شلت النشاط المهني في الكثير من القطاعات ومن بينها قطاع التعليم. وقد أدت الصعوبات في توريد المياه الصالحة للشرب إلى بعض مناطق الشمال والغرب إلى ظهور أمراض تتعلق بالمياه. وقد أفادت التقارير عن انتشار وبائي التهاب السحايا والحمى الصفراء في عدة مناطق في كوت ديفوار حيث عملت فرق تطعيم أرسلت إلى الأماكن المنكوبة على القضاء عليهما. وموازة لذلك، فإن البلاد تتعافى تدريجيا من التلوث الذي سببته النفايات السامة التي كانت قد تم دفنها في منطقة أبيدجان في شهر أغسطس 2006 والتي كانت قد تسببت في وفاة 10 أشخاص وإصابة آلاف آخرين بالتسمم. وقد تم التوصل إلى اتفاق ودي في 13 فبراير 2007 بين رئاسة الجمهورية وشركة TRAFIGURA المتعددة الجنسيات بعد موافقة هذه الأخيرة على دفع تعويضات مالية قيمتها مائة مليار فرنك إفريقي مقابل وقف كافة الدعاوى ضد الشركة.

232- وفي الختام، أود أن أرحب بالتطور المشجع الذي شهده الوضع في كوت ديفوار. وأحث الأطراف الإفوارية على مواصلة وتكثيف جهودها من أجل تعزيز السلام والمصالحة الدائمين في البلاد. كما أعبر عن تقديري للميسر الرئيس البوركينبي بليز كومباوري لدوره والتزامه.

حاء-خامسا-12 موريتانيا:

233- في يناير 2007، رفعت تقريرا عن التطورات الإيجابية التي وقعت في موريتانيا على طريق العودة إلى النظام الدستوري. ومن ذلك الوقت، تمثل العنصر الرئيسي في إجراء الجولتين الأولى والثانية من الانتخابات الرئاسية يومي 11 و25 مارس 2007. وقد مثلت هذه الانتخابات نهاية الفترة الانتقالية وأدت إلى انتخاب السيد سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله رئيسا للبلاد. وقد شارك في مراقبة هذه الانتخابات مبعوثي الخاص إلى جانب بعثة مراقبين من الاتحاد الإفريقي برئاسة المحترم بن يمين بونكولو، وزير الخارجية السابق والرئيس الحالي لمجلس شيوخ جمهورية الكونغو. وفي البيانات التي أصدرتها في ختام الجولتين، أقرت بعثة الاتحاد الإفريقي بأن الانتخابات كانت عادلة وحرّة وديمقراطية وشفافة.

234- وبعد ذلك، اجتمع مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي في 10 أبريل 2007 لبحث تطور الوضع في موريتانيا. وبهذه المناسبة، أحاط المجلس علما مع الارتياح بالتطورات التي شهدتها موريتانيا منذ الانقلاب العسكري الذي وقع في 3 أغسطس 2005 وبحسن سير العملية الانتقالية الديمقراطية والعودة إلى النظام الدستوري. أثنى المجلس على رئيس وأعضاء المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية وكذلك على رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة المنتهية ولايتها لوفائهم بالالتزامات التي كانوا قد قطعوها على أنفسهم ولإكمالهم عملية العودة إلى النظام الدستوري وعبر عن تهانيه للرئيس المنتخب وشجعه على بذل قصارى جهده لتوطيد مكتسبات العملية الانتقالية وتعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد وتعميق العملية الديمقراطية واتخاذ جميع التدابير الكفيلة بتعزيز الوحدة الوطنية والتماسك الوطني. فضلا عن ذلك، قرر المجلس رفع قرار التعليق الذي كان الاجتماع السادس والثلاثون المنعقد في 4 أغسطس 2005 قد اتخذه ضد موريتانيا. ومنذ ذلك الوقت، عادت موريتانيا تشغل مكانها في الاتحاد الإفريقي.

235- وفي أعقاب أداء الرئيس المنتخب اليمين الدستورية في 19 أبريل 2007 بحضور مفوض السلم والأمن، تم تشكيل الحكومة في 28 أبريل 2007 وعقدت غرفتا البرلمان وهما الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ جلستهما الأولى في 14 مارس 2007. أثنى على الطيف السياسي والمجتمع المدني والشعب الموريتاني لما أبدوه من نضج وروح المسؤولية طوال عملية العودة إلى النظام الدستوري. ومن جانبه، سيواصل الاتحاد الإفريقي دعم جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز وتعميق التقدم المحرز.

حاء-خامسا-13 الصحراء الغربية:

236- ظلت المفوضية، خلال الفترة قيد الاستعراض، تتابع التطورات في الصحراء الغربية عن طريق ممثلي الكبير لدى بعثة الأمم المتحدة في الصحراء

الغربية. وفي 13 أبريل 2007 ، قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً عن الصحراء الغربية إلى مجلس الأمن. وأشار في هذا التقرير ، فيما أشار إليه ، إلى أنه استلم مقترحين من طرفي النزاع : قدمت جبهة البوليساريو مقترحاً بشأن حل سياسي مقبول من الجانبين ينص على حق شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره، بينما قدمت المملكة المغربية مبادرة بشأن التفاوض لمنح الاستقلال الذاتي لإقليم الصحراء. وأوصى الأمين العام بأن يدعو مجلس الأمن كلا الطرفين ، المغرب وجبهة البوليساريو إلى الدخول في مفاوضات مباشرة، دون شروط مسبقة بهدف إيجاد حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين، ينص على حق شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره.

237- ومن جانبه ، اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 30 أبريل 2007 القرار 1754 (2007) وفي حين أخذه في الاعتبار للمقترحين المقدمين من الطرفين، دعا مجلس الأمن، من بين أمور أخرى، إلى أن "يدخل الطرفان في مفاوضات، دون شروط مسبقة ، وبنية حسنة، مع مراعاة التطورات المسجلة في الأشهر الأخيرة، بهدف الوصول إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين ينص على حق شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره". كما طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام تقديم تقرير عن التقدم المحرز في هذا الصدد ؛ وذلك بحلول نهاية الشهر الحالي. وفي الوقت ذاته، قرر مجلس الأمن تمديد فترة بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية، إلى نهاية 31 أكتوبر 2007.

238- انسجاماً مع قرار مجلس الأمن واستناداً إلى المشاورات التي أجريت مع جميع الأطراف المعنية، فقد أعلن الأمين العام للأمم المتحدة منذ ذلك الوقت، أنه ستعقد مباحثات مباشرة بين المغرب وجبهة البوليساريو في نيويورك، في الفترة من 18 إلى 19 يونيو 2007. وستعقد هذه المباحثات برئاسة مبعوثه الخاص، السفير بيتر فان والسن.

239- ولي أمل في أن المباحثات المباشرة المخطط لها ستمكن الطرفين من مناقشة خلافاتهما، بنية حسنة في سياق مبادئ وقرارات الأمم المتحدة، بهدف التوصل إلى تسوية النزاع الذي دام عقوداً من الزمن وتسبب ليس فقط في معاناة شعب الصحراء الغربية، بل وقف حجر عثرة أمام قيام تعاون مفيد بين بلدان الإقليم الفرعي.

ح-سادسا- تمويل عمليات حفظ السلام التي يتم تنفيذها تحت سلطة الاتحاد الإفريقي بمساهمات مقدرة من الأمم المتحدة:

240- في مقرره ASSEMBLY/AU/DEC.145(VIII) الصادر عن دورته العادية الثامنة المنعقدة في يناير 2007، ذكر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بأن مسؤولية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين تقع أساساً على عاتق مجلس الأمن للأمم المتحدة وطلب من الأمم المتحدة أن تبحث في سياق

الفصل 8 من ميثاق الأمم المتحدة، إمكانية تمويل عمليات دعم السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي أو تحت سلطته وبموافقة الأمم المتحدة ، وذلك عن طريق المساهمات المقدرة. وقد طلب المؤتمر من الدول الأعضاء في إطار العمل مع المفوضية أن تقوم بالمتابعة الضرورية في هذا الشأن.

241- في إطار متابعة هذا المقرر، استغلت جنوب إفريقيا فرصة عضويتها في مجلس الأمن للأمم المتحدة في مارس 2007 لتنظيم نقاش حول موضوع "العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، لاسيما الاتحاد الإفريقي من أجل حفظ السلام والأمن الدوليين". وقد شارك مفوض السلم والأمن في هذا النقاش. وبهذه المناسبة، عرض المفوض موقف الاتحاد الإفريقي من المسألة وفقا لما جاء في المقرر الذي اعتمدته المؤتمر وأكد على أن موافقة الأمم المتحدة على تمويل عمليات حفظ السلام التي يتم تنفيذها تحت سلطة الاتحاد الإفريقي وبموافقة مجلس الأمن للأمم المتحدة ستعزز أيضا سلطة ومصداقية هذه المنظمة.

242- وفي ختام مداولاته، أكد مجلس الأمن مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين وشدد على أهمية دعم الاتحاد الإفريقي والتحسين المستدام لإمكاناته وقدراته. وفي هذا الصدد، طلب المجلس من الأمين العام أن يقدم تقريرا، بالتشاور مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة، وخاصة الاتحاد الإفريقي، عن مقترحات معينة حول السبل التي تمكن الأمم المتحدة من دعم الترتيبات على نحو أفضل من أجل زيادة التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية بشأن الترتيبات في إطار الفصل الثامن وذلك للمساهمة على نحو كبير في تحديات الأمن المشتركة في المناطق التي تثير القلق ولتعزيز تعميق وتوسيع الحوار والتعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي.

243- تمت مناقشة هذه المسألة خلال المشاورة السنوية بين الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها ودول مجموعة الثماني وغيرها من الشركاء، المنعقدة في أديس أبابا يوم 14 مايو 2007. سجل الاجتماع ضرورة إيلاء اهتمام لمقترح مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بشأن تمويل عمليات حفظ السلام التي تنفذ تحت سلطة الاتحاد الإفريقي عن طريق مساهمات مقدرة من الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، رحب الاجتماع بالنقاش الذي نظمه مجلس الأمن في شهر مارس الماضي وأوضح أنه يتطلع إلى التقرير الذي سيرفعه الأمين العام للأمم المتحدة في إطار متابعة البيان الرئاسي الصادر في 28 مارس 2007.

244- خلال قمة مجموعة الثماني المنعقدة في هيليغيدام، ألمانيا بتاريخ 8 يونيو 2007، أكدت دول مجموعة الثماني على أنها ستعمل مع فاعلين أخرى على تحديد ودعم حلول دائمة للمشاكل المتعلقة بالتمويل المستدام والدعم العملياتي وتخطيط عمليات حفظ السلام التي يتم تنفيذها تحت سلطة الاتحاد الإفريقي

وإدارتها وتمويلها بشكل مستدام. وخلال الأشهر القادمة، ستواصل المفوضية بالتعاون مع الدول الأعضاء جهودها الرامية إلى توعية شركاء الاتحاد الإفريقي بشأن ضرورة إيجاد حل دائم لمسألة تمويل عمليات حفظ السلام التي تقودها القارة.

أولاً- الشؤون السياسية والديمقراطية والحكم وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية:

245- من واجبي أن أسترعي انتباه المجلس إلى أن الديمقراطية والانتخابات والحكم وحقوق الإنسان هي مسائل أساسية ينبغي متابعتها على نحو وثيق ومستمر. وتواجه إفريقيا اليوم التحدي المتمثل في تدعيم القيم والممارسات وتحدي استعادة ثقافة السلم والمصالحة، بعد سنين مضت من النزاعات. وتشكل الانتخابات الحرة والشفافة والعادلة أحد الشروط الأساسية لقيام حكومات ديمقراطية وتعزيز الحكم الرشيد.

246- إن عمليات الانتخاب، كجزء من مسار التحول إلى الديمقراطية وكوسيلة لتحقيق الاستقرار، أخذت تنتشر باستمرار في الدول الأعضاء وإن كان ذلك لا يخلو من بعض الصعوبات، فالشعوب والقادة الأفريقيون يعملون بجد على مواجهة التحديات للتمكن من إنجاح هذه العمليات.

247- وفيما يتعلق بالحكم ومكافحة الفساد، فقد تركزت جهود المفوضية، خلال الفترة قيد البحث، على تعزيز اتفاقية الاتحاد الإفريقي حول منع الفساد ومكافحته (والجرائم المرتبطة بها) بهدف تأمين المزيد من الانضمام إليها وظلت أيضاً تتابع أحكام إعلان أديس أبابا الصادر عن المؤتمر الخامس لوزراء الخدمة العامة والخدمة المدنية.

248- أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها أمران أساسيان لإنشاء نظام ديمقراطي فعال ويجري تطبيقهما على نحو متواصل، من خلال تكثيف الدعوة وتبني أحكام مختلف المعاهدات الدولية والإقليمية حول حقوق الإنسان، فضلاً عن دعم آليات الاتحاد الإفريقي لحقوق الإنسان وفقاً للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والوثائق الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان.

249- فيما يلي عرض مفصل عن الأنشطة الرئيسية التي نفذتها المفوضية في مجالات الديمقراطية والحكم وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية.

1-1 الحكم والديمقراطية والانتخابات وحقوق الإنسان:

250- يسعدني أن أبلغ المجلس بأن مفوضية الاتحاد الإفريقي وفرت القيادة النشطة المطلوبة في مضمار الحكم والديمقراطية والانتخابات وحقوق الإنسان. وتركز عمل المفوضية، في هذا الصدد، على تنظيم عدد من المؤتمرات والاجتماعات.

الحكم والديمقراطية:

1-1-1

- 251- أود أن أبلغ لمجلس بأن المؤتمر الدولي حول استدامة الزخم الديمقراطي في إفريقيا انعقد في جنوب إفريقيا في الفترة من 5 إلى 7 مارس 2007. وزيادة على التداول حول التقدم الديمقراطي المحرز في القارة، أتاح المؤتمر فرصة الإعراب عن التزامات مفصلة حول قضايا الحكم والديمقراطية والانتخابات في إفريقيا. وقد تم عقد هذا المؤتمر بالشاركة مع لجنة الانتخابات لجنوب إفريقيا والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية.
- 252- ساعد المؤتمر على إعطاء الدفع للميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم كما وفر مناسبة هامة لمفوضية الاتحاد الأفريقي لتعميم هذه الوثيقة. ومن خلال تركيزه المواضيعي على الميثاق، فقد ساعد المؤتمر على زيادة الإحساس بضرورة الإسراع بضمان التصديق على الميثاق بحيث يصبح وثيقة رئيسية تسترشد بها مفوضية الاتحاد الإفريقي في معاملاتها مع الدول الأعضاء في شؤون مرتبطة بالديمقراطية والانتخابات والحكم.
- 253- شرعت المفوضية أيضا في عملية تنظيم مبادرات الحكم عبر القارة، كأساس لتوجيه الدور الاستراتيجي للاتحاد الإفريقي في مضمار الحكم. ومن شأن هذه العملية تحديد دور كل الشركاء في الحكم وتمهيد الطريق لتعاون وشراكات أقوى وتنسيق للأنشطة المتعلقة بالحكم في أفريقيا.

2-1-1 مكافحة الفساد:

- 254- تم تنفيذ سلسلة من الأنشطة لمكافحة الفساد، خلال هذه الفترة، ومن الأنشطة ذات الأهمية في هذا الصدد، المضي قدما بتحفيز اتفاقية الاتحاد الإفريقي حول منع الفساد ومكافحته (والجرائم المرتبطة بها).

أ) الاجتماع الثاني للهيئات الوطنية لمكافحة الفساد:

- 255- قامت المفوضية بتنظيم الاجتماع الثاني للهيئات الوطنية لمكافحة الفساد في جنوب أفريقيا، في الفترة من 23 إلى 24 فبراير 2007. وانهقد الاجتماع وفقا لخطة المفوضية الشاملة الرامية إلى تعزيز تنفيذ اتفاقية الاتحاد الإفريقي وإنشاء الآلية المطلوبة للمتابعة. واستمع الاجتماع إلى عرض توجيهي من مفوضية الاتحاد الإفريقي وإبلاغ بوضع تنفيذ هذه الاتفاقية في البلدان الأعضاء.
- 256- أكد الإعلان الصادر عن الاجتماع، إلى ضرورة تصديق جميع الدول الأعضاء على هذه الاتفاقية على الفور وزيادة على ذلك، تضمن الإعلان توجيهات مفصلة بشأن إنشاء المجلس الاستشاري لمكافحة الفساد للاتحاد الإفريقي. وأسند الإعلان اختصاصات دقيقة إلى هيئة مكتب الاجتماع بدفع توصياته إلى الأمام، لا سيما ما يتعلق منها بوضع خطة عمل تعطي الأولوية لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ الاتفاقية.

(ب) منتدى إفريقيا لمكافحة الفساد:

- 257- انعقد منتدى أفريقيا لمكافحة الفساد في جنوب أفريقيا في الفترة من 28 فبراير إلى 2 مارس 2007. بالإضافة إلى توحيد منظور أفريقيا حول مكافحة الفساد، استهدف المنتدى تعزيز شراكات أفريقيا وجهود مكافحة الفساد.
- 258- اكتسب الاجتماع أهمية بالغة بالنسبة لمفوضية الاتحاد الأفريقي حيث مكنها من التأثير بوضوح في المنظور الناشئ والمتعلق بالنهج الهادفة إلى منع ومكافحة الفساد في القارة. ومن خلال هذا المنتدى ونجاحه الواضح، استطاعت مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تؤكد من جديد مكانتها كبطل موثوق به ومناصر للجهود الجماعية التي تدفع بأجندة أفريقيا المشتركة إلى الأمام.
- 259- اعتمد الاجتماع إعلان إيكور هولاني الذي يؤكد ضرورة إقامة شراكة واسعة النطاق لدعم جهود أفريقيا في مكافحة الفساد. كما دعا الإعلان إلى التصديق على الاتفاقية وتنفيذها. وتم التأكيد أيضا على ضرورة مواءمة الوثائق الإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد.

(ج) المنتدى العالمي الخامس لمكافحة الفساد وصون الاستقامة:

- 260- لعل المجلس يذكر أن المنتدى العالمي الخامس لمكافحة الفساد وصون الاستقامة انعقد في الفترة من 2 إلى 5 أبريل 2007 في جوهانسبيرج، جنوب أفريقيا. وكان هذا المنتدى بمثابة معلم نظرا إلى أنه لأول مرة. ينعقد اجتماع بهذا الحجم حول مسائل مكافحة الفساد وصون الاستقامة على أرض أفريقيا، وبمشاركة نشطة من مفوضية الاتحاد الأفريقي.
- 261- لعبت مفوضية الاتحاد الأفريقي دورا رياديا نشطا حيث قادت إقليم أفريقيا إلى المفاوضات حول نتائج وتوصيات المنتدى. وتمكنت المفوضية، على وجه التحديد، من تأكيد دور الاتحاد الأفريقي في المسرع العالمي باعتباره دورا أساسيا لحفز الجهود الجماعية التي أفضت إلى إيجاد منظور مشترك فيما يتعلق بمساعي مكافحة الفساد في القارة الأفريقية.
- 262- تشمل النتائج الرئيسية التي توصل إليها المنتدى: الحاجة إلى زيادة دعم الجهود الرامية إلى التصديق على الوثائق ذات الصلة بمنع الفساد ومكافحته، ودعم الهيئات الإقليمية والإقليمية الفرعية المسؤولة عن منع الفساد ومكافحته والحاجة إلى تنسيق ومواءمة طرق إعداد التقارير الخاصة بالوثائق الإقليمية والمتعددة الأطراف حول منع الفساد ومكافحته.

(د) البحوث حول مكافحة الفساد:

- 263- يجري حاليا النظر في مبادرة بحوث واسعة النطاق تركز على حجم الفساد في القارة. وتهدف هذه البحوث إلى إيجاد تفاهم واسع حول حقائق الفساد بدلا من سرد دلائل قصصية عنه مثل تلك التي تستخدم عموما لوصف مستويات الفساد في أفريقيا. ويجري حاليا ضبط تفاصيل تخطيط وحشد الشراكات دعما لتنفيذ هذه البحوث.

3-1-1 الخدمة العامة:

264- خلال هذه الفترة عقدت هيئة مكتب مؤتمر الوزراء الخامس اجتماعين بهدف إعداد تقرير وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ إعلان أديس أبابا الصادر عن المؤتمر الخامس لوزراء الخدمتين العامة والمدنية. فضلا عن ذلك، عقد اجتماع وزاري بهدف تقديم عرض موجز عن الأنشطة الجارية في حقل الخدمة العامة.

(أ) الميثاق الأفريقي للخدمة العامة:

265- كجزء من عملية مراجعة مشروع الميثاق الحالي، تم التخطيط لمبادرات استشارية بالريادة العامة لهيئة مكتب المؤتمر الأفريقي الخامس. وسيتم عرض ميثاق مستوف خلال اجتماع الخبراء الحكوميين، قبل انعقاد المؤتمر الخامس لوزراء الخدمتين العامة والمدنية. وسيضع الميثاق المقاييس اللازمة لتقديم خدمات عامة فعلية وملائمة عبر أفريقيا.

(ب) جوائز الإبداع في مجال الخدمة العامة:

266- تم استكمال عمليات التخطيط المرتبطة بجوائز الإبداع في مجال الخدمة العامة. ويجري حاليا التسويق النشط لجوائز الإبداع عبر الدول الأعضاء. وسيتم عرض الجوائز الأولى خلال المؤتمر الأفريقي السادس لوزراء الخدمتين العامة والمدنية. فضلا عن الاعتراف والتشريف بالإبداع عبر الخدمة الأفريقية العامة، فإن الجوائز ستساعد على تعميم ومضاعفة الممارسات الجيدة في الخدمة العامة في أفريقيا والعالم.

(ج) اليوم الأفريقي للخدمة العامة:

267- يحتفل باليوم الأفريقي للخدمة العامة في يوم 23 يونيو من كل سنة. والهدف من هذا الاحتفال هو الاعتراف بقيمة الخدمة العامة والنهوض بها في صالح تنمية أفريقيا. وفي هذه السنة، ستجري الاحتفالات تحت موضوع "تعزيز الحكم الرشيد مع التأكيد على الأخلاقيات ومكافحة الفساد". وقد تم إبلاغ الدول الأعضاء بهذا الموضوع ومواضيعه الفرعية لتسترشد بها. ومن المأمول أن تكون هناك مشاركة نشطة للأقاليم كلها في الاحتفال بهذه المناسبة على غرار ما حدث في السنوات الأخيرة.

(د) الشبكة الأفريقية لمعاهدة تنمية الإدارة:

268- تساعد الشبكة الأفريقية لمعاهد تنمية الإدارة التي تم إطلاقها مؤخرا على وضع الأساس لتعزيز معاهد تنمية الإدارة التابعة للدول الأعضاء. باعتبارها الركيزة لدعم خدماتها العامة. فضلا عن كونها قد ساهمت في إطلاق هذه

الشبكة، فإن مفوضية الاتحاد الأفريقي لا تزال تقدم إرشادات باستمرار فيما يتعلق بإنشاء الشبكة. وقد قامت الشبكة، خلال هذه الفترة بتنظيم برنامج تدريب موجه للمدربين وتقوم بالتحضيرات للمؤتمر الأفريقي الأول المقرر عقده في أغسطس 2007.

269- عقد المجلس التنفيذي للشبكة دورته العادية الثالثة في يومي 10 و 11 مايو 2007 بمشاركة المفوضية وقد أبرزت هذه الدورة الصعوبات التي تواجه الشبكة بسبب غياب وسائل التمويل الذاتي على الرغم من أن الرغبة في أداء مهام هذه الشبكة واضحة. ولذا يتعين على الاتحاد الأفريقي تقديم مساعدة مالية لهذه المؤسسة من أجل تنفيذ برامجها. وستعمل المفوضية تحقيق ذلك.

(هـ) برنامج تنمية القدرات:

270- تم الإعراب عن القلق إزاء التأخر في استلام الأرصدة المطلوبة لتنفيذ أنشطة بناء القدرات في مجال الحكم والإدارة العامة. ويجري حالياً بذل جهود لتيسير نقل الأموال التي تعهد بها الاتحاد الأوروبي إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي لتنفيذ البرامج في وقت لاحق. ويجري أيضاً إقامة شراكات لبناء القدرات.

271- قدمت أمانة برنامج النيباد برنامج بناء قدرات واسع ومشترك بين القطاعات. ويتمثل تحدي هذا البرنامج في طبيعة إدماجه في الأنشطة الراهنة الخاصة ببناء القدرات ضمن مفوضية الاتحاد الأفريقي وجميع أنحاء القارة. وتم عقد التزامات مع أمانة النيباد بوضع خاصيات لأنشطة تنمية القدرات بهدف تعزيز جهود تنمية القدرات الجارية حالياً.

(و) المؤتمر السادس للوزراء المسؤولين عن الخدمة العامة للدول الأعضاء في مرصد الخدمة العامة في أفريقيا:

272- شاركت المفوضية في هذا المؤتمر الذي عقد في واجادوجو يومي 17 و 18 مايو 2007. واستهدفت المشاركة إقامة جسر بين الاتحاد الأفريقي، من خلال المؤتمر الأفريقي لوزراء الخدمة العامة، من جهة، وبين مرصد الخدمة العامة في أفريقيا، من جهة أخرى لبحث إمكانيات تطوير تعاون بين المؤسسات، عن طريق تنسيق ومواءمة أعمال محددة. وهناك حاجة ماسة إلى هذا التفاعل، لا سيما بالنسبة لوحدة الهدف الذي يجمع بين المؤسسات والمتمثل في تحديث الخدمة العامة في أفريقيا، من خلال إصلاحات ترمي، من بين أمور أخرى، إلى ضمان الحكم الرشيد في ميدان الخدمة العامة. وقد انعقد مؤتمر واجادوجو تحت عنوان "الخدمة العامة والحكم الرشيد".

4-1-1 مراقبة الانتخابات:

273- أود أن أخطر المجلس بأن المفوضية أوفدت بعثات مراقبة الانتخابات التشريعية إلى كل من جامبيا وليسوتو وبوركينا فاسو.

- الانتخابات التشريعية التي جرت في جامبيا في 25 يناير 2007، فاز حزب التحالف الوطني لإعادة التوجه والبناء، وهو الحزب الحاكم بـ 42 مقعدا من بين مجموع 53 مقعدا.
- في مملكة ليسوتو، فاز مؤتمر ليسوتو للديمقراطية وهو الحزب الحاكم، بـ 61 مقعدا من مجموع 120 مقعدا، في الانتخابات التشريعية التي نظمت في 17 فبراير 2007.
- في بوركينا فاسو، فاز مؤتمر الديمقراطية والتقدم، وهو الحزب الحاكم بـ 73 مقعدا من مجموع 111 مقعدا في الانتخابات التشريعية.
- 274- جرت العمليات الانتخابية على نحو مرض، بشكل عام.
- 275- عدا ذلك، لم يكن بمقدور المفوضية إيفاد مراقبين إلى الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 25 فبراير 2007 في السنغال و 27 أبريل في نيجيريا وفي 29 أبريل في مالي تطبيقا للأحكام ذات الصلة لإعلان دوربان الصادر في يوليو 2002 حول المبادئ التي تحكم الانتخابات الديمقراطية في أفريقيا، فيما يتعلق بمهلة شهرين المفروضة على الدول الأعضاء لدعوة الاتحاد الأفريقي لمراقبة الانتخابات.

1-1-5 الأعمال المستقبلية:

- 276- خلال الأشهر القادمة ستنصب الأنشطة المتعلقة بالديمقراطية والحكم والانتخابات، على تعزيز الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، بالتعاون الوثيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية وشركائنا المعنيين بهدف ضمان التوقيع والتصديق السريع على هذه الوثيقة الهامة. وستجري المفوضية أيضا تقييما لعملية مراقبة الاتحاد الأفريقي للانتخابات بهدف تحسينها وإضفاء المزيد من المصداقية عليها. وفي هذا الصدد، تبين أنه من الضروري متابعة العمليات الانتخابية من القمة للقاعدة وفي الختام، ستواصل المفوضية الجهود التي بادرت إليها لتحقيق أجندة المنظمة المتعلقة بالخدمة العامة.

1-1-6 تعزيز وحماية حقوق الإنسان:

- 277- خلال الفترة قيد البحث، قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي بتنفيذ الأنشطة التالية:

(أ) مركز الموارد للديمقراطية والحكم وحقوق الإنسان:

- 278- لا يزال مركز الموارد للديمقراطية والحكم وحقوق الإنسان يحقق تقدما في مجالات اقتناء المطبوعات ذات الصلة وفهرستها واستقبال الزائرين الرسميين من المانحين المحتملين والمنظمات المهتمة واقتناء المواد السمعية

البصرية والوصول المجاني إلى مرافق شبكة الإنترنت. ويهدف مجموع أنشطة المركز إلى تيسير بلوغ أهدافه، ومنها، ما يلي:

- (1) توفير معلومات من المصدر الأصلي إلى المستفيدين من قطاعات متعددة.
- (2) الإسهام في بناء وتوطيد القدرة المؤسسية للاتحاد الأفريقي.
- (3) العمل كنقطة مرجعية للاستفادة من المعلومات المطبوعة والإلكترونية المتخصصة في مجال الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان في إفريقيا.

279- يستعد المركز أيضا لإدخال خدمات جديدة، مثل المكتبة الرقمية التي ستركز على الموارد الإلكترونية الخاصة بالديمقراطية والحكم وحقوق الإنسان والانتخابات ونوع الجنسين، وعلى شبكة أفلين AVLIN للمعلومات والمكتبة الافتراضية، كما ستركز على نافذة الويب Press Display التي تتيح الوصول إلى أكثر من 450 جريدة ومجلة تصدر يوميا في جميع أنحاء العالم بـ 38 لغة.

280- يجري تنفيذ هذه المبادرات سعيا لضمان تقديم خدمات فعالة لمختلف المستعملين المتزايد عددهم، بمن فيهم ممثلو الدول الأعضاء والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والباحثون والعلماء، الخ... وتقدر المفوضية جهود جميع شركائها الذين ساهموا في هذه التطورات وتلتزم المزيد من التعاون معهم.

ب) الحلقة التدريبية لتطبيق حقوق المرأة عن طريق التوعية بحقوق الإنسان:

281- قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا للأمم المتحدة، بتنظيم حلقة تدريبية حول التوعية بحقوق الإنسان، تحت عنوان "تطبيق حقوق المرأة عن طريق التوعية بحقوق الإنسان" وقد عقدت هذه الحلقة في الفترة من 17 إلى 20 مارس 2007، بالجزائر العاصمة، الجزائر.

282- استهدفت الحلقة التدريبية الإسهام في تنفيذ البرامج العالمية للتوعية بحقوق الإنسان وبآليات وصكوك حقوق الإنسان الأفريقية في إطار تعزيز التوعية بحقوق الإنسان. وحضر الحلقة ممثلو الدول الأعضاء التالية: الجزائر، مصر، تونس، ليبيا، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، ممثلو اليونسكو واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الألكسو، مركز التدريب والبحوث الخاص بالمرأة العربية وهيئة التضامن مع حقوق المرأة الأفريقية.

283- دعت الحلقة إلى تدعيم الشراكة فيما بين الدول الأعضاء من إقليم شمال أفريقيا في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان عن طريق توعية الجميع، كما دعت إلى إدراج مسائل الجنسين في جميع السياسات والبرامج.

ج) إحياء ذكرى الإبادة الجماعية في رواندا:

- 284- قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي، في 7 أبريل 2007، بالتعاون مع هيئات جمهورية رواندا، بإحياء الذكرى الثالثة عشرة للإبادة الجماعية في رواندا في مقر المفوضية. وشملت العملية الالتزام بدقيقة صمت وتلاوة أدعية وتقديم عروض تحت عنوان "تفهم ومكافحة أيديولوجية الإبادة الجماعية".
- 285- حضر الحدث ممثلو الهيئات الدبلوماسية ومفوضية الاتحاد الأفريقي وأجهزة الاتحاد الأفريقي ووكالات الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمجموعة الرواندية في إثيوبيا والمنظمات الإنسانية ومنظمات المجتمع المدني.

د) دعم اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب:

- 286- لا تزال مفوضية الاتحاد الأفريقي تولي الأسبقية لدعم اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب باعتبارها إحدى الآليات الرئيسية لحقوق الإنسان في القارة.
- 287- قامت المفوضية بتنظيم جلسة لاستئثار الأفكار تضم لجنة الممثلين الدائمين واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، في الفترة من 4 إلى 5 مايو 2007، بمدينة ماسيرو، مملكة ليسوتو، بهدف تقوية العلاقات بين الجهازين ودعم اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في أداء مهامها على نحو فعال. وقد أوصى الاجتماع بتنظيم منتديات مماثلة لتعزيز الصلات بين اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وأجهزة الاتحاد الأفريقي في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب.

هـ) الاجتماعات المنعقدة على هامش اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب:

- 288- قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي بتنظيم أحداث مختلفة على هامش الدورة الحادية والأربعين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب المنعقدة في أكرا، غانا. ومن هذه الأحداث:
- ورشة عمل حول تنفيذ مقررات الاتحاد الأفريقي المتعلقة بحقوق الإنسان.
 - ورشة عمل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حول متابعة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في إفريقيا.
 - الاجتماع الاستشاري لخبراء وسائل الإعلام حول حرية الصحافة في إفريقيا.

- 289- حضر هذه الأحداث ممثلو اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وخبراء وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني.

290- دعت الاجتماعات إلى تقوية الآليات الأفريقية لحقوق الإنسان ومنها اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ولجنة حقوق الطفل ورفاهيته إلى بناء قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في إطار تعزيز وحماية حقوق الإنسان في القارة.

291- كما دعت الاجتماعات إلى تنظيم اجتماعات سنوية تضم أجهزة الاتحاد الأفريقي والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ولجنة خبراء حقوق الطفل ورفاهيته ومحترفي وسائل الإعلام والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني، بهدف تبادل المعلومات واستكشاف طرق تدعيم التعاون في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

292- تقدر مفوضية الاتحاد الأفريقي الدعم المقدم من جميع شركائها في تنظيم هذه الأحداث بما في ذلك الدعم المالي والتقني من قبل مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال مكثبيهما الموجودين في أديس أبابا، وستواصل المفوضية الدعم الذي تقدمه إلى الآليات الأفريقية لحقوق الإنسان لتمكينها من أداء مهامها على أكمل وجه في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في القارة.

(و) الخطط المستقبلية:

- 293- تشمل الأنشطة المرتبطة بحقوق الإنسان، خلال الفصل القادم، ما يلي:
- تدعيم اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (وهو نشاط يجري حالياً).
 - عقد حلقة تدريبية حول منع النزاعات عن طريق تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان للبلدان التي تمر بالنزاعات أو تخرج منها.
 - إحياء ذكرى يوم إفريقيا لحقوق الإنسان وعقد منتدى منظمات المجتمع المدني حول تعزيز حقوق الإنسان والحكم الرشيد.
 - إطلاق النشرة السنوية للتقارير المواضيعية حول حرية الصحافة والحكم بالإعدام وإحياء ذكرى يوم التسامح الدولي.
 - حلقة تدريبية حول تدعيم الآليات الأفريقية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.
 - بناء قدرات عاملي الاتحاد الأفريقي في مجال حقوق الإنسان والاحتفال باليوم الدولي لحقوق الإنسان.

2-1 الشؤون الإنسانية واللاجئون والمشردون:

294- خلال الفترة التي يشملها التقرير، أود أن أخبر المجلس بأنه على الرغم من أن وضع المشردين ما فتئ يبعث على القلق، فإن بعض الدول استطاعت خلق ظروف مواتية لعودة مواطنيها بسلامة وكرامة، وتم تسجيل عمليات العودة

إلى الوطن بشكل منظم أو تلقائي، في بعض الدول الأعضاء. وهكذا عاد ديارهم مواطنون بورونديون وروانديون من جمهورية الكونغو الديمقراطية وسودانيون وصوماليون من الجزء الشمالي من الصومال. ونتيجة لذلك، تم إغلاق بعض اللاجئين. وستحث المفوضية باستمرار البلدان الأصلية على تهيئة الظروف المواتية لعودة مواطنيها إلى ديارهم.

295- بيد أنه على الرغم من عودة آلاف اللاجئين والمشردين داخليا إلى بلدانهم الأصلية، فإن إفريقيا لا تزال تستضيف العدد الأكبر من اللاجئين المقدر بنحو 3 ملايين والمشردين الذي يزيد عددهم على 15 مليون نسمة ويفتقر أغلبهم إلى الضروريات الأساسية.

296- لعل المجلس يذكر أن المفوضية استرعت انتباهه إلى الوضع الإنساني المتدهور باستمرار في كل من السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وإقليم دارفور، في السودان والذي يشكل محور الأزمة التي أخذت تتسع رقعتها إلى الجارين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والتي أحدثت موجات جديدة من التشريد في البلدين. ويعيش هذا الإقليم في الوقت الراهن حالات من التشريد القسري والاحتلال للقري وحوادث أمنية داخل وخارج مخيمات المشردين داخليا. ويزداد الوضع سوءا. فإن عمليات تقديم المساعدات الإنسانية تعاني صعوبات خطيرة نتيجة انعدام الأمن في هذه البلدان.

297- لعبت المفوضية دورا نشطا في تنفيذ برامجها وأنشطتها، بالأخص ما ينسجم عنها مع المقررات الأخيرة الصادرة عن المجلس التنفيذي ومؤتمرات القمة. وتم ذلك بالتعاون الوثيق مع شركائنا وهم مؤسسة العمل الإنساني في أفريقيا واللجنة الدولية للصليب الأحمر وبرنامج الغذاء العالمي والمنظمة الدولية للهجرة ووكالات المعونة الأخرى.

298- في إطار برنامج عمل اللجنة الفرعية للاجئين التابعة للجنة الممثلين الدائمين، تم إيفاد بعثة تقييم ميدانية إلى كل من غينيا وكوت ديفوار في مايو 2007. واجتمعت البعثة بالمسؤولين الحكوميين وممثلي مكاتب الاتحاد الأفريقي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ووكالات أممية وإنسانية أخرى لتبادل وجهات النظر حول الوضع الإنساني. وتم جمع معلومات مفيدة تعكس الوضع الإنساني الحقيقي على الأرض في كلا البلدين وتساعد في إعداد تقرير دقيق إلى الدول الأعضاء.

299- اجتمعت اللجنة الفرعية للاجئين المنبثقة عن لجنة الممثلين الدائمين بمكتبها لاستعراض وضع اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا، فضلا عن الأنشطة الأخرى التي تجري في صالح ضحايا التشريد القسري.

300- تم أيضا عقد سلسلات أخرى من الاجتماعات، أغلبها مع شركائنا لرسم طريق المضي قدما بحثا عن إيجاد حلول دائمة لمشكلة التشريد القسري. وشملت هذه الأنشطة عملية الاتحاد الأفريقي الاستشارية بشأن مشروع اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة المشردين داخليا في أفريقيا واجتماع

الاتحاد الأفريقي بالشركاء لتنفيذ أنشطة مشتركة محددة حتى يوليو 2007، فضلا عن اجتماعات السفراء الأفريقيين مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي تركزت على تعزيز القانون الإنساني الدولي.

301- أود أن أشير إلى مشروع الاتفاقية البالغ الأهمية بشأن المشردين داخليا والذي ظلت المفوضية تعكف على تجهيزه منذ السنة الماضية. وكان الاجتماع الذي عقد مع الشركاء وأصحاب المصلحة الآخرين حول مشروع الاتفاقية هذه بناء ومثريا. فبالإضافة إلى توفير تعليقات مفيدة تتم مراعاتها في مشروع الاتفاقية الذي سيعرض على الخبراء القانونيين للدول الأعضاء لبحثها في سبتمبر من هذه السنة، ساهمت المشاورات أيضا في تعزيز العلاقة بين الاتحاد الأفريقي وشركائه.

302- في هذه المرحلة الحاسمة، أود أن أوجه عناية المجلس، على وجه الخصوص، إلى المقرريرين EX.CL/DEC.289(IX) و EX.CL/DEC.319(X) الصادرين عن المجلس بخصوص القمة الخاصة لرؤساء الدول والحكومات حول اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا المقرر عقدها في 2008. وتجري حاليا التحضيرات لهذه القمة بالتعاون الوثيق مع فريق العمل الذي تم تشكيله على نحو واف والذي يضم مكتب اللجنة الفرعية للاجئين والممثلين الإقليميين للدول الأعضاء والشركاء/ الاتحاد الأفريقي وبعض أعضاء لجنة تنسيق مساعدة وحماية اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا. وستكتسي القمة أهمية كبرى ليس فقط بالنسبة للقادة بل كذلك بالنسبة للمجتمع الدولي. وبالتالي، فإن الاتحاد الأفريقي ملزم بمواجهة التحدي وضمان نجاح القمة.

303- لعل المجلس يذكر أن يوم اللاجئين الأفريقي/العالمي يحتفل به في 20 يونيو من كل سنة. ويعقد هذا الحدث في هذه السنة تحت عنوان "الأطفال اللاجئين والرياضة". وتم تنظيم أنشطة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي/مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين واللجنة الفرعية للاجئين التابعة للجنة الممثلين الدائمين في مخيمات اللاجئين في إثيوبيا وقدم الاتحاد الأفريقي بهذه المناسبة هبة قدرها 10000 دولار أمريكي لمساعدة الأطفال المحتاجين في المخيمات.

304- إذا كنا قد ركزنا على ضحايا التشريد القسري، فإن ذلك لا يعني أننا تجاهلنا الفئات الأخرى من التنقلات السكانية الجماعية الناجمة عن كوارث طبيعية أو كوارث من صنع الإنسان والهجرة غير القانونية وغير النظامية في القارة، فضلا عن مشكلة انعدام الأمن الغذائي الذي يؤثر حسب تقارير برنامج الغذاء العالمي على الآلاف من ضحايا التشريد القسري نتيجة فور المانحين، بصورة رئيسية. وظل الاتحاد الإفريقي يبرز تضامنه مع البلدان التي تعاني من الكوارث. فخلال الفترة التي يغطيها التقرير، استلم كل من بوروندي وموزمبيق هبة قدرها 50000 دولار أمريكي لكل بلد لتخفيف معاناة

ضحايا الكوارث الطبيعية. وتم تأكيد هذه المشكلة خلال الاجتماعات التي عقدت مع الشركاء وبفضل تعاونهم سيكون بمقدور المفوضية وضع آليات لإدارة هذه الكوارث في إفريقيا. ومن جهة أخرى، ستقوم المفوضية بتشجيع الدول الأعضاء على تبني نهج التعاون والشراكة مع الكيانات غير الحكومية بغية معالجة وضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان المهجرين، على نحو فعال.

305- في الختام، أود أن أبلغ المجلس بأن المفوضية قامت بتنفيذ مقررها بشأن حرية تنقل الأشخاص في أفريقيا (X) EX.CL/DEC.337. ففي أعقاب تحضيرات مكثفة واجتماعات عديدة على مستوى لجنة خبراء الدول الأعضاء المعنية بحرية تنقل الأشخاص واللجنة الداخلية التي تضم ممثلي مختلف الإدارات والوحدات، تم تدشين جواز السفر الدبلوماسي للاتحاد الأفريقي بمناسبة الاحتفال بيوم أفريقيا في 25 مايو 2007 في أديس أبابا، وكان أول من تلقى جواز السفر هذا، الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، فخامة السيد جون أجياكم كوفور، رئيس جمهورية غانا ومعالي السيد ملس زيناوي، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية.

306- خلال الأشهر القادمة، ستوجه الجهود أساساً نحو استئناف مهام التقييم على الأرض وصياغة مشروع اتفاقية بشأن المشردين والتحضير للقمّة الخاصة وتنفيذ أجندة الاتحاد الخاصة بحرية التنقل في أفريقيا وإعادة إنعاش لجنة تنسيق مساعدة اللاجئين والمشردين.

3-1 التعاون الأفريقي العربي:

307- خلال الفترة قيد الاستعراض، احتفظت المفوضية بقوة الدفع اللازمة لتنفيذ برنامج التعاون الأفريقي العربي ووفرت الإشراف والمتابعة للدراسة حول "وضع آلية مؤسسية للدراسات الأفريقية العربية الاستراتيجية/إعادة تحديد دور المعهد الثقافي الأفريقي العربي" وهي الدراسة التي تم الشروع فيها في نوفمبر 2006. وتقترب هذه الدراسة التي يجري إعدادها على أساس مشترك بين خبراء استشاريين من مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، من المرحلة النهائية.

308- اجتمع الخبراء الاستشاريون مرتين في أديس أبابا وفي القاهرة مع الموظفين ذوي الصلة في كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وموظفي المعهد الثقافي الأفريقي العربي لتبادل الآراء ووجهات النظر وعلى إثر ذلك، قاموا بعرض مشروع تقرير يقوم ببحثه حالياً كلا الطرفين.

309- لعل المجلس يذكر أنه تم في ديسمبر 2006 التوقيع على مذكرة تفاهم بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والصندوق العربي للمساعدة التقنية للبلدان الأفريقية. وبالمثل، تقوم المفوضية حالياً ببحث مشاريع وثائق مع المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والمنظمة العربية للتنمية الزراعية

والهيئة العربية للاستثمار الزراعي بينما تجري مناقشات حول طرق تنفيذ أحكام مذكرة التفاهم الموقعة سابقا مع الصندوق العربي للمساعدة الفنية للبلدان الأفريقية ومن شأن هذه الترتيبات التي تتم مباشرة مع المؤسسات العربية المتخصصة مساعدة المفوضية على تنسيق تعاون أفريقيا مع العالم العربي بمزيد من الفعالية.

310- شرعت المفوضية في التحضيرات لإجراء "دراسة تقييم مشروع المعرض التجاري الأفريقي العربي". وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر المعرض على المبادلات التجارية والاستثمار وبحث مدى مساهمتها في تيسير الروابط التجارية بين مجتمعات الأعمال التجارية في كلا الإقليمين والتعرف على المشاكل التنظيمية والعملية التي تعوق تقدم هذا المشروع بهدف تحسين فعاليته. وقد استكملت المفوضية الآن التحضيرات اللازمة وقدمت مقترحها إلى المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا.

311- متابعة للتوصية الصادرة عن اجتماع الأمانة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي/جامعة الدول العربية التي تدعو الاتحاد الأفريقي إلى تيسير إنشاء لجان للسفراء العرب والأفريقيين، بادرت المفوضية، بالتعاون مع رئيس اللجنة الفرعية المتعددة الأطراف للجنة الممثلين الدائمين والوفد الدائم لجامعة الدول العربية إلى الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إلى عملية إنشاء "لجان للسفراء العرب الأفريقيين" في أديس أبابا والهدف من ذلك هو دعم العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الإقليمين الأفريقي والعربي وتمكينهما من إجراء مشاور بينهما واعتماد مواقف مشتركة حول المسائل الإقليمية والعالمية ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للغانيين.

312- استناداً إلى التفاهم الذي توصل إليه الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية بشأن إنشاء منتدى أفريقي عربي للتنمية لتيسير اتصالات وثيقة وحوار مفتوح وصريح بين المثقفين والجامعيين والباحثين العرب والأفريقيين والمجتمعات المدنية حول المسائل ذات الاهتمام المشترك، قامت المفوضية باستكمال التحضيرات لإعداد الوثائق الأساسية المطلوبة لبحثها خلال اجتماع المسؤولين ذوي الصلة من الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية الذي سيعقد قريباً في مكتب البعثة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى جامعة الدول العربية في القاهرة.

313- قمت بقيادة وفد مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى القمة التاسعة عشرة لجامعة الدول العربية التي عقدت في الرياض، المملكة العربية السعودية في الفترة من 27 إلى 29 مارس 2007. وقد أثارت قمة الرياض وناقشت العديد من المسائل ذات الاهتمام بالنسبة لأفريقيا والتعاون الأفريقي العربي.

314- على هامش القمة، قمت أيضاً بتوقيع اتفاق عام للتعاون بين الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية مع نظيره في جامعة الدول العربية وسعادة السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية. ومن المتوقع أن يحل هذا

الاتفاق محلّ الاتفاق السابق الموقع في 1986 بينما كان يسمى آنذاك منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية وأن يعكس التغييرات والتطورات التي استحدثت منذ ذلك الزمن.

315- يدعو الاتفاق الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية إلى اعتماد سياسات مشتركة حول المسائل الإقليمية والدولية، من خلال مشاورات منتظمة وتبادل المعلومات. كما ينص على تنظيم اجتماعات وحلقات تدارس وحلقات تدريبية ومعارض تجارية وغيرها من المعارض الخ... بهدف تنسيق ودعم أواصر الأخوة بين أفريقيا والعالم العربي واتفق الجانبان أيضا على منح صفة المراقب لكلا الوفدين في الاجتماعات المنعقدة على المستوى الوزاري ومؤتمرات القمة وغيرها من المؤتمرات غير المفتوحة للمراقبين والتي تناقش بنود جدول أعمال تم التعرف والاتفاق عليها باعتبارها ذات مصلحة مشتركة بالنسبة لكلا المنظمين.

316- سيدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بعد اعتماده وتبادل وثائق التصديق ذات الصلة. وبالتالي، أود أن أطلب إلى المجلس الموافقة على هذا الاتفاق.

317- خلال الأشهر الستة القادمة، ستوجه المفوضية عنايتها لتعزيز برنامج التعاون الأفريقي العربي لصالح الإقليمين. وستركز الأنشطة على استكمال المبادرات والعمليات السالف ذكرها والتي تم الشروع فيها بالفعل وهي:

- متابعة توصيات الدراسة حول المعهد الثقافي الأفريقي العربي وتيسير عملية تحويله المرتقبة؛
- إنجاز تقييم مشروع المعرض التجاري الأفريقي العربي والتحضير للدورة القادمة للمعرض؛
- استكمال مذكرة التفاهم بين الاتحاد الأفريقي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والهيئة العربية للاستثمار الزراعي؛
- تيسير إنشاء لجان السفراء العرب والأفريقيين في أديس أبابا والعواصم الأخرى التي توجد فيها مكاتب تمثيلية للاتحاد الأفريقي؛
- تيسير إنشاء المنتدى الأفريقي العربي للتنمية.

زاي: المكاتب التمثيلية للاتحاد الأفريقي

زاي-أولا البعثة الدائمة للاتحاد الأفريقي في بروكسل:

318- يسرني أن أبلغ المجلس بأن بعثتنا في بروكسل وضعت خلال الفترة قيد البحث، إضافة إلى أنشطتها التقليدية، برنامجاً مكثفاً نوعاً ما إذ أن سنة 2007 هي سنة حاسمة بالنسبة لمستقبل التعاون بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وعليه، تم القيام بعدة أعمال هامة تستدعي متابعة مستمرة نذكر منها:

- البرنامج العاشر للصندوق الأوروبي للتنمية الذي ينبغي أن ينتهي قبل ديسمبر 2007 والذي يتمثل أحد رهاناته بالنسبة للاتحاد الأفريقي في إحلال السلام في أفريقيا؛
- المفاوضات على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية المقرر إجراؤها ليتم الانتهاء منها في ديسمبر 2007 ؛
- إعداد الاستراتيجية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بغية اعتمادها خلال قمة الاتحاد الأوروبي – أفريقيا المقرر عقدها في ديسمبر 2007 في لشبونة، البرتغال الخ...
- برنامج دعم مفوضية الاتحاد الأوروبي لمفوضية الاتحاد الأفريقي ، الخ كل هذه الأعمال المشتركة التي يتعين القيام بها ، تتطلب، من ناحية، تعبئة مجموعة السفراء الأفريقيين في بروكسل، ومن ناحية أخرى، القيام بعمل حثيث لكسب تأييد جميع الشركاء سواء على مستوى الاتحاد الأوروبي أو مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي لضمان نجاح هذا العمل، ينبغي على البعثة تحقيق تبادل جيد للمعلومات بين الاتحاد الأفريقي ومختلف الأطراف الفاعلة المعنية.

أولا- الأنشطة التقليدية:

- 319- إن هذه الأعمال التي يجب القيام بها لا تتطلب تعبئة مجموعة السفراء الأفريقيين في بروكسل ولكن تعبئة جميع شركاء الاتحاد الأفريقي وبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي.
- 320- لضمان نجاح هذا العمل، يتعين على البعثة متابعة وتنسيق المعلومات بين مقر الاتحاد الأفريقي ومختلف الفاعلين المعنيين.
- 321- كان من أبرز التحديات خلق الحيوية وروح العمل الجماعي لدي مجموعة السفراء الأفريقيين في بروكسل. ولذلك، تم القيام بالأنشطة الآتية:

- الانعقاد المنتظم للاجتماعات النظامية للمجموعة (مرة في الشهر على الأقل).
- مضاعفة مناسبات التبادل حول المواضيع ذات القيمة المضافة بالنسبة لأنشطة المجموعة (مناقشات حول الظروف الاجتماعية للأفريقيين في بلجيكا وبخاصة مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإجراء المناقشات حول مكانة الأفريقيين في المهجر في هياكل مفوضية الاتحاد الأفريقي الخ...).
- تنظيم لقاء ، بمساعدة سفارة جمهورية جنوب أفريقيا، مع ممثلي الأفريقيين في بلجيكا من أجل توعيتهم والتماس مساهمتهم في عقد القمة حول الأفريقيين في المهجر وذلك في جنوب أفريقيا.
- تنظيم لقاء في 24 مايو 2007 بين فخامة السيد ج. كوفور، رئيس جمهورية غانا والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي الذي كان في مهمة في بروكسل ومكتب مجموعة السفراء في مقر البعثة الدائمة.
- الاحتفال بيوم أفريقيا مساء يوم 24 مايو 2007 في قصر تارفورن بحضور عدد كبير من المدعوين البارزين من بينهم المفوض المكلف بتوسيع الاتحاد الأوروبي. شاركت في هذه السهرة فرق ثقافية من غانا ورواندا.
- تنظيم خلوة يومي 2 و3 يونيو 2007 في أوستندى لمجموعة السفراء وممثلي المجموعات الاقتصادية الإقليمية المعتمدة في بلجيكا (المجموعة الاقتصادية الدول غرب أفريقيا ، السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا).
- تمت هذه التظاهرة، الأولى من نوعها، بفضل الدعم المالي للجنة الاقتصادية لأفريقيا حيث كانت مناسبة لتبادل صريح وثرى للآراء حول إعادة تنشيط المجموعة وكل المسائل ذات الأهمية بالنسبة للقارة. تم تقديم نتائج هذا الاجتماع إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي في شكل مساهمة في جميع المسائل التي هي موضوع المناقشات مع الاتحاد الأوروبي وبخاصة مشروع الاستراتيجية المشتركة والمفاوضات على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الخ....

زاي-أولا-2 البرنامج العاشر للصندوق الأوروبي للتنمية:

322- يسعدني أن أذكر المجلس بأن أحد الرهانات الكبرى لبرمجة الصندوق الأوروبي العاشر بالنسبة للاتحاد الأفريقي هو تحديد مرفق السلام في أفريقيا. وعليه، فإن البعثة الدائمة وجهت، بطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي ، بتاريخ 26 فبراير 2006 ، مذكرة شفوية إلى جميع بعثات الاتحاد الأفريقي بهدف توعيتها بهذه المسألة، كما قامت البعثة الدائمة بعمل مكثف لكسب

- التأييد من لجنة تمويل تنمية مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي وكذلك المديرية العامة للتنمية لمفوضية الاتحاد الأوروبي.
- 323- جاءت كل هذه المساعي لتدعيم الالتزامات التي تم التعهد بها من قبل الشركاء كما سمحت بتخصيص مبلغ 100 مليون يورو لمرفق السلام لسنة 2007 من ناحية، وبرمجة 600 مليون يورو على حساب الصندوق الأوروبي العاشر للتنمية، من ناحية أخرى، وعلى التوالي بالنسبة للفترة 2008 – 2010 و2011-2013. ويجدر بنا تقديم الشكر لمساهمة مكتب مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي برئاسة سفير جيبوتي.
- 324- من الجدير بالذكر ، بالنسبة لمرفق السلام في أفريقيا، ضرورة التأكيد على قرار إشراك الأمانة العامة لمجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي في اللجنة المكلفة بإدارة صندوق المرفق.

زاي-أولا-3 الاستراتيجية المشتركة للاتحاد الأوروبي – أفريقيا:

- 325- يذكر المجلس أن مفوضية الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي كلفتا منذ قمة الخرطوم وبرعاية تروिका الاتحاد الأفريقي - الاتحاد الأوروبي بإعداد مشروع استراتيجية مشتركة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا سيتم تقديمه للقمة الثانية للاتحاد الأوروبي – أفريقيا لاعتماده. منذ هذا التاريخ، تم الشروع في محادثات في شكل اجتماعات تعقد بالتناوب بين بروكسل وأديس أبابا.
- 326- غير أن المشكلة التي اعترضت البعثة الدائمة للاتحاد الأفريقي في بروكسل هي خيبة أمل مجموعة السفراء الأفريقيين في بروكسل من إبعادهم عن المحادثات مع الاتحاد الأوروبي حول مشروع الاستراتيجية في حين أنهم يمثلون المتحاثين الرئيسيين للشركاء الأوروبيين. وبالتالي، فإن البعثة الدائمة قررت عقد اجتماعات لتبادل وجهات النظر بين مجموعة السفراء في بروكسل ووفد المفاوضين بشأن الاستراتيجية عشية كل لقاء مع الطرف الأوروبي. وهذه الآلية تسير بشكل جيد.
- 327- من ناحية أخرى ، يتم عقب كل اجتماع بين وفود المفاوضين إبلاغ البعثات الدبلوماسية الأفريقية في بروكسل بالنتائج التي تم التوصل إليها وذلك من قبل البعثة الدائمة للاتحاد الأفريقي التي تقوم بدور همزة الوصل. سمحت هذه الطريقة باستدراك نقص المعلومات كما ساعدت الطرف الأفريقي على تنسيق مواقفه بشكل أفضل. وعليه، عقدت البعثة عشية الترویکا الوزارية بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا المنعقدة في 15 مايو 2007 اجتماعا إعلاميا برئاسة وزير الشؤون الخارجية الغاني الأمر الذي سمح للطرف الأفريقي بتقديم مساهمة متناسقة ومهيكلية.
- 328- شاركت البعثة الدائمة أيضا في حلقة دراسية نظمها المركز الأوروبي لتسيير السياسات التنموية يومي 23 و 24 أبريل 2007 في بون، ألمانيا لصاح

المجتمع المدني بشأن مشروع الاستراتيجية المشتركة. كانت هذه الحلقة الدراسية ترمي إلى إطلاع المجتمع المدني على المشروع والتعرف على اهتماماته.

زاي-أولا-4 المفاوضات على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية:

329- أود أن استرعي انتباه المجلس إلى المسألة التالية : جراء سوء تفاهم بين مفوضتنا ومجموعة السفراء الأفريقيين وعقب تقديم بعض الإيضاحات، يبدو أن الأمور تعود إلى مجاريها اليوم إذ أن المجموعة بدأت تنشط أكثر فأكثر فيما يخص اتفاقات الشراكة الاقتصادية.

330- خلال الفترة قيد البحث ، شاركت البعثة الدائمة للاتحاد الأفريقي في كافة اجتماعات مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي حول اتفاقات الشراكة الاقتصادية مثل اجتماع اللجنة الفنية لتقييم ما تم التوصل إليه فيما يتعلق باتفاقيات الشراكة الاقتصادية المنعقدة في مارس 2007 في بروكسل. وشاركت البعثة الدائمة أيضا في كافة اجتماعات الوزراء الأفريقيين المكلفين بالمحادثات حول اتفاقيات الشراكة الاقتصادية التي تجري في مقر مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي مثل في الاجتماعات الأخيرة للجنة وزراء بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي والمجلس الوزاري المشترك لبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي - الاتحاد الأوروبي التي عقدت من 22 إلى 25 مايو 2007 في بروكسل وفي حلقة دراسية تم تنظيمها في كوتونو، بنين من قبل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حول المنتجات الحساسة والمنتجات الخاصة في المفاوضات على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية.

زاي-أولا-5 أنشطة أخرى:

331- لإعطاء نظرة واضحة عن الاتحاد الأفريقي في أوروبا ، تم الاضطلاع بالأنشطة الآتية :

- (1) بمناسبة انعقاد الدورة السابعة للجمعية البرلمانية لبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي - الاتحاد الأوروبي وبدعوة من المكتب ألقى المندوب الدائم في 21 مارس 2007 محاضرة أعقبها نقاش حول مشروع الاستراتيجية المشتركة لصالح البرلمانين.
- (2) بدعوة من مدير معهد الدراسات العليا للدفاع الوطني، شارك المندوب الدائم في المنتدى الثامن حول القارة الأفريقية المنعقد في باريس في 4 يونيو 2007 والذي دار خلاله نقاش حول موضوع "النظرة الأفريقية للشراكة الاستراتيجية".
- (3) بدعوة من رئيس الكونفيدرالية الأوروبية للمنظمات غير الحكومية للإغاثة العاجلة والتنمية، ألقى المندوب الدائم محاضرة أعقبها نقاش حول مستقبل التعاون بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا في 7 يونيو 2007 بمناسبة انعقاد مؤتمرها العام.

زاي-أولا-6 الخلاصة:

332- في النهاية، أود أن استرعي انتباه المجلس إلى أن المبنى الذي يوجد به مكتب بعثة الاتحاد الأفريقي في بروكسل أصبح غير ملائم نظراً للعدد المتزايد لبعثات الدول الأعضاء في بروكسل، إذ أن اقتناء مبني آخر يحتوي على قاعة اجتماعات كبيرة بإمكانها احتواء كل مجموعة السفراء الأفريقيين أصبح ضرورة قصوى.

زاي-ثانيا- البعثة الدائمة للاتحاد الأفريقي في جنيف

333- خلال الفترة قيد البحث، قامت المفوضية عن طريق بعثتها الدائمة في جنيف بنشاط مكثف سواء فيما يتعلق بدعم وتنسيق أنشطة المجموعة الأفريقية أو فيما يتعلق ببعثة مفوضية الاتحاد الأفريقي. كما قامت بأنشطة مختلفة على مستوى المنظمات الدولية إذ أن النتائج المحققة كانت مرضية باستثناء منظمة التجارة العالمية حيث تتعثر المفاوضات. وشهدت الاحتفالات بيوم أفريقيا حضور أكثر من 800 مدعو. وبهذه المناسبة، أعرب كبار المسؤولين في المنظمات الدولية مجددا خلال المحاضرة اللاحقة للنقاش والتي تم إلغاؤه بهذه المناسبة عن إرادتهم في إقامة شراكات استراتيجية مع أفريقيا والاتحاد الأفريقي.

334- في إطار إصلاح منظومة الأمم المتحدة ومع إنشاء المجلس الجديد لحقوق الإنسان، تضاعفت أنشطة بعثتنا في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية إن أصبحت متنامية أكثر فأكثر. كما ساهمت البعثة بصفة نشطة في أعمال المجموعة الأفريقية في جنيف.

335- تجدر الإشارة إلى أن الدورة الخامسة لمجلس حقوق الإنسان قد شرعت في أعمالها. تعتبر هذه الدورة حاسمة بالنسبة لإنشائه ومستقبل هذا الجهاز الجديد. فكل الوفود وكل المجموعات الإقليمية دخلت مرحلة النشاط المكثف وذلك من أجل التوصل إلى توافق على بعض المسائل العالقة.

336- عقدت المجموعة الأفريقية، بالدعم المستمر لمكتب جنيف، عدة اجتماعات تشاورية على مستوى الخبراء والسفراء حيث توصلت إلى اتخاذ موقف موحد سيما فيما يتعلق بضرورة انتخاب الأعضاء المفوضين من قبل مجلس حقوق الإنسان الذي يكون مسئولين أمامه.

337- هذا الإجراء هو محل انتقاد من قبل الغربيين الذين يلحقون على أن يقوم مجلس حقوق الإنسان بتعيين هؤلاء، الأعضاء المفوضين من قائمة يتم إعدادها من قبل المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وأكدت المجموعة الأفريقية أيضا على تحديد تفويض واضح ودقيق يسند لكل مستفيد من التفويض وعلى وضع حد للتفويضات التي تضع في عموميات والتي غالبا ما تكون مصدر انزلاق.

338- وفيما يتعلق بمدونة سلوك المستفيدين من التفويض التي تعتبر مساهمة ملموسة من المجموعة الأفريقية المدعومة من مفوضية الاتحاد الأفريقي في إنشاء المؤسسات الجديدة، فإن المشروع سبق أن عوض على أمانة مجلس حقوق الإنسان. غير أنه تم إجراء المشاورات مع مختلف المجموعات الإقليمية لضمان دعمها في حالة التصويت.

339- من خلال هذه الممارسة، تمت ملاحظة أن الغالبية العظمى من الوفود تساند النص الأفريقي وترى أنه يتعين وضع موانع لتقييد سلوكيات بعض المقرررين

الخاصين الذين لم تتم إعادة النظر في استقلاليتهم من قبل المدونة. وتتفق هذه الوفود على أن المؤسسات الجديدة ينبغي أن تقوم على روح الحوار والتعاون البناء طبقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤسس لمجلس حقوق الإنسان.

340- بخصوص الأزمة التي لازالت تسبب زعزعة إقليم دارفور، كان مجلس حقوق الإنسان قد أنشأ على أساس قرار تم اعتماده بالإجماع ومجموعة من الخبراء عكفت فور ذلك على العمل حيث رفعت الحكومة السودانية إليها على مجموعة توصيات من لجنة ومجلس حقوق الإنسان حول إقليم دارفور لیتتم تنفيذها على المدى القصير والمتوسط. وبالتالي، تم إيفاد بعثة رفيعة المستوى إلى الخرطوم وجنيف من أجل التباحث مع مجموعة الخبراء التي ستقدم تقريرها إلى الدورة الخامسة لمجلس الأمن حقوق الإنسان الذي سيطلب منها دون شك مواصلة جهودها.

341- وفيما يتعلق بأنشطة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وأثرها على أفريقيا والأفريقيين، أخذت المجموعة الأفريقية موقفا إزاء أحد جوانب توسيع تفويضها ليشمل تغطية المشردين داخليا. تقوم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تحت ضغط الطابع الإنساني العاجل، بعدد من العمليات من أجل مساعدة وحماية المشردين داخليا الذين يقدر عددهم بأكثر من 15 مليونا في أفريقيا من مجموع 21 مليونا. ويتم هذا دون أي نصوص قانونية دولية. يعتبر المشردون من مسئولية بلدانهم التي يوجدون بداخلها. فالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين أو أي وكالة إنسانية أخرى تريد تقديم المساعدة لهؤلاء، يجب أن تحصل على موافقة الحكومة المعنية.

342- بالنسبة لهذا الإجراء قد يتعارض، مبدآن، مبدأ سيادة الدول والمبدأ المرتبط بمسؤولية الحماية التي يضطلع بها المجتمع الدولي. وبالتالي، فإن الأمر يتعلق هنا بإيجاد توازن أفضل بين هاتين المسألتين مع مراعاة رفاة الضحايا بطبيعة الحال. في هذا الصدد، عبرت المجموعة الأفريقية عن اختلاف وجهة نظرها من خلال إبراز ضرورة احترام حقوق ومصالح اللاجئين، وعدم المساس بمبدأ حق اللجوء واحترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

343- خلال هذا الفصل من سنة 2007، شهدت مجالات الملكية الفكرية وتكنولوجيات الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد عدة أحداث هامة. فعلى مستوى المنظمة العالمية للملكية الفكرية، تم عقد دورتين للجنة الدائمة لحقوق المؤلف والحقوق المتصلة بحماية أجهزة البث الإذاعي كما تتم بذل مساع لتتظيم مؤتمر دبلوماسي من أجل التفاوض بشأن إبرام معاهدة بعد تحديثها ترمي إلى حماية أجهزة البث الإذاعي بالمعنى التقليدي.

344- من ناحية أخرى وبسبب تردد بعض البلدان المتقدمة، لم تحرز أعمال اللجنة الحكومية المشتركة المكلفة بإعداد آليات قانونية ومجموعة من النصوص

العملية تخص حماية المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية (الفولكلور)، تقدما كبيرا في الحيلولة دون ملكيتها غير الشرعية واستغلالها المفرط وكذلك جوانب الملكية الفكرية الخاصة بالاستفادة من تقاسم الفوائد المحققة من استخدام الموارد الجينية.

345- وبالإضافة إلى هذا، فإن أعمال اللجنة المؤقتة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية المتعلقة بأجندة التنمية التي تهدف إلى مراعاة بعد التنمية في جميع أنشطة هذه المنظمة والتي هي متواصلة، قد أدت إلى اتخاذ توصيات هامة. بالفعل وفيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية، توصلت المجموعة الأفريقية بدعم لوجستي وفني من مكتب جنيف إلى نتائج ملحوظة ومنه ضرورة تنظيم حلقات دراسية خلال سنة 2008.

346- في إطار أنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ومنذ تسلم أفريقيا لرئاسة هذه المنظمة، تضاعفت اللقاءات والتبادلات بين الإدارة الجديدة والمجموعة الأفريقية وبعثت، إذ أن الأمين العام الجديد للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية يغذي طموحات كبيرة بالنسبة للقارة الأفريقية وهو يعتمد كثيرا على مفوضية الاتحاد الأفريقي لمساندته في تجسيد بعض مشاريعه وبخاصة أمن شبكة الانترنت والتعليمات المتعلقة بإدماج الألياف البصرية في جميع المشاريع الخاصة بالبنية التحتية وصيانة شبكة المكلفين الأفريقيين بقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وإنجاز الأنشطة المنصوص عليها في بروتوكول الاتفاق بين الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية والاتحاد الأفريقي والتعبئة من أجل المشاركة الفعالة في لقاء "بربط أفريقيا" الذي سيعقد يومي 21 و30 أكتوبر 2007 في رواندا، الخ. وبغية تعزيز الشراكة مع هذه المنظمة الهامة، يقترح مكتب جنيف أن ينظم في 2008 ورشة عمل لتعزيز قدرات المجموعة الأفريقية لتصبح عملية فعلا بخصوص المسائل التي يعالجها الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.

347- أما بخصوص الاتحاد الدولي للبريد، تقيم مفوضية الاتحاد الأفريقي علاقات جيدة جدا مع إدارة هذه المنظمة التي تعزز أكثر فأكثر أنشطتها في أفريقيا. فنتائج مجلس العمليات البريدي للاتحاد الدولي للبريد دلت على أنه تم تحديد حوالي 83 مشروعا من بينها مشاريع هي في طور الإنجاز. غير أنه لوحظ أنه بالرغم من النتائج الواضحة المحققة ونظرا لقلّة الوسائل بسبب انعدام زيادة ميزانية الاتحاد الدولي للبريد. لن يتم إنجاز كل المشاريع المحددة. إن أفريقيا هي أقل المناطق تقدما من حيث خدمات البريد. وفي هذا الصدد، إن الاتحاد الدولي للبريد مستعد لبذل الجهود في هذا الاتجاه. وبالتالي، يتعين على البلدان الأفريقية العمل على رفع هذا الإجراء المتمثل في فكرة زيادة الصغر في ميزانية الاتحاد. كما أنه يتعين على البلدان الأفريقية العمل على

منح التسهيلات الضرورية لإنجاز مشاريع الاتحاد الدولي للبريد والمشاركة الفعالة في مؤتمره المقرر عقده في نيروبي في 2008.

348- أود تذكير مجلسنا أنه فيما يخص الشؤون التجارية ووضع المفاوضات في منظمة التجارة العالمية ركزت المفوضية على تحضير ونجاح الدورة الثالثة للمؤتمر الاستثنائي لوزراء التجارة الأفريقيين المنعقد في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا يومي 15 و16 يناير 2007 والذي ساهم نجاحه بشكل كبير في استئناف المفاوضات.

349- يعرب أعضاء منظمة التجارة العالمية بعض القلق من بطأ وتيرة المفاوضات. تنتهي صلاحية المرسوم الأمريكي المتعلق بتعزيز التجارة في نهاية شهر يونيو وهو ما يشكل مصدر قلق. وعليه، طلب الأعضاء بأن يتم تكثيف ومواصلة المسار المتعدد الأطراف.

350- لم ينجح استئناف المفاوضات في تحقيق التقدم المرتقب بالرغم من التأكيد المتكرر للالتزامات من قبل ديسمبر 2007. يعتبر التزام كل أعضاء منظمة التجارة العالمية حاسما بالنسبة للمسار المتعدد الأطراف الذي يجري بجنييف. وبالتالي، ينبغي على رؤساء المجموعات المتفاوضة أن يبدأوا رغبتهم في التفاوض وهذا يعني أنه حتى ولو دافعوا عن مواقفهم، يجب عليهم أيضا أن يتحلوا ببعض المرونة.

351- قدم وفد الاتحاد الأفريقي أيضا مساهمة في إطار تحضيرات المجموعة الأفريقية فيما يخص مشاركته في الاجتماع الرفيع المستوى لمنظمة التجارة العالمية حول القطن. وقد تمت دعوة أعضاء منظمة التجارة العالمية والمجتمع الدولي إلى العمل على تنفيذ تفويض منظمة التجارة العالمية بشكل دقيق.

352- على أفريقيا أيضا تعبئة جميع طاقاتها المتوفرة لكي تزن بكل ثقلها على المفاوضات وتدافع عن مصالحها. وستكون هذه المناسبة فرصة لاختبار إرادة المجتمع الدولي في تجسيد التعاون الدولي والتنسيق السياسي وتنفيذ المكاسب في مجال تنمية أفريقيا.

353- يطيب لي أن أذكر المجلس بأن التحديث الآخر الذي يتعين على أفريقيا مواجهته على مستوى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، يمكن في التحضير للاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي سينعقد في أبريل 2008 في أكرا، غانا، وقد برز هناك اختلاف في وجهات النظر بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة بخصوص المسائل المتعلقة بأثر ومضمون وانعكاسات العولمة. وبعد شهرين من المفاوضات المكثفة ثم التوصل إلى اتفاق بشأن المواضيع الفرعية وموضوع المؤتمر الذي سيتناول آفاق ورهانات العولمة بالنسبة للتنمية.

354- تعكف المجموعة الأفريقية حاليا على التحضير لقمة مجموعة السبع والسبعين التي ستعقد من 3 إلى 5 سبتمبر 2007 في مسقط. خلال هذه القمة، سيعرب

- الوزراء عن وجهات نظر وتطلعات المجموعة بخصوص الجوانب الرئيسية للتنمية في منظومة الأمم المتحدة وسيقيمون ما تم تنفيذه من النتائج المتوصل إليها خلال القمة الثانية لمجموعة السبع والسبعين المنعقدة في الدوحة، قطر.
- 355- في مجال الشؤون الاجتماعية، تم خلال الفترة قيد البحث، إجراء مفاوضات هامة سواء في منظمة الصحة العالمية أو على مستوى منظمة العمل الدولية.
- 356- أعربت أفريقيا خلال الدورة المائة والعشرين للمجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية، بقوة عن موقفها بخصوص ضرورة الاستفادة من الأدوية الأساسية بأسعار مقبولة من أجل الوقاية من الأمراض. وبرز هذا الموقف على الخصوص من خلال دعم أفريقيا لمشروع القرار حول الملاريا الذي يدعو الدول الأعضاء إلى استخدام المرونة المتضمنة في الاتفاق حول جوانب حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة استخداما كاملا لتسهيل الاستفادة من المنتجات الصيدلانية. استمر اختلاف وجهات النظر بخصوص هذه المسألة خلال أعمال الدورة الستين للجمعية العالمية للصحة. غير أنه وبعد مناقشات طويلة جرت في إطار مجموعة الصياغة، استطاعت أفريقيا جلب شركاء آخرين إلى صفها إذ تم في الأخير اعتماد القرار من قبل مؤتمر الصحة العالمي.
- 357- طبقا للممارسات المعمول بها، اجتمع وزراء الصحة للمجموعة الأفريقية ورؤساء الوفود قبل افتتاح الدورة الستين لمؤتمر الصحة. من أجل عقد اجتماعات يومية للتنسيق. وتجدر الإشارة إلى أننا حددنا، من بين المسائل التي كانت تثير اهتمام الوفود الأفريقية، برنامج إصلاح الأمم المتحدة حول التنمية والعلاقات بين منظمة الصحة العالمية والمؤسسات الأخرى مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤسسات بريتون وودز.
- 358- تم التطرق بالحاح إلى المسألة "المضايقات" التي يذهب ضحيتها بعض كبار الموظفين الأفريقيين المشاركين في مؤتمرات دولية في بعض المطارات الأوروبية والوجهات الأخرى. طلبت الوفود الأفريقية من مفوضية الاتحاد الأفريقي أن يتم بحث هذه المسألة من قبل مؤتمر الاتحاد الأفريقي.
- 359- خلال الدورة المائة والحادية والعشرين للمجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية، تم التطرق بإسهاب إلى مسألة التناوب الجغرافي على منصب المدير العام. في هذا الصدد، أبلغت مجموعة أفريقيا التي دعت هذا الموقف الاجتماع بأن الدورة الثالثة لمؤتمر وزراء الصحة للاتحاد الأفريقي المنعقدة في جوهانسبيرج في أبريل 2007 كانت قد طلبت من مفوضية الاتحاد الأفريقي رفع هذه المسألة إلى منظمة الصحة العالمية.
- 360- وفيما يتعلق بمنظمة العمل الدولية، تجدر الإشارة إلى أنه خلال الدورة الـ 298 لمجلس الإدارة المنعقدة في جنيف من 8 إلى 30 مارس 2007، عقدت المجموعة الأفريقية اجتماعات يومية للتنسيق بغية بحث المسائل ذات الاهتمام المشترك. أثارت المجموعة الأفريقية خلال هذه الاجتماعات مسألة

المنصبين الدائمين (على الأقل) المخصصين لأفريقيا ضمن مجلس إدارة منظمة العمل الدولية. تمحورت المناقشات حول موضوع مراجعة منهجية عمل لجنة تطبيق المعايير وزيادة عدد أعضاء لجنة الحرية النقابية.

الاحتفال بيوم أفريقيا:

361- تميز الاحتفال بيوم أفريقيا تحت الرعاية السامية لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بتنظيم عدة تظاهرات في سويسرا بحضور عدد كبير من المدعويين البارزين من بينهم وزير الخارجية والتعاون الإقليمي وممثل النيباد والأمناء العامين للمنظمات الدولية وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني والأفريقيين في المهجر. حضر هؤلاء المدعويين الذين بلغ عددهم حوالي 800 مختلف التظاهرات المنظمة بهذه المناسبة: محاضرة تلاها نقاش. حول موضوع "تعزيز مكانة أفريقيا في العالم من خلال إقامة شراكات استراتيجية ومتوازنة ومسئولة"، ومعرض للوحات فنية حول الفن الأفريقي وعروض للازدياد التقليدية وفرق موسيقية أفريقية. إضافة إلى هذا، تم تنظيم مائدة مستديرة جرى خلالها تبادل ثري لوجهات النظر حول نتائج دراسة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبنك التنمية الأفريقي حول الاستفادة من الماء والظروف الصحية.

362- كانت أنشطة بعثة جنيف مكثفة كالوضع في الماضي. وساعد الدعم المقدم للمجموعة الأفريقية إلى تحقيق نتائج ملحوظة ولو أن المكتب تتوفر لديه ميزانية برنامجية، لكان دعم المجموعة الأفريقية أوسع ولكانت النتائج أهم. فبسبب نقص المستخدمين لم تتم تغطية أنشطة هامة كثيرة كالمؤتمر حول نزع السلاح على سبيل المثال. وعليه، فإن زيادة الموارد البشرية والمالية سيساهم دون شك في إعطاء رؤية أوسع لمفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل الدفاع عن مصالح أفريقيا بشكل أفضل. والاحتفال بيوم أفريقيا يشكل أحد الوسائل التي ينبغي أخذها في الحسبان لأنه تم خلال احتفالات هذه السنة، تقويم الوعود لتعزيز الشراكات مع القارة الأفريقية، الأمر الذي يشجعنا على مضاعفة مناسبات الحوار والتبادل وضمن متابعتها.

زاي-ثالثا بعثة الاتحاد الأفريقي فى نيويورك

مقدمة:

363- خلال الفترة قيد البحث، قامت المفوضية من خلال بعثتها فى نيويورك، بمتابعة أنشطة منظمة الأمم المتحدة كما حرصت على التنسيق الجيد لعملية الترشيحات لأجهزة الأمم المتحدة لسنة 2007 وقدمت دعمها الكامل للمجموعة الأفريقية فى نيويورك لتنظيم أكثر من خمس اجتماعات عقدت على مستوى السفارات وكذلك على مستوى الخبراء.

زاي-ثالثا-1 المسائل السياسية:

(أ) تعزيز السلم والأمن فى أفريقيا:

364- خصصت البعثة جزءا هاما من عملها لمتابعة المسائل التى تم بحثها من قبل مجلس الأمن والتى تخص إقليم دارفور والصومال وكوت ديفوار والصحراء الغربية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وكذلك الوضع فى الشرق الأوسط وبخاصة فى فلسطين.

365- فى هذا الصدد تم عقد عدة مشاورات واجتماعات وجلسات إعلامية على مختلف المستويات. وتجدر الإشارة هنا إلى الجلسة الإعلامية التى نظمها مفوض السلم والأمن للاتحاد الأفريقي مع إدارة عمليات حفظ السلام وأعضاء مجلس الأمن فى 27 فبراير 2007 ومشاركته فى النقاش العام وفى مؤتمر مجلس الأمن حول العلاقات بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وبخاصة الاتحاد الأفريقي من أجل حفظ السلام والأمن الدوليين فى 28 مارس 2007، والمشاورات الرفيعة المستوى بين رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة فى 17 إبريل 2007 والجلسات الإعلامية التى عقدها الممثل الدائم للاتحاد الأفريقي فى نيويورك فى إطار اجتماع إدارة عمليات حفظ السلم مع الدول التى قد تساهم بوحدات عسكرية وعناصر الشرطة فى بعثة الاتحاد الأفريقي فى السودان فى 19 إبريل 2007 والاجتماع غير الرسمى لمجلس الأمن حول بعثة الأمم المتحدة فى الصومال فى 24 إبريل 2007 والاجتماع بين إدارة عمليات حفظ السلام والاتحاد الأفريقي حول بعثة الاتحاد الأفريقي فى الصومال فى 13 يونيو 2007.

366- وفيما يتعلق بالصومال، تركزت الجهود على تعبئة دعم بعثة الاتحاد الأفريقي فى الصومال ونشر بعثة الأمم المتحدة لفترة معينة. كما تم التأكيد باستمرار على أهمية تكثيف التعاون بين الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين من أجل معالجة مسائل السلم والأمن فى إفريقيا بشكل عام.

(ب) تعزيز السلم وإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات:

367- تابعت البعثة أيضا عن كثب عمل لجنة تعزيز السلم في سيراليون وبوروندي حيث تم إرسال بعثات. ويعود اختيار هذين البلدين إلى جهد كسب التأييد المكثف الذي قامت به للمجموعة الأفريقية. وجدير بالذكر أيضا أنه تم إحراز تقدم ملحوظ في ليبيريا وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية على إثر إجراء انتخابات ناجحة في هذين البلدين.

زاي-ثالثا-2 إصلاح الأمم المتحدة:

368- يذكر المجلس أن هذه المسألة تكتسب أهمية خاصة بالنسبة لمنظمتنا وللقارة بكاملها. واليوم فإن مسألة إصلاح مجلس الأمن يسترعى الانتباه من جديد مع المناقشات والمشاورات الجديدة التي تتم على مستوى الجمعية العامة. ولقد تم التأكيد بشكل خاص على أهمية دعم هذه الديناميكية ومختلف الاقتراحات التي تم تقديمها ومن بينها ضرورة الشروع في مفاوضات ملموسة. وفي هذا الشأن، اعتبرت المجموعة الأفريقية أن هذه المسألة تستحق إعادة النظر من قبل رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين.

زاي-ثالثا-3 مسألة عدم انتشار الأسلحة ونزع السلاح ومكافحة الإرهاب:

369- شاركت البعثة في أعمال دورة 2007 للجنة نزع السلاح. وتابعت المسار التحضيري للمقترح الخاص بالاتفاقية حول الاتجار بالأسلحة المحظورة. وتابعت أيضا المسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب وبعدم انتشار الأسلحة النووية.

زاي-ثالثا-4 المسائل الاقتصادية والاجتماعية:

370- شاركت البعثة بحيوية في مختلف أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وبخاصة في الاجتماع الرفيع المستوى لبرنامج الأمم المتحدة المشترك حول الإيدز الذي شاركت فيه مفوضة الاتحاد الأفريقي للشؤون الاجتماعية في فبراير 2007، والدورة الحادية والخمسين للجنة شؤون المرأة في فبراير ومارس 2007، والدورة السادسة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية في إبريل - مايو 2007، والدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة في إبريل 2007، والدورة الخامسة عشرة للجنة الرفيعة المستوى لمنظمة الأمم المتحدة حول تعاون الجنوب الجنوب في مايو 2007 واجتماع لجنة المنظمات غير الحكومية من 14 إلى 18 مايو 2007 وكذلك الجلسة الإعلامية للبنك الدولي حول تقريرها العالمي لسنة 2007 في 5 يونيو 2007. كما أصدر المكتب، بين أمور أخرى، بيانا في إطار النقاش المواضيعي لعنوان " الحضارات وتحديات السلم : العقبات والإمكانيات "

يومي 10 و 11 مايو 2007 الذى تم خلاله إبراز أهمية الحوار فى معالجة قضايا السلم والأمن.

371- فضلا عن ذلك، شاركت البعثة، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فى أعمال لجنة التوجيه التحضيرية لورشة عمل المنظمات الإقليمية حول حماية المدنيين فى أوضاع النزاعات المسلحة التى انعقدت فى داكار. كما شارك المكتب فى عدة اجتماعات وتظاهرات نظمتها المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدنى والأفريقيون فى المهجر بالولايات المتحدة الأمريكية الذين أكدوا على دور الاتحاد الأفريقى أمام التحديات التى تواجه أفريقيا.

زاي-ثالثا-5 تسهيل عمل المجموعة الأفريقية:

372- قدمت بعثة نيويورك دعمها التام للمجموعة الأفريقية فى عقد اجتماعاتها التى عكفت أساسا على المسائل ذات الصلة بإصلاح المنظومة الأممية ومشروع الإعلان حول حق السكان الأصليين وكذلك حول القرار المتعلق بالتعاون بين الاتحاد الأفريقى ومنظمة الأمم المتحدة. ولوحظ ارتفاع ملموس فى عدد العروض التى قدمت للمجموعة الأفريقية من قبل شخصيات مختلفة.

373- إضافة إلى هذا، كانت لترويكما المجموعة الأفريقية اتصالات وثيقة مع نظيراتها من المجموعات الإقليمية الأخرى وبخاصة مجموعة كاريكوم والاتحاد الأوروبى ومع الأمين العام للأمم المتحدة ورئيسة الدورة الحادية والستين للجمعية العامة التى تباحث معها بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

زاي-ثالثا-6 الترشيحات الأفريقية لأجهزة منظمة الأمم المتحدة:

374- قامت البعثة على أحسن وجه بالتنسيق الفعال للترشيحات الأفريقية لمختلف مناصب أجهزة الأمم المتحدة لانتخابات 2007، بالتعاون مع المجموعة الأفريقية التى تحلت بروح الإنسجام والتنظيم. وقد تم تحقيق نجاح كبير فى الانتخابات التى سبق إجراؤها، لاسيما على مستوى لجنة حقوق الطفل فى مختلف أجهزة المجلس الاقتصادى والاجتماعى ومجلس حقوق الإنسان والدورة السادسة عشرة للجنة التنمية المستدامة ولجنة الأمم المتحدة حول القانون التجارى الدولى وعلى مستوى اللجان الست الكبرى ومكتب الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

زاي-ثالثا-7 العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف:

375- فور استلام مهامه فى يناير 2007، أجرى الممثل الدائم للاتحاد الأفريقى بشكل نشط مشاورات ثنائية مع مسؤولين رفيعى المستوى فى الأمم المتحدة ومختلف مؤسساتها، والمندوبين الدائمين لدى منظمة الأمم المتحدة وممثلين

- آخرين لمنظمات المجتمع المدني المتواجدة في نيويورك. ساهمت هذه التبادلات في تعزيز الروابط الأساسية القائمة بين إفريقيا والمجتمع الدولي.
- 376- قامت بعثة نيويورك بتسهيل مشاركة ودعم المجموعة الأفريقية في إحياء الذكرى المائتين للقضاء على تجارة الرق في 26 مارس 2007 الأمر الذي أبرز أهمية العلاقات بين أفريقيا ومجموعة الكاريبي.
- 377- تم تنظيم الاحتفال بيوم أفريقيا في نيويورك بالإشتراك مع مجموعة قرينات السفراء الأفريقيين والمجموعة الأفريقية ومكتب الاتحاد الأفريقي في نيويورك. تم خلال هذا الاحتفال تنظيم تظاهرة ثقافية بعنوان "جمال وروع أفريقيا" بقاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 مايو 2007. حضر هذا الحفل أكثر من 2000 مدعو من بينهم الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة الذي شرف كثيرا التراث الثقافي الأفريقي بثرائه وتنوعه حيث أكد بالمناسبة على دعم المجتمع الدولي للسلام والتكامل والتنمية المستدامة في إفريقيا.

زاي-ثالثا-8 ملاحظات وتوصيات:

- 378- ترتب على عملية إعادة تنشيط الأمم المتحدة زيادة حجم عمل المنظومة حيث أدت إلى إنشاء أجهزة جديدة مكلفة بالمسائل ذات اهتمام كبير بالنسبة لأفريقيا مثل لجنة تعزيز السلم ومجلس حقوق الإنسان وآليات أخرى ذات صلة بإعادة تنشيط منظمة الأمم المتحدة. ويواصل مجلس الأمن من جانبه إيلاء اهتمام بالغ للنزاعات في أفريقيا. وتجدر الإشارة هنا إلى أن رؤية الاتحاد الأفريقي للأمن البشرى الشامل وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية كان لها تأثير واضح على أجندة الأمم المتحدة.
- 379- لكن مسألة تمثيل أفريقيا في مناصب المسؤولية ضمن أمانة منظمة الأمم المتحدة تبقى مطروحة. غير أن تعيين الأمين العام لموظفة أفريقية في منصب نائب الأمين العام قد تم الترحيب به بشكل كبير.
- 380- بسبب ندرة إمكانياتها، اضطرت بعثة الاتحاد الأفريقي في نيويورك إلى الإكتفاء بمتابعة المسائل الأساسية وذات الأولوية مثل السلم والأمن وتعزيز السلم، وإصلاح مجلس الأمن والمسائل الرئيسية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي. وبالرغم من هذا، قام المكتب بصفة نشطة بمهمة التمثيل والمشاركة المكثفة في مختلف الأنشطة ذات الأهمية بالنسبة لأفريقيا. وبالتالي، فهناك حاجة ماسة إلى تعزيز قدرة المكتب أخذا في الاعتبار مهامه الأساسية ومسؤولياته.

381- على ضوء ما سبق ذكره، يتعين إنشاء آلية من أجل تحقيق تنسيق أفضل بين المجموعة الأفريقية وبعثة الاتحاد الأفريقي في نيويورك.

حاء-رابعاً- بعثة الاتحاد الأفريقي لدى الولايات المتحدة الأمريكية – واشنطن:

382- منحت بعثة الاتحاد الأفريقي لدى الولايات المتحدة الأمريكية صلاحيات إقامة علاقات مؤسسية منتجة وبناءة وتضامنية والمحافظة عليها بين الاتحاد الأفريقي وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ومؤسسات بريتون وودز والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والمنظمات الأكاديمية (منظمات استشارة الأفكار) والمشاركة في قضايا أفريقية وتعزيز سياسة الولايات المتحدة تجاه أفريقيا وكذلك الأفريقيين في المهجر.

حاء-رابعاً- 1 الأنشطة التي تم تنفيذها خلال الفترة قيد البحث:

383- خلال الفترة قيد البحث، قدمت بعثة الاتحاد الأفريقي خطة عملها الاستراتيجية التي تحدد أنشطة رئيسية يجب القيام بها خلال فترة سنتين.

384- تشمل أولويات بعثة الاتحاد الأفريقي ما يلي:

- العلاقات العامة.
- بناء قاعدة جماهيرية سياسية قوية للمساعدة على عكس سياسة الولايات المتحدة نحو أفريقيا وتعزيز موقف المهاجرين الأفريقيين.
- إقامة/تعزيز علاقات عمل مؤسسية.

385- خلال الفترة قيد البحث، بدأت البعثة اتصالات مع عميد وأعضاء السلك الدبلوماسي الأفريقي وكبار مسؤولي إدارة حكومة الولايات المتحدة على مستوى كل من الفرعين التشريعي والتنفيذي، رئيس اللجنة الفرعية المعنية بأفريقيا والصحة العامة وعاملي الكونجرس وممثلين من منظمات المجتمع المدني الأفريقية والمنظمات غير الحكومية بما في ذلك المنظمات العقائدية والأكاديميون. كما أقامت الاتصالات مع منظمات الولايات المتحدة الأمريكية ومؤسسات بريتون وودز. وللبعثة أيضاً صلات مع مجتمعات التعاون والأعمال ومع الشركات ومجتمع الأعمال. وتشارك أيضاً في ارتباطات إلقاء الخطب وجلسات الاستماع في الكونجرس ومحافل أخرى بهدف رئيسي هو إبراز وجود الاتحاد الأفريقي في واشنطن وكذلك الإعراب عن أولويات ومصالح أفريقيا وتعزيزها.

386- في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الاقتصادية، أجرت البعثة الاتصالات مع ممثل الولايات المتحدة للتجارة في أفريقيا ومكتب حساب تحدي الألفية. وأتاحت هذه الاجتماعات فرص فريدة لتبادل وجهات النظر

وتسليط الضوء على بعض الاهتمامات المرتبطة بالتحديات المتأصلة والمتعلقة بمعايير الأهلية لحساب تحدي الألفية من ناحية، ومن ناحية أخرى، عدم قدرة معظم البلدان الأفريقية على الوصول إلى أسواق الولايات المتحدة على نحو فعال في سياق قانون النمو والفرص لأفريقيا. وشاركت البعثة أيضاً إلى جانب مكتب الاتصال للاتحاد الأفريقي في ليبيريا، في محفل شركاء ليبيريا وقامت بضمان اعتراف المحفل بحسن نية الاتحاد الأفريقي نحو ليبيريا فيما يتعلق بمتأخرات مساهماتها وإدخال هذا الاعتراف في البيان الختامي للمحفل.

387- في مجال السلم والأمن، كانت البعثة تعمل مع المكتب الأفريقي في وزارة خارجية الولايات المتحدة ووزارة الدفاع. وقدمت المعلومات عن سياسة الولايات المتحدة تجاه أفريقيا بصفة عامة وفي مجال السلم والأمن بصفة خاصة. كانت الرسالة الرئيسية خلال المناقشات هي الالتزام بتعزيز الشراكة وعلاقات العمل مع الاتحاد الأفريقي على كافة المستويات والاعتراف بدور أفريقيا الريادي وتصميمها المتجدد على حل مشاكلها الخاصة في سياق إقامة آليات داخلية متواصلة ومواصلة حكومة الولايات المتحدة التزامها ودعمها لجهود الاتحاد الأفريقي التي يبذلها في عملية السلام في القارة. شاركت البعثة في دورة المشاورات التي نظمتها وزارة الدفاع بشأن قيادة أفريقيا المقترحة ونصحت المفوضية بإجراء مناقشات معمقة عند الحاجة بينها وبين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي حول آثار مبادرة الولايات المتحدة المقترحة لأفريقيا.

388- في مجال تعزيز العلاقات الثنائية، شرعت البعثة في إجراء اتصالات مع منظمات الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بهدف استكشاف فرص إقامة علاقات عمل مؤسسية رسمية بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وهذه المؤسسات الثنائية. من نتائج هذه الاتصالات الالتزامات التي تم الإعراب عنها لمزيد من العمل المنتظم مع مفوضية الاتحاد الأفريقي.

389- في مجال ارتباطات إلقاء الخطب، قامت بعثة الاتحاد الأفريقي بتلبية عدد من دعوات ارتباطات إلقاء الخطب وأحداث هامة أخرى. تتيح هذه الأحداث فرص فريدة لتوضيح الرؤية العامة للاتحاد الأفريقي وتعزيز البرامج والمبادرات وكذلك رؤية بعثة الاتحاد الأفريقي لدى الولايات المتحدة الأمريكية.

- الخطاب الرئيسي أمام حفل الغداء لاتحاد سيدات الأعمال الأفريقيات والأمريكيات.

- مناقشة المائدة المستديرة من قبل المائدة المستديرة لمجلس الشركات.

- الخطاب الرئيسي أمام خلوة مجموعات الوحدة للأمريكيين الأفريقيين.

- الضيف المتحدث بمناسبة الاحتفال بيوم أفريقيا، احتفالاً بالذكرى الخمسين لاستقلال غانا ومنح جائزة إنجازات أفريقيا الخامسة عشرة في لوس أنجلوس، كاليفورنيا.
- الخطاب الرئيسي أمام قمة النقل الجوي للولايات المتحدة – أفريقيا.
- الضيف المتحدث، لجنة العميد حول مسائل المهاجرين الأفريقيين/ الكاريبيين لمدينة فيلاديلفيا.

390- شاركت البعثة أيضاً في مشاورات الهجرة الإقليمية التي تنظمها جنوب أفريقيا في نيويورك وجزر الباهاما تحضيراً لقمة عام 2008 المقرر عقدها في جنوب أفريقيا.

391- كان أبرز أنشطة بعثة الاتحاد الأفريقي التي تغطي الفترة قيد البحث هو الاحتفال المشترك باليوم الدولي للطفل الأفريقي مع مجلس الصحة العامة في 14 يونيو في الكابيتول هيل، مجلس لنواب. قامت بيتي مكولم وهي عضو في الكونجرس للحزب الديمقراطي من منسوتا برعاية هذا الحدث الذي تركز على موضوع الاتحاد الأفريقي هذه السنة. "مكافحة الاتجار بالأطفال". كما قام المشاركون في المناقشة الجماعية بمعالجة مسائل الصحة والتغذية وكذلك تعليم الطفلة.

ملاحظات:

حاء-رابعاً-2

392- يمثل إنشاء بعثة الاتحاد الأفريقي لدى الولايات المتحدة الأمريكية أول تفويض للاتحاد الأفريقي لدى بلد ثنائي. وقد أدى هذا إلى إثارة اهتمام وتوقعات كبيرة. وإن إنشاء بعثة للولايات المتحدة معتمدة لدى الاتحاد الأفريقي تكون له أهمية على حد سواء مما يرفع من مستوى التزام الولايات المتحدة وعلاقتها مع أفريقيا بصفة عامة ومع الاتحاد الأفريقي بصفة خاصة.

393- يتأكد نجاح بعثة الاتحاد الأفريقي لدى الولايات المتحدة فقط عندما تتم تهيئة الظروف اللازمة لضمان الأثر المنشود لوجود الاتحاد الأفريقي في واشنطن. وبدون أسس مالية وقدرات موارد بشرية، لا يمكن تحقيق أغراض وأهداف البعثة بصورة واقعية. وأيضاً، يجب إيلاء اهتمام خاص لتحسين الاتصال والتنسيق بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والبعثة لدى الولايات المتحدة الأمريكية.

طاء: الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا

طاء-أولا الموارد البشرية وأنشطة الشباب:

طاء-أولا-1 ميثاق الشباب الأفريقي:

394- لعل المجلس يذكر أنني قمت خلال دورة يناير بعرض معلومات عن اعتماد وانطلاق ميثاق الشباب الأفريقي. فبعد اعتماده من قبل رؤساء الدول والحكومات في يوليو 2006 وانطلاقه الرسمي في نوفمبر 2006 يجري حالياً تعميم ميثاق الشباب الأفريقي عن طريق الإعلان والتوعية وعمليات الدعوة الرسمية. وتستعين الإدارة حالياً باستراتيجيات التعميم التي تم وضعها لإشراك كافة الجهات الفاعلة الاجتماعية والسياسية ذات الصلة، بما فيها الشباب لتعميم الميثاق على المستويين الوطني والمحلي ضمن الدول الأعضاء. ولم يوقع الميثاق حتى الآن سوى أربعة بلدان وهي: مالي وبوروندي وتوجو وبنين.

395- تم عقد حلقتين تدريبيتين لأصحاب المصلحة والخبراء في وسط وغرب أفريقيا، في كل من برازافيل ومنروfia. ففي برازافيل، شملت الدورة عقد اجتماعات مع رئيس البرلمان الوطني والوزراء ، بينما عقدت في منروfia اجتماعات مع نائب الرئيس ورئيس الدولة. وحظيت الاجتماعات بالدعاية بواسطة الهيئات الإذاعية والتلفزيونية ضمن الإقليمين. وهناك عدة منظمات شبابية تسعى لترويج ميثاق الشباب من خلال أنشطة مختلفة. وتم استخدام الاحتفال بيوم أفريقيا الموافق ل 25 مايو 2007 من قبل العديد من منظمات الشباب في بلدان مثل كوت ديفوار وليبيريا والكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتوجو والكاميرون وجيبوتي وبلدان أخرى كفرصة لترويج أنشطة الشباب وتعميم ميثاق الشباب ويقدم اتحاد الشباب الأفريقي ومنظمات دولية أخرى ووكالات الأمم المتحدة الدعم اللازم للدول الأعضاء.

حاء-أولا-2 إعادة تنشيط اتحاد الشباب الأفريقي:

396- أوصى مقرر بانجول رقم (IX) EX.CL/DEC.292 بإعادة تنشيط اتحاد الشباب الأفريقي واستخدامه كهيكل شباب قاري. وفي أكتوبر 2007 سيعكف اجتماع لجنة التسيير الذي سيعقبه اجتماع هيئة مكتب وزراء شباب الاتحاد الأفريقي، على النظر، في جملة أمور، في الاستراتيجية التي أعدت لتنشيط اتحاد الشباب الأفريقي. وتتمثل المهام الرئيسية لاتحاد الشباب الأفريقي في العمل، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في مجال تمكين الشباب والاستمرار في الدعوة للميثاق وضمان تعميمه وتنفيذه وتيسير الاتصال بين الشباب و مفوضية الاتحاد الأفريقي. وتشمل الاستراتيجية المقترحة مقترحات

بشأن التدابير اللازمة لضمان موارد فنية ومالية مستدامة لاتحاد الشباب الأفريقي.

طاء-أولا-3- بناء القدرات في مجال التعليم والتدريب المهني والفني:

397- من بين المجالات الرئيسية التي تشملها خطة عمل عقد التعليم الثاني في أفريقيا (2006 – 2015) مجال التعليم والتدريب المهني والفني الذي يتعين معالجته من خلال برامج تعليم رسمية وغير رسمية. ففي إطار برنامج التعليم غير الرسمي، يستعان بالتعليم والتدريب المهني والفني كوسيلة لتنمية مهارات الأعداد الكبيرة من الشباب العاطلين عن العمل الذين تركوا المدارس في أفريقيا. وسيعنى التعليم والتدريب المهني والفني أيضا الشباب غير المتعلم أو القليل التعلم من خلال تزويدهم بمهارات فنية ومهنية وتوفير وسائل كسب العيش له. وتقوم الإدارة بعملية تفاوض مع بنك التنمية الأفريقي والشركاء الآخرين لإنشاء صندوق رأس مال للشباب الأفريقي المعني بالتعليم والتدريب بهدف دعم مبادرات العمالة الذاتية.

398- عقدت حلقات تدريبية إقليمية تخدم المناطق التي خرجت من حالة النزاع في إقليمي وسط وغرب أفريقيا (برازافيل ومنروfia) لتقييم مرافق التدريب والموارد البشرية المتاحة ووضع أطر مشاريع إرشادية في مجال التعليم والتدريب المهني والفني غير الرسمي بالتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين ونشر استراتيجيات حول إعادة تنشيط التعليم والتدريب المهني والفني في أفريقيا. وفي هذه الحلقة، يكون الشباب جهات فاعلة وجهات مستهدفة في آن واحد لأنهم بفضل التعليم والتدريب المهني والفني يتمكنون من المشاركة في تنمية وإعادة إعمار بلدانهم. وتتوي الإدارة وضع خطة تنفيذ لضمان تعبئة الموارد اللازمة لدعم الدورات التدريبية وتوفير المعدات وتنمية الأدوات. وتحتاج هذه المشاريع الرائدة المزمع إقامتها إلى شراكات قوية لأنها تشمل محو الأمية لدى الكبار لاسيما في ليبيريا التي يوجد فيها أعداد كبيرة من الشباب الأمي.

طاء-ثانيا- أنشطة التعليم:

طاء-ثانيا-1- تنفيذ ورصد عقد التعليم الثاني في أفريقيا:

399- كنت قد أخبرت المجلس في تقريرتي السابق بأن "خطة عقد التعليم الثاني في أفريقيا" قد أطلقت في مابوتو في سبتمبر 2006. وتستند جميع البرامج التعليمية للمفوضية إلى خطة العمل هذه التي تشمل على مجالات التركيز التالية:

- مسائل الجنسين والثقافة؛
- النظم المعلوماتية لإدارة التعليم؛
- تنمية قدرات المعلمين؛

- التعليم العالي؛
- التعليم والتدريب المهني والفني؛
- المناهج الدراسية ومواد التعليم والتعلم؛
- إدارة الجودة.

400- شرعت المفوضية في إعداد شراكات استراتيجية مع مؤسسات أصحاب المصلحة الرئيسيين لتنفيذ خطة العمل الخاصة بمجالات التركيز هذه. وتم أيضا وضع استراتيجيات في مجالات تنمية قدرات المعلمين والتعليم العالي، بالأخص في مجالات المواءمة والجودة والتعليم والتدريب المهني والفني. وقدم تقرير بشأن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل إلى اجتماعات لجنة التسيير التابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التعليم وهيئة المكتب الوزارية المنعقدة في أديس أبابا في مايو 2007. وتشمل عمليات المضي قدما بهذه المبادرات التعامل الكثيف مع مجتمعات الخبراء ذوي الصلة. ويتم بذل كل الجهود لإشراك ومواءمة وتنسيق المبادرات الأخرى ذات الصلة. وعلى وجه الخصوص، ستسعى المفوضية لضمان تعاون وثيق مع منظمة اليونسكو في عملية مراجعة أو إعادة صياغة اتفاقية أروشا لتنسيق ومواءمة التعليم العالي في أفريقيا. وتجرى أيضا الاستعانة بمبادرات مؤتمر وزراء التعليم العالي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

طاء-ثانيا-2 التعليم العالي:

401- لأجل المساعدة على تنفيذ مجال التركيز هذا وقعت المفوضية مذكرة تفاهم مع رابطة الجامعات الأفريقية. وسيتيح ذلك للجانبين بدل جهود مشتركة لمواءمة التعليم العالي في أفريقيا.

402- تحقيقاً لهذا الغرض ، قامت المفوضية بتنظيم اجتماعين للخبراء الأفريقيين في فبراير و مايو 2007 لاستعراض مشروعي استراتيجية مواءمة التعليم العالي ولوضع آلية تقييم الجودة في التعليم العالي في أفريقيا. قد تم عرض هاتين الاستراتيجيتين على اجتماعين لجنة تسيير مؤتمر وزراء التعليم الأفريقيين والمكتب الوزاري المعقودتين في أديس أبابا في مايو 2007. وتشمل عمليات دفع هذه المبادرات إلى الأمام التعامل الكثيف مع مجتمعات الخبراء ذوي الصلة. ويجري حاليا بذل جهود كبيرة لإشراك مبادرات أخرى ذات الصلة ومواءمتها وتنسيقها. وعلى وجه الخصوص سيتم التماس تعاون وثيق مع منظمة اليونسكو في مراجعة أو إعادة صياغة اتفاقية أروشا لمواءمة التعليم العالي في أفريقيا. ويتم كذلك إشراك مبادرات مؤتمر وزراء التعليم الأفريقيين والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

طاء-ثانيا-3 تنمية المناهج الدراسية والتعليم ومواد التعلم:

403- انطلق هذا العمل في يناير 2007 مع مركز جامعة جنوب أفريقيا لدراسات النهضة الأفريقية، وقد تم إعداد تقارير شاملة عن صناعة نشر الكتب التعليمية في أفريقيا وتحديث الكتب المدرسية الخاصة بالعلوم باستخدام المعارف الجديدة المشتقة من المجالات الجامعية التي تنشرها الجامعات الأفريقية. وتم التدشين الرسمي لهذا التعاون مع جامعة جنوب أفريقيا لدراسات النهضة الأفريقية، بعقد حلقة تدريبية لخبراء صناعة نشر الكتب الأفريقية في بريتوريا في يناير 2007. ومن خلال نفس الشراكة ستقوم الإدارة بتنظيم مؤتمر كل سنتين يضم الناشرين والكتاب الأفريقيين، بداية من نوفمبر 2007.

طاء-ثانيا-4 تنمية قدرات العاملين:

404- بادرت المفوضية إلى مباحثات مع مركز تعليم الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا في أفريقيا الموجود في نيروبي، كينيا بدعم من الحكومة الكينية والوكالة اليابانية للتنمية الدولية (JICA) بغرض إقامة تعاون لتعزيز تعليم وتعلم العلوم والتكنولوجيا والرياضيات في المدارس الأفريقية. وقد حقق هذا المركز بالفعل نجاحاً في تدريب معلمين أتوا من العديد من البلدان الأفريقية في هذا المجال، كما يساعد على بناء القدرات برعاية الوكالة اليابانية للتنمية الدولية وسيتجسد هذا التعاون خلال الفصل الثاني من 2007.

405- تتعاون المفوضية أيضاً مع معهد اليونسكو لبناء القدرات في أفريقيا في أديس أبابا لوضع استراتيجية تنفيذ شاملة لتنمية قدرات المعلمين عن طريق استخدام طرق تعليم معاصرة مفتوحة كانت أم عن بعد بالنسبة لتدريب المعلمين وغيرهم من المهنيين قبل الخدمة وأثناء الخدمة. وسيعقد اجتماع خبراء وشركاء محتملين في سبتمبر 2007 لتوزيع الأدوار والمسؤوليات عن تنفيذ خطة العمل الخاصة بهذا المجال.

طاء-ثانيا-5 مشروع منحة المواليمو نيريري للاتحاد الأفريقي:

406- أودّ لفت انتباه المجلس إلى أنه تم إحراز تقدم في تنفيذ مشروع المواليمو نيريري وهو أحد برامج الاتحاد الأفريقي الرائدة حيث تم استلام طلبات من جميع أقاليم أفريقيا. وستكرس المرحلة القادمة لتنظيم اجتماع لجنة الاختيار لتحديد الطلبة الناجحين في الدفعة الأولى. وسيخصّ الإعلان القادم للطلبة الذين يواصلون دراساتهم الجامعية والعليا في جامعات أفريقية. ولضمان التحاق وقبول الطلبة في الجامعات الأفريقية "الرائدة"، تم وضع معايير جودة تستخدم لتحديد المؤسسات المؤهلة لاستقبال الطلبة في إطار مشروع منحة المواليمو نيريري.

407- في هذه الأثناء وقر الاتحاد الأفريقي الأموال اللازمة لتعيين موظف كبير لإدارة مشروع نيريري ويرجح أن يتسبب التأخر في وصول الأموال والبطء

في التعيين في تأجيل تنفيذ المرحلة القادمة للمشروع التي تشمل إقامة وتنفيذ التعاون مع برنامج إيراسموس موندس الأوروبي. وفي إطار هذا التعاون سيجري تبادل الطلبة الأساتذة فيما بين الجامعات الأوروبية والأفريقية الرائدة.

طاء-ثانيا-6 المرصد التعليمي للاتحاد الأفريقي:

408- من أجل البدء في بناء قدرات المعهد الأفريقي للتعليم من أجل التنمية، تمت صياغة مذكرة تفاهم مؤقتة مع المفوضية. وتم عرض مشروع مذكرة التفاهم على رئيس المعهد الأفريقي للتعليم من أجل التنمية للموافقة عليها. وتمت صياغة هيكل جديد للمعهد سيعرض على القمة القادمة للاتحاد الأفريقي لإقراره.

كاف-ثالثا- في مجال العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

كاف-ثالثا-1 تنفيذ مقررات قمة رؤساء الدول والحكومات المنعقدة في يناير 2007:

409- لعل المجلس يذكر أن قمة رؤساء الدول والحكومات عقدت في يناير 2007 تحت عنوان "العلم والتكنولوجيا والبحوث من أجل تنمية أفريقيا" واعتمدت القمة مقررا وإجراءات هامة للتنفيذ ومنها ما يلي :

1 – المقرر رقم ASSEMBLY/AU/DEC.138 (VIII)

410- اعتمد المؤتمر بموجب هذا المقرر علماً بالحاجة إلى إنشاء منظمة أفريقية واحدة للملكية الفكرية، بالنظر إلى وجود منظمتين للملكية الفكرية في أفريقيا، مما أحدث انقساماً في القارة على أساس لغوي وإقصاء عدد من البلدان الأفريقية.

411- تجري التحضيرات لعقد اجتماع مشترك بين الإدارات لاستئثار الأفكار بشأن إنشاء منظمة أفريقية واحدة للملكية الفكرية وبعدها سيعقد خلال الفصل القادم اجتماع مع كل من المنظمة العالمية للملكية الفكرية والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية. وستقدم المفوضية خلال هذا الاجتماع استراتيجيتها التنفيذية للمناقشة.

2- المقرر رقم ASSEMBLY/AU/DEC.161 (VIII)

412- جاء هذا المقرر دعماً لإعلان 2007 سنة لانطلاق عملية كسب التأييد ومناصرة العلم والتكنولوجيا والإبداع في أفريقيا وحث الدول الأعضاء بشدة

على تخصيص نسبة 1% على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي من الاقتصادات الوطنية بحلول 2010 ، على نحو ما تم الاتفاق عليه بموجب

مقرر الخرطوم (VIII) EX.CL/DEC.254

413- تم إعداد وثائق توجيهية للأنشطة التالية وعرضها على لجنة التسيير والمكتب الوزاري لاجتماعات مؤتمر الوزراء المسؤولين عن العلم والتكنولوجيا المنعقد في بريتوريا في يونيو 2007 .

أ (البرامج المستندة إلى المقرر رقم (VIII) ASSEMBLY/AU/161 بشأن إطلاق عملية كسب التأييد للعلم والتكنولوجيا في 2007 :

اليوم الأفريقي للعلم والتكنولوجيا:

414- يتيح اليوم الأفريقي للعلم والتكنولوجيا الذي يحتفل به في 30 يونيو من كل سنة ، فرصة لإبراز دور العلم والتكنولوجيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا و يتيح أيضا فرصة للإشادة بجميع العلماء حاضرا وماضيا لما قدموه من المساهمات الكبيرة في تحسين أوضاع بلدانهم وأوضاع القارة برمتها. وفي هذا السياق ، تستعد المفوضية لتبادل البرامج لتوعية المجتمع بالدور الرئيسي الذي يؤديه العلم والتكنولوجيا في الدول الأعضاء من خلال إقامة معارض وحلقات تدارس وحلقات تدريبية. وعلى مستوى المقر الرئيسي، تجرى الإدارة حواراً مع الوكالة الإثيوبية للعلم والتكنولوجيا للاحتفال باليوم الأفريقي للعلم والتكنولوجيا.

(ب) البرامج المستندة إلى المقرر (VIII) ASSEMBLY/AU/DEC.161 بشأن تخصيص نسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي للعلم والتكنولوجيا بحلول

2010:

415- لتحقيق استثمار 1% من الناتج المحلي الإجمالي في العلم والتكنولوجيا، لابد من صوغ سياسة سليمة خاصة بالبنية التحتية للعلم والتكنولوجيا تبعث على الثقة الوطنية في هذا الاستثمار. وهكذا شرعت المفوضية في برنامج تيسير تنمية ومواءمة السياسات العلمية والتكنولوجية إلى الحد الأمثل في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. ويستتبع ذلك وضع إطار سياسة الاتحاد الأفريقي استنادا إلى المؤشرات التي اتفقت عليها الدول الأعضاء. وتخطط المفوضية لبرنامج تدريب في مجال تنمية السياسات موجة إلى موظفي الدول الأعضاء مع بعض الشركاء الدوليين. كما أن المفوضية بصدد تيسير إعداد

إطار أفريقي لسياسات العلم والتكنولوجيا وتيسير مبادرات بناء القدرات في الدول الأعضاء بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

كاف-ثالثا-2 تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

416- انعقد بالقاهرة ، مصر ، اجتماع لجنة التسيير يومي 25 و 26 مارس وتبعه اجتماع هيئة مكتب مؤتمر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يوم 27 مارس. وناقشت الاجتماعات المشاريع الرائدة للخطة الإقليمية لاقتصاد المعرفة وتعبئة الموارد ومبدأ 1% من صندوق التضامن الرقمي والسياسات والإطار التنظيمي المواتي لتنمية الاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكات المعلومات والاتصالات في أفريقيا. قبل أن تقدم توصيات بشأنها. وقامت لجنة التسيير بإنشاء فريق عامل للاضطلاع بعملية تحديد المشاريع الرائدة للخطة الأفريقية الإقليمية لاقتصاد المعرفة. وقد أختار الفريق 11 مشروعاً ومن خلال عملية تعبئة الموارد، سيتم التعرف على مرحلة وطرق تنفيذ المشاريع المختارة.

كاف-ثالثا-3 وحدة السلامة الأحيائية:

417- يتمثل الهدف الرئيسي من مشروع الاتحاد الأفريقي/السلامة الأحيائية في إدراج موضوع السلامة الأحيائية في الأطر السياسية والمؤسسية للدول الأعضاء. ولبلوغ هذه الغاية، فمن أهداف المشروع وضع استراتيجية للسلامة الأحيائية لتنفيذ أحكام بروتوكول تكارتاجينا الأممي بشأن السلامة الأحيائية ومراجعة القانون النموذجي الأفريقي الخاص بالسلامة الأحيائية وتطبيقه على المستويين الوطني والإقليمي. وقام هذا البرنامج بوضع استراتيجية أفريقية بشأن السلامة الأحيائية تم إقرارها إلى جانب تقرير الهيئة الأفريقية الرفيعة المستوى للتكنولوجيا الأحيائية من خلال إعلان القاهرة (EXT/AU/EXP/ST/DECL/13 (II)REV.1) وتوصيات مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن العلم والتكنولوجيا (EXT/AU/MIN/ST/RPT (II) في نوفمبر 2006.

418- أوصي مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن العلم والتكنولوجيا أيضا بمعالجة مسائل التكنولوجيا والسلامة الأحيائية على أساس التكامل ومواءمة التنظيمات داخل القارة. وفي ذات الوقت ، قام رؤساء الدول والحكومات خلال قمة يناير 2007 ببحث واعتماد التوصيات الصادرة عن مؤتمر الوزراء المسؤولين عن العلم والتكنولوجيا.

419- وفي نفس السياق وسعيا لتكييف القانون النموذجي الأفريقي لعام 2001 مع التحديات الراهنة والتطورات المستجدة في مجال السلامة الأحيائية والتكنولوجيا الأحيائية، تم إعداد ومناقشة وثيقة تتضمن بإيجاز تفاصيل الاتجاهات المتخذة في مراجعة القانون النموذجي وذلك خلال الاجتماعات التي عقدت في يونيو 2007 بين لجنة التسيير التابعة لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن العلم والتكنولوجيا وهيئة المكتب. وبالتالي، فإن عملية مراجعة القانون النموذجي لا تزال جارية.

الشؤون الاجتماعية - لام

لام-1 الصحة والتغذية والسكان:

420- أود أن أبلغ المجلس بأن المفوضية عقدت بنجاح الدورة الثالثة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الصحة في جوهانسبيرج ، جنوب أفريقيا في الفترة من 9 إلى 13 أبريل وقد اعتمدت الدورة استراتيجية الصحة الأفريقية وخطة العمل حول منع العنف ومخطط أفريقيا لصناعة المواد الصيدلانية وإطار متابعة تنفيذ نتائج القمة الخاصة التي عقدت في أبوجا حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل. وتمهيدا لهذا المؤتمر، قامت المفوضية بتنظيم اجتماع للخبراء في أديس أبابا، إثيوبيا، لاستكمال صياغة الاستراتيجية الصحية الأفريقية.

421- استطاعت المفوضية أيضا تنظيم اجتماع هيئة مكتب مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الصحة في جنيف ، سويسرا على هامش مؤتمر الصحة العالمي الستين الذي اعتمد خطة عمل تنفيذ نتائج الدورة الثالثة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الصحة.

422- في ديسمبر 2006 ، قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي، بتنظيم اجتماع للخبراء لمواءمة البرامج التعددية لكل من النيباد ومفوضية الاتحاد الأفريقي. ومن نتائج الاجتماع وضع خطة عمل مقيدة زمنياً لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية الأفريقية في مجال التغذية (2005 – 2015) وتعكف المفوضية حاليا على إعادة تنشيط فريق العمل الأفريقي المعني بالتغذية الذي سيشرف، من بين أمور أخرى، على تنفيذ خطة العمل.

423- ويسرني أيضا أن أبلغ المجلس بأنه فيما يخص السكان، استكملت المفوضية نشر التقرير عن وضع سكان أفريقيا لعام 2006 الذي سيوزع خلال الدورة العادية السادسة للمؤتمر العام للجنة الأفريقية للسكان المقرر عقدها في 16-17 يوليو 2007 في جنوب أفريقيا.

لام-2 حقوق الصحة الجنسية والإنجابية:

424- من الجدير بالذكر أنه من خلال قمة يناير 2006، اعتمدت خطة عمل مابوتو (2006) لتنفيذ إطار السياسة القارية لحقوق الصحة الجنسية والإنجابية (2005).

425- ومنذ ذلك الوقت، عكفت المفوضية على تعزيز ونشر ومتابعة تنفيذ إطار لسياسة حقوق الصحة الجنسية والإنجابية. وفي هذا الصدد، شملت أهم الأنشطة التي تم القيام بها في قطاع الصحة الإنجابية (أ) كسب التأييد وتعزيز إطار السياسة القارية فضلا عن خطة عمل مابوتو و(ب) المشاركة في المننديات الدولية التي تولي اهتماماً كبيراً للمواضيع الخاصة بالصحة الجنسية والإنجابية.

426- وفيما يتعلق بعملية كسب التأييد والترويج، قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة M والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة وشركاء آخرين بإعادة طبع وتوزيع عدد كبير من نسخ إطار السياسة وخطة عمل مابوتو، على خبراء الصحة الإنجابية والمؤسسات وهيئات صنع القرار/رسم السياسات في أفريقيا وأماكن أخرى. وعلاوة على ذلك، تم بذل جهود متضافرة، بالاستعانة بالمننديات المتوافرة لتعميم هذه الوثائق والتوعية بها ضمن مجموعة واسعة من الشركاء وأصحاب المصلحة فضلا عن التوعية بالحاجة إلى مواجهة التحديات التي يطرحها عدم تلبية احتياجات الصحة الإنجابية.

427- وفيما يتعلق بالمشاركة في المننديات الإقليمية والدولية، يمكن الإشارة إلى الأحداث التالية:

- في مارس 2007، شاركت المفوضية على نحو نشط في مؤتمر الجنوب الأفريقي للسكان المقام تحت عنوان "إضفاء الطابع المؤسسي للحوار حول سياسة البحث والتطوير في مجال السكان في أفريقيا" وتم عرض تقرير عن "صحة الطفل والأم" على الاجتماع المغلق للدول الأعضاء في اللجنة الأفريقية للسكان من الإقليم الجنوبي للاتحاد الأفريقي.
- تم أيضا تمثيل مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى جانب بعض الدول الأعضاء من قبل وفد رفيع المستوى في الاجتماع الفني حول سياسات الصحة الجنسية والإنجابية في أفريقيا الذي عقد في برشلونة، إسبانيا، خلال الفترة من 27 فبراير إلى 3 مارس 2007. واستغلت المفوضية هذه المناسبة لكسب التأييد وتعبئة الدعم الدولي لتنفيذ خطة عمل مابوتو.
- زيادة على ذلك وكجزء من خطتها الرامية إلى عقد سلسلة من المننديات الاستشارية الإقليمية الفرعية حول تنفيذ إطار سياسة حقوق الصحة الجنسية والإنجابية، شاركت مفوضية الاتحاد الأفريقي في مؤتمر إقليمي حول تعزيز حقوق الصحة الجنسية والإنجابية قام بتنظيمه الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة موجهًا نحو العالم العربي، بما فيه شمال أفريقيا في الفترة من 19 إلى 21 مايو 2007.
- قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي أيضا بالتعاون مع الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة/إقليم أفريقيا وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، بتنظيم اجتماع تشاوري تخطيطي مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة الرئيسية، مثل منظمة الصحة العالمية وشركاء آخرين في ميدان الصحة الإنجابية. وقد عقد هذا الاجتماع في نيروبي، كينيا في الفترة من 21 إلى 23 يونيو 2007 بهدف:
- تنسيق الجهود في تنفيذ خطة عمل مابوتو بشأن حقوق الصحة الجنسية والإنجابية، فضلا عن متابعتها وتقييمها؛

- مراجعة وإقرار مشروع أداة المتابعة والتقييم التي قامت بوضعها مفوضية الاتحاد الأفريقي؛
- تحديد الأدوار وتوزيعها بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الآخرين في عملية تنفيذ خطة العمل؛

428- باختصار، يمكن القول بأن الاتحاد الأفريقي يتعامل مع المسائل المتعلقة بحقوق الصحة الجنسية والإنجابية، استناداً إلى إطار السياسة القارية وخطة عمل مابوتو. وتسترشد المفوضية بالمقررات ذات الصلة الصادرة عن القمتين اللتين عقدهما رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في 2006 و 2007.

لام-3 فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا بما في ذلك إيدز واثش أفريقيا:

429- تنفيذاً لتوصيات لجنة رؤساء الدول والحكومات بشأن مشروع إيدز واثش أفريقيا، تم عقد اجتماع استشاري لأعضاء مشروع إيدز واثش أفريقيا في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 19 و 20 فبراير 2007. وكان الهدف من هذا الاجتماع الثاني هو مراجعة تقارير الأنشطة وخطط عمل كل عضو في مشروع إيدز واثش أفريقيا بالإضافة إلى تحديد المشاكل التي تواجه المستشارين والأمانة في تأديتهم لمهامهم والطرق والوسائل الكفيلة لحلها. كما تمت أيضاً مناقشة مدخلات مشروع إيدز واثش أفريقيا خلال مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الصحة المنعقد في جوهانسبيرج، جنوب أفريقيا من 9 إلى 13 أبريل 2007 حيث شارك في المؤتمر ثلاثة مستشارين من مشروع إيدز واثش أفريقيا باعتبارهم منبرا لكسب التأييد، يتعين على أعضاء ومستشاري مشروع إيدز واثش أفريقيا لعب دور أكثر وضوحاً في الاستجابة القارية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

430- خُصص هذا الاجتماع لمراجعة الخطة الاستراتيجية للمفوضية حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة بين 2005-2007 والإطار الاستراتيجي لإيدز واثش أفريقيا بالإضافة إلى صياغة أطر الرصد ورفع التقارير عن هاتين الخطتين وأيضاً عن تنفيذ التزامات أبوجا 2006 حول خدمات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا. وفي هذا الصدد، تم تقديم مشروع آلية للرصد ورفع التقارير إلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي الثالث لوزراء الصحة حيث تم اعتماده. ويبرز المشروع أدوار كافة أصحاب المصالح وخطط إعداد التقارير المرحلية في عام 2008 و 2010. لقد تم الشروع في يناير- أبريل 2007 في صياغة خطة التنفيذ للفترة 2007/2008 للخطة الاستراتيجية للمفوضية والإطار الاستراتيجي لمشروع إيدز واثش

آفريكا. وستوجه الوثيقة النهائية المفوضية ومشروع إيدز واتش آفريكا في جهودهما الرامية إلى معالجة مسألة الطوارئ القارية.

431- يسرني أن أعلم المجلس بأنني قمت، كجزء من جهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى التعجيل بالوصول إلى خدمات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، بإطلاق حملة قارية متجددة للقضاء على الملاريا بحلول 10 أبريل 2007 خلال الدورة الثالثة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الصحة تحت شعار: " يجب ألا يموت أحد من الملاريا". وبهذه المناسبة، تم نشر وثيقة كسب التأييد للقضاء على الملاريا التي صاغتها شراكة برنامج مكافحة الملاريا ومنظمة الصحة العالمية. غير أنه يتعين على كافة أصحاب المصالح تجديد التزامهم من خلال حملة القضاء على الملاريا واحتمال استئصالها باعتبارها مرضا يمكن الوقاية منه وعلاجه.

432- على نفس المنوال، تم الاحتفال بشكل واسع باليوم الأفريقي للملاريا على المستوى القاري يوم 25 أبريل 2007 وذلك بغية زيادة كسب الدعم لتنفيذ استراتيجيات مكافحة الملاريا. ولقد ارتكزت الأنشطة على موضوع " القيادة والشراكة المؤدية إلى نتائج" وتحت شعار " تحرير أفريقيا من الملاريا الآن!"، شاركت المفوضية في برنامج اليوم الوطني الإثيوبي للملاريا.

433- فيما يخص مسائل الجنسين والشباب والعنف وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى جانب الجهود المشتركة لتقييم وضع النساء والفتيات في مناطق النزاعات وأوضاع ما بعد النزاعات في عدة أقاليم من القارة، تم إنشاء فريق متعدد القطاعات ومشترك بين الوكالات. وسيتم التركيز على خطر وواقع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمسائل الأخرى المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية. وعُقد اجتماع مشترك بين الوكالات في نهاية مايو 2007 لبحث المقترح مع إدارات المفوضية ذات الصلة ووكالات الأمم المتحدة والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بالإضافة إلى تحديد ما قد تم إنجازه حول المسألة لتفادي الازدواجية وتقييم جدوى المشروع وأخيرا، تحديد مهام كل صاحب مصلحة لتنفيذ المقترح. ويُرجى أن تستخدم نتائج التقييم في السياسة المبنية على البراهين وبرنامج كسب التأييد في البلدان الخارجة من النزاعات وتلك التي تقوم بأنشطة إعادة التأهيل والتكامل في فترة ما بعد النزاعات.

434- وأخيرا، خلال الفترة قيد البحث، قامت المفوضية ببعض المهام في إطار التعاون مع مختلف أصحاب المصالح من أسرة الأمم المتحدة والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني الدولية والمنظمات غير الحكومية. وقد انتهزوا الفرصة للقيام، من بين أمور أخرى، بتعزيز ونشر سياسات وبرامج الاتحاد الأفريقي بالإضافة إلى نشر العمل الذي يقوم به مشروع إيدز واتش آفريكا والترويج له. كما قاموا أيضا بإشراك أصحاب

المصالح المعنية في عمل مشروع إيدز واتش أفريقيا وبرامج وأنشطة
مفوضية الاتحاد الأفريقي.

لام-4 العمل، العمالة والهجرة:**لام-4-1 القطاع غير الرسمي في أفريقيا:**

435- ظل الاقتصاد غير الرسمي في أفريقيا يشكل تحديا لسوق العمل في القارة. إن القطاع الرسمي في أفريقيا يوظف 10% من الأيدي العاملة بينما تعمل البقية في الاقتصاد غير الرسمي. وتشكل المرأة أكبر نسبة من العاملين في الاقتصاد غير الرسمي حيث أنها تحتل الصدارة في الهرم. ويفتقر هذا القطاع إلى الاعتراف القانوني وإلى الضمان الاجتماعي الذي يمنحهما القطاع الرسمي. لقد عيّنت المفوضية خبيراً استشارياً لبحث إمكانيات توسيع تغطية مشاريع الحماية الاجتماعية إلى العاملين في القطاع غير الرسمي وتقديم المشورة لتشمل المفوضية بهذا الشأن. يجري العمل حول هذه المسألة.

لام-4-2 الحماية الاجتماعية:

436- تتمثل رؤية المفوضية في " الحماية الاجتماعية للجميع " باعتبار التأمين الاجتماعي أداة رئيسية لتعزيز الاقتصاد المتناسك والتنمية الاجتماعية. فنظام التأمين الاجتماعي يضمن تقاسم المخاطر التي يتعرض لها العمال في مختلف مراحل حياتهم حيث يمنح العلاج الطبي ومزايا الوفاة. ولدى عدد من بلدان القارة نظام تأمين اجتماعي متين ومن المتوقع أن تستخلص البلدان الأخرى الدروس من أفضل الممارسات هذه.

437- في هذا الصدد، أدركت المفوضية أنه يتعين على الدول الأعضاء صياغة واعتماد سياسة التأمين الاجتماعي الطويلة الأمد في إطار حوار وطني ثلاثي موسع. ولهذا الغرض، يجري العمل على خطط إجراء دراسة قصد بحث إمكانيات منح الحماية الاجتماعية لجميع العمال في القارة.

لام-4-3 إدارات العمل ومنظمات أرباب العمل والعمال:

438- تلعب وزارات العمل والعمالة والشؤون الاجتماعية، بالتعاون مع منظمات أرباب العمل والعمال، دوراً رئيسياً في صياغة وتنفيذ سياسات الحد من الفقر وتعزيز العمالة. فهم معنيون بالحد من الفقر ويتعين عليهم جعل مواءمة السياسات وإدراج أولويات الحد من الفقر وتعزيز العمالة في الخطط الإنمائية الوطنية واقعا ملموسا. لقد نظمت مفوضية الاتحاد الأفريقي الدورة الخامسة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية في أديس أبابا في أبريل 2007. وتم تقديم عدد من التوصيات في مجال العمل والشؤون الاجتماعية بما في ذلك وضع عدد أكبر من برامج الشباب وخلق فرص العمل لهم في أفريقيا. ويرد تقرير الدورة في جدول أعمال المجلس التنفيذي للبحث.

لام-4-4 الهجرة:

439- يذكر المجلس أنه يتعين تنفيذ الوثائق المتعلقة بالهجرة والتنمية التي تم اعتمادها من قبل رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي والمتمثلة في إطار سياسة الهجرة في أفريقيا، الإعلان المشترك بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي حول الهجرة والتنمية والموقف الأفريقي الموحد من الهجرة والتنمية. وعليه، تقوم المفوضية وشركاؤها بالخطوات الضرورية لتنفيذها. فالخطط المتعلقة بخريطة الطريق لتنفيذ هذه الوثائق في مراحلها المتقدمة ومن المتوقع استكمال خريطة الطريق قبل اجتماع الترويكا المقبل في أكتوبر 2007. كما أنه يتم حث الدول الأعضاء على حضور المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية المقرر عقده في بروكسل في يوليو 2007.

لام- قسم الرعاية الاجتماعية:**لام-5-1 بقاء الطفل وحمايته ونماؤه:**

440- استمرت المفوضية في وضع مسائل الطفل في مقدمة برنامج أنشطتها. وتنفيذا لهذه الأنشطة، قامت المفوضية بالتعاون الوثيق مع اليونيسيف والخطة الدولية والشركاء الآخرين في التنمية ذوي الصلة. غير أن أهم تحد يواجه المفوضية يتمثل في تصديق عدد قليل من الدول على الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورعايته. فحتى يومنا هذا، لم تقم بالتصديق على الميثاق الأفريقي إلا 39 دولة من بين 53 دولة عضوا. ولا تقوت المفوضية أية فرصة سانحة لتدعو الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على الميثاق إلى التعجيل بالقيام بذلك. وأود مرة أخرى أن أنتهز هذه الفرصة لأدعو الدول الأعضاء التي لم تقم بالتصديق عليه، إلى أن تصدق عليه أو تنضم إليه في أقرب الآجال.

لام-5-2 الموقف الأفريقي الموحد حول الطفل- أفريقيا ملائمة للأطفال:

441- يذكر المجلس أنه مضت خمس سنوات على اعتماد الموقف الأفريقي الموحد حول الطفل- أفريقيا ملائمة للأطفال الذي يعتبر مساهمة أفريقيا في الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الطفل عام 2002. وتجري الآن التحضيرات لعقد مراجعة متوسطة الأمد في سبتمبر 2007 بغية تقييم التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات الواردة في الإعلان وفي خطة العمل. وفي هذا

الصدد، تم إعداد استبيان وإرساله إلى كافة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي حتى تقوم برفع تقاريرها عن تنفيذ المجالات ذات الأولوية المحددة في خطة العمل. وسيتم استخدام التقارير المقدمة في صياغة التقرير المرحلي الموحد الذي سيشكل وثيقة العمل الأساسية للاجتماع. كما تم أيضا إعداد مذكرة مفاهيمية وسترسل إلى الدول الأعضاء في الوقت المحدد. ويطلب من الدول الأعضاء ملء الاستبيان وإرساله إلى المفوضية في أقرب المواعيد. وتتمثل الوثيقة الأخرى التي سيتم بحثها خلال الاجتماع في خريطة الطريق حول بقاء الطفل. وأهم نتيجة لاجتماع المراجعة المتوسطة الأمد ستكون نداء للعمل العاجل من أجل بقاء الطفل وحمايته ونمائه ومشاركته. وسيكون ذلك مساهمة أفريقية في الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الطفل المقررة في نوفمبر 2007.

لام-5-3 اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته:

442- يجدر بالذكر أنه تم إنشاء اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته عام 2001 من أجل رصد تنفيذ أحكام الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته. وبعد ستة أعوام من إنشائها وبالرغم من عدم توفر أمانة مكتملة لها، عملت اللجنة على اعتماد عدد من الوثائق الهامة لتمكينها من القيام بمهامها على نحو فعال. وقد عقدت اللجنة دورتها التاسعة من 29 إلى 31 مايو 2007 واعتمدت خلالها عددا من التوصيات الهامة بما في ذلك إطار إجراء الدورة المسبقة لبحث تقارير الدول الأطراف. ومنذ ذلك الحين، استلمت اللجنة تقارير من خمس دول فقط. وأودحت الدول الأعضاء على إرسال تقاريرها إلى اللجنة. وسيتم عرض تقرير مفصل عن أنشطة اللجنة على المجلس التنفيذي بشكل منفصل.

لام-5-4 المسائل المتعلقة بالإعاقة:

443- يذكر المجلس أن المسائل المتعلقة بالإعاقة في القارة يتم تنسيقها من قبل المعهد الأفريقي لإعادة التأهيل باعتباره وكالة متخصصة تابعة للاتحاد الأفريقي. وبوصفها عضوا في مجلس إدارة المعهد الأفريقي لإعادة التأهيل، شاركت المفوضية في الاجتماع السادس للجنة الاستشارية والثامن عشر لمجلس الإدارة المنعقد في ليسوتو من 27 فبراير إلى 3 مارس 2007. أقر الاجتماع مرة أخرى بالمشاكل التي يواجهها المعهد وعدم تمكنه من أداء مهامه على نحو فعال. وطلب الاجتماع من المفوضية تقديم المساعدة للمعهد للحصول على خبير استشاري يقوم بدراسة استقصائية وتقديم مقترحات ملموسة حول أفضل طريقة لتنشيط وتعزيز المعهد وجعله أكثر فعالية. وسيتم عقد دورة استثنائية لمجلس إدارة المعهد قصد بحث تقرير الخبير الاستشاري والاتفاق على طريق المضي قدما. وفي ذات الوقت، ندعو الدول الأعضاء

إلى تقديم المساعدة والدعم للمعهد بشتى الطرق الممكنة وندعو الدول الأعضاء في المعهد إلى الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المعهد لتمكينه من العمل بشكل طبيعي.

444- كما أود أيضا أن أذكر الدول الأعضاء بأنه قد تم إعلان الفترة بين 1999-2009 العقد الأفريقي لذوي الاحتياجات الخاصة. وفي هذا الصدد، تم اعتماد خطة عمل قارية لتنفيذ أهداف العقد. غير أنه مع اقتراب نهاية العقد، يبدو أنه لم يتم إحراز أي تقدم في تنفيذ خطة العمل. وعليه، من الضروري أن تقوم الدول الأعضاء بتعجيل العمل على المستوى الوطني بغية تحقيق أهداف العقد وإرسال تقاريرها إلى المفوضية.

لام-6 مكافحة المخدرات:

445- أود استعراض انتباه المجلس إلى كون الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتعاطيها قد شهد تزايدا كبيرا في القارة الأفريقية. وقد تم خلق منصب "موظف سياسة كبير لمكافحة المخدرات" في هيكل مفوضية الاتحاد الأفريقي داخل إدارة الشؤون الاجتماعية وتم شغل المنصب منذ 1 يوليو 2006. وعليه، تم إيفاد بعثات تقييم إلى ست (6) أمانات مجموعات اقتصادية إقليمية حول وضع تنفيذ إعلان الاتحاد الأفريقي المنقح وخطة عمله حول مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتعاطيها (2002-2006). سيتم إدراج توصيات بعثات التقييم في إعداد خطة عمل الاتحاد الأفريقي حول مكافحة المخدرات (2007-2010) التي ستقدم إلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي الوزاري الثالث حول مكافحة المخدرات خلال النصف الثاني من عام 2007. وقد عقدت المفوضية سلسلة من الاجتماعات مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل تقديم الدعم الفني للاجتماع الوزاري المقبل وتنفيذ خطة العمل المستقبلية بما في ذلك المشروع الذي يتعين تنفيذه من قبل إدارة الشؤون الاجتماعية. ولقد تم تمثيل المفوضية في الدورة الخمسين للجنة الأمم المتحدة حول المخدرات المنعقدة في فيينا، النمسا من 16-20 مارس 2007. وكانت النتيجة، بعد غياب دام ثلاث سنوات، هي تجديد التواصل مع الفريق الأفريقي في فيينا فيما يخص مكافحة المخدرات والجريمة المتصلة بها. وتمت صياغة ومراجعة مذكرة تفاهم بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة هي الآن في طور الاستكمال.

لام-7 الرياضة:

446- منذ إطلاق الاتحاد الأفريقي للسنة الدولية لكرة القدم الأفريقية 2007 خلال الدورة العادية الثامنة للمؤتمر في أديس أبابا في يناير 2007، نظمت المفوضية ورشة عمل في بريتوريا، جنوب أفريقيا لوضع برنامج أنشطة

السنة الدولية لكرة القدم الأفريقية وبرنامج التراث الأفريقي لكأس العالم لكرة القدم 2010 التي سيتم القيام بها حتى عام 2010. وتنفيذا لإعلان المؤتمر حول السنة الدولية لكرة القدم الأفريقية، نظمت المفوضية أيضا الدورة الأولى لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الرياضة في يونيو 2007 في أديس أبابا حيث تم اتخاذ قرارات هامة فيما يخص، من بين أمور أخرى، سياسة وبرنامج الاتحاد الأفريقي حول الرياضة، العلاقات بين الحكومات الأفريقية، الحركات الرياضية الوطنية والمنظمات الرياضية الدولية بالإضافة إلى المجلس الأعلى للرياضة في أفريقيا. ويرد التقرير الكامل للاجتماع الوزاري في جدول أعمال المجلس للبحث.

لام- 8 الثقافة:

- 447- تابعت المفوضية قرارات المؤتمر الثقافي الأفريقي الأول المنعقد في أديس أبابا من 13 إلى 15 نوفمبر 2006. واعتمدت الدورة العادية الثامنة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المنعقدة في أديس أبابا في يناير 2007 تقرير المؤتمر الثقافي الأفريقي وتقوم المفوضية حاليا بمتابعة تنفيذ توصيات المؤتمر مع الدول الأعضاء.
- 448- موازاة لذلك وفي إطار سنة اللغات الأفريقية، وبالتعاون مع الرابطة الثقافية "ستوريز أكروس أفريكا"، أطلق الاتحاد الأفريقي مشروعا لنشر كتب للأطفال متوفرة باللغات الرسمية الأربع للاتحاد.

ميم- البنية التحتية والطاقة:

ميم-1 مقدمة:

449- يسعدني أن أبلغ المجلس بأن المفوضية بادرت، خلال الفترة من يناير إلى يوليو 2007، إلى عدد من الأنشطة ذات الأهمية الاستراتيجية في مجال البنية التحتية والطاقة. وتم إعطاء الأولوية لصياغة السياسات والاستراتيجيات في مجالات النقل بالسكك الحديدية والكهرباء والنفط والغاز والاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، فضلا عن تنفيذ مشاريع محددة تهدف إلى تنمية المرافق الأساسية والخدمات لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في أفريقيا. وقد شمل ذلك مشروع الإدارة الإلكترونية (الفيسات) لمفوضية الاتحاد الأفريقي ومكاتبها الإقليمية، ومشروع الشبكة الإلكترونية الإفريقية للتعليم عن بعد والطب عن بعد بالتعاون مع الحكومة الهندية ومشروع الترقيم الموحد للاتصالات السلكية واللاسلكية.

450- في إطار تعزيز التعاون مع الشركاء، شاركت المفوضية في الاجتماعات المتعلقة باتحاد شركات البنية التحتية لإفريقيا والشراكة الأوروبية – الإفريقية حول البنية التحتية، كجزء من الجهود التي تبذلها لدعم وتحفيز تنمية البنية التحتية في أفريقيا. وبنفس الروح، تم الشروع في إعداد آلية تنسيق لتنمية الهياكل الأساسية في أفريقيا مع الشركاء الرئيسيين، بمن فيهم المجموعات الاقتصادية الإقليمية وبنك التنمية الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وأمانة النيباد.

451- زيادة على ذلك، فقد سجل الحوار بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي حول التعاون في تنمية البنية التحتية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة في أفريقيا، تقدما ملحوظا إذ أدى إلى عقد اجتماع فريق العمل المشترك بين مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الأوروبية خلال الفترة من 11 إلى 12 سبتمبر 2006، في بروكسل.

ميم-2 الأنشطة في مجال النقل:

ميم-2-1 إعداد الخطة الرئيسية للبنية التحتية للنقل في أفريقيا:

452- إن العمل المتعلق بإعداد خطة رئيسية متكاملة للنقل في أفريقيا باعتبارها أداة لتخطيط وتعزيز وتسهيل برامج النقل في القارة يجرى على نحو مرض. ولقد تم إحراز تقدم ملحوظ ولا سيما فيما يخص إنشاء قاعدة بيانات نظام المعلومات الجغرافية لمختلف ممرات النقل في أفريقيا. وستكون الخطة الرئيسية عنصرا فنيا هاما في الإطار الاستراتيجي المتوسط والطويل الأمد للبنية التحتية.

453- بغرض ضمان إشراك جميع أصحاب المصالح في إعداد الخطة الرئيسية، عقدت المفوضية الاجتماع التنسيقي الأول حول إعداد خطة رئيسية متكاملة

للنقل في أفريقيا مع الشركاء الأفريقيين الأساسيين بما في ذلك المجموعات الاقتصادية الإقليمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والوكالات المتخصصة لبحث العمل الذي تم إنجازه حتى اليوم وطريق المضي قدما بالمشروع. تم عقد الاجتماع يومي 12 و 13 أبريل في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا. كما تم التخطيط لاجتماعات تنسيقية منتظمة حول الخطة الرسمية بغية ضمان تبنيتها من قبل جميع أصحاب المصالح في القارة وبالتالي ضمان استدامتها فيما يخص التنفيذ.

ميم-2-2 الاجتماع الأول لهيئة مكتب الوزراء المسؤولين عن النقل:

454- اجتمعت هيئة مكتب مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن النقل في الجزائر، الجمهورية الجزائرية يومي 6 و 7 أبريل 2007 لمراجعة عدد من الأنشطة التي تم تنفيذها والتخطيط لها في قطاع النقل تحت إشراف الاتحاد الأفريقي. وقد تم انتخاب هيئة المكتب الحالية لمدة سنتين (2006-2008) خلال مؤتمر الاتحاد الأفريقي الأول للوزراء المسؤولين عن النقل بالسكك الحديدية المنعقد في برازافيل، جمهورية الكونغو في أبريل 2006. وتضم هيئة المكتب الدول الأعضاء التالية:

الرئيس:	الكونغو (وسط أفريقيا)
النائب الأول للرئيس:	الجزائر (شمال أفريقيا)
النائب الثاني للرئيس:	جيبوتي (شرق أفريقيا)
النائب الثالث للرئيس:	جنوب أفريقيا (الجنوب الأفريقي)
المقرر:	بوركينافاسو (غرب أفريقيا)

455- في برازافيل، قرر وزراء القطاع إنشاء مؤتمر لوزراء النقل باعتباره الجهاز المركزي للتنسيق القاري لسياسات واستراتيجيات قطاع النقل. وفي هذا الصدد، بحثت هيئة المكتب بإسهاب، خلال اجتماعها الأول، مشروع قواعد إجراءات مؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن النقل كخطوة هامة نحو تفعيله وأجرت عليه التعديلات الضرورية.

456- راجعت هيئة المكتب أيضا العمل المنجز والجاري إعداده من قبل الوزراء المسؤولين عن مختلف قطاعات النقل وأصدرت توصيات بهذا الشأن. وتم بحث البنود الأساسية التالية على وجه الخصوص:

- تنفيذ خطة العمل حول النقل بالسكك الحديدية.
- تنفيذ خطة العمل حول النقل الجوي.
- تنفيذ خطة العمل حول النقل البحري.
- الخطة القارية الرئيسية المتكاملة للنقل في أفريقيا.
- تنمية السكك الحديدية في أفريقيا: رؤية 2025.

- التحضير لمؤتمر الاتحاد الأفريقي الثالث للوزراء المسؤولين عن النقل الجوي.
- التحضير للمؤتمر المهني حول تواصل وتفاعل الشبكات الأفريقية للسكك الحديدية.
- التحضير لمؤتمر الاتحاد الأفريقي الثالث للوزراء المسؤولين عن النقل البري.

ميم 2-3 النقل الجوي:

أ- المنتدى المشترك بين الاتحاد الأفريقي/منظمة الطيران المدني الدولي/ فريق عمل النقل الجوي/البنك الدولي حول تنمية النقل الجوي في أفريقيا:

- 457- تم تنظيم منتدى التنمية حول الاستفادة القصوى من المساهمة الاقتصادية للطيران المدني في سماء أفريقيا من قبل الاتحاد الأفريقي ومنظمة الطيران المدني الدولي وفريق عمل النقل الجوي والبنك الدولي في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا من 23 إلى 25 أبريل 2007.
- 458- كان الهدف من المؤتمر هو تعزيز التعاون الوثيق بين أصحاب المصالح الأفريقيين ومجتمع الدولي للطيران المدني من أجل تنمية صناعة النقل الجوي في أفريقيا. كما أكد المؤتمر على الحاجة إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتنمية النقل الجوي باعتباره قوة محركة للنمو الاقتصادي في أفريقيا. وتم بحث المسائل الرئيسية مثل الإصلاحات المتعلقة بالسياسة والإدارة والتنظيمات لمعالجة مشاكل التشغيل والمشاكل التكنولوجية.
- 459- لقد منح المنتدى مدخلات جوهرية للجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي في إعداد سياسة مناسبة للنقل الجوي وإطار نظامي ومؤسسي بالإضافة إلى تعزيز سلامة وأمن الطيران وحماية البيئة في أفريقيا ضمن إطار مقرر ياموسوكرو لعام 1999 حول تحرير أسواق النقل الجوي في أفريقيا.

ب- المؤتمر الثالث للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن النقل الجوي:

- 460- يسرني إعلام المجلس بأن المفوضية نظمت، بالتعاون مع حكومة جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، المؤتمر الثالث للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن النقل الجوي في أديس أبابا، إثيوبيا من 7 إلى 11 مايو 2007 تحت موضوع: " تحقيق فضاء جوي فريد سليم وآمن من أجل التنمية والتكامل في أفريقيا". بحث المؤتمر المسائل الهامة التالية واتخذ قرارات بشأنها:
- تنفيذ مقرر ياموسوكرو لعام 1999 حول تحرير أسواق النقل الجوي في أفريقيا:

- إنشاء وكالة التنفيذ المنصوص عليها في مقرر ياموسوكرو.
- موائمة قواعد المنافسة في مجال النقل الجوي.
- إنشاء آلية لتسوية الخلافات في الطيران المدني.

- صياغة معايير تقييم تنفيذ مقرر ياموسوكرو.

- تعزيز قدرات اللجنة الأفريقية للطيران المدني.
- صياغة سياسة أفريقية موحدة للنقل الجوي الخارجي: الخطوط التوجيهية للتفاوض على اتفاقيات الخدمات الجوية بين دول الاتحاد الأفريقي ودول الاتحاد الأوروبي.
- صياغة سياسة أفريقية موحدة للطيران المدني.
- تعزيز سلامة وأمن الطيران المدني وحماية البيئة في أفريقيا.

461- اعتمد الوزراء أيضا المدخلات الهامة التالية خلال مؤتمرهم:

- القرار حول تكليف للجنة الأفريقية للطيران المدني بمهام وكالة التنفيذ المنصوص عليها في مقرر ياموسوكرو.
 - الإعلان حول أمن الطيران المدني في أفريقيا.
 - خطة العمل الموحدة للنقل الجوي.
- 462- تم تقديم تقرير المؤتمر إلى المجلس التنفيذي كبند منفصل في جدول الأعمال.

ج- الاجتماع التاسع لمديري الطيران المدني/السلطات الجوية للكوميسا:

- 463- شاركت المفوضية في الاجتماع التاسع لمديري الطيران المدني/ السلطات الجوية لإقليم الكوميسا المنعقد في برايم هولدينج في كيجالي، رواندا يومي 4 و5 أبريل 2007. إن أهمية هذا الاجتماع بالنسبة لصناعة النقل الجوي في القارة تكمن في ارتباطه بمختلف التطورات الجارية على المستويات الإقليمية والقارية والعالمية. وعلى وجه الخصوص، شكّل التقدم الذي أحرزته الكوميسا بالتعاون مع مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي ومجموعة شرق أفريقيا في مجال تحرير النقل الجوي، مدخلا جوهريا في عمل مفوضية الاتحاد الأفريقي فيما يخص نفس المسألة على الصعيد القاري.
- 464- خلال الاجتماع، تمت الإشارة إلى أن المجموعات الاقتصادية الثلاث قد قامت معا باستكمال واعتماد التشريعات الخاصة بالمنافسة وأن إعداد أحكام التنفيذ في مرحلة متقدمة. وأقر الاجتماع أيضا بالتقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي على الصعيد القاري فيما يخص تنفيذ مقرر ياموسوكرو ولا سيما بالنسبة لمواءمة قواعد المنافسة ووضع آلية تسوية الخلافات وتعزيز هيئة الرصد وإنشاء وكالة التنفيذ.

- 465- على الصعيد العالمي، أحاط الاجتماع علما بآخر المستجدات مع تركيز خاص على سياسة الاتحاد الأوروبي الموحدة للنقل الجوي التي تعد أفريقيا بشأنها موقفا موحدا تحت إشراف الاتحاد الأفريقي من شأنه أن يوجه البلدان الأفريقية في الحفاظ الجماعي على مصالحها عند التفاوض على اتفاقيات

الخدمات الجوية مع الأطراف الأخرى. وفي هذا الصدد، أعرب الاجتماع عن رغبة الإقليم في تقديم الدعم للمبادرات القارية التي يشرف عليها الاتحاد الأفريقي بغية ضمان تحدث القارة ككل بصوت واحد حول مسائل الطيران المدني.

ميم-2-4 النقل البحري:

466- نظمت المفوضية، بالتعاون مع حكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية، مؤتمر الاتحاد الأفريقي الأول للوزراء المسؤولين عن النقل البحري تحت موضوع: "دور النقل البحري في تنمية أفريقيا". عُقد الاجتماع في أبوجا، نيجيريا من 19 إلى 23 فبراير 2007.

467- بحث الوزراء واتخذوا قرارات بشأن أهم المسائل الحالية للقطاع الفرعي للنقل البحري في أفريقيا بما في ذلك:

- مراجعة الميثاق الأفريقي للنقل البحري.
- ضرورة إنشاء منظمة قارية للنقل البحري.
- تعزيز سلامة وأمن النقل البحري وحماية البيئة البحرية.
- تعزيز فعالية الصيد البحري وخدمات الموانئ.
- تنمية الموارد البشرية في النقل البحري.
- التعاون المتين القائم مع الفاعلين الدوليين الرئيسيين في صناعة النقل البحري وعلى وجه الخصوص المنظمة البحرية الدولية.

468- أخيراً، اعتمد الوزراء النتائج الرئيسية التالية خلال مداولاتهم:

- إعلان أبوجا حول النقل البحري في أفريقيا.
 - خطة عمل النقل البحري للفترة بين 2007-2010.
- 469- تم تقديم تقرير المؤتمر إلى المجلس التنفيذي كبند منفصل في جدول الأعمال.

ميم-2-5 النقل بالسكك الحديدية:

470- أود أن أبلغ المجلس بأن المفوضية قد وقعت يوم 6 أبريل 2007 في الجزائر، الجمهورية الجزائرية على بروتوكول اتفاق مع الاتحاد الدولي للسكك الحديدية لتوطيد التعاون بين الطرفين.

471- لقد كان النشاطان الواردان في خطة عمل برازافيل حول تنمية السكك الحديدية في أفريقيا (مؤتمر الاتحاد الأفريقي الأول للوزراء المسؤولين عن النقل بالسكك الحديدية في برازافيل، أبريل 2006) المعزز بالمقرر

EX.CL/DEC.294(IX)، موضوع مبادرات في إطار التعاون بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الدولي للسكك الحديدية:

- ينظم الاتحاد الأفريقي والاتحاد الدولي للنقل بالسكك الحديدية، بالتعاون مع حكومة جنوب أفريقيا، المؤتمر المهني حول تواصل وتفاعل شبكات السكك الحديدية الأفريقية (نوفمبر 2007).
- الدراسة التمهيدية حول آفاق تنمية السكك الحديدية في أفريقيا بحلول 2025.

472- تم استكمال إعداد الاختصاصات المتعلقة بالدراسة حول صندوق تنمية السكك الحديدية في أفريقيا طبقا لخطة عمل برازافيل. ومن المتوقع إطلاق هذه الدراسة خلال النصف الثاني من 2007.

ميم-3 الطاقة:

ميم-3-1 المحروقات (النفط والغاز):

473- أود استرعاء انتباه المجلس إلى أنه في إطار تنفيذ مقررات القمة السابعة للاتحاد الأفريقي المتعلقة بنتائج الاجتماع الأول لوزراء الاتحاد الأفريقي المسؤولين عن المحروقات (النفط والغاز) الذي عقد في القاهرة (مصر) في 14 ديسمبر 2006، تم استكمال الأعمال التالية أو هي بصدد التنفيذ:

- في مايو 2007، تم استكمال الدراسات المشتركة بين الاتحاد الأفريقي/بنك التنمية الأفريقي حول: (1) تأثير ارتفاع أسعار النفط على الاقتصادات الأفريقية، (2) آفاق قطاع المحروقات (النفط والغاز) في أفريقيا و(3) آليات تنفيذ وسير صندوق النقد الأفريقي. وقد عقدت ورشة عمل للتصديق على هذه الدراسات في المقر المؤقت لبنك التنمية الأفريقي في تونس العاصمة يومي 11 و12 يونيو 2007. وسيتم إرسال النتائج إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي كما أوصى به مؤتمر القاهرة المذكور أعلاه.
- إعداد دراسة حول السياسة القارية للتنمية والتعاون في مجال المحروقات في أفريقيا: يجري حاليا إعداد الاختصاصات والتفاوض على التمويل لدى المؤسسة الأفريقية لبناء القدرات.
- إعداد دراسة حول الطاقات الجديدة والمتجددة وعلى وجه الخصوص الوقود الأحفوري: يجري حاليا إعداد الاختصاصات وتنظيم حلقة دراسية حول الوقود الأحفوري من 30 يوليو إلى 1 أغسطس 2007.

ميم-3-2 في مجال الطاقة الكهربائية:

474- يسرني أن أعلم المجلس بأنه قد تم الشروع في الدراسة الرامية إلى صياغة السياسة القارية والخطة الرئيسية لتنمية القطاع الكهربائي الأفريقي. وتتمثل الأنشطة الجاري إنجازها فيما يلي:

- تقييم الوضع الراهن للقطاع.
 - صياغة السياسة القارية.
 - إعداد المواصفات المطلوبة لصياغة الخطة الرئيسية لتنمية القطاع.
- 475- ينبغي أن تستند الدراسة إلى سياسات وبرامج المجموعات الاقتصادية الإقليمية. ويتعلق الأمر بالبناء معا على أساس عناصر السياسة والخطط الرئيسية الإقليمية القائمة أو قيد الإعداد أو المتوقعة على مستوى الأقاليم مع الأخذ في الاعتبار على وجه الخصوص دول المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي تعتبر ركائز التكامل الأفريقي.
- 476- عليه، تم القيام بمهام لدى المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومجمعات الطاقة ومنظمات أحواض الأنهار والبحيرات من مارس إلى يونيو 2007 وسيلها تنظيم ورشة عمل لإجازة هذه المرحلة من الدراسة من 1 إلى 4 أكتوبر 2007 بمشاركة الممثلين عن المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمجمعات الإقليمية للطاقة والمؤسسات المتخصصة للقطاع مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي وأمانة النيباد واللجنة الأفريقية للطاقة واتحاد منتجي وناقلي وموزعي الطاقة الكهربائية في أفريقيا.
- 477- فيما يتعلق بإنشاء لجنة تنسيق المشاريع الكهرومائية الكبرى والمتكاملة، شرعت المفوضية في صياغة دراسة قانونية ومؤسسية للتزود بالإطار الملائم والأمن بالنسبة لجميع أصحاب المصالح في تنمية المشاريع الكهرومائية الكبرى والمتكاملة، مثل مشروع سد إينجا الكبير.
- 478- تشمل الدراسة أيضا إعداد استراتيجة لإنجاز مشروع سد إينجا الكبير لجمهورية الكونجو الديمقراطية. وستعقد ورشة عمل لإجازة هذه المرحلة من الدراسة من 1 إلى 4 أكتوبر 2007.

ميم-4 الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، البريد:

ميم-4-1 مشروع الشبكة الأفريقية للخدمات المباشرة للطب عن بعد والتعليم عن بعد:

أ - تذكير موجز بالمشروع:

479- يذكر المجلس مشروع إنشاء شبكة إفريقية للخدمات المباشرة بواسطة الألياف البصرية والسواثل الذي تتولى الهند إنجازَه والذي يهدف إلى تزويد الدول 53 الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بالخدمات المباشرة للتعليم عن بعد والطب عن بعد.

480- تم توقيع اتفاقيتين بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والهند، تتعلق الاتفاقية الأولى مع الحكومة الهندية بالجوانب العامة لإنشاء الشبكة الإفريقية. وتتعلق الثانية الموقعة مع الشركة الهندية لمستشاري الاتصالات السلكية واللاسلكية بتولي

الشركة الهندية لعمليات التوريد والتركيب والتشغيل والصيانة لفترة 5 سنوات.

481- من جهة ثانية، تم التوقيع بين الطرفين بالأحرف الأولى على الاتفاقية بين الهند وكل دولة عضو ترغب في المشاركة في المشروع.

ب- تنفيذ المشروع:

482- ساهمت مفوضية الاتحاد الأفريقي في تنفيذ المشروع من خلال اضطلاعها بالأنشطة التالية:

- صياغة نصوص مختلف الاتفاقيات والبروتوكولات باللغات الرسمية الأربع للاتحاد الأفريقي وإرسالها إلى الدول الأعضاء لتوقع عليها بغية المشاركة في المشروع وحتى الآن، استلم الاتحاد الأفريقي بروتوكول الاتفاق الموقع من اثنين وعشرين (22) بلدا.
- توعية الدول والفاعلين الرئيسيين للمشاركة في المشروع.

483- يجري حاليا بناء المحطة المركزية وسيتم إعداد برنامج العمل (برنامج تنفيذ المشروع) من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي والبلدان المستفيدة والشركة المكلفة بتنفيذ الأعمال من أجل متابعة أفضل للمشروع.

ميم-4-2 مشروع الإدارة الإلكترونية (الفيسات)

484- يسعدني أن أبلغ المجلس بإطلاق مشروع الاتحاد الأفريقي الخاص بالإدارة الإلكترونية (الفيسات) الذي يهدف، في إطار التحول المؤسسي للاتحاد الأفريقي، إلى ضمان تقديم خدمات عصرية للاتصالات السلكية واللاسلكية والربط الكامل بين المقر الرئيسي للمفوضية والمكاتب الإقليمية والبعثات الخارجية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء وذلك من خلال إقامة شبكة ترابط بواسطة الأقمار الصناعية. وقد تم تدشين الشبكة رسميا يوم 25 مايو 2007 بمناسبة الاحتفال بيوم أفريقيا.

485- سيتمكن هذا المشروع الاتحاد الأفريقي من الحصول على نظام للاتصالات وبالتالي التمتع باستقلالية أكبر من حيث الخدمات وتوفرها. وستوفر هذه الشبكة للاتحاد الأفريقي خدمات مؤتمرات الفيديو والوصول إلى خدمات الإنترنت العالية النوعية وخدمات الهاتف على نظام IP وخدمة الإدارة المتكاملة للبيانات. وقد تم استكمال بناء المحطة المركزية في مقر المفوضية.

486- يشهد تنفيذ المشروع تقدما كبيرا حيث تم استكمال بناء المحطة المركزية وتدشين الشبكة رسميا يوم 25 مايو 2007 بمناسبة اليوم الأفريقي.

ميم-4-3 مواءمة السياسات والأطر التنظيمية للاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

487- بادرت المفوضية إلى إجراء دراسات حول صياغة إطار مرجعي منسق للسياسات والتنظيمات يساعد على التنمية المتناسقة والسريعة للشبكات والخدمات الإقليمية والقارية للاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

488- تتمثل أهم النتائج المنتظرة من هذه الدراسات في:

- التعبير عن رؤية إقليمية وقارية مشتركة حول دور قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما يتوقع منه وما يحتاج إليه من تحفيز.
- إطار مرجعي موائم لسياسة تنمية قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وممارسات تنظيمية قابل للتطبيق على مستوى الأقاليم بل وعلى المستوى القاري، لا سيما فيما يتعلق بالتوجيهات الاستراتيجية والنقاط التي من المتوقع أن تصدر بشأنها توجيهات مجتمعية وغيرها.
- تحديد الدراسات المشتركة بين القطاعات ذات الأولوية التي يتعين إجراؤها.
- إيجاد آلية ملائمة للتشاور والتعاون بين الفاعلين والشركاء الرئيسيين من أجل دعم النهج المجتمعية فيما يخص الأنشطة المتعلقة بتنمية القطاع.

489- تم إنشاء لجنة الخبراء في يوليو 2006 وبأشرت أعمالها في أغسطس 2006. كما تم تقديم مشروع تقرير الخبراء الاستشاريين وبحته خلال اجتماع لجنة التوجيه المنعقد يومي 8 و9 أبريل 2007. وبالمثل، تم تقديم ملخص عن الأعمال إلى اجتماع هيئة مكتب الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المنعقد في القاهرة يوم 27 أبريل 2007.

490- سيتم تقديم التقرير النهائي إلى الدورة الاستثنائية لمؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المقرر عقدها في أديس أبابا في أكتوبر 2007.

ميم-4-4 مشروع إنشاء فضاء موحد لترقيم الاتصالات السلكية واللاسلكية في أفريقيا:

491- يهدف مشروع إنشاء الفضاء الموحد أساسا إلى ما يلي:

- إثارة اهتمام المتعاملين لبناء شبكات إقليمية موحدة تتضمن نقاط تبادل إفريقية عبر الإنترنت.
- دعم الترابط بين الشبكات وتشجيع إنشاء خدمات إفريقية.
- إعطاء رمز قوي لوحدة أفريقيا وتكاملها.

- الإسهام في زيادة المنافسة وتوسيع نطاق سوق خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا.
- الإسهام في تقليص الفجوة الرقمية.

492- اقترحت الدراسة الأولية التي أجريت في 2004 الخيارات التالية لتحقيق الفضاء الموحد للترقيم:

- الحصول من الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، وفقا للتوصية E164، على رقم مشير (+28 أو 288) مشترك بين بلدان أو مجموعة من البلدان الإفريقية، على أن يعمل به جنبا إلى جنب مع الأرقام المشيرة الدولية الفردية المعتمدة حاليا في البلدان.
- استعمال هذا الرقم المشير المشترك بين البلدان في الخدمات الإفريقية الموجهة أساسا إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- إنشاء فضاء ترقيم الاتصالات السلكية واللاسلكية الإفريقية يشمل مجموع البلدان التي ستشارك في المشروع.

493- تم عرض نتائج الدراسة الأولية على خبراء الدول الأعضاء في مارس 2005. وقد وافقوا على الخيار ومراحل إنشاء الفضاء الموحد للترقيم ومنهجيته وأوصوا بما يلي:

- الشروع في المساعي الضرورية لتعبئة الموارد لضمان انطلاق الأنشطة التحضيرية الأولية.
- إجراء دراسات جدوى اقتصادية لتشجيع التزام الدول الأعضاء بالمشاركة في المشروع.

- صياغة خطة دعائية لترويج المشروع بغية توعية جميع الفاعلين وأصحاب المصالح وضمان الدعم من المناطق الأخرى من العالم.
- الشروع في حملات توعية وحملات إعلامية خلال التظاهرات الإقليمية والقارية والدولية التابعة لقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية.

494- تميز وضع تنفيذ المشروع بإنجاز الأنشطة الأساسية التالية:

- أنشطة توعية وإعلام قامت بها المفوضية عام 2005 خلال تظاهرات قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية.

- إعداد مذكرة تفاهم حول المشاركة في المشروع وإرسالها إلى الدول للتوقيع عليها.
- الإنجاز الجاري لدراسة حول الخدمات المحتملة والفرص التي يتيحها مشروع الفضاء الموحد لترقيم الاتصالات السلكية واللاسلكية.

495- سيسمح التوقيع على البروتوكول بتشكيل فريق البلدان الذي سيتم باسمه تقديم طلب رمز الترقيم إلى الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. وأود أن أدعو المجلس إلى تقديم دعم ملموس للمشروع الذي يكتسي أهمية قصوى بالنسبة للدول الأعضاء.

ميم-4-5 مواءمة سياسات وتنظيمات مراكز البريد واستراتيجيات تعزيز قطاع البريد في أفريقيا:

- 496- أجرت المفوضية دراسة حول مواءمة سياسات وتنظيمات مراكز البريد واستراتيجيات تعزيز قطاع البريد. وقد شُرع في أعمال هذه الدراسة في 15 يناير 2007.
- 497- من المقرر عقد اجتماع للخبراء لبحث ومواءمة نتائج هذه الدراسة في الربع الرابع من عام 2007.

ميم-5 الأنشطة الأخرى:**ميم-5-1 اتحاد البنية التحتية لأفريقيا:**

498- تم عقد الاجتماع الرفيع المستوى الثالث حول اتحاد البنية التحتية لأفريقيا في برلين، جمهورية ألمانيا الاتحادية يومي 17 و18 يناير 2007. وسبقه الاجتماع التنسيقي للجانب الأفريقي يوم 16 يناير 2007.

499- بحث اجتماع اتحاد البنية التحتية لأفريقيا آلية تنسيق تنمية البنية التحتية التي أعدها الاتحاد الأفريقي والتي تحدد أدوار مختلف الفاعلين بما في ذلك الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات المتخصصة وأمانة النيباد وبنك التنمية الأفريقي والاتحاد الأفريقي. فقد كانت هذه من أهم المسائل التي كان من الضروري معالجتها باعتبارها مسألة ذات أولوية للقضاء على التداخلات الواضحة وازدواجية الجهود.

500- كما تم التأكيد على ضرورة تعزيز قدرات المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي بغية تشجيع وتسهيل تنفيذ المشاريع الإقليمية والقارية الخاصة بالبنية التحتية.

501- تمت إثارة مسألة رئيسية أخرى تمثلت في ضرورة استجابة اتحاد البنية التحتية لأفريقيا لتطلعات أفريقيا من خلال تسهيل تعبئة الموارد. وقد طلب الجانب الأفريقي من اتحاد البنية التحتية لأفريقيا التركيز على الاستراتيجيات الجديدة التي من شأنها أن تتخلص كليا من ترتيبات التمويل التقليدية وأن تفضي إلى زيادة مكثفة في التزامات التمويل وإلى إجراءات دفع فعالة.

ميم-5-2 ورشة العمل حول مبادرة مجموعات الثماني لبناء القدرات من أجل تعزيز هندسة الإدارة الأفريقية للبنية التحتية:

502- نظمت المفوضية، بالتعاون مع الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون والتنمية الاقتصادية وبنك التنمية الأفريقي، ورشة عمل لبحث استراتيجيات تنفيذ مبادرة بناء قدرات المجموعات الاقتصادية الإقليمية في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا يومي 5 و6 مارس 2007.

503- خلال ورشة العمل، تمت مناقشة المسائل الرئيسية التالية:

- توضيح دور كل فاعل.
 - تحديد احتياجات بناء القدرات على أساس أدوار ومؤهلات كل فاعل.
 - مواءمة أنشطة المانحين في دعم التكامل الإقليمي.
- 504- بحثت ورشة العمل، على وجه الخصوص، أدوار واحتياجات مختلف المؤسسات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والقارية فيما يخص إعداد وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والتنظيمات والبرامج والمشاريع. وفي مايو 2007، استضاف بنك التنمية الأفريقي اجتماع عمل لتوضيح التفاصيل الفنية المرتبطة بمبادرة بناء القدرات فيما يخص هيكل الحكم والمسائل المؤسسية والقانونية ومستويات التمويل المستهدفة والجدول الزمني للتنفيذ. وتم عموماً الاتفاق على دمج مرفق بناء القدرات في الصندوق الخاص للنيباد- مرفق إعداد مشاريع البنية التحتية بغية تفادي إنشاء أداة جديدة.

ميم-5-3 الإطار الاستراتيجي المتوسط والطويل الأمد للنيباد:

505- إن الإطار الاستراتيجي المتوسط والطويل الأمد للنيباد الذي يجري إعداده حالياً يعتبر برنامج إطار حل محل خطة عمل الاتحاد الأفريقي/ النيباد القصيرة الأمد حول البنية التحتية. وتعتبر المفوضية صاحب المصلحة الرئيسي في صياغة هذا الإطار الاستراتيجي الذي سيشكل برنامج إطار قاري شامل لتنمية البنية التحتية في أفريقيا في الأمدين المتوسط والطويل. وفي هذا السياق، تنفرد مفوضية الاتحاد الأفريقي بالدور القيادي باعتبارها رئيساً للجنة توجيه الإطار الاستراتيجي المتوسط والطويل الأمد للنيباد.

506- وقد عين بنك التنمية الأفريقي فريق خبراء استشاريين للقيام بدراسة لإعداد الإطار الاستراتيجي المتوسط والطويل الأمد للنيباد. وقد قام الفريق بتقديم الجزء الأول من الدراسة الذي يشمل مقترحات حول التعجيل بتنفيذ مشاريع خطة العمل القصيرة الأمد وتحليل البنية التحتية والفجوات في الخدمات التي تؤثر سلباً على قدرة الاقتصادات الأفريقية على التنافس وتطوير قاعدة بيانات قارية للبنية التحتية.

507- تم عقد ورش عمل إقليمية لمراجعة وإجازة نتائج الدراسة قبل بدء المرحلة القادمة. وعُقدت ورش العمل التي شاركت فيها وترأستها المفوضية في

ليبرفيل، الجابون بالنسبة لوسط أفريقيا في مارس 2007، وفي تونس، الجمهورية التونسية بالنسبة لشمال أفريقيا في أبريل 2007، وفي أروشا، تنزانيا بالنسبة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في أواخر أبريل 2007، وأبوجا، نيجيريا بالنسبة لغرب أفريقيا في بداية مايو 2007. ومن المقرر عقد ورشة عمل قارية لمراجعة الجزء الأول من الدراسة يستضيفها الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في نهاية يوليو 2007.

ميم-5-4 اعتماد آلية التنسيق لتنمية البنية التحتية:

- 508- قامت المفوضية بصياغة الآلية، بالتعاون مع بنك التنمية الأفريقي وأمانة النيباد وتم توسيعها لتشمل المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات المتخصصة للاتحاد الأفريقي.
- 509- تم تقديم الوثيقة خلال عدة اجتماعات بما في ذلك اجتماع اتحاد البنية التحتية لأفريقيا (مجموعة الثماني) في 17 يناير 2007 في برلين. وتم اعتماد النسخة النهائية من الآلية من قبل اجتماع اتحاد البنية التحتية لأفريقيا (مجموعة الثماني) المنعقد يومي 6 و 7 مارس 2007 في أديس أبابا في مقر المفوضية.

ميم-5-5 الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا حول تنمية البنية التحتية في أفريقيا:

- 510- قررت مفوضية الاتحاد الأفريقي والمفوضية الأوروبية الإطلاق الرسمي لأنشطة الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا ولجنة التوجيه حول البنية التحتية في أفريقيا في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا يومي 5 و 6 سبتمبر 2007.
- 511- تهدف هذه الشراكة إلى التعجيل بتنمية البنية التحتية لقطاعات النقل والطاقة والمياه والمجاري إلى جانب الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية ضمان ترابط أفضل على المستويات القارية والإقليمية والوطنية.
- 512- سيتم تسهيل الاستثمارات على المستوى القاري من خلال إنشاء صندوق ائتمان يضم تسع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي يأويه بنك الاستثمار الأوروبي. ويقدر مبلغ هبات الصندوق الذي تم تشكيله 87 مليون يورو.

ميم-5-6 إطلاق اللجنة الأفريقية للطاقة:

- 513- يسرني أن أعلم المجلس بأنه قد تم بلوغ الحد الأدنى المطلوب (15) من وثائق التصديق لتفعيل اللجنة الأفريقية للطاقة منذ ديسمبر 2006. ومنذ ذلك الحين، تم إيداع ثلاث وثائق تصديق لدى المفوضية مما سمح للخبراء

بالشروع في بحث النصوص القانونية والتنظيمية لوضع أجهزة اللجنة الأفريقية للطاقة وسيرها.

- 514- سيتم الإطلاق الرسمي للجنة الأفريقية للطاقة، طبقا للاتفاقية المؤسسة لها، يوم 22 أكتوبر 2007 في مقرها في الجزائر، الجمهورية الجزائرية. وسيُعقد اجتماعان فنيان للخبراء قبل هذا التاريخ تحت إشراف مفوضية الاتحاد الأفريقي حيث تم عقد الاجتماع الأول يومي 21 و22 مايو 2007 في أديس أبابا وسيُعقد الثاني في أغسطس أو سبتمبر 2007 في الجزائر العاصمة.
- 515- تزامنا مع تفعيل اللجنة الأفريقية للطاقة، من المتوقع أيضا عقد المؤتمر العام الأول للجنة الكهربائية الفنية الأفريقية للتوحيد القياسي والتي تعتبر جهازا فرعيا للجنة الأفريقية للطاقة، في أكرا، غانا. وقد تم عقد اجتماعين فنيين تحضيريين تحت رعاية مفوضية الاتحاد الأفريقي أولهما كان في مقر المفوضية في أديس أبابا من 16 إلى 18 أبريل 2007. وأنتهز هذه الفرصة لأوجه نداءً إلى جميع الدول الأعضاء للتوقيع والتصديق على هذه الوثيقة الهامة الذي سيكون لها دور هام جدا في مجال الطاقة في أفريقيا.

نون- الاقتصاد الريفي والزراعة

516- أود أن أخطر المجلس بأنه منذ التقرير الأخير في يناير 2007، سجلت تطورات ملحوظة على صعيد تنفيذ برنامج العمل الزراعي الأفريقي في إطار البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وإعلان سرت بشأن الزراعة والمياه ومتابعة عمليات تنفيذ المقررات السابقة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي. وقد ظلت المفوضية تعمل مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية وشركائها مركزة تدخلاتها على مجالات مختارة رئيسية ذات المزية النسبية وهي المجالات التي تؤدي قيادة المفوضية فيها إلى توليد قيمة مضافة وإمكانية إحداث أثر بالغ على النمو الزراعي والتنمية الزراعية وإدارة البيئة والموارد الطبيعية.

نون-أولا تنفيذ الأجندة الزراعية الأفريقية ضمن إطار البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية – سرت:

517- في أعقاب التصديق على الخطة المتكاملة للبرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية – سرت. من جانب مؤتمر رؤساء الدول والحكومات خلال دورته العادية السابعة في بانجول، 2006 بموجب المقرر (EX.CL/DEC.297(IX) وبغية تفعيل خطة التكامل، قامت المفوضية والنيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بتنظيم اجتماع استشاري بغية بناء وتعزيز قدراتها التنسيقية ومواءمة جهودها وتحديد أدوارها وجهدها الجماعي لتعبئة الموارد اللازمة للأجندة الزراعية والاستثمار في إفريقيا. واتفقت المؤسسات الثلاث على عقد اجتماعين كل عام بين الفرق الزراعية لمفوضية الاتحاد الإفريقي والنيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بهدف توفير منبر للمؤسسات الهامة الثلاث من أجل: إعداد تقرير عن التقدم المحرز والإنجازات والتحديات في تنفيذ الأجندة الزراعية في إفريقيا؛ معالجة الفهم الجماعي وتوحيد أهداف ومقاصد برنامج الزراعة على الأصعدة القارية والإقليمية والوطنية؛ إضفاء الصبغة الداخلية والمؤسسية على التفاعلات بين مفوضية الاتحاد الإفريقي والنيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية من أجل التنسيق النهائي السلس وإلقاء الضوء على التقدم المحرز في أجندة الزراعة في إفريقيا وذلك، من جملة أمور أخرى. وكان من المقرر عقد الاجتماع الأول في مايو 2007 غير أنه تم تأجيله إلى 26-28 سبتمبر 2007. وتم إعداد اختصاصات اجتماع رفع التقارير والمذكرة المفاهيمية. وستدرج نتائج هذا الاجتماع في اجتماع الاتحاد الإفريقي الوزاري في مارس 2008. ومن بين القضايا الرئيسية الأخرى التي اتفق عليها من أجل الجهود الجماعية في هذا الإطار: إنشاء نظام مترابط

للاتصالات واستراتيجية مشتركة لتعبئة الموارد من المصادر المحلية والأجنبية.

518- كان أهم إنجاز هو إطلاق عملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية على مستوى البلدان حيث أن أول بلد شرع في العملية هو رواندا. وقد عقدت المائدة المستديرة التي نظمتها رواندا حول عملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية على مستوى البلدان في مارس 2007. ومن أهم نتائج هذه العملية: (1) أطر الاستثمار ضمن دعائم البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وبرامج العمل المبكر، (2) موافقة البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية لرواندا على تنفيذ الخطة الاستراتيجية لتغيير الزراعة في إطار استراتيجيتها للتنمية الاقتصادية والحد من الفقر.

نون-ثانيا إعلان مابوتو حول تخصيص 10% على الأقل من الميزانيات الوطنية لقطاع الزراعة:

519- كمتابعة لتنفيذ تخصيص 10% من الميزانية لقطاع الزراعة، تواصل كل من المفوضية وأمانة النيباد معا رصد تنفيذ المقرر من قبل الدول الأعضاء وجمع بياناتها وتحليلها بانتظام. وبغرض تحسين نوعية ودقة البيانات المجمعة على المستوى القطري، قامت كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي والنيباد بتعبئة مبلغ 500000 دولارا أمريكيا كدعم مالي من البنك الدولي لاستخدامه من قبل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وذلك بهدف تعزيز وبناء قدرات الدول الأعضاء في ميدان جمع البيانات وتحليلها.

520- في إطار البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية- سرت على وجه الخصوص، قامت إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة بتنفيذ أنشطتها ذات الأولوية على النحو التالي:

نون-ثانيا-1 تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية: الدعامة الأولى: توسيع المجال في إطار الإدارة المستدامة للأراضي وأنظمة مراقبة المياه الموثوق فيها:

أ- تغيير المناخ:

521- تبعا لاعتماد المقرر بشأن تغيير المناخ من قبل الدورة العادية الثامنة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في يناير 2007، شرعت المفوضية في إعداد برنامج تنفيذ خطة العمل والاستراتيجية حول تغيير المناخ من أجل التنمية. وتتم هذه العملية بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي. عند استكمال برنامج التنفيذ الرامي إلى تعزيز تنفيذ تدابير التأقلم والحد من تغيير المناخ بغية مضاعفة تكيف أفريقيا مع تغيير وتقلبات المناخ، سيتم تقديمه إلى الشركاء في التنمية من أجل المساعدة على تنفيذه.

ب- مبادرة السور الأخضر للصحراء الكبرى:

522- في يناير 2007، اعتمد مؤتمر الاتحاد المنعقد في أديس أبابا، إثيوبيا المقرر الذي يجيز مبادرة الحائط الأخضر للصحراء الكبرى. ومنذ اعتماد هذا المقرر التاريخي، شرعت المفوضية في عملية صياغة خطة رئيسية تركز على وجه الخصوص على المسائل المتعلقة بتنفيذ المبادرة. ويجري بذل الجهود من أجل تشجيع الدول الأعضاء المعنية على مباشرة تنفيذ المبادرة على المستوى الوطني.

ج- الحد من خطر الكوارث:

523- أود أن أعلم المجلس بأن المفوضية حظيت بمساعدة أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث للأمم المتحدة لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للحد من الكوارث. وبالتعاون مع الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث والمرفق العالمي للحد من الكوارث التابع للبنك الدولي، تم عقد اجتماع للخبراء واجتماع وزاري للإيكواس يومي 17 و18 مايو 2007 لبحث طرق ترجمة سياسة الإيكواس حول الحد من الكوارث التي تم اعتمادها في يناير 2007 على أرض الواقع. وستواصل المفوضية استشارة المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى لمراجعة استراتيجياتها أو صياغة استراتيجيات جديدة وإعداد برامج تنفيذ إقليمية.

د- إدارة المياه العابرة للحدود:

524- في إطار جهودها الرامية إلى تنفيذ " إعلان سرت حول تحديات تحقيق التنمية المستدامة والمتكاملة في مجال الزراعة والمياه في أفريقيا"، استمرت المفوضية في التعاون الوثيق مع مجلس الوزراء الإفريقي للمياه لتعزيز المنظمات القائمة لأحواض الأنهار والبحيرات، من خلال تقريبها لبعضها وتوحيدها في هيئة تنظيمية واحدة. ولهذا الغرض، نظمت المفوضية بالتعاون مع الشبكة الأفريقية لمنظمات الأحواض اجتماعاً للرؤساء التنفيذيين لمنظمات أحواض الأنهار والبحيرات في جنوب أفريقيا في مارس 2007. وبناءً على ذلك، راجعت الشبكة الأفريقية لمنظمات الأحواض هيكل العضوية من أجل منح منظمات أحواض الأنهار والبحيرات عضوية المجلس الوزاري الإفريقي حول المياه وتوفير الدعم الفني له في المسائل المتعلقة بإدارة المياه العابرة للحدود في القارة.

هـ- الرصد الإفريقي للبيئة من أجل التنمية المستدامة:

525- فيما يخص تنفيذ الرصد الإفريقي للبيئة من أجل التنمية المستدامة، تم إحراز تقدم ملحوظ. وتقوم مفوضية الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي حالياً بعملية تحديد شركة أو اتحاد شركات لتقديم المساعدة الفنية مع أمل أن يشرف تنفيذ المشروع على نهايته في الربع الأخير من عام 2007.

نون-ثانيا-2 تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل: الدعامة الثانية: تحسين البنية التحتية

والقدرات المتعلقة بالتجارة للوصول إلى الأسواق:

إنشاء سوق أفريقية مشتركة للمنتجات الغذائية:

526- يذكر المجلس أنه خلال مؤتمر رؤساء الدول لمنظمة الوحدة الإفريقية الذي عقد في لوساكا في يوليو 2001، تم اقتراح حل ممكن لمشكلة الأمن الغذائي في إفريقيا ويتمثل في إنشاء سوق أفريقية مشتركة للمنتجات الزراعية. وبناءً عليه، بدأت المفوضية، بالتعاون مع منظمة التغذية العالمية، بالعملية التي سوف تتوج بإنشاء السوق المشتركة الإفريقية للمنتجات الغذائية الأساسية. تبعا لورشة العمل حول إطلاق المشروع في سبتمبر 2006 في مقر مفوضية الاتحاد الأفريقي، تم تعيين خبراء استشاريين يعملون حاليا على مختلف عناصر المشروع مثل تحديد وتحليل المشاكل المتعلقة بالتجارة والأسواق، تحليل تدفقات السلع الزراعية داخل وبين المجموعات الاقتصادية الإقليمية، تحديد المنتجات ذات الإمكانات الكبيرة وتحليل المسائل القانونية المتصلة بالتجارة في أفريقيا. ومن المنتظر إعداد التقرير النهائي في نهاية يونيو 2007. وبعد ذلك، سيتم عقد ورشة عمل تضم أصحاب المصالح الرئيسيين لمراجعة التقرير وصياغة استراتيجية وخطة عمل لإنشاء السوق الأفريقية المشتركة للمنتجات الغذائية.

نون-ثانيا-3 تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية: الدعامة الثالثة: رفع

التوريدات الغذائية والحد من المجاعة:

أ- البرنامج الأفريقي للبذور والتكنولوجيا الأحيائية:

527- خلال الدورة العادية الخامسة للاتحاد الأفريقي المنعقدة في سرت، ليبيا في يوليو 2005، تمت التوصية بضرورة إعداد برنامج أفريقي شامل للبذور والتكنولوجيا الأحيائية كأحدى الأولويات ذات الأولوية لتنمية أفريقيا. وبالتالي، فقد أعدت مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأغذية والزراعة وثيقة مفاهيمية للبرنامج الأفريقي للبذور والتكنولوجيا الأحيائية الذي تم اقتراحه. يقترح مفهوم البرنامج نهجا متكاملًا يهدف إلى إيجاد استراتيجية تنمية شاملة لقطاع البذور والتقنيات المناسبة للتكنولوجيا الأحيائية والإنتاج في أفريقيا. وتم تقديم مفهوم البرنامج الأفريقي للبذور والتكنولوجيا الأحيائية إلى خبراء الدول الأعضاء في قمة الأمن الغذائي التي عقدت في أبوجا وتمت الموافقة عليه أخيرا في المؤتمر الثامن للاتحاد الأفريقي في يناير 2007. تم توزيع وثيقة البرنامج على جميع الدول الأعضاء وكذلك أرسلت رسائل إلى المانحين المحتملين لإبلاغهم بمقترح البرنامج وطلب دعمهم في تنفيذ هذا المقرر. وسوف يتم إجراء برنامج للتدريب في مقر منظمة الأغذية والزراعة في روما من 28 مايو-1 يونيو 2007 لمعالجة الاستراتيجيات والإطار، التي

يمكن استخدامها في إعداد متطلبات المشروع الضرورية لتنفيذ البرنامج في الدول الأعضاء.

ب- تنفيذ إعلان أبوجا للأسمدة من أجل الثورة الأفريقية الخضراء:

528- بودي تذكير المجلس بأن إعلان أبوجا للأسمدة من أجل الثورة الأفريقية الخضراء قد تم اعتماده في 13 يونيو 2006 في أبوجا، نيجيريا. ومنذ ذلك الحين، تم القيام بعدد من الأنشطة على طريق تطبيق هذا الإعلان في القارة. فعلى المستوى القاري، أعد ثلاثون (30) بلدا وأربع (4) مجموعات اقتصادية إقليمية استراتيجيات قطرية وإقليمية وأدوات للرصد والتقييم بغية الوقوف على التقدم المحرز ورفع تقارير بشأنه وهي الاستراتيجيات التي يتم نشر الآن لدى الدول الأعضاء للحصول على المعلومات حول التقدم المحرز نحو تنفيذ هذا المقرر. وكخطوة أولى نحو تنفيذ القرار رقم 8 من الإعلان، تقوم كل من مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والكوميسا بإعداد خطة عمل للشراء وتوزيع الأسمدة على الصعيد الإقليمي. وكانت الإيكواس قد شرعت في القيام بخطوات لمواءمة سياساتها الإقليمية وتشريعاتها لضمان حركة الأسمدة عبر الأقاليم وهي معفاة من الضرائب والرسوم تنفيذاً للقرار 2 من الإعلان. وقدمت الإيجاد ورقة مفاهيمية إلى البنك الأفريقي للتنمية حول دراسة من سنة واحدة لإعداد سياسة إقليمية حول الأسمدة. وتقوم المجموعة الاقتصادية لوسط أفريقيا بإجراء مناقشات مع الاتحاد الأفريقي/النيباد لتحديد خطوات العمل ذات الأولوية وإعداد مقترح حول مشروع لتنفيذ استراتيجيتها الإقليمية وما يزال على مجموعة شرق أفريقيا واتحاد المغرب العربي وتجمع سين- صاد إعداد استراتيجياتها الإقليمية.

529- على المستوى القطري، فإن القرار 3 (تطوير وتنمية شبكات توزيع المدخلات) والقرار 5 (منح إعانات مستهدفة) والقرار 10 (تحسين وصول المزارعين إلى المدخلات التكميلية) قد حظيت بأعلى قدر من الاستجابة على المستوى القطري. فمثلا، تقوم كل من كينيا وتنزانيا ورواندا وسوازيلاند بتحسين مستوى حصول المزارعين على الأسمدة من خلال تطوير وتحسين شبكات توزيع المدخلات. وتقوم كل من مدغشقر ومصر وبوتسوانا وتنزانيا وسوازيلاند بتحسين حصول المزارعين على المدخلات التكميلية والخدمات.

530- فيما يخص مبادرات القطاع الخاص لإنتاج الأسمدة، تقوم ملاوي ببناء محطة لإنتاج الحبيبات بمساعدة حكومة تايوان. وسيبدأ هذا المصنع الإنتاج خلال هذه السنة وتخطط شركة خاصة لإنتاج أسمدة مركبة ومخصصة للاستجابة للطلب المتزايد على المحاصيل الخاصة ببعض البذور في كينيا، أما في نيجيريا فيتم إعادة هيكلة شركة الأسمدة النيجيرية التي ستقوم بإنتاج الأسمدة خلال النصف الثاني من سنة 2007.

531- وفقاً للقرار 11 الذي ينص، من جملة أمور أخرى، على "دعوة بنك التنمية الأفريقي بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي بإنشاء آلية تمويل الأسمدة الأفريقية بحلول سنة 2007"، أعد بنك التنمية الأفريقي مشروع إطار وأداة قانونية لإنشاء آلية تمويل الأسمدة الأفريقية. وفي 2 مايو من هذه السنة، عقد بنك التنمية الأفريقي الاجتماع الأول للتشاور مع الشركاء حول آلية تمويل الأسمدة الأفريقية. ومن نتائج الاجتماع التشاوري هذا ضرورة عقد اجتماع آخر للمتابعة في يوليو حول آلية تمويل الأسمدة الأفريقية ومن المتوقع أن يبحث مجلس إدارة بنك التنمية الأفريقي موضوع آلية تمويل الأسمدة الأفريقية بحلول سبتمبر 2007، ليعقد بعد ذلك مؤتمر لجمع التبرعات من الشركاء تحت إشراف مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا من قبل بنك التنمية الأفريقي بحلول أكتوبر 2007.

نون-ثانيا-4 تنفيذ الوثيقة والمرفقة للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية:

أ) صيد الأسماك:

532- يدعو إعلان سرت لسنة 2004 مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى "تعزيز تطوير الموارد السمكية" وطرق ومعدات صيد السمك وتحسين مرافق حفظه وتخزينه وتوزيعه ومعالجته وتشجيع التعاون الإقليمي في مجال صيد الأسماك بما في ذلك حماية الموارد السمكية في مناطقنا الاقتصادية الخاصة". وفي هذا السياق، تعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي مع المنظمات الإقليمية لصيد الأسماك والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء لمواءمة السياسات وخاصة تلك المتعلقة باتفاقيات الوصول إلى الأسماك.

(1) اتفاقية الوصول إلى الأسماك:

533- غالباً ما يتم الحديث عن اتفاقية الوصول إلى الأسماك على أنها غير عادلة بالنسبة للدول الأفريقية الساحلية لأن معظم فوائدها تصبح من حق البلدان الأجنبية المشاركة. كما يقال في الكثير من الأحيان، فإن هذه الاتفاقيات ساهمت في الاستغلال المفرط للموارد السمكية وفي استخدام ممارسات غير مستدامة كما عملت المفوضية كذلك مع منظمة الأغذية والزراعة في إجراء دراسة لمساعدة الدول الأعضاء على التفاوض حول الاتفاقيات التي تضع في الحسبان حقوق ومصالح الدول الأفريقية الساحلية عن طريق إعداد مواد توجيهات في مجال التفاوض وكذلك من خلال تعيين عاملي الدول الأعضاء بغية تحسين مهاراتهم التفاوضية. تم إرسال بعثات استشارية إلى عدة بلدان في غرب وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وتم استكمال تقرير واستراتيجية وخطة العمل وهي الوثائق التي ستتم مراجعتها خلال ورشة عمل تعقد يومي

10 و 11 يوليو 2007 بمشاركة دول أعضاء مختارة وأصحاب المصلحة الرئيسيين.

(2) الشراكة الاقتصادية من أجل صندوق استثمار مستدام لصيد الأسماك في الأنظمة الإحيائية البحرية الكبيرة في أفريقيا:

534- إن الشراكة الاقتصادية من أجل صندوق استثمار مستدام لصيد الأسماك في الأنظمة الإحيائية البحرية الكبيرة في أفريقيا هي مبادرة جديدة لإيجاد وسائل تمويل إضافية من مرفق البيئة العالمية والشركاء الآخرين لصالح البلدان الساحلية في أفريقيا من أجل المساعدة على دعم صيد الأسماك البحرية المستدام. وتتضمن المبادرة أساساً: (1) صندوق الاستثمار المستدام لصيد الأسماك، وهو آلية تمويل لتوفير مبلغ 60 مليون دولار أمريكي كمنح من مرفق البيئة العالمي خلال العشر سنوات المقبلة للمشاركة في تمويل المشاريع القطرية ذات الصلة بصيد الأسماك البحرية المستدام. (2) الشراكة الاستراتيجية لأصحاب المصالح والمانحين والمنظمات الإقليمية الذي يترأسه الاتحاد الأفريقي. خلال الفترة من يناير إلى يونيو 2007، تم قبول مقترح تمويل من السنغال وآخر من كينيا حيث يجري بحثهما الآن. تتفاوض اللجنة الاستشارية الإقليمية برئاسة الاتحاد الأفريقي على منحة بمبلغ مليون دولار أمريكي لتمويل أنشطتها خلال الثلاث سنوات المقبلة.

نون-ثانياً-5 المسائل الشاملة:

(أ) إطار وتوجيهات سياسة الأرض في أفريقيا:

535- خلال الفترة قيد البحث، تواصلت جهود اتحاد أفريقيا المكون من مؤسسات أفريقية ثلاث وهي مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي، بقيادة مفوضية الاتحاد الأفريقي، للسعي إلى إيجاد شراكاتها وتعزيزها بغية قيادة عملية تطوير إطار سياسة الأرض الأفريقي الشامل والتوجيهات الخاصة به وكذلك طرق تنفيذه على المستويات القطرية والإقليمية والقارية بغية ضمان حقوق الأرض ورفع الإنتاجية وتحسين أساليب العيش وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والمساهمة في خلق نمو اقتصادي عريض في كامل القارة. كما أنشأ اتحاد أفريقيا وشراكاته ودعمها وبذل جهوداً تعاونية مع المؤسسات الرائدة في مجال سياسة الأرض ومبادرات إصلاحها. ويواصل الاتحاد تعبئة الموارد لصالح هذه المبادرة.

536- ومن المهام الرئيسية التي تم القيام بها خلال الفترة قيد البحث: (1) عقد اجتماع للخبراء في مايو 2007 من أجل إيجاد نهج لوضع المؤشرات الوطنية والإقليمية في مجال الأرض وهي المؤشرات التي سيتم استخدامها لقياس أداء البلدان لتنفيذ سياسات الأرض وإصلاحها. كما كان الهدف من الاجتماع تحديد قائمة مبدئية من النقاط المرجعية والمؤشرات لقياس مدى إحراز التقدم في

معالجة القضايا الرئيسية للأرض في أفريقيا. تم التوصل إلى توافق بشأن عناصر خارطة الطريق لتطوير ومراجعة النقاط المرجعية والمؤشرات الخاصة بإطار سياسة الأرض في أفريقيا والدعوة إليها. (2) يجري العمل لإعداد التقييمات الإقليمية بالتعاون مع مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي في منطقة الجنوب وهي التقييمات التي ستوثق الخصوصية الإقليمية وواقعها على الأرض. ستتبع ذلك أعمال مشابهة في الأقاليم الأخرى. وستشكل نتائج هذه التقييمات أساساً للمناقشات خلال المشاورات الإقليمية المقبلة للأقاليم الخمسة التي تتشكل منها القارة. وستكون النتيجة الرئيسية لهذه المشاورات مشروعاً يتم إثراؤه للإطار القاري والتوجيهات حول سياسة الأرض وإصلاحها مع توفير نقاط مرجعية ومؤشرات واضحة.

ب) إنشاء منتدى المزارعين الأفريقيين:

537- يسرني إبلاغ المجلس أنه خلال الفترة قيد البحث يجري العمل على إنشاء منتدى المزارعين الأفريقيين الذي سيرتكز على المبادرات الوطنية والإقليمية القائمة. وسوف تعمل المفوضية على أن يقوم المزارعون ومنظماتهم بقيادة عملية الإنشاء. وسيكون الهدف الرئيسي من المنتدى هو تعبئة وتعزيز القدرات الجماعية للمزارعين لتشمل النساء والشباب ومنظماتهم. وعلى وجه التحديد، فإن المنتدى سوف يقوم بما يلي : تعزيز التكامل الإقليمي في أفريقيا من خلال تطوير مننديات التفاعل بين منظمات المزارعين لتمكينهم من تقاسم المعلومات فيما بينهم من خلال الاجتماعات وورش العمل والنشرات ووسائل الإعلام والوسائل الأخرى التي من شأنها إيجاد فهم مشترك لمشاكلهم والحلول الممكنة لها بغرض الحد من المجاعة والفقر والمساهمة في ازدهار القارة؛ إقامة الشراكات في المجالات ذات الأولوية الخاصة بالتعاون وبناء القدرات لمنظمات المزارعين في هذه المجالات الخاصة بالتعاون؛ تقاسم وتعزيز ورفع مستوى أفضل الممارسات وتطوير ومواءمة المعايير المشتركة في الزراعة الأفريقية؛ الدعوة لرفع مستوى الاستثمار في الاقتصاد الريفي وتطبيق الشفافية القابلة للمساءلة وتعزيزها جماعياً وكذلك الحكم الرشيد بالنسبة لكافة موردي الخدمات في مجال الزراعة والتنمية الريفية؛ تعزيز التكامل الشامل من خلال إسماع صوت أفريقيا على المستوى العالمي عن طريق الاتصال بالمنظمات العالمية والثنائية. وقد شرعت المفوضية في عملية إجراء جرد وتقييم لوضع منظمات المزارعين الوطنية والإقليمية والتعاونيات والشبكات التابعة لها.

ج) مبادرة سياسة الرعي:

538- على إثر الموافقة على خطة العمل حول مبادرة سياسة الرأي في 2007، شرعت المفوضية في إعداد إطار لسياسة الرأي في أفريقيا. وجاء ذلك استجابة لأداة الدعوة لتعزيز التنمية وتحسين طرق العيش في المجتمعات الرعوية في أفريقيا وسيحدد إطار السياسة المبادئ والتوجهات

والاستراتيجيات والنهج العملية لتحديد الاحتياجات الضرورية للمجتمعات الرعوية ومؤسساتها وكيفية تعزيز جهود أصحاب المصالح والمؤسسات والتدخلات الهادفة إلى تلبية هذه الاحتياجات على نحو مستدام. كما يضيف قيمة إلى العملية الإنمائية من خلال توفير رؤية واستراتيجية وخارطة طريق لتحقيق الأهداف الإنمائية المتعددة/المتعددة القطاعات بالنسبة للمجتمعات الرعوية في أفريقيا.

539- خلال الفترة قيد البحث، تتعاون المفوضية مع مبادرة الاتصالات الرعوية الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة. وقد شرعت المفوضية في إجراء عملية مشاورات لإعداد إطار سياسة. وتم استكمال مذكرة مفاهيمية لتحديد طريق المضي قدماً والإعداد لورشة الانطلاق/التخطيط في يونيو 2007 لجمع أصحاب المصلحة الرئيسيين والمؤسسات والخبراء وواضعي السياسات في مجال القضايا الرعوية في أفريقيا. وستحدد ورشة العمل هذه خارطة الطريق الخاصة بالعملية.

نون-ثالثاً البرامج المتخصصة:

نون-ثالثاً-1 الحملة الأفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات:

540- تم في سنة 2006 الشروع في الأنشطة الخاصة بتنفيذ مشاريع القضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات في العديد من البلدان في إطار مبادرة الحملة الأفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات. وكنيجة لهذه الأنشطة تخلصت كل من بوتسوانا وناميبيا من المرضين. وخلال مؤتمر الاتحاد الذي عقد في أديس أبابا في يناير 2007 في أديس أبابا تم تقديم تذكارات الاتحاد الأفريقي لآخر ذبابة تسي تسي إلى رئيسي كل من بوتسوانا وناميبيا للإقرار بهذا الإنجاز. وكجزء من متابعة هذا النجاح، سوف تبدأ عمليات الرش من الجو مع بداية مايو 2007 لتشمل فتح جبهة جديدة للقضاء على ذبابة تسي تسي التي انتقلت إلى كل من زامبيا وأنجولا لأنه بدون إجراء هذه العملية فإن الذبابة قد تعود من جديد إلى بوتسوانا وناميبيا.

541- إن البلدان الستة (بوركينا فاسو ، إثيوبيا ، غانا ، كينيا ، مالي ، أوغندا) التي تلقت الدعم من بنك التنمية الأفريقي (70 مليون دولاراً أمريكياً قد دخلت الآن في السنة الثانية من تنفيذ المشاريع الهادفة إلى إيجاد مناطق خالية من ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات في هذه البلدان ودخل مكتب تنسيق الحملة الأفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات في مرحلة جديدة من رصد وتقييم التقدم المحرز في مختلف البلدان التي يتسم العمل فيها بالسرعة.

542- في فبراير 2007، تم عقد مؤتمر خاص للمانحين حول الحملة الأفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات اشترك في تنظيمه المفوضية وبنك التنمية الأفريقي في أديس أبابا حيث تم التعهد خلاله بمبلغ 320 مليون دولار أمريكي وخاصة من طرف البلدان المتأثرة بذبابة تسي تسي . فقد تعهد

بنك التنمية الأفريقي بتقديم 75 مليون دولار أمريكي خصصت للاستخدام في دعم مشاريع القضاء على ذبابة تسي تسي في البلدان الإثني عشر التالية: أنجولا، زامبيا، تنزانيا، رواندا، بروندي، نيجيريا، النيجر، تشاد، جمهورية وسط أفريقيا، توجو، بنين والكاميرون. ونظم مكتب تنسيق الحملة الأفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات عدة ورش عمل فنية للتخطيط بغية مناقشة تفاصيل مقترحات المشاريع في هذه البلدان وكذلك طرق التعاون بين تلك التي تقوم بأنشطة العمل في المجال المشترك للمنطقة التي توجد فيها الذبابة.

نون-3-2 المكتب الأفريقي للثروة الحيوانية:

543- إقراراً بدور الماشية في الاقتصاد الأفريقي كوسيلة فعالة للتخلص من الفقر يواصل المكتب الأفريقي للثروة الحيوانية القيام بعمله لتحسين قطاع الماشية في القارة. وفيما يلي الأنشطة التي أجراها المكتب خلال الفترة قيد البحث.

أ) مكافحة أنفلونزا الطيور عالية الأمراض – بالتعاون بين الحكومة الصينية والمكتب:

544- إن السيطرة على أنفلونزا الطيور عالية الأمراض للحيلولة دون تحوله إلى وباء مميت كانت الشغل الشاغل للمكتب الأفريقي للثروة الحيوانية خلال النصف الأول من سنة 2007. فقد قاد المكتب الجهود المتضافرة للقارة للسيطرة على أنفلونزا الطيور عالية الأمراض من خلال الكثير من القنوات التي توفرت لديه. ويجري التعاون والاتصال بين الحكومة الصينية والاتحاد الأفريقي حول المرض. فقد خصصت وزارة الزراعة الصينية خمسة خبراء من المركز الصيني لصحة وأمراض الحيوان لدعم مبادرات الاتحاد الأفريقي بشأن الوقاية من أنفلونزا الطيور والقضاء عليها عن طريق المكتب الأفريقي للثروة الحيوانية في كينيا ومالي. إن هذا التعاون مع الصين سوف يساعد كذلك على إنشاء أنظمة مراقبة وبائية ومخابر لتشخيص أنفلونزا الطيور. علاوة على ذلك، تم القيام بدورات تدريبية للموظفين الفنيين الكبار العاملين في القضاء على المرض والوقاية منه في الدول الأعضاء وخاصة بالنسبة لخطط العمل الوطنية للاستجابة العاجلة بغية تقديم بعض المقترحات أو التوجيهات الخاصة بتحديث هذه الخطط.

ب- التعاون المتعدد المؤسسات:

545- بالتعاون مع المركز الدولي لبحوث الماشية ومركز مكافحة الأمراض ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة أوبين فيريلوغ انترناشيونال، منظمة الأغذية والزراعة/المكتب الدولي للأوبئة الحيوانية والمكتب الأفريقي للثروة الحيوانية، تم تنفيذ الدورة التدريبية الأولى للمخابر المتقدمة في تشخيص

أنفلونزا الطيور عالية الأمراض في أبريل/مايو 2007 في جنوب أفريقيا وكان الهدف الأول من هذه الدورات هو إيجاد شبكة من المخابر في أفريقيا قادرة على تأكيد تشخيص المرض الذي يعتبر إحدى الركائز الرئيسية لتنفيذ خطط العمل الوطنية الشاملة للوقاية من المرض والقضاء عليه.

ج - البرنامج الأفريقي للقضاء على الأوبئة الحيوانية:

546- إن هذا البرنامج هو من أكبر البرامج وأكثرها نجاحاً التي أشرف عليها المكتب الأفريقي للثروة الحيوانية. تم اختتام البرنامج رسمياً في فبراير 2007 وكانت تكلفة البرنامج قد بلغت 77 مليون يورو خلال فترة سبع سنوات وشملت 32 بلداً أفريقيا وحقق نتائج ملموسة في استئصال مرض الطاعون البقري من 95% من أراضي القارة وكذلك ساهم في إنشاء أنظمة للمراقبة الوبائية وفي تحسين أنظمة تقديم الخدمات البيطرية في الدول الأعضاء. وتم تنفيذ البرنامج بواسطة الدعم المالي المقدم من طرف الاتحاد الأوروبي.

د - وحدة النظام الأحيائي الصومالي لمراقبة الطاعون البقري والقضاء عليه:

547- تم وضع هذا المشروع بهدف القضاء على مرض الطاعون البقري القاتل في أفريقيا وكان يعتقد أن آخر جيب لهذا المرض موجود في النظام الأحيائي الصومالي وقد حددت المرحلة الأولى من المشروع آخر نقاط للمرض وهي 27 نقطة. وتم توقيع المرحلة الثانية من المشروع التي بلغت تكلفتها 3.9 مليون يورو مع الاتحاد الأوروبي وهي على وشك البداية. وبهذا سيتم القضاء نهائياً على مرض الطاعون البقري في العالم. وذلك إنجاز عظيم يحسب للمكتب الأفريقي للثروة الحيوانية.

هـ- المجلس العلمي الدولي لداء المثقبيات والقضاء عليه:

548- يعتبر المجلس العلمي الدولي لداء المثقبيات والقضاء عليه مبادرة تحدد الثغرات الموجودة في المعلومات وتنسق البحث وتقوم بنشر المعلومات العلمية وتقدم التوصيات من أجل المتابعة من طرف الدول الأعضاء لتحسين استراتيجياتها لمعالجة مرض النوم وداء المثقبيات وذبابة تسي تسي وهي الأمراض التي تضر بالتنمية الاقتصادية للدول الأفريقية الأعضاء السبع والثلاثين. خلال الفترة قيد البحث، استكمل المجلس تحضيرات للمؤتمر العلمي النصف سنوي التاسع والعشرين الذي ستحتضنه حكومة أنجولا من 17-21 سبتمبر 2007 وسيحضره ما يقارب 350 مشاركاً بمن فيهم العلماء وممثلو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمانحون وسيتم تنظيم سبع دورات للتدريب على بناء القدرات في مجال القمر الصناعي من طرف المنظمات الدولية وعقد الدورة الثانية والثلاثين للمجلس في أنجولا.

و- الكتاب السنوي للصحة الحيوانية الأفريقية:

549- تم إطلاق طبعة 2005 في فبراير 2007 والكتاب عبارة عن جمع لكل أمراض الماشية التي تصدر تقارير بشأنها في القارة في سنة 2005 وتم إرسال نسخ إلى كافة مديري الخدمات البيطرية والشركاء. إن الكتاب قاعدة للمعلومات والبيانات حول أمراض الماشية في القارة وينتظر أن يتم جمع المعطيات الحيوانية في طبعة سنة 2007.

ز- مشروع بيئة الثروة الحيوانية البرية في الأراضي الجافة:

550- يسعى مشروع بيئة الثروة الحيوانية البرية في الأراضي الجافة إلى توضيح أن أنظمة المعيشة القائمة على الثروة الحيوانية البرية أكثر استدامة من الحياة البرية أو الماشية لوحدها وتعتبر قاعدة لطرق عيش أكثر استدامة من الأنظمة الرعوية الزراعية القائمة في الأراضي الأفريقية الجافة. فيما بين يناير ويونيو 2007، قيم المشروع وضع استخدام الموارد الطبيعية والنزاعات القائمة بشأنها وسياسات الأرض والاستخدام غير المستدام للحياة البرية والموارد الطبيعية في مواقع المشروع التجريبية (بوركينا فاسو وكينيا). كما تم دعم مبادرات الحفظ التي تقوم بها المجتمعات المحلية من خلال بناء القدرات وتوفير أدوات الاتصال والاشتراك في المشاريع الصغيرة لإنتاج الماشية.

ح - الأنشطة الممولة من طرف وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية:

551- وفر المكتب الأفريقي للثروة الحيوانية وسائل ومواد كاشفة بقيمة 52 ألف دولار أمريكي لصالح الإدارات البيطرية ضمن مجهود هدفه تعزيز إمكانياتها في مجال خدمات الرصد الخاصة بالثروة الحيوانية. علاوة على ذلك، وخلال الانتشار الأخير لحمى وادي رفت، ساهم المكتب الأفريقي للثروة الحيوانية في جهود الحكومة الكينية من خلال توحيد اللوجستيات الخاصة بالتلقيح والمعالجة والمراقبة لتوجيه طرق التلقيح (ثلاثة مخابر متنقلة وسيارتان للركاب) وإنتاج هذا الجهد، بالإضافة إلى مدخلات من بعض الشركاء الآخرين، السيطرة على الوباء خلال الثلاثة أشهر الأولى من انتشاره.

نون-ثالثا-3 المجلس الأفريقي للصحة النباتية:

552- يضمن المجلس الأفريقي للصحة النباتية التنسيق بين الدول الأعضاء في الوقاية من دخول وانتشار الآفات والمنتجات النباتية وتعزيز التدابير المناسبة والسيطرة عليها في أفريقيا. ويساعد المجلس الدول الأفريقية الأعضاء في الاتحاد الأفريقي البالغ عددها 53 باعتماد المعايير والإجراءات الدولية في مجال الصحة النباتية وكذلك تعزيز القدرات البشرية في ميدان إجراءات

الصحة النباتية ويتعاون مع منظمات حماية النباتات الوطنية في القارة لتمكين الدول الأعضاء من اعتماد نماذج في مجال التشريع للصحة النباتية وقدرات تشخيص الأمراض وتحليل أخطارها ومراقبتها وإدارة الأماكن الخالية منها وكذلك مواقع الإنتاج ورفع تقارير حول الأمراض النباتية والقضاء عليها وأنظمة التفتيش في مراكز الدخول والعبور وإصدار شهادات التصدير والجوانب المؤسسية الأخرى.

553- خلال الفترة قيد البحث، خطط المجلس الأفريقي للتدابير الصحية النباتية وقام بالأنشطة التالية:

- 1- تنظيم ورش تدريب في شرق وجنوب ووسط أفريقيا ؛
- 2- الاتصال بالجهات المختصة للمنظمات الوطنية لحماية النبات؛
- 3- المشاركة في الدورة العادية العشرين للجنة المبيدات في منطقة الساحل في باماكو؛
- 4- تنظيم زيارة إلى أعضاء منظمة كروب لايف الكامبيرون وإلى مركز هيدراك في دوالا .

أ) تنظيم ورش تدريب في شرق وجنوب ووسط أفريقيا:

554- في إطار تنفيذ التوصيات الصادرة عن الجمعية العامة المنعقدة في ياموسوكرو، كوت ديفوار في أبريل 2002 أمر المكتب الرئيسي للمجلس الأفريقي للصحة النباتية إدارة الأوبئة والمبيدات بالإعداد لدراسة أولية ومشروع حلقة دراسية ورشة عمل حول مراقبة الإجراءات الصحية النباتية والحجر الصحي للنباتات لصالح الدول الأعضاء من الإقليم الفرعي لشرق القارة. أفضت هذه الدراسة إلى أن التدريب على الحجر الصحي النباتي وعوامل السيطرة على الإجراءات الصحية النباتية أمور هامة وضرورية في الإقليم المذكور. أعد هذا المشروع المجلس الأفريقي للتدابير الصحية النباتية للاتحاد الأفريقي استجابة لاحتياجات هذه الدول الأعضاء.

555- بدعم من جزء من صناديق التضامن، تم تنظيم ثلاث ورش تدريب بنجاح في شرق أفريقيا (دار السلام ، تنزانيا من 18-20 ديسمبر 2006) والجنوب الأفريقي (هراري، زيمبابوي من 24-26 يناير 2007) ووسط أفريقيا (إنجمينا، تشاد من 28-30 مارس 2007). وكان شعار الورش الثلاث هو "ورش التدريب لمفتشي الصحة النباتية وموظفي الحجر الصحي النباتي. ومن بين البلدان التي شاركت في ورشة شرق أفريقيا بوروندي وجزر القمر وإثيوبيا وكينيا وملاوي وموريشيوس وأوغندا وزامبيا وتنزانيا. وشاركت البلدان التالية في ورشة عمل الجنوب الأفريقي: ناميبيا وموزمبيق وليسوتو وبوتسوانا ومدغشقر وزيمبابوي. ومن البلدان التي شاركت في ورشة عمل وسط أفريقيا: الكونغو برازافيل وساو تومي وبرنسيب وغينيا الاستوائية

والجابون وجمهورية وسط أفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون وتشاد.

(ب) الاتصال بنقاط الاتصال (موظفي حماية النباتات الوطنيين):

556- على هامش ورشة عمل التدريب التي نظمت في إنجمينا من 28-30 مارس 2007، استغل المدير والموظف العلمي الكبير الفرصة لإجراء نقاش بنقاط الاتصال لكل من الكونغو والكاميرون وجمهورية وسط أفريقيا والجابون وتشاد. كان الموضوع الرئيسي للمناقشات هو تنفيذ التدابير والمشاكل التي اعترضت. وخلال الاجتماع، أبلغهم المدير بفكرة تنظيم ورشة عمل بمشاركة كافة نقاط الاتصال التابعة للمجلس الأفريقي للصحة النباتية.

(ج) المشاركة في الدورة العادية العشرين للجنة مبيدات الآفات لدول الساحل في باماكو، مالي:

557- شارك المجلس الأفريقي للصحة النباتية في الدورة العادية العشرين للجنة مبيدات الآفات لدول الساحل في باماكو، مالي. وكعضو منتسب، فقد شارك المجلس الأفريقي للصحة النباتية في اللجنة الفرعية المكلفة بملف الكيمياء الفيزيائية واللجنة الفرعية لاختبارات الفعالية البيولوجية.

(د) زيارة شركتي مبيدات الحشرات – كروب لايف الكاميرون وهيدراك:

558- قام المجلس الأفريقي للصحة النباتية بزيارة قصيرة لشريكي مبيدات الآفات وهما كروب لايف الكاميرون وهيدراك (الهيدروكربونات والتحليل والمراقبة) من 8-12 مايو 2007. كان الهدف الأول من الزيارة هو تعزيز العلاقات الجيدة بين كروب لايف وهيدراك. استغل مدير المجلس الأفريقي للصحة النباتية كذلك هذه المناسبة لإبلاغ الشريكين المذكورين بافتتاح إدارة تابعة للمجلس مكلفة بالآفات ومبيداتها يرأسها أمين علمي كبير وعالم في الحشرات. وتم إصدار التوصيات التالية في نهاية الزيارة:

559- فيما يخص كروب لايف الكاميرون:

- إعداد اتفاقية بين كروب لايف الكاميرون والمجلس الأفريقي للصحة النباتية
- إعداد كتيب عن مبيدات الآفات بين المجلس الأفريقي للصحة النباتية وكروب لايف الكاميرون
- التنظيم بالاشتراك مع المجلس الأفريقي للصحة النباتية وغروب لايف الكاميرون عدة ورش عمل تدريبية

560- فيما يخص هيدراك:

- إعداد اتفاقية بين هيدراك والمجلس الأفريقي للصحة النباتية لتعزيز ملف إنشاء مخبرين مرجعيين لتحليل المخلفات وإيجاد صيغ لمبيدات الآفات

نون-ثالثا-4 المركز الأفريقي لللقاحات البيطرية:

561- خلال الفترة قيد البحث، جدّد المركز الأفريقي لللقاحات البيطرية في إطار مهامه كافة معدات ومواد المخابر المختصة في مراقبة الجودة بالإضافة إلى قيامه بمراقبة دولية مستقلة لجودة اللقاحات البيطرية التي تنتجها مخابر اللقاحات البيطرية الوطنية في كل من الكاميرون وإثيوبيا وكينيا ولقد تم الإبقاء على المواد البيولوجية وإرسال عينات الخلايا واللقاحات إلى المخابر البيطرية الوطنية لكل من مالي ونيجيريا والسنغال وكوت ديفوار والسودان وكينيا. وتمشيا مع تعزيز نقل التكنولوجيات المناسبة لإنتاج اللقاحات في أفريقيا، اتصل المركز الأفريقي لللقاحات البيطرية بوحدة اللقاحات والحقن في فرنسا بغية إدخال استخدام المواد المساعدة الجديدة في مخابر اللقاحات الوطنية من أجل إنتاج اللقاحات في أفريقيا.

562- قدم المركز المساعدة الفنية لمخابر اللقاحات البيطرية لكل من بروندي وتشاد وكوت ديفوار وليبيا وأوغندا. أما فيما يخص إنتاج وتوزيع الكواشف لتشخيص الأمراض الحيوانية ومراقبتها، فقد استكملت دراسة الجدوى. ويقوم المركز بتعزيز علاقات العمل مع المنظمات الفنية الدولية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للصحة الحيوانية والمعهد الدولي لبحوث الماشية والمخابر المرجعية للمكتب الدولي للأوبئة الحيوانية في فرنسا والمملكة المتحدة والمخبر الدولي للجزئيات البيولوجية (الولايات المتحدة الأمريكية). أما المشكلة الرئيسية التي يواجهها المركز الأفريقي لللقاحات البيطرية فتتمثل في بطء عملية تعيين العاملين النظاميين بموجب هيكل مابوتو المعتمد.

سين- الشؤون الاقتصادية

- 563- اضطلعت إدارة الشؤون الاقتصادية خلال الفترة من يناير إلى يوليو 2007 ببعض الأنشطة في إطار تنفيذ تفويضها في حدود ميزانيتها. ونظراً لطبيعة هذه الأنشطة (التي تم تنسيقها بفضل إجراء دراسات مسبقة) فسيتم إجراء غالبيتها في النصف الثاني من العام الجاري.
- 564- بالنسبة للفترة قيد البحث، تتمحور الأنشطة التي قامت الإدارة بتنفيذها حول العناصر التالية:

سين-1 الحوار بين أفريقيا/الاتحاد الأوروبي:

- 565- في إطار الحوار بين أفريقيا/الاتحاد الأوروبي، تم عقد الاجتماع الوزاري لترويكاف أفريقيا/الاتحاد الأوروبي في بروكسل، بلجيكا يوم 15 مايو 2007. وسبق الاجتماع اجتماع لكبار المسؤولين يومي 12 و 13 2007 وبحث الاجتماع مشروع مخطط إستراتيجية مشتركة بين أفريقيا/الاتحاد الأوروبي الثانية والتحضير لقمة أفريقيا/الاتحاد الأوروبي الثانية المقرر عقدها في ديسمبر 2007 في لشبونة، البرتغال ومراجعة المسائل المرتبطة بتعزيز الحوار بين أفريقيا/الاتحاد الأوروبي، السلم والأمن، الحكم الرشيد، التكامل الإقليمي والتجارة والمسائل الرئيسية للتنمية. واعتمد الوزراء مخطط الإستراتيجية المشتركة بين أفريقيا/الاتحاد الأوروبي وبياننا.
- 566- تتمثل المسائل التي ناقشتها وبحثتها الترويكاف الوزارية فيما يلي:
- (أ) **تعزيز الحوار بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي:** أجاز الوزراء مخطط إستراتيجية أفريقيا-الاتحاد الأوروبي المشتركة باعتبارها قاعدة جيدة لإعداد إستراتيجية مكتملة تعرض على الترويكاف الوزارية القادمة المقرر عقدها في أكرا، غانا في أكتوبر 2007 وستكون الإستراتيجية مرفقة بخطة عمل. ولقد كُلف خبراء الترويكاف بالعمل حثيثاً على بحث هاتين الوثيقتين نظراً لضرورة اعتمادهما خلال قمة لشبونة.

أكد الوزراء من جديد على ضرورة التعجيل بالعمل لعقد قمة أفريقيا-أوروبا الثانية في لشبونة، البرتغال في ديسمبر 2007 التي سيتم خلالها اعتماد الإستراتيجية المشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي. ووجه الاجتماع نداء من أجل المشاركة الرفيعة المستوى في القمة من جانب الاتحاد الأفريقي وجميع دوله الأعضاء والاتحاد الأوروبي وجميع دوله الأعضاء.

(ب) **السلم والأمن:** رحب الوزراء بالتقدم الذي أحرزه مجلس السلم والأمن والجهود التي تبذلها مختلف الأطراف من أجل استتباب الأمن والاستقرار في بلدان النزاعات. وتبادلوا الآراء بشأن الوضع في دارفور والسودان والصومال وكوت ديفوار والبحيرات الكبرى. وتعهد الاتحاد الأوروبي

بمواصلة تقديم الدعم للجهود التي يقودها الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في مناطق النزاعات وبتقديم المساعدة المالية للبنية الأفريقية للسلام والأمن بما في ذلك المرفق الأفريقي للسلام. وأبلغ الاتحاد الأوروبي الجانب الأفريقي بمشروع تعزيز القدرات الأفريقية في مجال حفظ السلام باعتبارها إحدى أدواته. كما تبادل الوزراء أيضا الآراء بشأن الوضع في كوسوفو.

(ج) الحكم: أكد الوزراء على ضرورة التعاون بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي حول سلسلة واسعة من المسائل المتعلقة بالحكم وتحسين الحكم في القطاع العام وقطاع الشركات. كما تم الاتفاق أيضا على أن هناك الحاجة إلى تبادل المعلومات حول مبادرة الحكم للاتحاد الأوروبي حتى يكون لدى جميع الأطراف نفس الفهم لمسائل الحكم. وأشار الاتحاد الأوروبي إلى استعدادة لدعم عملية الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران بدءًا من التقييم ووصولاً إلى مرحلة الإصلاحات. ووافق الوزراء على أن تقوم المفوضيتان بعقد اجتماع للخبراء حول حقوق الإنسان كما تم الاتفاق عليه خلال اجتماع الترويكا السابق إلى جانب عقد اجتماع للخبراء حول السلع الثقافية. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الاجتماع حول السلع الثقافية لم يتم تخصيص بند له في الميزانية الحالية.

(د) التكامل الإقليمي والتجارة: رحب الوزراء بالزخم الذي تشهده مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية بغية استكمالها في الموعد المحدد المتفق عليه. غير أن الجانب الأفريقي ذكر بإعلان قمة الاتحاد الأفريقي المنعقدة في يناير 2007 الذي يدعو الاتحاد إلى تمديد موعد استكمال المفاوضات إلى ما بعد 2007. واتفق الوزراء على ضرورة أن تضمن عملية اتفاقيات الشراكة الاقتصادية تنمية أفريقيا وتكاملها الاقتصادي. وفي هذا الصدد، اتفقوا على التعاون في مجال تنمية البنية التحتية للتجارة وبناء قدرات أفريقيا الإنتاجية ومعالجة القيود المتصلة بجانب العرض.

(هـ) المسائل الرئيسية للتنمية: بحثت الترويكا ثلاث مسائل رئيسية هي الهجرة والطاقة والبنية التحتية. ورحب الوزراء بإعلان المؤتمر الوزاري المشترك بين أفريقيا-الاتحاد الأوروبي حول الهجرة والتنمية المنعقد في طرابلس يومي 22 و23 نوفمبر 2006 ودعوا مفوضيتي الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي إلى وضع خطة عمل لتنفيذ الأحكام الواردة في إعلان طرابلس يتم عرضها على اجتماع الترويكا الوزارية المقبل في أكرا، غانا.

فيما يخص الطاقة والبنية التحتية، أعرب الوزراء عن تقديرهم للتقدم المحرز في الحوار حول الشراكة الشاملة بين أفريقيا-الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة التي تمت الدعوة إليها في بيان برازافيل في أكتوبر 2006 وعلى وجه الخصوص منتدى الطاقة

أفريقيا- أوروبا المنعقد في برلين يومي 6 و7 مارس 2007. ورحب الوزراء بالتزامات الاتحاد الأوروبي بالشراكة في مجال الطاقة وإدماج الحوار حولها في الاستراتيجية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي-أفريقيا على أساس الإطار العام للشراكة بين الاتحاد الأوروبي-أفريقيا في مجال البنية التحتية.

أشارت الترويكا الوزارية إلى أن المفوضية الأوروبية ومفوضية الاتحاد الأفريقي قد أبلغتها بأنه تم في سبتمبر 2007، إطلاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي-أفريقيا في مجال البنية التحتية ولجنة التوجيه لدعم خطة العمل القصيرة الأمد للاتحاد الأفريقي/النيباد والإطار الاستراتيجي للبرامج المتوسطة والطويلة الأمد في مجالات النقل والطاقة والمياه والمرافق الصحية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية تسهيل الترابط والحصول على الخدمات على الأصعدة القارية والإقليمية والوطنية في أفريقيا.

فيما يخص تغير المناخ، أعرب الوزراء عن قلقهم بشأن النتائج التي توصل إليها مؤخرا الفريق الحكومي حول تغير المناخ والتي تقدم دليلاً قاطعاً على حدوث تغير في المناخ تسبب فيه الإنسان ستتجم عنه آثار سلبية وعلى وجه الخصوص في المناطق النامية بما في ذلك القارة الأفريقية. رحب الاتحاد الأوروبي بالنقاش حول تغير المناخ خلال قمة الاتحاد الأفريقي المنعقدة في يناير 2007 وأبدى استعداده لدعم الاتحاد الأفريقي في معالجة التحديات المرتبطة بتغير المناخ. وستشكل مسألة تغير المناخ أحد أهم مجالات التعاون في إطار الاستراتيجية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي-أفريقيا وستتم مناقشتها باعتبارها موضوعاً ذا أولوية خلال قمة الاتحاد الأوروبي-أفريقيا القادمة. وسيكون "تغير المناخ والتنمية" أيضاً موضوع الأيام الإنمائية الأوروبية الثانية التي ستعقد في لشبونة من 7 إلى 9 نوفمبر 2007.

567- اتفق الوزراء أيضاً على ضرورة المزيد من التفكير حول مسائل هامة مثل الالتزام بالمساعدة الإنمائية الرسمية والديون واسترجاع الأموال المكتسبة بطرق غير شرعية بغية بحثها في المستقبل.

سين-2 استراتيجية أفريقيا- الاتحاد الأوروبي المشتركة:

568- يجدر التذكير بأن المجلس التنفيذي قرر، خلال اجتماعه المنعقد في أديس أبابا، إثيوبيا في يناير 2007، أن تضم الترويكا الأفريقية الموسعة جميع "القادة" وأي دول أعضاء معنية أخرى لمتابعة آليات التعاون والتحضيرات للقمة فضلاً عن استكمال استراتيجية أفريقيا- أوروبا المشتركة على أساس وثائق القاهرة بما فيها جميع الوثائق ذات الصلة لعرضها على الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي المقرر عقدها في يوليو 2007. طبقاً لهذا المقرر، عملت مفوضية الاتحاد الأفريقي والمفوضية الأفريقية جاهدة حول مخطط استراتيجية أفريقيا- الاتحاد الأوروبي الموحدة من خلال عدة ورش العمل

لاستشارة الأفكار والمشاورات مع أصحاب المصالح مثل المجتمع المدني والبرلمان الأفريقي من الجانب الأفريقي.

569- عند صياغة المخطط، أقر فريق الصياغة وخبراء الترويك بالعلاقة التاريخية والثقافية والجغرافية التي تربط بين أفريقيا وأوروبا وبالقيم المشتركة التي تتميز بها القارتان. ويشمل ذلك: احترام حقوق الإنسان والحريات والتضامن والعدل وسيادة القانون والديمقراطية كما تنص عليه الاتفاقيات الدولية ذات الصلة والقانونان الأساسيان للاتحدين. كما يأخذ المخطط في الاعتبار أيضا التغيرات الدستورية التي حصلت في الاتحاد الأوروبي وأفريقيا وتلك التي طرأت على المنظومة الدولية. ولقد تم تعزيز العلاقات التي تربط أفريقيا بالاتحاد الأوروبي من خلال إضفاء الصبغة المؤسسية على الحوار وقمة الاتحاد الأوروبي- أفريقيا التاريخية الأولى المنعقدة في القاهرة، مصر في أبريل 2000. ومنذ ذلك الحين، طرأت تغيرات أساسية على القارتين حيث تم الشروع في إشاعة الديمقراطية وعمليات الإصلاح ويجري حاليا تعميقها في كل من أفريقيا وأوروبا. وتتواصل في القارتين الجهود الرامية إلى معالجة النزاعات وأوضاع الأزمات مع دعم كل قارة للأخرى.

570- وفي ذات الوقت، تم التعجيل بعمليات التكامل في القارتين. فمن جهتها، تحولت منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي وأدرجت الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد) باعتبارها برنامجها الاقتصادي. أما الاتحاد الأوروبي، فقد تضاعف عدد دوله الأعضاء. ومن الواضح أن هذه التحولات حاسمة وتستدعي إعادة النظر في شراكتنا من أجل تعزيزها وتعميقها. كما أنه من الضروري أيضا الأخذ في الاعتبار التغيرات الكبيرة والمعقدة التي شهدتها العالم. وفي هذا السياق، ظهرت تحديات جديدة على الساحة الدولية في أنظمة التجارة المتعددة الأطراف والأنظمة المالية والتطورات السياسية والاجتماعية والعولمة التي تقدمت بخطى حثيثة وأصبح العالم مترابطاً أكثر فأكثر. وعليه، بات من الضروري إقامة علاقة جديدة مبنية على شراكة حقيقية متكافئة يتعين إقامتها وترمي الاستراتيجية المشتركة. إلي تجسيد هذه الشراكة الاستراتيجية.

571- يتضمن مخطط استراتيجية أفريقيا- الاتحاد الأوروبي المشتركة أربعة فصول هي:

(1) السياق، الرؤية المشتركة والمبادئ.

(2) الأهداف

(3) النهج الجديدة

(4) الاستراتيجيات والفاعلون وآليات التنفيذ والمتابعة

572- يتطرق الفصل الأول إلى سياق وشروط صياغة الاستراتيجية المشتركة ويمنح رؤية مشتركة بين الشريكين والمبادئ التي تحكم الشراكة

الاستراتيجية. ويتناول الفصل الثاني الأهداف المشتركة التي من شأنها أن تمنح قيمة إضافية للشراكة المعززة وتتمثل باختصار فيما يلي:

- (1) تعزيز وتقييم الشراكة السياسية بين الاتحاد الأوروبي/ أفريقيا بغية معالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك.
- (2) مواصلة تعزيز السلم والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والتكامل الإقليمي والقاري في أفريقيا.
- (3) معالجة التحديات العالمية معا.
- (4) تسهيل وتعزيز الشراكة الموسعة المركزة على السكان.

573- يشير الفصل الثالث إلى نهج الشراكة على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمركزة على السكان. ويعتبر الفصل الرابع أساسا هو الفصل العملي حيث يتضمن الاستراتيجيات الرئيسية التي يتعين اتباعها لتحقيق الأهداف. وفيما يخص الاستراتيجيات، طبق المخطط تعليمات فيينا لضمان المعالجة الواضحة للفرق القطاعية الأربع المشكلة للحوار وهي السلم والأمن، الحكم الرشيد، التكامل الإقليمي والتجارة والمسائل الرئيسية للتنمية. ويتناول العنصر الآخر من هذا الفصل الأهمية القصوى لإشراك أصحاب المصالح في العملية وعلى وجه الخصوص في تنفيذ الاستراتيجية. ويعالج العنصر الأخير من هذا الفصل مسألة تنفيذ ورصد وتقييم تمويل ومتابعة الآلية.

574- خلال اجتماعها المنعقد في بروكسل، بلجيكا يوم 15 مايو 2007، أجازت الترويكا الوزارية لأفريقيا- الاتحاد الأوروبي مخطط استراتيجية أفريقيا- الاتحاد الأوروبي المشتركة باعتبارها قاعدة جيدة لإعداد استراتيجية مكتملة توفر أساسا متينا لشراكة طويلة الأمد طموحة واستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا. وفي هذا الصدد، كلفت الترويكا الوزارية ترويكا الخبراء بالعمل على إعداد استراتيجية مكتملة لبحثها خلال الاجتماع المقبل في أكرا، غانا بالإضافة إلى إعداد خطة التنفيذ الأولى التي تتضمن الأهداف المحددة والجدول الزمني.

سين-3 المشاركة في الاجتماعات النظامية للكوميسا:

575- شاركت مفوضية الاتحاد الأفريقي في القمة الثانية عشرة لهيئة رؤساء دول وحكومات الكوميسا المنعقدة في نيروبي، كينيا من 22 إلى 23 مايو 2007. وسبق القمة اجتماعا الخبراء والمجلس من 14-15 و 17-19 مايو 2007 على التوالي. كما عُقد أيضا اجتماع المجلس الوزاري لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي واجتماع لجنة السلم والأمن التي تضم وزراء الشؤون الخارجية.

576- ركزت القمة، من جملة أمور أخرى، على المسائل التالية: تنمية التجارة والجمارك، المسائل المتعددة الأطراف، التعاون بين الكوميسا

والمجموعات الاقتصادية الأخرى والاتحاد الأفريقي إلى جانب مسألتي السلم والأمن.

سين-3-1 تنمية التجارة والجمارك:

577- طبقا للمادة 47 من معاهدة الكوميسا التي تنص على الإنشاء التدريجي لتعريفية خارجية موحدة، اعتمدت القمة هيكل التعريفية الخارجية الموحدة للكوميسا الذي يتضمن أربع فئات كالتالي:

(1)	المواد الخام:	0%
(2)	السلع الإنتاجية:	0%
(3)	السلع الوسيطة:	10%
(4)	السلع النهائية:	25%

578- يعتبر هذا جزءاً من العمل الذي سيتم القيام به تحضيراً للاتحاد الجمركي للكوميسا المقرر إطلاقه في ديسمبر 2008 . ووافقت القمة على تمكين الدول الأعضاء من تنفيذ هذه النسب مع تخصيص بند للمرونة في الفضاء السياسي من أجل السماح بإدراج المنتجات الحساسة للتعريفية الخارجية الموحدة في أهداف سياستها الوطنية.

سين-3-2 المسائل المتعددة الأطراف:

579- لاحظت القمة التقدم الحاصل فيما يخص مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الجارية بين 15 بلداً من شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والاتحاد الأوروبي منذ سنة 2004. لوحظ أن مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية كانت متأخرة عن الموعد بأشهر قليلة فقط قبل استكمالها في ديسمبر 2007. لهذا السبب، بحثت القمة التوصيات الواردة في الدراسة التي أجراها لكسب فريق مجموعة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي التي أكدت على ما يأتي:

- استمرار مؤقت لتدابير التجارة الحالية
- اتفاقية جزئية حول بعض المسائل المختارة
- توسيع الاعفاءات الممنوحة لتشمل المفوضية الأوروبية وفقاً لاتفاقية التجارة العالمية

580- علاوة على ذلك، تم إبلاغ القمة بأنه يُتوقع من الاتحاد الأوروبي تخصيص حوالي 465 مليون يورو لإقليم شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي لصالح المشاريع الإقليمية وفقاً لصندوق التنمية الأوروبي العاشر وهو زيادة على المبلغ الحالي البالغ 287 مليون يورو الذي خصصه صندوق التنمية الأوروبي التاسع.

سين-3-3 التعاون بين الكوميسيا والمجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى والاتحاد الأفريقي:

581- ناقشت القمة العمل الجاري بشأن ترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية الذي يجري تنفيذه حالياً في الاتحاد الأفريقي كما أمرت بذلك قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في بانجول في يوليو 2006 حيث تم تقديم ومناقشة وثيقة عنوانها "خارطة الطريق نحو دمج برامج التكامل الإقليمية في أفريقيا (مرفقة طيه).

- 582- تقترح الوثيقة التوصيات التالية التي تم اعتمادها من قبل القمة:
- ضرورة أن يعيد الاتحاد الأفريقي تحديد الجدول الزمني لتكامل المجموعات الاقتصادية الإقليمية المنصوص عليه في المادة 6 من معاهدة أبوجا بهدف الإسراع بالتكامل العمودي للمجموعات الاقتصادية الإقليمية في برنامج قاري واحد.
 - لكي تتقدم أفريقيا على صعيد التكامل القاري، عليها أن تبدأ من برامج محددة لمواءمة وتنسيق أنشطة مختلف المجموعات الاقتصادية الإقليمية.
 - على الاتحاد الأفريقي البدء في دمج برامج التكامل في أفريقيا لضمان التنفيذ السريع لتكامل القارة.
 - يجب هيكلة مواءمة الأنظمة التجارية في مختلف المجموعات الاقتصادية الإقليمية للتركيز على إنجاز السوق الأفريقية المشتركة.
 - يجب بذل جهود لحماية وتعزيز المنجزات التي تحققت بالفعل مجموعات اقتصادية إقليمية مثل الكوميسا والإيكواس ومجموعة شرق أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي كممبر لتحقيق التكامل القاري.
 - يجب تشجيع المجموعات الاقتصادية الإقليمية في الشرق والجنوب على الحفاظ على جهودها نحو مواءمة البرامج الهادفة إلى الدمج آخذة في الاعتبار الهدف النهائي وهو تحقيق التكامل القاري.

سين-3-4 التوصيات:

- التعاون الوثيق مطلوب بين مفوضية الاتحاد الأفريقي و المجموعات الاقتصادية الإقليمية لتنفيذ الأنشطة التي ستقود إلى التكامل القاري.
- يجب أن تكون مفوضية الاتحاد الأفريقي جزءاً من فريق العمل المشترك للكوميسا ومجموعة شرق أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي الذي يهدف إلى تعزيز مواءمة وتنسيق والسياسات الموحدة والبرامج لتفادي الازدواجية في الجهود.

- تعزيز الروابط بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية فيما يخص حضور الاجتماعات.
- حث كافة إدارات الاتحاد الأفريقي على العمل بالتعاون الوثيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية

583- لابد من التعاون الوثيق بين لجنة الحكماء للاتحاد الأفريقي ولجنة أعيان أمانة الكوميسا وكذلك بين نظام الإنذار المبكر القاري لهيكل مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي ونظام الإنذار المبكر التابع للكوميسا.

سين-4 قمة تجمع سين-صاد:

584- في إطار التنسيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، شاركت المفوضية في الدورة الخامسة عشرة للمجلس التنفيذي لتجمع السين صاد وافتتاح الدورة العادية التاسعة لمؤتمر القادة ورؤساء الدول التي عقدت في سرت، من 28 مايو-3 يونيو 2007.

585- من بين القضايا الرئيسية التي تمت مناقشتها خلال المؤتمر أن القمة قد تم إبلاغها بالتطورات الحاصلة في مجال إنشاء منطقة للتجارة الحرة داخل تجمع السين صاد وأن الاجتماع الثالث لوزراء تجارة السين صاد سيعقد في المملكة المغربية سوف يتعمق في مناقشة هذه المسألة. وفي الوقت الذي تم فيه أخذ العلم بالتخطيط لبناء مشروع القذافي للطريق العابر للصحراء الكبرى الهادف إلى ربط الدول الأعضاء في تجمع السين صاد والتأكيد على الدور الذي تلعبه شركة الخطوط الجوية الأفريقية في ربط العواصم الأفريقية، قررت القمة تقديم خطة تنمية رئيسية للنقل داخل التجمع إلى اجتماع وزراء النقل والبنية التحتية لتجمع السين صاد المقبل. وتم الشروع في فكرة العملة الموحدة داخل التجمع والدعوة لإنشاء مجموعة عمل تشمل وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية. فيما يخص الاقتراح بدمج تجمع السين صاد والإيكواس واتحاد المغرب العربي، طلبت القمة من أمانات المؤسسات الثلاث العمل على دمج القوانين التأسيسية الثلاثة.

586- خلال كلمته في الاجتماع، شكر مفوض الشؤون الاقتصادية تجمع السين صاد على الجهود التي يبذلها من أجل الإسراع بتكامل جهود القارة. وشدد المفوض على ضرورة إعادة توجيه القارة على ضوء التحديات التي تطرحها العولمة. وعلى وجه الخصوص، تمت الإحاطة علما بمبادرات تجمع السين صاد لإنشاء منطقة للتجارة الحرة وتعزيز حرية تنقل الأشخاص وتطوير البنى التحتية للنقل. وأكد المفوض على بعض المساعي الرئيسية لتكامل الاتحاد الأفريقي والتي منها الدراسات الجارية حاليا حول ترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية وإطلاق مشروع الفيسات في 25 مايو 2007 وإعداد استراتيجية لإقامة التعاون الإقليمي.

كما أعلن عن العزم على توقيع بروتوكول بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في يوليو 2007.

587-

وفيما يلي بعض التوصيات الهامة:

- يجب التأكيد على تمثيل مفوضية الاتحاد الأفريقي في اجتماعات قمة المجموعات الاقتصادية الإقليمية للمساعدة في توضيح المسائل خلال هذه الاجتماعات.
- على اللجنة الفنية للمؤسسات المالية بحث طرائق التمويل بحذر شديد والآثار المترتبة على عدم دفع الدول الأعضاء لهذه المؤسسات قبل إنشائها.
- يجب الإسراع في موضوع ترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية لأن الكثير من البلدان يستمر في عضويته في المجموعات الاقتصادية الإقليمية

سين-5

إعداد الميثاق الأفريقي للإحصائيات:

588- تعلمون أن المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي خلال دورته العادية العاشرة

التي عقدها في أديس أبابا (إثيوبيا) أتمد المقرر رقم EX.CL/308 (X). يكلف بموجبه المفوضية باتخاذ كل الإجراءات الضرورية لإعداد الميثاق الأفريقي للإحصائيات بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمعاهد الإقليمية الوطنية للإحصائيات. وبموجب هذا المقرر يتعين عرض مشروع هذا الميثاق الذي يشكل إطاراً نظامياً لتنمية الإحصائيات في أفريقيا، على دورة المجلس القادمة في يوليو 2007 في أكرا (غانا).

589- وهكذا تنفيذاً لمقرر المجلس التنفيذي أعدت المفوضية مشروعاً تمهيدياً

للميثاق الذي عرضته على اجتماع للخبراء أيام 4 و 5 و 6 يونيو 2007 في روبافو (رواندا). وضم الاجتماع مسؤولي المعاهد الوطنية للإحصائيات في الدول الأعضاء ، وممثلي وحدات الإحصائيات في المجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء.

590- بعد دراسة معمقة للمشروع التمهيدي للميثاق اعتمده المشاركون بعد إدخال

بعض التعديلات عليه وأصدروا بياناً دعوا فيه :

- ممثلي الدول الأعضاء إلى اتخاذ كل التدابير الضرورية لترويج مشروع الميثاق لدى سلطات دولهم ؛
- البنك الأفريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية لإفريقيا ورئاسة جلسة الخبراء (روبافو، رواندا) وخبراء آخرين إذا لزم الأمر ذلك ، إلى مساعدة مفوضية الاتحاد الأفريقي في عملية اعتماد الميثاق من جانب الأجهزة المناسبة في الاتحاد الأفريقي ؛

- المفوضية إلى إجراء تقييم مسبق للنظام الأفريقي للإحصائيات قبل إنشاء آلية تنفيذ الميثاق ؛
- المفوضية إلى اتخاذ التدابير الضرورية لإنشاء صندوق لتمويل الإحصائيات في إفريقيا بصفة دائمة ؛
- أعضاء النظام الأفريقي للإحصائيات إلى التكفل بترويج الميثاق فور اعتماده.

سين-6 مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية للجنة الاقتصادية لأفريقيا: (29 مارس – 9 أبريل 2007):

- 591- كان الموضوع الرئيسي للمؤتمر هو "التعجيل بالنمو والتنمية في أفريقيا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية" "التحديات الجديدة والطريق الواجب إتباعه" وجرى التركيز على خمسة تحديات هي: النمو، التنمية، العمالة واللا مساواة ، التمويل والاستثمار في القطاع الخاص، صنع القرار والتخطيط ، الشراكة والعولمة ، السلم والأمن.
- 592- يتبين من التحليل أن الأداءات الاقتصادية المسجلة هي غير متساوية وليست في مستوى 7% المحدد لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وقدمت توصيات لتخفيف التبعية في مجال الطاقة، وتعزيز عمل الدولة والشراكة مع القطاع الخاص وتقديم المساعدة لإعداد الإستراتيجيات الإنمائية.
- 593- إن خطة الأنشطة 2007 – 2009 للجنة الاقتصادية لأفريقيا ، التي أطلقها بصفة مشتركة الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس البنك الأفريقي للتنمية والتي صادق عليها المؤتمر الأخير للاتحاد الأفريقي في يناير 2007 ، تمثل استراتيجية رؤية التنمية. ولتحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية، فإن تعزيز الإحصائيات وإطلاق المنتدى الإقليمي للعمالة، ينبغي أن يشمل الخطط الوطنية للتخفيف من حدة الفقر. ويساعد برنامج المقارنة الدولية للإحصائيات على كشف قدرات البلدان في هذا المجال، وهو ما يستدعي تعاون الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- 594- ينبغي كذلك إنشاء آليات مستقلة لتعزيز القاعدة المالية للبنية التحتية التي أقامتها مجموعة الثمانية. وقد أثبتت دراسة "المعونة من أجل التجارة" لمنظمة التجارة العالمية أهمية التدريب والخبرة في التنمية. وعلى الرغم من الصعوبات الموجودة في تنفيذ مقررات المؤتمرات في أفريقيا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم التزاماته بتقديم المساعدة وإلغاء المديونية وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- 595- على الرغم من النقائص المسجلة في تحليل الفقر في الوسط الريفي وانعكاسات خطط الفصل عن العمل الواسعة في التعلم والصحة، تم تأكيد ضرورة مواصلة استراتيجيات تخفيف حدة الفقر مع أهداف الإنمائية للألفية

وينبغي أن تركز هذه الاستراتيجيات على تعزيز السلم والديمقراطية وسيادة القانون وتوسيع القطاع الخاص وألوية الاستثمارات في البنى التحتية والزراعة والصحة والتعليم. ووجه المؤتمر نداء من أجل حشد الموارد الأفريقية. وينبغي ضمان المتابعة والتقييم من جانب الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخ...

596- يشكل الحكم الرشيد والمؤسسات الديمقراطية والحوار الاجتماعي أسس استراتيجية تخفيف حدة الفقر. وإن التكامل الإقليمي والتدريب في مجال التكنولوجيات الجديدة لا يمكن الاستغناء عنهما لتحقيق نمو سريع ومستدام. وجرى الحديث عن آليات حكومية مشتركة هي:

(1) المؤتمر السنوي المشترك بين وزراء الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، (2) استبدال اللجان الحكومية المشتركة للخبراء بمؤتمرات وزارية إقليمية فرعية و (3) تنظيم الأجهزة الفرعية في شكل سبع لجان قطاعية.

597- جرى تسهيل الشراكة بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإنشاء أمانة مشتركة تتولى تنظيم هذا المؤتمر بنجاح. ومن شأن هذه التجربة توفير الظروف الملائمة لتنظيم المؤتمر المشترك بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية خلال عام 2008، وهو المؤتمر الذي تقرر خلال مؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية في نوفمبر 2006.

سين-7 إنشاء المؤسسات المالية المقررة في المادة 9 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي:

598- ستتم عملية إطلاق الأعمال المتعلقة بإنشاء المؤسسات المالية الأفريقية المقررة في المادة 19 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. وبعد تعيين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى لاستضافة مقر البنك الأفريقي للاستثمار، وتعيين نيجيريا لاستضافة البنك المركزي الأفريقي وتعيين الكامبيرون لاستضافة صندوق النقد الأفريقي، تتواصل المباحثات مع مختلف الدول المضيفة حول بروتوكولات الاتفاق المتعلقة بإنشاء لجان قيادة هذه الأعمال في كل بلد من هذه البلدان.

599- إلى جانب هذه المباحثات تتواصل الاتصالات حول الاستراتيجية الواجب اعتمادها لإنشاء هذه المؤسسات المالية الأفريقية وإنشاء عملة أفريقية موحدة وحول مشاركة الأطراف المعنية بهذه الأعمال وبخاصة البنوك المركزية الأفريقية. ورابطة البنوك المركزية الأفريقية.

- 600- مجلة التكامل الأفريقي هي مجلة دولية متعددة الاختصاصات تهدف إلى إعطاء فرصة لنطاق واسع من المناقشات لقضايا التكامل في أفريقيا.
- 601- لضمان الجودة والموثوقية العلمية للمجلة، يتكون فريق التحرير من لجنة تحرير من إدارات مختلفة من المفوضية ولجنة علمية تضم أساتذة البحوث على نطاق أفريقيا.
- 602- صدر العدد الأول من المجلة في يناير 2007 وتم توزيعه على رؤساء الدول والحكومات والوزراء خلال القمة الثامنة للمفوضية وإلى الجامعات ومؤسسات البحوث على نطاق القارة. وينتظر أن يصدر العدد الثاني من المجلة ويكون جاهزاً للتوزيع بحلول شهر يوليو 2007.

سين-9 بروتوكول حول العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية:

- 603- طلبت الدورة السابعة والثلاثون لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في مقررها (XXXVII) AHG/DEC.160 الصادر في يوليو 2001 في لوساكا ، "من الأمين العام إجراء مشاورات مع جميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية لبحث آثار القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي:
- (1) بالنسبة للعلاقات المؤسسية والوظيفية البرنامجية القائمة بين منظمة الوحدة الأفريقية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ؛
 - (2) بالنسبة للبرامج الحالية والمستقبلية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية فيما يتعلق بأهداف الاتحاد الأفريقي ؛
 - (3) بالنسبة للبروتوكول بين الجماعة الاقتصادية الأفريقية و المجموعات الاقتصادية الإقليمية".
- 604- تنفيذاً لهذا المقرر، جرت استشارات للأفكار ونظمت مشاورات مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية حول العلاقات الجديدة التي ينبغي إقامتها بينها وبين الاتحاد الأفريقي. وتوجت هذه المشاورات بالتفاوض حول بروتوكول جديد تم اعتماده من قبل الاجتماع التنسيق الثاني فيما بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي في يونيو 2004 قبل أن يعرض للبحث في مارس 2005 على لجنة الممثلين الدائمين والخبراء القانونيين للدول الأعضاء ، طبقاً للمقرر (VI) EX.CL/DEC.174 الصادر عن المجلس التنفيذي.
- 605- من ناحية أخرى وبموجب المقرر (VII) ASSEMBLY/AU/DEC.112 الصادر عن قمة بانجول الذي يعلق حتى إشعار آخر الاعتراف بمجموعات اقتصادية إقليمية جديدة باستثناء المجموعات الثماني المعترف بها حالياً وهي المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (كوميسا) والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي واتحاد المغرب العربي وتجمع دول الساحل

والصحراء (سين-صاد) ومجموعة شرق أفريقيا. وتنفيذاً للمقرر EX.CL/DEC.331(X) الصادر عن المجلس التنفيذي الأخير والذي "يدعو المفوضية إلى العمل من أجل توقيع نص جديد للبروتوكول" يجرى عرض البروتوكول على المجلس لعرضه بعد ذلك على المؤتمر الذي يرجى منه تفويض رئيس المفوضية للتوقيع عليه باسم الاتحاد.

سين-10 ترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية:

606- إن نشوء الجماعة الاقتصادية الأفريقية تستوجب ترشيد برامج وأنشطة المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي تشكل ركائزها. وبذلت الجهود واتخذت القرارات لهذا الغرض من جانب منظمة الوحدة الأفريقية في عهدها تم من قبل الاتحاد الأفريقي بهدف تحقيق تضافر الجهود بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية. وأدت هذه الجهود إلى عقد المؤتمر الأول لوزراء التكامل الأفريقيين في واجادوجو ، بوركينا فاسو يومي 30 و 31 مارس 2006 . وأوصى هذا الاجتماع الوزاري مؤتمر الاتحاد بالمصادقة على المقرر (VII) ASSEMBLY/AU/DEC,113 بإجراء عملية ترشيد للمجموعات الاقتصادية الإقليمية وبخاصة حول تكاليف وأرباح سيناريوهات الترشيح الأربعة المقترحة أي الوضع في حالته الراهنة ومعاهدة أبوجا ومجموعة التثبيت والتصور السياسي وهي سيناريوهات تشكل جانب آخر من الدراسة المنتظرة من المفوضية.

607- أجريت الدراسة انطلاقاً من خارطة طريق واستبيان يرسلان إلى الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية باستثناء اتحاد المغرب العربي الذي لا يقيم علاقات مع المفوضية والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا وركزت الدراسة على مفهوم الترشيح ومعللاته، واقرحت طريقة في الترشيح تقوم أساساً على مراجعة مراحل التكامل المقررة في المادة 6 (2) من المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية واعتماد برنامج أدنى للتكامل من جانب المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

608- بعد المصادقة عليها من جانب اجتماع للخبراء وكافة الأطراف المعنية بعملية التكامل، تعرض الدراسة لبحثها واعتمادها من جانب المؤتمر الثاني لوزراء التكامل الأفريقيين في كيجالي خلال النصف الثاني من شهر يوليو 2007.

سين-11: برنامج بناء القدرات لأجل التكامل الإقليمي في أفريقيا:

609- بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وتمويل من المصرف العربي للتنمية الاقتصادية، قام معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط بتنفيذ النسخة الثانية من الدورة التدريبية لخمسة أسابيع حول (التكامل الإقليمي لأفريقيا) وهي دورة

موجهة للناطقين باللغتين الإنجليزية والفرنسية في أفريقيا خلال الربع الأخير من عام 2006. وقد استهدفت هذه الدورة الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية فضلاً عن مفوضية الاتحاد الأفريقي. وقد استكمل هذه الدورة بنجاح 39 مشاركاً.

610- كان الهدف الرئيسي للدورة رباعياً: (1) تعزيز القدرة التقنية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي؛ (2) تعزيز فهم التكامل الاقتصادي كعنصر رئيسي للتنمية الأفريقية؛ (3) إرساء علاقات تعاون وتنمية الخبرات بين مهنيي وممارسي التنمية الأفريقية؛ (4) تكوين رؤية مشتركة للفرص والاستراتيجيات لعكس اتجاه التهميش الاقتصادي وبناء القدرات من أجل إدارة فعالة لعملية التكامل في أفريقيا.

611- تجدر الإشارة إلى أن الحماس والتقدير اللتين لقيتهما هذه الحلقة التدريبية لدى المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمشاركين الآخرين والنتائج الإيجابية المترتبة عن ذلك، دفعت المفوضية إلى الشروع في مفاوضات مع شركائنا في هذا المجال وهم البنك الأفريقي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط بغية تنظيم الحلقة التدريبية الثالثة التي قبل هذا البنك تمويلها.

سين-12 تقييم مدى تقدم أفريقيا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سنة 2007:

612- يجدر بالتذكير أن الدورة العادية الخامسة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في سرت، ليبيا في يوليو 2005 قد اعتمدت الموقف الموحد من مراجعة الأهداف الإنمائية للألفية، والذي تم تقديمه إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى حول الأهداف الإنمائية للألفية في سبتمبر 2005. وبالتالي، كلف المؤتمر "مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي والنيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية برصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والاستمرار في التفكير وتقديم نتائج ذلك إلى الدورات السنوية لمؤتمر الاتحاد (ASSEMBLY/AU/DEC.78).

613- في هذا الصدد، تم إعداد تقرير عن تقييم تقدم أفريقيا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في 2007 بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي. يؤكد التقرير على الكثير من التحديات التي تقف في وجه تحقيق الأهداف ويتطرق لخطوات التقدم المطلوبة الآن وفيما بعد سنة 2015 ويقترح بعض التوصيات الخاصة بالسياسات ولاسيما النقاط التالية:

- سجلت أفريقيا تحسناً في الجوانب السياسية والاقتصادية وهو شرط لازم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
- حققت أفريقيا نمواً حديثاً في الأداء من 3.0% سنة 1999 إلى 5.2% سنة 2006 وهو ما تمت ترجمته إلى نمو في الدخل السنوي العام بنسبة

3% في المعدل. غير أن خلق وظائف العمل لشرائح كبيرة من السكان عنصر بالغ الأهمية في سياق النمو.

- يجب كذلك مقارنة التنوع الاقتصادي بالوصول العادل إلى التعليم والرعاية الصحية لتعزيز الحصول على المهارات.
- أخيراً، فإن تقدم أفريقيا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يواجه عدداً من التحديات معظمها متداخل، وبالتالي فإن النجاح في معالجتها يعتمد أساساً على العمل المتزامن على عدة جبهات بما في ذلك النمو والعمالة وعدم المساواة ورفع مستوى تمويل الاستثمارات في القطاع العام ومناخات السياسة وشراكات التكامل الإقليمي والعولمة والسلام والأمن والمعلومات الإحصائية المهمة والكافية.

عين- التجارة والصناعة

عين-1 المقدمة:

614- خلال الفترة قيد البحث، تعهدت المفوضية باستكمال برنامج عملها وكذلك الإعلان (VIII) Assembly/AU/Decl.2 بشأن المؤتمر حول اتفاقيات الشراكة الاقتصادية والإعلان (VIII) Assembly/AU/Decl.3 بشأن مفاوضات منظمة التجارة العالمية اللذين صدقت عليهما قمة يناير 2007 المنعقدة في أديس أبابا.

عين-2 التجارة البينية الأفريقية/التعاون في مجال الجمارك:

عين-2-1 مواعمة الإجراءات الجمركية:

615- يتذكر المجلس أن مقرر المؤتمر الصادر في بانجول قد "حث المجموعات الاقتصادية الإقليمية على تنسيق ومواءمة سياساتها فيما بينها وبين المفوضية بغية الإسراع بعملية اندماج أفريقيا". تنفيذاً لهذا المقرر، شرعت المفوضية في عملية مواءمة إجراءات الجمارك عن طريق تنظيم ورشتي عمل لخبراء الجمارك في أبريل 2007 حول قواعد أصل المنشأ ومبادرات بناء القدرات على التوالي.

616- توصلت ورشة عمل حول قواعد المنشأ، وهي الأولى من سلسلة ورش سوف يتم تنظيمها، إلى أن عملية التنسيق بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ينبغي توطيدها لضمان مزيد من الانسجام والفعالية بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ويجب معالجتها بطريقة شمولية يشترك فيها كافة أصحاب المصلحة وأن تجرى دراسات لتقييم أثر المواءمة. وعلى المدى القريب، يجب إعداد مصفوفة مقارنة لمختلف القواعد المطبقة.

617- واتفقت ورشة العمل حول بناء القدرات التي هي الأولى أيضاً من سلسلة ورش على عناصر الاستراتيجية القارية التي تؤكد على تعزيز الدور الحيوي للجمارك في القرن الحادي والعشرين. ومن هذه العناصر الاستفادة القصوى من برنامج تشخيص كولومبوس التابع لمنظمة الجمارك العالمية وتشجيع إدارات الدول الأعضاء على إعداد خطط إنمائية طويلة الأمد في مجال بناء القدرات المؤسسية والبنية التحتية والموارد البشرية. كما حثت الورشة كذلك الدول الأعضاء على الاستفادة القصوى من استخدام خدمات خبراء بناء القدرات الموجودين في القارة. كما لفتت الورشة انتباه الوزارات المعنية إلى ضرورة قيام الحكم في ترقية الموظفين بتمكين الإدارات الوطنية من أداء مهامها بكفاءة وفعالية.

عين-1-2 قواعد المنشأ واتفاقيات الشراكة الاقتصادية:

618- وفقا للمقرر (IX) EX.CL/Dec.298 بشأن مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، كلف رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي مفوضية الاتحاد الأفريقي بتنسيق المفاوضات الجارية بين المجموعات التفاوضية الأفريقية الأربع (الإيكواس، المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي ومجموعة شرق أفريقيا) والاتحاد الأوروبي. ووفقا لهذا المقرر، شرعت المفوضية في عملية بحث دقيق لقواعد المنشأ اقترحتها الاتحاد الأوروبي للمفاوضات. وأوصت الورشة حول قواعد المنشأ المذكورة سابقا التي كلفت بدراسة هذه المسألة أيضا أن تدعو المفوضية لعقد اجتماع لكبار المفاوضين/ الخبراء الاستشاريين للمجموعات المتفاوضة الأربع حول اتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي لمناقشة تبادل الأفكار حول موضوع قواعد المنشأ بغية التوصل إلى موقف أفريقي حول قواعد المنشأ في سياق اتفاقيات الشراكة الاقتصادية.

عين-1-3 الاجتماع العادي الثالث للجنة الاتحاد الأفريقي الفرعية للمديرين العامين للجمارك:

619- نظمت المفوضية الاجتماع العادي الثالث للجنة الاتحاد الأفريقي الفرعية للمديرين العامين للجمارك في أبوجا، نيجيريا من 7-11 مايو 2007. وكان الموضوع الرئيسي للاجتماع هو "تأثير اتفاقيات الشراكة الاقتصادية على الجمارك". أعد الاجتماع قرارا لبحثه من قبل أجهزة وضع السياسة للاتحاد. تتضمن هذه الوثيقة التوصيات في المجالات الأربع وهي بناء القدرات وقواعد المنشأ في سياق اتفاقيات الشراكة الاقتصادية والنزاهة في الجمارك ومواءمة الوثائق الجمركية. كما تضمنت أيضا توجيهات عامة للتنفيذ.

عين-2 مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف:

عين-2-1 اتفاقيات الشراكة الاقتصادية:

620- استمرت المفاوضات حول اتفاقيات الشراكة الاقتصادية خلال الفترة قيد البحث بين المفوضية الأوروبية وأربع مجموعات بلدان وهي المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا ومجموعة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي وغرب أفريقيا بغية تمكينها من تنسيق عملها لصياغة موقف أفريقي موحد. وتشارك المفوضية في أنشطة المفاوضات وخاصة الاجتماعات وورش العمل حول اتفاقيات الشراكة الاقتصادية التي تنظمها المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومجموعات المفاوضين.

621- من خلال الإعلانات الوزارية الأخيرة مع المفوضية الأوروبية، يبدو أن المجموعات المتفاوضة تستعد لإستكمال اتفاقيات الشراكة الاقتصادية بحلول ديسمبر 2007 بتغطية جوانب التنمية والوصول إلى الأسواق مع القناعة بأن المفاوضات ستستمر في المجالات الأخرى المتبقية للتوصل إلى ما يسمى باتفاقيات الشراكة الاقتصادية على مراحل. ومهما يكن من حال، فإنه لا يزال ينبغي القيام بالكثير من العمل في هذين المجالين ولا يزال هناك خلاف حول المسائل الرئيسية مثل مقاييس قواعد المنشأ لتوضيح وضع أصل المنتجات وفترات الانتقال والمدة الذي يصل إليه التحرير. وفي مجال التنمية، لم يتم التوصل إلى اتفاق بعد بشأن ما إذا كان سيتم تخصيص فصل كامل للمسألة أو ما إذا كان سيتم نقل التفاصيل إلى فصول قطاعية أخرى أو إلى المصنوفة. من المهم معالجة النطاق المحدد لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية على مراحل وطرق استكمال اتفاقيات الشراكة الاقتصادية بغية ضمان أن تتوصل المجموعات إلى اتفاقيات للشراكة الاقتصادية المناصرة للتنمية والداعمة لعملية التكامل في أفريقيا والمنسجمة معها. وخاصة فيما يتعلق بإنشاء السوق الأفريقية المشتركة.

622- أنجزت مجموعة الشرق والجنوب الأفريقي قدراً كبيراً من العمل فيما يخص إعداد نصوص اتفاقيات الشراكة الاقتصادية. وهناك بعض المجموعات التي لم تصل إلى نفس القدر من التحضير وبالتالي ربما كان يمكن لها الاستفادة من تجربة هذه المجموعة كما قد يتعين على المجموعة بدورها الاستفادة من تجارب تلك المجموعات. وهناك اقتراح مناسب يقضي بأن تدعو كل مجموعة الأخرى إلى اجتماعاتها ومفاوضاتها لتبادل النصوص وتقاسم التجارب.

623- فيما يخص طرق اختتام اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، ينبغي تخصيص بعض البحث للمواءمة أو دمج كافة مجموعة التفاوض الأفريقية عند اختتام اتفاقيات الشراكة الاقتصادية. والإمكانية الأخرى هي مواصلة حث الدول الأعضاء في الجانبين الأوروبي والأفريقي وكذلك المجموعات المتفاوضة على اتخاذ كافة التدابير للحفاظ على وحدة أفريقيا وفي هذا الصدد، تجنب بلقنة أو تقسم أفريقيا إلى خطوط قد تجعل من الصعوبة تحقيق السوق الأفريقية المشتركة. وتجدر الإشارة إلى أن أوروبا قد تعهدت في الاستراتيجية الأفريقية بالتعامل مع أفريقيا كقارة واحدة ودعم وحدتها في عملية التكامل.

624- يتطلب نهج استكمال اتفاقيات الشراكة الاقتصادية على مراحل بنود واضحة إضافية حول كيفية وتوقيت معالجة المسائل العالقة وخاصة في المجالات التي توجد فيها مصالح حيوية لبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ

625- وسيكون على البلدان التي تستكمل المفاوضات في ديسمبر 2007 أن تمر بإجراءات داخلية للمصادقة والإدماج في التشريعات الداخلية لهذه الاتفاقيات وهي عملية قد تطول. ومن الأهمية بمكان وضع تدابير انتقالية لضمان ألا يتم تعطيل التجارة بحلول ديسمبر 2007. ويمكن نشر الإجراءات والإطلاع عليها والتعريف مسبقاً من طرف مجتمعات الأعمال في أفريقيا وأوروبا لأن الطلبات تقدم مسبقاً بسنة أو أكثر وتتطلب العلاقات التجارية الاستمرارية والاستقرار. لذلك، من الأهمية بمكان أن ترسل المفوضية الأوروبية والاتحاد الأوروبي رسالة قوية لإعادة طمأنة مجتمع الأعمال بأن التدابير الانتقالية ستوضع لضمان عدم تعطيل التجارة. وعلى المفوضية الأوروبية والاتحاد الأوروبي أن يعدوا هذه التدابير الانتقالية لتطبق بحلول 1 يناير 2008.

عين- ثانيا- 2 إعداد إستراتيجية مشتركة بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي:

626- أود أن أسترعى انتباه المجلس إلى أنه في إطار الحوار بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي، يجري الإعداد لإستراتيجية مشتركة حيث تم تحديد الخطوط العريضة لهذه الاستراتيجية في وثيقة بحثت من جانب الترويكا الوزارية لإفريقيا والاتحاد الأوروبي يوم 15 مايو 2007، وسوف تعرض هذه الوثيقة على القمة القادمة للاتحاد الأفريقي التي تعقد في أكرا (غانا) في يوليو القادم لتعتمد كأساس لإستراتيجية مشتركة تعرض على قمة أفريقيا للاتحاد الأوروبي التي ستعقد في لشبونة (البرتغال) في نهاية 2007.

627- إن الأنشطة المقررة في إطار التجارة والتكامل الإقليمي تهدف إلى تحسين الإدارة الاقتصادية ومناخ الاستثمار، وإنجاز البنية التحتية الفنية، وتعزيز القدرات الإنتاجية، ومواصلة إبرام اتفاقات الشراكة الاقتصادية من أجل دعم التكامل الإقليمي على أساس معاهدة أبوجا، وبخاصة التكامل التجاري الهادف إلى تحقيق سوق قارية متكاملة تماماً.

628- وهناك أهداف أخرى ترمى إلى تنمية قدرات الدخول إلى الأسواق ولاسيما في مجال مراقبة الجودة من أجل حماية أفضل للمستهلكين وتعزيز الدخول إلى سوق التجهيزات والخدمات وتعزيز المشاورات بغية تقوية المواقف الموحدة على الصعيد المتعدد الأطراف وبخاصة في إطار المنظمة العالمية للتجارة حول بعد التنمية في إطار جولة الدوحة.

أ) مفاوضات جولة الدوحة ضمن منظمة التجارة العالمية:

629- تشارك المفوضية في اجتماعات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ضمن التجارة العالمية التي تنظمها مجموعات المفاوضات في جنيف بغية تنسيق ومواءمة الموقف الأفريقي على نحو ما فوض بذلك وزراء التجارة الإفريقيين. وهكذا طبقاً لأحكام إعلان هونج كونج الذي يطلب من المدير العام المنظمة التجارة العالمية تنظيم اجتماع إستشاري حول القطن، شاركت

المفوضية بنشاط في هذا الاجتماع الذي عقد في جنيف حول الجوانب التجارية وتنمية القطن. وتمخض هذا الاجتماع عن حصيلة سياسية وفنية. فمن الناحية السياسية فإن نهاية سعيدة لجولة الدوحة لا يمكن أن تتحقق بدون نهاية سعيدة لمشكلة القطن. ومن الناحية الفنية يتعين ضمان الإنسجام سواء على المستوى الوطنى (وزارات وسلطات) أو على المستوى الدولى بين المانحين ومؤسسات التمويل والمؤسسات الأخرى. وشاركت المفوضية كذلك فى اجتماع الخبراء الذى نظم فى بنين حول المنتجات الحساسة والخاصة وانعكاساتها على أفريقيا فى جولة الدوحة.

عين-3 الصناعة:

630- تحضيراً لمؤتمر وزراء الصناعة القادم المقرر عقده في سبتمبر 2007، نظمت المفوضية بالتعاون مع اليونيدو ثلاثة اجتماعات للخبراء. كان الاجتماع الأول هو الاستشارة الرفيعة المستوى على المستوى الوزاري التي عقدت في أكرا، غانا في فبراير 2007 حول العمل المنتج واللائق لصالح الشباب في اتحاد نهر مانو وكوت ديفوار.

631- تنفيذاً لمقرر المؤتمر السابع عشر لوزراء الصناعة للاتحاد الأفريقي، ركز اجتماع مجموعة الخبراء في تونس في فبراير 2007 على تطبيق المعايير وتقييم المطابقة لتنمية التجارة المستدامة في أفريقيا. إن الأساس النظري وراء عقد هذا الاجتماع هو أن البلدان الأفريقية غير قادرة على الاستفادة من الفرص الموجودة في اتفاقيات التجارة التفضيلية وفي الأسواق العالمية عموماً بسبب محدودية الإنتاج والقدرات التجارية قبل كل شيء ونقص القيمة المضافة وصعوبة تطبيق المعايير الدولية وإجراءات تقييم المطابقة. خلال الاجتماع، دعت المفوضية إلى خلق بنية تحتية ذات جودة ويمكن الاعتماد عليها عبر القارة لدعم الصناعة. ويتضمن ذلك توحيد المقاييس والاعتماد والقياس والاختبار والتفتيش والتصديق. وفي هذا الصدد، سيتم وضع سياسة وخطة عمل هدفهما بناء وتعزيز البنى التحتية ذات الجودة بإشراف مفوضية الاتحاد الأفريقي.

632- ناقش اجتماع مجموعة الخبراء الثالث الذي عقد في أديس أبابا في مارس 2007 الاستثمار في القدرات الإنتاجية الأفريقية وبحث مقترح حول شبكة وكالة تعزيز الاستثمار الأفريقية من أجل إيجاد منبر لرصد الاستثمار سوف يساعد المؤسسات الصناعية في اتخاذ قرارات إدارية على أساس مدروس يمكن أن تساعد في توسيع عمليات الأعمال التجارية وخلق شراكات جديدة وتسهيل الحصول على التمويل وخلق العمالة. كما سوف تساعد الوكالة المؤسسات الحكومية على سياسة كسب تأييد مبنية على المعلومات وقياس مدى استجابة المستثمرين للتدخلات الخاصة بالسياسات. وتم تقديم توصية بتوسيع مبادرة وكالة تعزيز الاستثمار الأفريقية لتصبح برنامجاً.

عين-3-1 الأنشطة المتصلة بالنيباد:مجموعة الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق:

633- على إثر اجتماع الاستشارة الإقليمية السابعة لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات العاملة في أفريقيا بدعم من الاتحاد الأفريقي والنيباد، تم تشكيل مجموعة معنية بالصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق ضمن منظمة اليونيدو كقائمة بالتنظيم والأونكتاد كنائب عنها. وفي هذا الصدد، عملت المفوضية مع أمانة النيباد لتقديم أنشطتهما الحالية والمستقبلية في هذه المجالات خلال اجتماع الإطلاق والافتتاح في مقر اليونيدو في فيينا في مايو 2007. وتهدف المجموعة المذكورة إلى خلق مزيد من الانسجام في برامج مجالات الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق وأنشطة منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصالح الرئيسيين في أفريقيا وفي دعم الاتحاد الأفريقي ومبادرة النيباد. وتضطلع أيضاً بالبرامج والأنشطة المشتركة والدراسات والمنشورات المشتركة وحلقات العمل والحلقات الدراسية وأنشطة أخرى وحلقات البرلمان الأفريقي الدراسية حول النيباد.

634- خلال الفترة قيد البحث، قدمت المفوضية عروضاً حول أنشطة مختلف الإدارات إلى اللجان المعنية للبرلمان الأفريقي خلال الحلقة الدراسية التي نظمها البرلمان حول النيباد. ولقد كان الهدف من الحلقة الدراسية رفع التوعية بشأن أنشطة الاتحاد الأفريقي/النيباد داخل البرلمان الأفريقي والبرلمانات الوطنية والإقليمية إلى جانب تعزيز الإشراف الفعلي على أنشطة النيباد داخل البرلمان الأفريقي.

عين-3-2 العلاقة مع الشركاء:

635- وقعت المفوضية يوم 27 فبراير 2007 في جنيف على مذكرة اتفاق مع مركز التجارة الدولي وعلى خطة عمل أعدت لتنفيذ الأعمال المقررة في إطار هذه المذكرة.

فءاء- تنفيذ المقرر ASSEMBLY AU/DEC.156 (VIII)

636- يعلم المجلس أن مؤتمر الاتحاد قام خلال دورته العادية الثامنة، باتخاذ المقرر ASSEMBLY/AU/DEC.156 (VIII) الذى ينص، بين أمور أخرى، على ما يلى:

يقرر تخصيص الدورة العادية التاسعة للمؤتمر، التى ستعقد فى أكرا (غانا) فى يوليو 2007، لبحث موضوع " المناقشة الكبرى حول حكومة الاتحاد"، **يصادق** على مقترح المجلس التنفيذى الذى يدعو فى إطار هذه العملية إلى تنظيم حلقة دراسية لإستثارة الأفكار لوزراء الشؤون الخارجية حول وضع الاتحاد، تكون متبوعة بالدورة الاستثنائية للمجلس التنفيذى، **يرحب** بعرض جمهورية جنوب أفريقيا باستضافة هذه الاجتماعات.

637- تنفيذاً لهاذين البندين، عقد وزراء الشؤون الخارجية للبلدان الأعضاء دورة لإستثارة الأفكار يومى 8 و 9 مايو 2007 فى زمبالي (جنوب أفريقيا) حول وضع الاتحاد. تبع هذه الجلسة عقد دورة استثنائية (العاشر) للمجلس التنفيذى فى 10 مايو 2007 تناولت بحث " تقرير الرئيس بشأن تعزيز المفوضية".

638- تم تلخيص نتائج هاذين الاجتماعين فى هذا التقرير كالاتى:

فءاء-أولاً- نتائج دورة استثارة الأفكار:

639- عقب المناقشات، تم اعتماد الملخص الذى قدمه معالى السيد نانا أكوفو - أدو، رئيس الدورة ورئيس المجلس التنفيذى ووزير خارجية غانا، كحصيلة لدورة إستثارة الأفكار التى جاء فيها ما يلى:

كانت لنا مناقشات ثرية جدا سمحت بتحديد بعض المسائل الأساسية. واستطعنا أيضاً، باستثناء تحفظ وفد واحد، تأكيد التزامنا الجماعى بتحقيق التكامل السياسى والاقتصادى للقارة الذى من شأنه أن يؤدى إلى إنشاء الولايات المتحدة الأفريقية.

بالرغم من هذا لا يزال هناك خلاف كبير فيما يتعلق بطريقة تحقيق هذا الهدف.

إن هذه المشكلة كما لا حظنا ذلك فى مناطق أخرى من العالم، تعود جزئياً إلى كون التكامل لا يستوجب طريقة واحدة فقط لتحقيقه. وقد ذكرنا أمس نائب رئيس الحكومة الجابونية بأن جميع المناطق الأخرى وسائر القارات هى بصدد تشكيل تجمعات إقليمية كبرى اتخذت عدة أشكال مثل اتفاق التبادل الحر لأمريكا الشمالية ورابطة دول جنوب شرق آسيا والاتحاد الأوروبى. كما ذكرنا بالاتحادات الفيدرالية التى تلقى اهتماما كبيرا لدى وزير خارجية السنغال (الولايات المتحدة الأمريكية، الهند، البرازيل، الصين).

توجد لهذه الفيدراليات خصائص مشتركة مثل اللغة والنظام القانونى والثقافة والتاريخ المشترك.

غير أن الواقع الأفريقي يختلف عن ذلك نوعا ما لأن قارتنا تتميز بتنوع شعوبها واختلاف لغاتهم ونظمهم القانونية وثقافتهم، وإذا أردنا إذن إنشاء ولايات أفريقية متحدة، يتعين علينا وضع نموذج خاص بنا يستجيب لعدد أدنى من المعايير.

من الواضح أن عملية التكامل ينبغي أن تسير في طريقها ولو كان يتعين علينا أن نستلهم من خبرات الآخرين وبخاصة الاتحاد الأوروبي إذ لا يخفى على أحد أن القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي تأثر بقدر كبير بالنموذج الأوروبي.

إن النمط الأوروبي يتبنى بوضوح تصورا تدريجيا مرحلة بعد مرحلة لمسألة التكامل على أساس تطبيق سياسات موحدة. وكان الوزير الإثيوبي على حق عندما أكد أن الاتحاد الأوروبي يشكل مثالا رائعا للنجاح في مجال التكامل بين دول ذات سيادة تسعى إلى تحقيق أهداف مشتركة.

لماذا التكامل؟ يجب علينا أن نجيب على هذا السؤال لأننا نرى أن فرصا كثيرة توجد أمامنا لتسوية مسائل حاسمة واستراتيجية تطرح علينا وهي التخلف، القضاء على الفقر الشامل، تعزيز الديمقراطية، سيادة القانون، الدفاع عن استغلالنا السياسي ومكانتنا في العالم بفضل عملية التكامل.

وحتى إذا كانت بعض الدول تستطيع لوحدها القيام بعملية التكامل فإننا سوف نستفيد أكثر إذا عملنا سويا على تحقيق أهدافنا وبخاصة أمام العولمة التي تمنح عدة فرص ولكنها تطرح أيضا عدة تحديات أمام طموحاتنا.

إن التعجيل بعملية التكامل هي مسألة أساسية. وإن الذين يسعون إلى إنجاز الحلم القديم الذي كان يراود آباء الوحدة الأفريقية، والمتمثل في إقامة حكومة قارية، يرون أن هذه الطريقة هي الوسيلة الأكثر فعالية للتعجيل بعملية التكامل واستكمالها.

يبدو أن بعض المسائل ينبغي توضيحها فيما يتعلق بإنشاء حكومة الاتحاد على الفور، ومن ضمنها معرفة ما إذا كان ينبغي التنازل عن كامل السيادة أو عن جزء منها، والصفة التمثيلية للحكومة القارية، وقاعدتها الشعبية الخ...

كذلك، يتعين علينا تحديد الإجراءات الملموسة التي ينبغي أن نتخذها إذا لم يكن باستطاعتنا إنشاء حكومة قارية على الفور، وكنا نفضل بدلا من ذلك التعجيل بعملية التكامل. ومن الواضح أنه يجب علينا تحديد خارطة طريق ذات علامات واضحة وإعداد معايير دنيا تسمح بتنسيق أفضل ومواءمة أنشطة تنمية المجموعات الاقتصادية الإقليمية في سبيل تكامل القارة. ويتعين علينا في هذا الشأن أن نرى ما يمكن لنا القيام به على مستوى هذه المجموعات الاقتصادية وعلى المستوى القارى.

إلى متى سننتظر لإنشاء وحدة جمركية وسوق مشتركة؟ ذلك أن أكبر مشكلة نواجهها في الوقت الراهن هي عدم قدرتنا على التجارة فيما بيننا خلافا لجميع القارات الأخرى. إنه ضعف كبير ينبغي أن نتجاوزه. وهذا ما لا

يمكن تحقيقه إلا إذا بذلنا جهودا مشتركة مخصصة لتطوير البنية التحتية في بلداننا والترابط فيما بينها، وإذا عززنا التزامنا المشترك لرفع كفاءات مواطنينا الشرط الأساسى لتقدمنا وازدهارنا.

كيف يمكن لنا أيضا أن نتوصل إلى تحسين أداء وفعالية المؤسسات القارية التى أنشأناها (مفوضية الاتحاد الأفريقى والأجهزة الأخرى)؟

تلك هي بعض المسائل الخاصة التي طرحت أثناء مناقشاتنا والتي يتعين علينا أن نعالجها. لذا، أرى أنه يجب علينا أن نقوم بعمل منهجي في جميع الأنشطة التي نود القيام بها هنا لمساعدة قادتنا في أكرا. وإذا أخذنا بعين الاعتبار النداء الحار الذي وجهه إلينا رئيس المفوضية لتعزيز المفوضية التي وصفها بالجهاز التنفيذي للاتحاد الأفريقي كمرحلة هامة نحو التعجيل بعملية التكامل التي تعتبر ذات فائدة استراتيجية وجيو سياسية بالنسبة لنا ولقارتنا.

وإذا وافقتم، أقترح أن نباشر في الحين في بحث جدول أعمال الجزء الثاني من اجتماعنا ونستخلص النتائج إثر أعمالنا حتى تساعد قمة أكرا بشكل أفضل بما أن تحضيرها هو السبب الرئيسي من اجتماعنا هذا.

فاء-ثانيا نتائج الدورة الاستثنائية العاشرة للمجلس التنفيذي:

640- كان الهدف الرئيسى من هذه الدورة الاستثنائية هو بحث "تقرير الرئيس حول تعزيز المفوضية". وتجدر الإشارة إلى أن هذه الوثيقة المقدمة إلى الدورة العادية العاشرة للمجلس التنفيذي فى يناير 2007 فى أديس أبابا لم يمكن بحثها خلال الدورة المذكورة.

641- على إثر المناقشات، اتفق المجلس على ما يلى:

(1) إن تقرير الرئيس حول تعزيز المفوضية واللجان الفنية المختصة يعتبر وثيقة ذات نوعية ممتازة فيما يتعلق بمحتوى المقترحات التى تتضمنها. ولكن مناقشتها أجلت إلى أن يتم وضع ميزانية مفصلة وتتم مراجعة الحسابات.

(2) تم اعتماد المراجعة المؤسسية للحسابات بعد تعديلها من قبل المجلس،

(3) إن مراجعة حسابات المفوضية والأجهزة الأخرى والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وعلاقاتها مع المنظمات المعنية مثل اللجنة

الاقتصادية لأفريقيا والبنك الإفريقي للتنمية، ينبغي البدء فيها فوراً على أن تنتهى فى موعد أقصاه ستة (6) شهور.

(4) ينبغي عرض نتائج المراجعة على المجلس التنفيذي خلال اجتماعه المقرر فى يناير 2008.

(5) ينبغي لرئيس المفوضية ورئيس المجلس التنفيذي إجراء مشاورات عاجلة بينهما لتحديد مصدر تمويل المراجعة والخبراء (أفراد أو مؤسسة) حتى يمكن انطلاق مراجعة الحسابات.

(6) ينبغي تقديم توصية على المؤتمر لكي يقرر تأجيل انتخاب الأعضاء الجدد فى المفوضية وتمديد ولاية المفوضية الحالية لإتاحة الوقت الكافي لاستكمال مراجعة الحسابات ومراعاة مقررات مؤتمر أكرأ حول حكومة الاتحاد التى سيكون لها بدون شك أثرها على طبيعة وبعد الإصلاحات. ومن شأن ذلك أن يسمح بتشكيل المفوضية الجديدة على أساس الإصلاحات الجديدة.

642- أحاط المجلس التنفيذي علماً باستعداد رئيس المفوضية والأعضاء الآخرين على البقاء فى مناصبهم إذا لزم الأمر ذلك خلال شهر أو شهرين إضافيين لضمان استكمال عملية الإصلاحات بدون عائق.

643- يعرض مشروعاً تقريرى الدوريتين بشكل منفصل على المجلس من أجل اعتمادهما. وقد سجل هذا البند فى جدول أعمال المجلس التنفيذي.

أولا- مقدمة:

83- خلال الدورة العادية العاشرة للمجلس التنفيذي والدورة العادية الثامنة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقدتين في أديس أبابا في يناير 2007، كانت مسائل السلم والأمن موضوع مناقشات معمقة على أساس التقارير التي قدمتها المفوضية. وكامتداد لهذه المناقشات، اعتمد المؤتمر مقورا تناول أوضاع النزاعات الخاصة ومسائل أخرى ذات صلة سواء المتعلقة منها بإنشاء البنية القارية للسلم والأمن أو منع النزاعات بما في ذلك الوقاية الهيكلية من خلال تنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الإفريقي أو تمويل عمليات حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الإفريقي عن طريق مساهمات مقدرة من الأمم المتحدة. [المقرر ASSEMBLY/AU/DEC.145(VIII)].

84- خلال الفترة اللاحقة، عملت المفوضية على ضمان متابعة تنفيذ مقرر المؤتمر وبشكل عام مواصلة تعزيز أجندة الاتحاد الإفريقي في مجال السلم والأمن. تستعرض الفقرات التالية الأنشطة التي قامت بها المفوضية في هذا الصدد منذ يناير الماضي. وتتعلق هذه الأنشطة بإنشاء البنية القارية للسلم والأمن وبرنامج الحدود للاتحاد الإفريقي وإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات وأوضاع النزاعات والمسائل الخاصة بنزع السلاح.

ثانيا- إنشاء البنية القارية للسلم والأمن:**ثانيا- إنشاء هندسة السلم والأمن:****أ) القوة الأفريقية الجاهزة:**

109- لعل المجلس يدرك أن الأشهر الـ18 الماضية ميزتها جهود استهدفت صياغة سياسات وفقا لخارطة طريق تفعيل القوة الأفريقية الجاهزة. وتركزت هذه الجهود على العقيدة العسكرية والإجراءات التشغيلية الموحدة والقيادة والسيطرة ونظم الاتصالات والمعلومات والتدريب والتقييم والشؤون اللوجستية. وتم إنجاز المزيد من العمل بخصوص الجوانب الطبية والقانونية، فضلا عن البعد المدني للقوة الأفريقية الجاهزة وهي مسائل لم يتم تأكيدها بوضوح في وثيقة إطار سياسة القوة الأفريقية الجاهزة. ومن المتوقع أن تعرض وثائق مشروع السياسة على الاجتماع القادم لرؤساء الأركان الإفريقيين ووزراء الدفاع والأمن، للمصادقة عليها.

110- تباشر المفوضية حاليا المرحلة الثانية من إنشاء القوة الأفريقية الجاهزة. ويستتبع ذلك، من بين أمور أخرى، توحيد الوثائق الراهنة للسياسة ووضع مفاهيم التشغيل وفقا لاحتمالات نشر القوة الأفريقية الجاهزة وتنمية القدرات. وينبغي القيام بمزيد من العمل لصقل الجوانب القانونية للنشر وتنمية القدرة على النشر السريع وإجراء زيارات تحقق في عين المكان إلى المناطق التي

توجد فيها القوة الأفريقية الجاهزة للتأكد من حالة تطورها على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي وتعزيز التعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة.

111- فى إطار المرحلة الثانية واستنادا إلى نتائج الحلقات التدريبية للسياسات، فقد تم الشروع فى بعض العمل، على وجه التحديد فيما يخص البعد المدنى والشؤون اللوجستية. وقد تم وضع خطة تنفيذ تخص البعد المدنى وتعالج مسائل، من قبيل وضع قائمة المدنيين المؤهلين للنشر فى عمليات دعم السلام التى تقوم بها القوة الأفريقية الجاهزة وسياسات إدارة الموارد البشرية بهدف تنظيم عمليات نشر المدنيين والجوانب المتعلقة بنوع الجنس. وفيما يخص الشؤون اللوجستية، ينبغى الإشارة إلى أن وثيقة إطار سياسة القوة الأفريقية الجاهزة تضمنت إنشاء خمسة مخازن لوجستية لدعم واستدامة عمليات نشر القوة الأفريقية الجاهزة. وفى هذا الصدد، بادر فريق الدراسات اللوجستية إلى عمله فى فبراير من هذه السنة من خلال زيارة المناطق الخمس للقوة الأفريقية الجاهزة بهدف تحديد مدى جدوى المخازن اللوجستية، فضلا عن العمل الذى قامت به المناطق فى هذا المجال. وسيقوم الفريق بتقديم توصياته فى شهر يوليو من هذه السنة.

112- سعيا لبناء شراكات موثوقة وقوية مع مؤسسات التعليم الأفريقية، قامت المفوضية بتنظيم حلقة تدريبية مع الرابطة الأفريقية للتدريب فى مجال دعم السلام، بهدف توجيه عناية مؤسسات التدريب الأفريقية نحو تنمية القوة الأفريقية الجاهزة. ومن بين التوصيات الحاسمة التى أفضى إليها اجتماع الرابطة الأفريقية للتدريب فى مجال دعم السلام، الحاجة إلى وضع وثيقة قانونية ملزمة للاتحاد الأفريقى وهذه الرابطة فى مجالات تدريب القوة الأفريقية الجاهزة. وفى الموضوع ذاته وفى إطار برنامج بناء القدرات الذى تقدمه الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقى على مدى عشر سنوات، قامت إدارة عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة بنشر فريق يعمل على بحث جميع جوانب حفظ السلام فى قسم عمليات دعم السلم فى الاتحاد الأفريقى. وزيادة على ذلك فقد استضاف كل من المفوضية وإدارة عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة الدورة الدراسية الأولى التى يرهاها الاتحاد الأفريقى/الأمم المتحدة والتى هى موجهة لكبار قادة البعثات، حول عمليات دعم السلام.

113- نظرا لتزايد حاجات المفوضية إلى نشر بعثات، وإن كان ذلك فى غياب عدد كاف من العاملين وهياكل الإدارة الملائمة، أصبح من الضرورى إيجاد هيكل كاف ومزود بموظفين أكفاء للعناية بعمليات دعم السلم الطارئة التى قد تتطلبها الظروف فى الوقت الذى تجرى فيه عملية تطوير القوة الأفريقية الجاهزة. والغرض من ذلك هو ضمان عدم صرف نظر ضباط القوة الأفريقية الجاهزة إلى المهام الطارئة، الأمر الذى قد يؤدى إلى وقف عملية إنشاء القوة الأفريقية الجاهزة

(ب) نظام الإنذار المبكر القارى:

114- صادق المجلس، فى دورته العادية العاشرة إطار تفعيل نظام الإنذار المبكر القارى الذى اعتمده اجتماع الخبراء الحكوميين فى كامبتن بارك جنوب أفريقيا، فى ديسمبر 2006. وطلب المجلس إلى المفوضية اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للتنفيذ الكامل والحسن التوقيت للإطار، بما فى ذلك تعبئة الموارد المالية والتقنية المطلوبة من كل من الدول الأعضاء فى الاتحاد الأفريقى والشركاء، والإسراع بتوظيف الموارد البشرية اللازمة وغيرها من الخطوات ذات الصلة.

115- ومتابعة لهذا المقرر، قامت المفوضية بعدد من الأنشطة، منها اتخاذ خطوات لوضع منهجية خاصة بالاتحاد الأفريقى للتقييم الاستراتيجى للنزاعات، بهدف إثراء مجموعة المؤشرات العامة المتفق عليها فى إطار تفعيل نظام الإنذار المبكر القارى وتيسير متابعة وتقييم أوضاع النزاعات المحتملة فى القارة. وستتم مناقشة هذه المنهجية مع الآليات الإقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها، قبل استكمالها. وفضلا عن ذلك تمت المبادرة إلى بذل الجهود لاستعراض احتياجات نظام الإنذار المبكر القارى من تكنولوجيا المعلومات. فى ضوء الأحكام ذات الصلة من الإطار الذى أقره المجلس. ويشمل ذلك اقتناء برامج ملائمة لتعزيز قدرة قاعة تقييم الوضع للاتحاد الأفريقى على جمع البيانات. وفى الختام، فإن المفوضية بصدد اتخاذ الترتيبات اللازمة لتعيين موظفين إضافيين لتعزيز قدرتها على التحليل، وذلك من خلال موارد من خارج الميزانية.

(ج) هيئة الحكماء:

116- لعل المجلس يذكر أنه، وفقا للأحكام ذات الصلة من بروتوكول مجلس السلم والأمن، قامت الدورة العادية الثامنة لمؤتمر رؤساء الدور والحكومات، بتعيين أعضاء هيئة الحكماء لفترة ثلاث سنوات. وعليه، فقد تم، بالاستناد إلى أحكام هذا البروتوكول، وضع مشروع طرق تشغيل الهيئة من جانب المفوضية وبحثه خلال الاجتماع الثالث والسبعين لمجلس السلم والأمن المعقود فى 16 مارس 2007. وتعكف المفوضية حاليا على استعراض مشروع الطرق فى ضوء الملاحظات التى قدمها مجلس السلم والأمن، بهدف عرض هذه الطرق من جديد على الموافقة. وتتخذ المفوضية أيضا الخطوات اللازمة للتدشين الرسمى للهيئة، فضلا عن إعداد برنامج عمل.

ثالثا- إنشاء برنامج الحدود للاتحاد الإفريقى:

11- خلال دورته المنعقدة فى يناير 2007، أطلعتُ المجلس على المبادرات التى اتخذتها المفوضية للمضى قدما ببرنامج الحدود للاتحاد الإفريقى الذى يعتبر أحد عناصر خطة عمل المفوضية للفترة 2004-2007، وفقا للإطار الاستراتيجى والرؤية والمهمة التى وافقت عليها من حيث المبدأ الدورة العادية

الثالثة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقدة في أديس أبابا في يوليو 2004. من جانبها، حثت الدورة العادية الثامنة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات المفوضية على مواصلة جهودها صوب ضمان الوقاية الهيكلية من النزاعات، بما في ذلك من خلال تنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الإفريقي.

12- يسرني أن أبلغ المجلس بأن الجهود التي بذلتها المفوضية قد أدت إلى عقد المؤتمر الأول للوزراء الإفريقيين المسؤولين عن مسائل الحدود في 7 يونيو 2007 بأديس أبابا. وقد اعتمد المؤتمر الذي سبقه اجتماع تحضيرى للخبراء الحكوميين يومي 4 و5 يونيو 2007 إعلاناً حول برنامج الحدود للاتحاد الإفريقي وطرق تنفيذه. ويتمحور الإعلان حول النقاط التالية: مبررات البرنامج، أهدافه ومبادئ تنفيذه، الشراكة وتعبئة الموارد، والتدابير الأولية من أجل إطلاق برنامج الحدود ومتابعة الإعلان. وقد تم عرض تقرير منفصل عن سير ونتائج المؤتمر على المجلس التنفيذي للبحث واتخاذ القرار.

رابعاً- إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات:

13- في شهر يناير الماضي، أطلعت المجلس التنفيذي على التدابير التي اتخذتها المفوضية من أجل تنفيذ إطار العمل حول إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات المعتمد في بانجول في يونيو 2006. وعلى وجه الخصوص، أوضحت أن المفوضية بصدد إعداد وثيقة تنفيذية وتم عقد ورشة عمل في سبتمبر 2006 بأديس أبابا للمصادقة عليها.

14- منذ ذلك الوقت، تواصلت الجهود الرامية إلى تجسيد مقرر بانجول على أرض الواقع. وعليه، عقدت المفوضية في أديس أبابا يومي 12 و13 مارس 2007 اجتماعاً تشاورياً مع المنظمات الإفريقية من المجتمع المدني. ومن المقرر عقد اجتماع ثانٍ بالاشتراك مع الكوميسا في لوساكا في شهر يوليو القادم. والهدف من ذلك هو توعية منظمات المجتمع المدني وغيرها من الفاعلين المعنيين وإشراكهم في تنفيذ إطار العمل حول إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات، وفقاً للمقرر الذي تم اعتماده في بانجول. وبشكل أعم، فإن الجهود جارية الآن لضمان النشر الأوسع لإطار العمل حول إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات. وفي هذا الصدد، تم تخصيص صفحة خاصة لإطار العمل حول إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات في موقع الاتحاد الإفريقي كما تم اتخاذ تدابير لإصدار منشورات حول الموضوع.

15- تجدر الإشارة أيضاً إلى أن المفوضية واصلت جهودها من أجل إعداد المبادئ التوجيهية العملية لتنفيذ إطار العمل حول إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات. وفي هذا الإطار، تم إيلاء أهمية خاصة لإعداد المبادئ التوجيهية لبعثات التقييم للاتحاد الإفريقي في البلدان الخارجة من النزاعات وهي الآن قيد الاستكمال. فضلاً عن ذلك، أعدت المديريات

المعنية للمفوضية وثيقة توجيهية حول إنشاء فريق من المتطوعين الإفريقيين وذلك وفقا لما ورد في مقرر بانجول الذي أجاز إطار العمل حول إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات. وبعد استكمالها، سيتم تقديم الوثيقة إلى الأجهزة المختصة للاتحاد الإفريقي للبحث والاعتماد.

- 16- على صعيد أكثر عملية، فإن المفوضية بصدد إرسال بعثة تقييم إلى ليبيريا وسيراليون لتحديد احتياجات البلدين ورفع توصيات حول المساعدة التي يمكن أن تقدمها الدول الأعضاء والمفوضية لدعم جهودهما في مجال إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات. وستكون هذه البعثة الثانية من نوعها بعد البعثة التي زارت إفريقيا الوسطى في أبريل 2006.
- 17- وأخيرا، عقدت المفوضية في 17 أبريل الماضي جلسة إعلامية لصالح أعضاء مجلس السلم والأمن لاستعراض وضع تنفيذ إطار العمل حول إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات. وبهذه المناسبة، تم الاتفاق على عقد جلسة إعلامية موسعة تشمل لجنة الممثلين الدائمين.

خامسا-أوضاع النزاعات وما بعد النزاعات:

(أ) جزر القمر:

- 18- خلال الدورة الأخيرة للمجلس التنفيذي، قدمت تقريرا عن تطور الوضع في جزر القمر. وعلى وجه الخصوص، أوضحت أنه بالرغم من الانتخابات الرئاسية التي أجريت في مايو 2006 والتي رحبت الأطراف القمرية والمجتمع الدولي بحسن سيرها، فإن العلاقات بين الاتحاد والجزر المتمتعة بالحكم الذاتي لم تشهد التطور المتوقع. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى غياب التقدم في عملية إعادة دمج جزيرة أنجوان المتمتعة بالحكم الذاتي في الكيان القمري الجديد، حيث أن السلطة العسكرية والإدارية والمؤسسية للاتحاد لم يعد لها وجود فيها. وقد ساهم هذا الوضع في ظهور مطالب انفصالية في باقي الجزر المتمتعة بالحكم الذاتي، لاسيما في جزيرة القمر الكبرى. ومن جانبها، أكدت الدورة العادية الثامنة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات على الضرورة العاجلة لاتخاذ جميع الأطراف المعنية التدابير اللازمة من أجل تعزيز عملية المصالحة وطلبت من مجلس السلم والأمن النظر في إمكانية نشر بعثة في الأرخبيل للمساهمة في توفير بيئة آمنة مناسبة خلال انتخابات رؤساء الجزر المتمتعة بالحكم الذاتي والقيام بمهام ذات صلة.

- 19- في هذا السياق وسعيا لمساعدة اللجنة القمرية البينية التي تم تشكيلها لحل مشكلة تقاسم الصلاحيات بين الكيانات القمرية، قمتُ بإيفاد مبعوثي الخاص لجزر القمر فرانسيسكو ماديريا إلى الأرخبيل في يناير 2007 وذلك لبحث السبل والوسائل الكفيلة بتجاوز الصعوبات التي تعرقل عملية

المصالحة مع السلطات القمرية والأطراف المعنية وكذلك تسهيل سير انتخابات رؤساء الجزر المتمتعة بالحكم الذاتي المقرر إجراؤها في 10 يونيو بالنسبة للجولة الأولى و 24 يونيو 2007 بالنسبة للجولة الثانية. وتجدر الإشارة إلى أنه بطلب من الاتحاد الإفريقي، شارك في هذه البعثة خبراء من المنظمة الدولية للفرانكوفونية وجامعة الدول العربية.

20- تجدر الإشارة إلى الخلاف بين الأطراف القمرية بشأن المسألة الخاصة بانتهاء ولايات رؤساء الجزر المتمتعة بالحكم الذاتي الذين رشحوا أنفسهم لولاية جديدة. وفي أواسط يناير من هذا العام، اعتمدت جمعية الاتحاد بالإجماع قانونا يطالب المرشحين في الانتخابات الرئاسية للجزر المتمتعة بالحكم الذاتي بالتخلي عن مهامهم الرسمية قبل تاريخ الاقتراع بثلاثة أشهر. ولاحقا، ردت المحكمة الدستورية هذا القانون لتعارضه مع الدستور وذلك بناء على طعن تقدم به رؤساء الجزر المتمتعة بالحكم الذاتي.

21- في 26 أبريل 2007، أصدرت المحكمة الدستورية، بناء على طلب، قرارا يقضي بإثبات انتهاء ولاية رئيس جزيرة أنجوان المتمتعة بالحكم الذاتي منذ 14 أبريل 2007 وبأن على رئيس الاتحاد بصفته رمز الوحدة الوطنية، أن يضطلع بدوره كحكم ومنظم لسير المؤسسات. وبناء على هذا القرار، عين رئيس الاتحاد رئيسا مؤقتا في أنجوان حتى إجراء الانتخابات الرئاسية. وبالتالي، شهدت العلاقات بين الاتحاد والسلطات في أنجوان مزيدا من التدهور أدى إلى استخدام عناصر الدرك في أنجوان أسلحة حربية ضد مقر رئاسة الاتحاد في أنجوان وضد عناصر من الجيش القمري الموجودة على الأرض، مما أسفر عن مقتل جنديين اثنين وجرح و/أو اعتقال عدد آخر.

22- في بيان صدر في 3 مايو 2006، أعربت عن إدانتني الشديدة لاستخدام الأسلحة ضد الجيش الوطني القمري ودعوت جميع الأطراف المعنية إلى الإحجام عن أي عمل قد يقوض عملية المصالحة. فضلا عن ذلك، قمت بإيفاد مبعوثي الخاص للقمر إلى الأرخبيل من 5 إلى 16 مايو 2007 لمساعدة الأطراف القمرية على تجاوز هذه الأزمة. أدت هذه الجهود إلى توقيع اتفاق في 11 مايو 2007 يحدد الترتيبات الانتقالية المتعلقة بانتهاء ولاية رئيس جزيرة أنجوان المتمتعة بالحكم الذاتي وهي ترتيبات سيسري مفعولها حتى تاريخ مباشرة الرئيس المنتخب مهامه. وبموجب هذا الاتفاق، قبل العقيد باكر قرار المحكمة الدستورية الذي يقضي بانتهاء ولايته ووافق على مغادرة مقر رئاسة جزيرة أنجوان المتمتعة بالحكم الذاتي في 11 مايو 2007. فضلا عن ذلك، قبل إطلاق سراح العسكريين المعتقلين من قبل عناصر الدرك في أنجوان. وأخيرا، ينص

الاتفاق على أن أمن المرشحين في انتخابات الجزيرة سيتم ضمانه في إطار خطة أمنية سيضعها الاتحاد الإفريقي.

23- في غضون ذلك، اجتمع مجلس السلم والأمن في 9 مايو 2007 لبحث الوضع في أنجوان. وقد تم عقد هذا الاجتماع بناء على طلب من رئيس اتحاد جزر القمر الذي كان قد وجه إليّ عدة رسائل لفت فيها انتباهي إلى الوضع السائد في أنجوان وطلب نشر قوة للاتحاد الإفريقي تتولى مهمة جمع الأسلحة الثقيلة التي تمتلكها القوات الأنجوانية انتهاكا لدستور الاتحاد وقانون الأمن الداخلي وكذلك تهيئة الظروف الأمنية اللازمة لإجراء انتخابات حرة وشفافة وعادلة. وقد أدان مجلس السلم والأمن بقوة الهجمات التي نفذتها عناصر الدرك في أنجوان ضد الجيش القمري وأذن لي باتخاذ التدابير الضرورية من أجل تقديم المساعدة الأمنية المطلوبة لتسهيل سير انتخابات الجزر المتمتعة بالحكم الذاتي من خلال نشر بعثة للمساعدة الانتخابية والأمنية تضم عنصرا من الشرطة المدنية وعنصرا عسكريا.

24- يسرني أن أشير إلي أنه ردا على طلب مجلس السلم والأمن، ساهمت عدة دول أعضاء، على حسابها، بعناصر عسكرية وشرطية وبمعدات في بعثة المساعدة الانتخابية والأمنية. وأود هنا أن أعبر عن بالغ امتناني لجنوب إفريقيا التي وفرت عنصر الشرطة المدنية للبعثة، لما تقدمه من دعم متواصل لجهود الاتحاد الإفريقي في القمر وكذلك لتنزانيا التي ساهمت بسرية. كما أود أن أعبر عن تقديري للسنغال والسودان اللتين ساهمتا بمراقبين عسكريين وعنصر شرطة مدنية. وأود أيضا أن أزجي شكري لجامعة الدول العربية للمساعدة المالية التي قدمتها لنشر البعثة. وفضلا عن ذلك، أود أن أعبر عن تقديري للجنة المحيط الهندي لدعمها للعملية الجارية في القمر.

25- جرت الجولة الأولى من انتخابات الجزر المتمتعة بالحكم الذاتي في 10 يونيو بالنسبة لجزيرة القمر الكبرى وموهيلي في ظروف وصفت بأنها مرضية، بينما من المقرر أن يتم إجراء الجولة الثانية في 24 يونيو 2007. غير أنه فيما يخص جزيرة أنجوان، قرر رئيس الاتحاد بموجب مرسوم صدر في 7 يونيو تأجيل الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في الجزيرة لمدة أسبوع، بسبب غياب مناخ مناسب لإجراء انتخابات حرة وعادلة وشفافة. وقد تم تسجيل عدد من انتهاكات الاتفاق الموقع في 11 مايو لاسيما فيما يتعلق بحرية تنقل المرشحين المعارضين لرئيس الجزيرة المنتهية ولايته فضلا عن اختلالات خطيرة على مستوى اللجنة الانتخابية الخاصة بالجزيرة.

26- في اجتماعه المنعقد في 9 يونيو 2007، أيد المجلس ملاحظة السلطات القمرية وحث جميع الأطراف المعنية على ضبط النفس وتقديم التعاون

اللازم للاتحاد الإفريقي وذلك لتهيئة الظروف المناسبة لإجراء انتخابات عادلة وحرّة وشفافة في جزيرة أنجوان المتمتعة بالحكم الذاتي بتاريخ 17 يونيو 2007. وفي هذا الصدد، حذر المجلس من أي محاولة من جانب سلطات أنجوان، تستهدف إلى إجراء الانتخابات يوم الأحد الموافق 10 يونيو 2007، انتهاكا للمرسوم الرئاسي، وشدد على أن الاتحاد الإفريقي والمجتمع الدولي برمته لن يعترفا بالنتائج التي ستمخض عن هذا الاقتراع.

27- بالرغم من صدور المرسوم الرئاسي ومقرر مجلس السلم والأمن اللاحق والجهود التي بذلها مبعوثي الخاص، أجرت السلطات في أنجوان الجولة الأولى من انتخابات رئيس الجزيرة في 10 يونيو 2007. وقد تولى رجال الدرك في الجزيرة تأمين الانتخابات. وقد أعلنت اللجنة الانتخابية المحلية عن فوز الرئيس المنتهية ولايته في الجولة الأولى بأغلبية 89% من أصوات الناخبين. ويجدر بالذكر هنا أن باقي المرشحين كانوا قد انسحبوا من السباق في ظل الظروف التي أحاطت بتنظيمه. قامت السلطات في أنجوان بتنصيب العقيد باكر في 14 يونيو 2007. في بيان صدر في 11 يونيو 2007، أعربت عن إدانتها القوية لقرار السلطات في جزيرة أنجوان المتمتعة بالحكم الذاتي تنظيم الانتخابات وأكدت مجددا على تصميم الاتحاد الإفريقي على مواصلة دعم جزر القمر لتجاوز الأزمة الحالية في إطار الاحترام الدقيق للنصوص الأساسية التي تحكم سير الاتحاد.

28- وحتى لحظة وضع اللمسات الأخيرة على هذا التقرير، كانت المفوضية تجري مشاورات مع دول المنطقة للاتفاق على النهج الذي يجب تبنيه تجاه ما يبدو أنه انتهاك صارخ للنصوص الأساسية التي تحكم سير الاتحاد من قبل السلطات في أنجوان وتحد للاتحاد الإفريقي والمجتمع الدولي بشكل عام. فضلا عن ذلك، فإن من المقرر أن يعقد مجلس السلم والأمن اجتماعا لبحث الموضوع. ومن الضرورة القصوى أن تتخذ إفريقيا الإجراءات المناسبة لمواجهة الوضع، حيث أن تعنت السلطات في أنجوان قد تكون له تأثيرات سلبية على استمرار عملية المصالحة في جزر القمر وعلى وحدة الأرخبيل.

(ب) إرتريا وإثيوبيا:

(و) بوروندي:

175- شهدت الفترة قيد الاستعراض مواصلة جهود إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى المائدة المستديرة التي نظمت يومي 24 و 25 مايو 2007 بين شركاء بوروندي بهدف تمويل الإطار

الاستراتيجي الثلاثي لمكافحة الفقر. وبشكل أخص، كان الهدف من هذه المائدة المستديرة هو استعراض الوضع في البلاد ومناقشة الإطار الاستراتيجي الثلاثي لمكافحة الفقر وأداة تنفيذه المتمثلة في برنامج الأعمال ذات الأولوية للفترة 2007-2010 والاتفاق على الإمكانيات البشرية والمالية الضرورية لتنفيذ برنامج الأعمال ذات الأولوية وآلية متابعة نتائج المائدة المستديرة.

176- يسرني أن أسجل أن شركاء بوروندي قد تعهدوا بدعم جهود إعادة الإعمار في هذا البلد بمبلغ إضافي قدره 665,6 ملايين دولار أمريكي 175,2 منها مخصصة لدعم الميزانية. وقد فاقت التعهدات المالية التي أعلن عنها الشركاء طلبات الحكومة التي كانت قد قدرت تكاليف برامجها للأعمال ذات الأولوية ب حوالي 1320 مليون دولار أمريكي 785 منها كانت مبرمجة أصلا قبل انعقاد هذه المائدة المستديرة.

177- إن هذه المائدة المستديرة التي تشكل الرابعة من نوعها لصالح بوروندي قد سجلت مشاركة عدة دول ومنظمات. من الجانب الإفريقي، تجدر الإشارة إلى حضور جنوب إفريقيا والجزائر ومصر وليبيا والمغرب ونيجيريا ورواندا والسودان وتنزانيا وكذلك بنك التنمية الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا ومجموعة شرق إفريقيا والكوميسا وأمانة المؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى ومفوضية الاتحاد الإفريقي. ومن جهة أخرى، يجدر بالذكر أنه تم في 13 يونيو اعتماد الإطار الاستراتيجي لتعزيز السلام، الذي أعدته الحكومة بدعم من المكتب المتكامل للأمم المتحدة في بوروندي في إطار لجنة تعزيز السلام.

178- على مستوى التكامل والتعاون الدولي، فإن من المشجع أن نلاحظ أن بوروندي قد استعادت مكانتها داخل المنطقة. وعليه، فإن البلد يحتضن مقر أمانة المؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى كما أصبح الآن عضوا في مجموعة شرق إفريقيا.

179- في الوقت نفسه، فإن عملية تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل الموقع في 7 سبتمبر 2006 بين الحكومة البوروندية وقوات التحرير الوطنية/البليهورتو لا تزال تواجه بعض الصعوبات. وقد وصلت عملية التنفيذ التي بدأت في 19 فبراير 2007 بعد مرور ستة أشهر على توقيع الاتفاق إلى طريق مسدود بعد شهرين فقط في 26 مارس 2007، الأمر الذي أدى على وجه الخصوص إلى تعليق أنشطة الآلية المشتركة للتحقق والرصد إلى أجل غير مسمى. وقد تم بذل الجهود على مستويات مختلفة لإحياء العملية. وفي هذا الصدد، كتبت إلى الرئيس يويري موسيفيني بصفته رئيس المبادرة الإقليمية للسلام في بوروندي وجاكيا كيكويتي، نائب رئيس المبادرة الإقليمية والرئيس تابو امبيكي الذي تتولى بلاده الوساطة بين الحكومة البوروندية وقوات التحرير الوطنية/البليهورتو، وذلك للفت انتباههم إلى الصعوبات التي تعرقل عملية تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل وتشجيعهم على اتخاذ كافة التدابير المطلوبة من

أجل التغلب على هذه الصعوبات. وقد قام الأمين العام للأمم المتحدة بمساع ماثلة بينما كان ممثلي الخاص يعمل بالتعاون مع الميسر ورئيس المكتب المتكامل للأمم المتحدة في بوروندي على إحياء عملية السلام. ويسرني أن أشير إلى أن الآلية المشتركة للتحقق والرصد قد استأنفت أعمالها في 1 يونيو 2007 وأن من المقرر عقد لقاء بين الرئيس بيير انكرونزيزا وأغاتون رواسا، زعيم قوات التحرير الوطنية/ باليهوتو في دار السلام بتاريخ 17 يونيو 2007. 180- في إطار عملية تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل ووفقا لمقرر الاجتماع الخامس والستين لمجلس السلم والأمن، تم نشر ثمانية (8) مراقبين عسكريين من جمهورية الكونغو ومصر وإثيوبيا وجامبيا ومالي وتوجو وتونس وزيمبابوي في بوروندي للعمل في فرق الاتصال المشتركة التي تعتبر أجهزة فرعية للآلية المشتركة للتحقق والرصد. ومن جانبها، فإن النيجر هي التي قدمت المستشار العسكري للبعثة والذي يمثل الاتحاد الإفريقي في الآلية المشتركة للتحقق والرصد إلى جانب قائد القوة الخاصة للاتحاد الإفريقي. وتضم هذه القوة حاليا 752 عنصرا من جنوب إفريقيا. ومن المقرر أن يصل عدد أفرادها إلى 1088 فردا في النهاية.

181- وأخيرا، تم خلال الفترة قيد الاستعراض اتخاذ عدد من المبادرات فيما يتعلق بمسألة القضاء الانتقالي في بوروندي. زار مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين بوروندي خلال الفترة من 19 إلى 23 مايو وأوضح بهذه المناسبة أن الحكومة والأمم المتحدة قد توصلتا إلى تفاهم بشأن طبيعة المشاورات الوطنية التي يجب إجراؤها من أجل إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة وكذلك حول مبدأ عدم شمول العفو جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة. وستتولى تنظيم المشاورات التي ستسبق إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة لجنة توجيهية مكونة من الحكومة والأمم المتحدة والمجتمع المدني ومن الممكن أن تبدأ أعمالها اعتبارا من شهر يوليو القادم.

182- أود أيضا أن أعبر عن تقديري للتقدم الهام المحرز في بوروندي وأحث أطراف اتفاق وقف إطلاق النار الشامل على تكثيف جهودها من أجل التنفيذ السريع لهذا الاتفاق. كما أود أن أزجي شكري إلى دول المنطقة لما تبذله من جهود متواصلة وإلى جنوب إفريقيا لدور الوساطة الذي تضطلع به ولمساهمتها في نشر القوة الخاصة المكلفة بالإشراف على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل.

ز) جمهورية الكونغو الديمقراطية

183- في أعقاب الانتخابات التي أجريت في 2006 وأوائل 2007، أصبحت مؤسسات الجمهورية الثالثة تبرز إلى الوجود. وعليه، فإنه بعد تدشين الجمعية الوطنية في 22 سبتمبر 2006 وتنصيب الرئيس جوزيف كابيلا في 6 ديسمبر 2006، عقد مجلس الشيوخ الذي انتخبته المجالس الإقليمية دورته الأولى في 3 فبراير 2007. وفي 11 مايو 2007، انتخبت هذه المؤسسة هيئة مكتبها

برئاسة ليون كينغو وادوندو، رئيس الوزراء السابق. وفضلا عن ذلك وبعد مشاورات مكثفة، أعلن رئيس الوزراء أنتوان غيزينغا الذي عينه الرئيس كابيلا في 30 ديسمبر 2006 عن تشكيلة حكومته في 5 فبراير 2007.

184- في 24 فبراير 2007، اعتمدت الجمعية الوطنية برنامج الحكومة للفترة 2007-2011. ويتمحور هذا البرنامج حول "المشاريع الخمسة" التي حددها الرئيس كابيلا خلال تنصيبه: البنى التحتية، فرص العمل، التعليم، المياه، الكهرباء والصحة. وتندرج هذه المشاريع الخمسة ضمن برنامج شامل يتركز حول تعزيز السلام وبناء الدولة واستعادة سلطتها وإنعاش الاقتصاد ومكافحة الفقر والتباينات الاجتماعية وإعادة بناء الأسرة والقيم الروحية.

185- تعهد المانحون بدعم هذا البرنامج شريطة أن يتم بذل جهود كبيرة لضمان الحكم الرشيد وتخفيف حدة الفقر. ويجدر بالذكر أن هاتين المسألتين كانتا الموضوعين الرئيسيين للحلقة الدراسية التي نظمت من 2 إلى 4 أبريل 2007 لصالح أعضاء الحكومة. غير أن هذه الحلقة الدراسية التي كان الهدف منها ضمان الانسجام داخل الحكومة فيما يتعلق بكيفية التعامل مع التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد تناولت أيضا موضوعات أخرى مثل الأخلاق المهنية والتأزر في العمل الحكومي. ولاحقا، عرضت الحكومة مشروع الميزانية لعام 2007 على الجمعية الوطنية.

186- منذ فبراير 2007، شرعت اللجنة الانتخابية المستقلة في التحضير لإجراء الانتخابات المحلية والبلدية والحضرية. ويعقد هؤلاء الخبراء منذ عدة أسابيع جلسات عمل حول التخطيط وميزانية العمليات الانتخابية. ومن جانبها، التمت الحكومة مؤخرا مساعدة فنية ولوجستية من الأمم المتحدة وكذلك تأييدها من أجل تعبئة الموارد للتحضير للانتخابات وإجرائها.

187- شهدت الفترة قيد الاستعراض أيضا مواجهات دامية بين الجيش الكونغولي وحرس نائب الرئيس السابق والسيناتور جان بيبير بيمبا يومي 22 و23 مارس 2007 في كينشاسا. وهذه المواجهات التي أسفرت عن سقوط عدد من الضحايا في صفوف المدنيين قد وقعت في سياق توتر خيمت عليه الخلافات بشأن حماية السيد جان بيبير بيمبا.

188- ردا على هذه الأحداث، أصدرت بيانا في 23 مارس 2007 أعربت فيه عن قلقي البالغ وإدانتني لأعمال العنف التي وقعت في كينشاسا. كما دعت الأطراف إلى التحلي بضبط النفس من أجل الحفاظ على السلام والتقدم الهام المحرز خلال الفترة الانتقالية الطويلة التي شهدتها جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن جانبه، أدان مجلس السلم والأمن خلال اجتماع له عقد في 24 مارس 2007 بقوة أعمال العنف ودعا جميع الأطراف المعنية إلى ضبط النفس والحفاظ على السلام والحيلولة دون تقويض التقدم الهام الذي تم إحرازه خلال الفترة الانتقالية. كما شدد المجلس على ضرورة احترام جميع الكونغوليين، بصورة دقيقة، سيادة دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية والحفاظ على حكم

القانون في البلاد وكذلك دور وصلاحيات المؤسسات الكونغولية، بما في ذلك قوات الدفاع والأمن. فضلا عن ذلك، أكد المجلس أيضا على ضرورة إيجاد تسوية للأزمة الحالية عن طريق الحوار وعبر وسائل سلمية.

189- بعد ذلك وبفضل الجهود التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، سمح المكتب المؤقت لمجلس الشيوخ لنائب الرئيس السابق بالسفر إلى البرتغال مع أسرته لمدة 60 يوما. غير أن العلاقات بين حركة تحرير الكونغو التي يتزعمها السيناتور جان بيبير بيمبا والحكومة ظلت صعبة. وفي هذا الصدد، نددت حركة تحرير الكونغو في بيان لها صدر في 8 أبريل 2007 "باعتقالات استبدادية وأعمال مضايقة ضد كوادرها وأنصارها" فضلا عن احتلال مقرها من قبل عناصر من القوات المسلحة الكونغولية. في 13 أبريل 2007، قام نواب حركة تحرير الكونغو بتعليق مشاركتهم في أعمال الجمعية الوطنية احتجاجا على احتلال مقر حزبهم ومحطات التلفزيون والإذاعة المقربة إلى السيناتور كما طالبوا بضمانات على أمنهم في أعقاب سلسلة من أعمال التفتيش تعرض لها بعض أعضاء المعارضة.

190- في غضون ذلك، وجه النائب العام للجمهورية في 10 أبريل 2007 طلبا إلى رئيس المكتب المؤقت لمجلس الشيوخ لرفع حصانة السيناتور جان بيبير بيمبا بتهمة "الخيانة العظمى والقتل" من بين أمور أخرى. وهذا الطلب الذي أعقب فتح تحقيق قضائي من قبل النيابة العامة في 23 مارس في سياق المواجهات الدامية التي وقعت يومي 22 و23 مارس قد بقي حبرا على ورق حتى الآن.

191- مع ذلك، يسرني أن أسجل أنه يبدو أن الوضع السياسي يتطور نحو نوع من الانفراج. في أبريل الماضي وفي ختام اجتماع تم بين نائب الوزير المكلف بالدفاع والأمن التنفيذي الوطني لحركة تحرير الكونغو ورئيس الجمعية الوطنية، تم رفع الحصار عن مقر الحركة ووسائل الإعلام المقربة للسيناتور جان بيبير بيمبا. وبعد ذلك عاد نواب المعارضة لشغل مقاعدهم في الجمعية الوطنية. ويجدر بالذكر أن المهلة المحددة لعودة السيناتور بيمبا قد انقضت في 11 يونيو 2007.

192- على الصعيد الأمني، فإن الوضع في شرق البلاد ظل مرشحا للتصعيد لا سيما في كيفو. وعليه، تعرضت بلدة كانيولا الواقعة على بعد حوالي 50 كلم من بوكافو جنوب كيفو ليلة 26 إلى 27 مايو 2007 لهجوم على أيدي أشخاص وصفهم القرويون بأنهم متمردون أوغنديون من قبيلة الهوتو. ومن جهة أخرى، تستمر الاشتباكات بين القوات الكونغولية وعناصر من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي تنفذ أعمال الاغتصاب والنهب والاختطاف ضد السكان المدنيين.

193- إن التقدم المحرز في جمهورية الكونغو الديمقراطية جدير بالتقدير من كافة الجوانب. ويتعين على المجتمع الدولي مواصلة التعبئة لتقديم المساعدة الضرورية لها وذلك من أجل إعادة بناء السلام وتعزيز التقدم المحرز.

ح) المؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى:

194- في شهر يناير الماضي، قدمت تقريراً عن تطور عملية المؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى. وعلى وجه الخصوص، أوضحت أن القمة الثانية للمؤتمر قد انعقدت في نيروبي يومي 14 و15 ديسمبر 2006 وتوجت باعتماد ميثاق السلم والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى وكذلك الإعلان حول تنفيذ الميثاق قبل دخوله حيز التنفيذ.

195- خلال الفترة اللاحقة، قدمت الأمانة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي التي ساعدت فنيا ومالياً دول المنطقة على عقد القمة الثانية، دعماً للجهود الرامية إلى إنشاء الأمانة التنفيذية للمؤتمر التي يوجد مقرها في بوجمبورا. ويجدر بالذكر أن ولاية الأمانة المشتركة قد انتهت منذ 31 مارس 2007. فضلاً عن ذلك، قدمت الأمانة المشتركة دعمها الفني للأمانة التنفيذية لعقد الاجتماع الإقليمي للشركاء من 26 إلى 28 فبراير 2007 في كينشاسا. مكن هذا الاجتماع من توعية شركاء المنطقة بشأن الميثاق الذي تم اعتماده في نيروبي والتباحث معهم بشأن السبل والوسائل الكفيلة بضمان المصادقة السريعة عليه. اعتمد الاجتماع بياناً أكد فيه البرلمانيون مجدداً التزامهم بالمساهمة في تنفيذ الميثاق.

196- في 12 مارس 2007، بحث مجلس السلم والأمن نتائج القمة الثانية للمؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى. وبهذه المناسبة، رحب مجلس السلم والأمن باعتماد الميثاق وحث الدول الأعضاء على العمل من أجل التعجيل بعملية التصديق. كما رحب المجلس بالعمل الذي قامت به الأمانة المشتركة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة وأشاد بشركاء الاتحاد الإفريقي وبلدان المنطقة في عملية المؤتمر لاسيما الدول والمنظمات الدولية الأعضاء في مجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى، لما قدموه من دعم سياسي ودبلوماسي وفني ومالي لعملية المؤتمر وحثهم على دعم تنفيذ الميثاق بالسواء نفسه. وقد طلب مني المجلس التباحث مع الأمم المتحدة حول نوع الشراكة التي يمكن إقامتها بين المنظمين لدعم وتأييد الأمانة التنفيذية في تنفيذ الميثاق على أساس مبدأ قبول العملية على مستوى المنطقة. وفي الوقت نفسه، أذن لي المجلس بوضع حد لأنشطة مكتب الاتصال لمنطقة البحيرات الكبرى في نيروبي والقيام بتعزيز مكتب الاتحاد الإفريقي في بوجمبورا لتمكينه من توفير الدعم للأمانة التنفيذية للمؤتمر خلال المرحلة الأولى.

197- عملاً بهذا المقرر، تم إغلاق مكتب اتصال الاتحاد الإفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى في أواخر أبريل 2007. ويتم حالياً اتخاذ التدابير من أجل تعزيز مكتب الاتحاد الإفريقي في بوجمبورا لتمكينه من تقديم المساعدة الضرورية. ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن الأمين التنفيذي لأمانة المؤتمر يعمل منذ أوساط

فبراير 2007 انطلاقاً من بوجمبورا حيث وضعت الحكومة البوروندية مبنى تحت تصرفه. غير أن الأمانة لا تعمل بكامل قدراتها وذلك بسبب نقص الموارد والموظفين.

198- من 3 إلى 4 مايو 2007، انعقد في بوجمبورا اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة الإقليمية. وهذا الاجتماع الذي سبقه اجتماع للمنسقين الوطنيين يومي 1 و2 مايو، كان يهدف إلى تدشين مقر الأمانة التنفيذية وإطلاق أنشطتها بصورة رسمية. وفي هذا إطار، بحث اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة الإقليمية من بين أمور أخرى (أ) برنامج أنشطة الأمانة لعام 2007 (ب) الميزانية العادية لأمانة المؤتمر لعام 2007 (ج) إجراءات تعيين موظفين دوليين لأمانة المؤتمر (د) تقرير مجموعة العمل عن الدلائل التشغيلية لأمانة المؤتمر. وقد مثلني في هذا الاجتماع مبعوثي الخاص لبوروندي.

ط) تشاد-السودان:

199- استرعت العلاقات بين تشاد والسودان انتباه الدورة العادية الثامنة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات حيث عبر المؤتمر عن قلقه البالغ من توتر العلاقات بين السودان وتشاد وطلب من مجلس السلم والأمن بحث المسألة على جناح السرعة.

200- في إطار متابعة هذا المقرر، اجتمع مجلس السلم والأمن يومي 12 و13 فبراير 2007 لبحث العلاقات بين تشاد والسودان. وفي البيان الذي نشر في ختام مداولاته، سجل المجلس أنه على الرغم من الجهود المضنية التي بذلها الاتحاد الإفريقي وتجمع دول الساحل والصحراء والمجتمع الدولي، فإن التوتر بين تشاد والسودان لا يزال شديداً وانعدام الأمن سائداً في حدودهما المشتركة. كما شدد المجلس على أهمية تبني نهج إقليمي منسجم ومتكامل لتشجيع السلام والاستقرار الدائمين في جميع دول المنطقة. وفي هذا الصدد، شجع المجلس المفاوضات والمنظمات الإقليمية المختصة على أن تعمل معاً، وبالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والفاعلين الآخرين المعنيين، من أجل إجراء مشاورات إقليمية حول مشاكل المنطقة. وذكر المجلس بضرورة وفاء تشاد والسودان، بشكل دقيق، بالتزامات التي تعهدا بها، وطلب من البلدين إنشاء آليات التنفيذ والمتابعة المنصوص عليها في تلك الاتفاقات والعمل على تفعيلها.

201- قرر المجلس القيام، بأسرع ما يمكن، بإيفاد بعثة للمجلس إلى تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى والسودان وعند الاقتضاء إلى بلدان أخرى في المنطقة لإجراء تقييم شامل للوضع واستعراض العقبات التي تعرقل تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين البلدين لا سيما اتفاق طرابلس وذلك تمهيداً لرفع توصيات من شأنها تسهيل التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة للمشاكل التي تواجه المنطقة. وفضلاً عن ذلك، قرر المجلس أن يتم رفع تقرير هذه البعثة إلى اجتماع للمجلس يعقد على المستوى المناسب.

202- وفقا لهذا المقرر، زار وفد من مجلس السلم والأمن السودان من 21 إلى 24 مايو 2007 وتشاد خلال الفترة ما بين 5 و7 يونيو 2007 وجمهورية إفريقيا الوسطى من 8 إلى 11 يونيو 2007. وكما جاء في مقرر مجلس السلم والأمن، سيتم عرض تقرير هذه البعثة على المجلس على المستوى المناسب. وفي غضون ذلك، أكدت السلطات التشادية في 22 مارس 2007 أن طائرات سودانية قد قصفت منطقتين تشاديتين وهما منطقة غريغي الواقعة على بعد 25 كيلومترا من تيني ومنطقة كاناري الواقعة على بعد 35 كلم من باهي. في 31 مارس 2007، تعرضت قريتا تيرو ومارينا التشاديتين لهجوم أسفر، فيما يقال، عن مقتل ما بين 200 و400 شخص حسب المفوضية السامية لشئون اللاجئين وأدى إلى نزوح حوالي 9000 تشادي. وقد وجهت الحكومة التشادية أصابع الاتهام إلى مليشيا الجنجويد القادمة من السودان.

203- في 4 أبريل 2007، قامت تشاد بشن هجوم مضاد على هذه المليشيات ولكن أيضا على المجموعات المتمردة الموجودة في شرق البلاد. في 9 أبريل 2007، وقعت مواجهة كبيرة مع هذه المجموعات. وخلال إحاطة إعلامية للصحافة حول الوضع عقدت في 10 أبريل 2007، كشف وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة أن الجيش الوطني التشادي قد دحر المتمردين حتى الحدود السودانية مستخدما في ذلك حقه في المطاردة، موضحا أن "قوات الدفاع والأمن قد فوجئت عندما احتكت مباشرة بالقوات المسلحة السودانية".

204- في اليوم نفسه، استقبل وزير الخارجية التشادي السفير السوداني لدى إنجمينا وأعرب له عن اعتذارات حكومته بشأن الاشتباكات التي وقعت. ومن جهة أخرى، أوضح أنه سيتأسر وفدا إلى الخرطوم ليوضح للسلطات السودانية موقف بلاده من هذه الأحداث. وقد زار هذا الوفد فعلا الخرطوم يوم 14 أبريل 2007. ومن جانبي، قد أعربت عن قلقي البالغ في أعقاب وقوع هذه المواجهات وطلبت من الحكومتين التحلي بضبط النفس واستئناف الحوار وفقا لروح اتفاق طرابلس والاتفاقات الأخرى التي وقعتاها.

205- من جانبه، قام القائد معمر القذافي بإيفاد وفد إلى إنجمينا في 11 أبريل 2007 للإعراب عن قلقه. وبعد ذلك، أوضح الوفد الليبي أن تشاد والسودان قد شكلا لجنة عسكرية وأمنية في إطار تنفيذ اتفاق طرابلس الموقع في 8 فبراير 2006 وأنه سيتم نشر مراقبين من تجمع دول الساحل والصحراء على الحدود بين البلدين.

206- تم تناول هذا الوضع خلال عدة لقاءات دولية. ومن بين أمور أخرى، تجدر الإشارة إلى أنه خلال القمة الثامنة للمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا المنعقدة في إنجمينا يومي 24 و25 أبريل 2007، تم اعتماد إعلان خاص لدعم تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى. فضلا عن ذلك، حث الاجتماع حول دارفور التي عقد في طرابلس في أواخر أبريل البلدين على مواصلة جهودهما من أجل تنفيذ اتفاق طرابلس الموقع في 8 فبراير 2006. وأخيرا، وقع الرئيسان عمر

البشير وإدريس ديبي في 3 مايو 200 بالرياض برعاية عاهل المملكة العربية السعودية اتفاقا تعهدا فيه بالعمل مع الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة من أجل وضع حد للنزاع في دار فور وفي شرق تشاد.

207- أود أن أشيد بالقائد الليبي لما يبذله من جهود مضيئة ترمي إلى التطبيع الدائم للعلاقات بين تشاد والسودان وتسهيل تنفيذ الاتفاقات المبرمة. وأحث البلدين على مواصلة وتكثيف الجهود من أجل تشجيع السلام والاستقرار في المنطقة الفرعية ومواصلة إبداء الإرادة السياسية المطلوبة لتنفيذ الاتفاقات التي وقعناها.

(ي) جمهورية إفريقيا الوسطى:

208- خلال الفترة قيد الاستعراض، عملت المفوضية جاهدة على متابعة المقرر الذي اعتمده مجلس السلم والأمن خلال اجتماعه المنعقد في 7 ديسمبر 2006، لاسيما فيما يتعلق بدعم جهود إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع في جمهورية إفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، يسرني أن أشير إلى المبادرات التي اتخذتها بعض الدول الأعضاء ردا على النداء الذي وجهه مجلس السلم والأمن. وعلاوة على دول المنطقة التي لم تتوقف دوما عن تقديم المساعدة لجمهورية إفريقيا الوسطى، أود أن أبلغ المجلس بقرار السلطات السنغالية إيفاد وفد عسكري إلى جمهورية إفريقيا الوسطى لتحديد المساعدة التي يمكن أن تقدمها السنغال في مجال الأمن والدفاع. وفي الوقت نفسه، أود أن أشير إلى اتفاق التعاون الثنائي الموقع بين جنوب إفريقيا وجمهورية إفريقيا الوسطى. وأشجع الدول الأعضاء القادرة على ذلك، على دعم الجهود التي تبذلها السلطات في جمهورية إفريقيا الوسطى.

209- منذ الدورة الأخيرة للمجلس التنفيذي، شهد الوضع الاجتماعي والاقتصادي تطورا مشجعا نوعا ما. ففي عام 2006، شهد الاقتصاد نموا بنسبة 2,9%. وقد بلغت الميزانية العامة للدولة لعام 2007، التي اعتمدتها الجمعية الوطنية في 21 ديسمبر 2006 وصادق عليها رئيس الدولة في 28 ديسمبر 2006، حوالي 125,3 مليار فرنك إفريقي. وتبلغ الحصة التي يجب أن يوفرها الشركاء الدوليون 40 مليار فرنك أفريقي أي 32% من إجمالي الميزانية. ومن جهة أخرى، تم التوقيع على اتفاقيتين بمبلغ 68,5 مليون يورو بين الاتحاد الأوروبي وحكومة جمهورية إفريقيا الوسطى للفترة 2008-2013 وذلك لدعم جهود الإنعاش الاقتصادي. وقد قدم أيضا بعض الشركاء الثنائيين لجمهورية إفريقيا الوسطى دعما خاصا بالميزانية.

210- اتسم الوضع الأمني على الأرض خلال شهر يناير 2007 بمواجهات بين القوات المسلحة لجمهورية إفريقيا الوسطى وعناصر متمردة من "الجيش الشعبي لاستعادة الجمهورية والديمقراطية" الذي يعمل بشكل أساسي في الشمال والشمال الغربي للبلاد، لاسيما في كاغا باندورو وبووا. وقد تسببت هذه

المواجهات في نزوح السكان المحليين الذين لجأ البعض منهم في 4 مارس 2007 إلى جنوب تشاد وإلى الكاميرون. كما أفادت التقارير عن وقوع مواجهات بتاريخ 4 مارس 2007 في بيرو بين متمردي اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع والقوات الفرنسية المتواجدة في المنطقة منذ الهجمات التي وقعت في أكتوبر 2006.

211- في هذا السياق، يجب الإشادة بجهود القائد الليبي معمر القذافي، راعي السلام والأمن في فضاء سين – صاد، التي أدت إلى توقيع اتفاق سلام في 2 أبريل 2007 بسرت بين حكومة جمهورية إفريقيا الوسطى والجمهورية الديمقراطية لشعب جمهورية إفريقيا الوسطى التي يتزعمها عبد الله مسكين. وفي جمهورية إفريقيا الوسطى نفسها، تم تكليف هيئة الحكماء التي أنشئت في يناير 2005 بإجراء مشاورات مع الأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات وجمعيات المجتمع المدني وكذلك مع السفراء المعتمدين لدى جمهورية إفريقيا الوسطى وكذلك لإيجاد السبل والوسائل من أجل الخروج من الأزمة. وقد أعرب معظم من تحدثت إليهم الهيئة عن رغبتهم في إجراء حوار سياسي يشمل الجميع. وقد أعرب الرئيس فرانسوا بورزيزي عن موافقته وكلف هيئة الحكماء بالتحضير لهذا الحوار وتنظيمه. في هذا السياق، واصلت الهيئة مشاوراتها في الخارج مع الرئيس السابق أنج فليكس باتاسي ومسؤولي الحركات السياسية العسكرية وذلك حتى يشمل المؤتمر الجميع.

212- في أعقاب توقيع اتفاق آخر في بيرو بتاريخ 13 مارس 2007 بين الحكومة وقائد عمليات اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع زكرياء دمان، طلبت هيئة الحكماء من الحكومة إطلاق سراح أبو بكر سابون وميشيل جوتوجا، وهما من زعماء اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع تم إلقاء القبض عليها في كوتونو. شكلت الحكومة مجموعة اتصال وهي الآن تواصل مشاوراتها مع المجموعات المسلحة لا سيما اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع.

213- تواصل القوة المتعددة الجنسيات التابعة للمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا والتي تم نشرها في البلاد منذ ديسمبر 2002، أنشطتها وتضطلع بدور نشط في عملية تحقيق الاستقرار الأمني في البلاد بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي عبر برنامج تسهيل السلام في إفريقيا. وقد توسعت أنشطة القوة المتعددة الجنسيات حتى شملت مناطق أخرى داخل البلاد حيث تم إنشاء موقع ثالث في كاغا باندورو أصبح يعمل بكامل قدراته بعد موقعي بيرو وبوزوم.

214- زارت بعثة مشتركة بين لاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي جمهورية إفريقيا الوسطى من 26 إلى 3 مايو 2007. وقد خلصت البعثة إلى أنه يجب تمديد أنشطة القوة المتعددة الجنسيات حتى ديسمبر 2007 بينما كان من المقرر أصلاً أن تنتهي ولايتها في 30 يونيو 2007. وقد شددت البعثة على ضرورة النظر، اعتباراً من يناير 2008، في خطة أنشطة جديدة للقوة تأخذ في الاعتبار الدور الذي يجب أن تضطلع به القوة المتعددة الجنسيات في العملية السياسية والحوار

مع مختلف المجموعات المتمردة وكذلك في البرنامج الخاص بإصلاح القطاع الأمني الذي تقوم الحكومة بإعداده وكذلك مشروع "أقطاب التنمية" التي يعتزم الاتحاد الأوروبي إنشائها اعتباراً من 2008 في إطار البرنامج العاشر للصندوق الأوروبي للتنمية.

215- في 11 مايو 2007، وجه إليّ الرئيس الحاج عمر بونغو أوديمبا بصفته رئيس اللجنة الخاصة حول جمهورية إفريقيا الوسطى التي أنشأتها المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، رسالة بشأن تمويل القوة المتعددة الجنسيات، ملتصاً بدعم الاتحاد الإفريقي من أجل مواصلة الاتحاد الأوروبي ضمان تمويل القوة المتعددة الجنسيات في إطار برنامج تسهيل السلام في إفريقيا. وفي هذا الصدد، أكد على أنه، خلال قمة المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا المنعقدة في إنجمينا في أبريل 2007، كان رؤساء دول وحكومات هذه المنظمة قد قرروا الإبقاء على القوة المتعددة الجنسيات لمدة عام إضافي على الأقل وذلك من أجل تعزيز النتائج التي تم تحقيقها وضمان النقل الفعال للمسؤوليات إلى دولة جمهورية إفريقيا الوسطى. وبعد ذلك، اتصلت المفوضية بالمفوضية الأوروبية لدعم طلب المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا والدعوة إلى تعبئة موارد إضافية لضمان استمرار أنشطة القوة المتعددة الجنسيات.

216- وأخيراً، أود أن أبلغ المجلس بأنه، في إطار تنفيذ المقرر الصادر عن مجلس السلم والأمن خلال اجتماعه المنعقد في 12 فبراير 2007، زار وفد من مجلس السلم والأمن جمهورية إفريقيا الوسطى من 8 إلى 11 يونيو 2007 حيث عقد جلسات مثمرة مع المسؤولين الحكوميين وغيرهم من الفاعلين المعنيين. وسيتم عرض تقرير وفد مجلس السلم والأمن على المستوى المناسب.

(ك) ليبيريا:

116- منذ تقرير الأخير، ميز الوضع العام في ليبيريا استئناف جهود توطيد السلم وإعادة إعمار البلد. وضاعفت المفوضية جهودها لزيادة نمو الدخل العام وتحقيق تقدم في إنشاء الفرص الاقتصادية وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية واحترام العدل وحقوق الإنسان والحكم الرشيد.

117- في التقرير الأخير الذي قدمته إلى المجلس، تمت الإشارة إلى التوتر العرقي الناجم عن عودة المشردين واللاجئين إلى ديارهم. ولئن كان هناك قلق إزاء خطر نشوب نزاعات عرقية محلية نتيجة النزاعات حول الممتلكات والأرض، فإنه يسعدني أن ألاحظ أن اللجنة الرئاسية التي تم إنشاؤها للتحقيق في النزاعات العرقية حول الممتلكات والأرض في المناطق المتأثرة (مقاطعة نيمبا)، عرضت تقريرها على الرئيس وتم قبول توصيتها بشأن تلك المقاطعة، أي ضرورة التعجيل بإنشاء آليات للمصالحة بين المجموعات المتناحرة، بما في ذلك الحاجة إلى صياغة سياسة استغلال الأراضي وإنشاء لجنة استغلال الأراضي.

118- يظل الوضع الأمني هادئاً ومستقراً. وسجلت الأنشطة الإجرامية، بما فيها السرقة بالسلاح انخفاضاً ملحوظاً في منروفيا وضواحيها. وتتعاكس فعالية البعثة العسكرية الأممية والشرطة المدنية والشرطة الوطنية الليبيرية التي تم إصلاحها، في انخفاض أنشطة الإجرام واحتواء احتجاجات الجمهور العام قبل أن تتحول إلى الإخلال بالنظام العام. وبالفعل، فقد سجل تدريب الشرطة الوطنية الليبيرية وإعادة هيكلتها مستوى عالياً من النجاح. وقد أكمل حتى الآن، 2610 ضابط شرطة وطنية ليبيرية تدريبهم. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى كل من نيجيريا وغانا للدعم المتواصل الذي يقدمانه لتجهيز وتدريب قوة الشرطة.

119- تتواصل عملية إعادة إصلاح وهيكل القوات المسلحة الليبيرية، وإن كان ذلك بطيئاً بعض الشيء. وفي أعقاب تخرج الدفعة الأولى بـ106 جندي، تم تأجيل برنامج تدريب الدفعة الثانية من المجندين الجدد، من يناير 2007. غير أن عاملى شؤون الأمن الذين طردوا من الجيش لا يزالون يعترضون لهذا القرار من الجيش. فهم يشكون في صحة تفسير اتفاق السلام الشامل لأكرافيا يخص إعادة هيكلة القوات المسلحة الليبيرية. ويروا بأن أعضاء القوة السابقة يجب منحهم الأولوية في التجنيد بدلاً من تسريحهم. وتجدر الإشارة إلى أن المقاتلين القدماء والبالغ عددهم 23000 مقاتل لم يستفيدوا حتى الآن من برنامج إعادة التأهيل وإعادة الدمج في المجتمع. ويقدر تنفيذ هذا البرنامج واستكمال به 18 مليون دولار أمريكي.

120- على الصعيد الاقتصادي هناك علامات إنعاش قوى مستمرة في ليبيريا. ويعتبر المركز المالي للحكومة مشجعاً حيث تحسنت الآفاق على المدى المتوسط، بقدر كبير ويقدر معدل نمو البلد بنحو 7.8% من الناتج المحلي الإجمالي ويقود هذا النمو أساساً قطاع البناء وانتعاش قطاع الزراعة والمصروفات التي يمولها المانحون.

121- لقد تحققت هذه الإنجازات بفضل الدعم المتواصل الذي يقدمه المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى النتائج الناجحة التي خلص إليها منتدى شركاء ليبيريا المعقود في واشنطن دي سي، في فبراير المنصرم. وأرحب بالتبرعات والقرارات بالإعفاء من الديون التي تم الإعلان عنها في هذا الاجتماع، وأشجع الوكالات المالية المتعددة الأطراف على منافسة الدائنين الثنائيين في إعفاء ليبيريا من الديون.

122- أوفت ليبيريا بالشرط المطلوب لرفع العقوبات عن الماس وانضمت الحكومة إلى مشروع كيمبرلي لإصدار الشهادات وتم إفاد بعثة استعراض إلى البلد. وعلى ضوء هذه التطورات اعتمد مجلس أمن الأمم المتحدة، في يوم 27 إبريل 2007 القرار رقم 1753 (2007) قرر بموجبه رفع حظر الواردات من الماس من ليبيريا الذي دام لأكثر من ثلاث سنوات. وهنا مجلس الأمن حكومة ليبيريا على مواصلة التعاون مع مشروع كيمبرلي لإصدار الشهادات ولاحظ

التقدم المحرز في وضع أجهزة الرقابة الداخلية المطلوبة وغيرها من مستلزمات عملية كيمبرلى.

123- فيما يتعلق بالوضع الإنساني حتى 1 مارس 2007، فقد عاد نحو 344ر89 لاجئ إلى أماكنهم الأصلية، على أساس طوعى، بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بينما عاد إلى ديارهم 36000 لاجئ بأنفسهم. وهناك حاليا قرابة 348ر107 لاجئاً في انتظار إعادتهم إلى الوطن من الإقليم الفرعى. وعلى الجانب الليبيرى، لا يزال 168ر16 لاجئاً مقيمين في ليبيريا، وأغلبهم من سيراليون وغينيا وكوت ديفوار.

124- ختاماً أود أن أعلن أنه، فى أعقاب القرار الصادر عن الاجتماع الستين لمجلس السلم والأمن المعقود فى 18 أغسطس 2007، فقد تقرر إفاد فريق متعدد التخصصات إلى ليبيريا فى أجل قريب. وتستهدف البعثة استشارة السلطات الليبيرية حول سبل ووسائل دعم جهود إنعاش البلد فى المرحلة ما بعد النزاع.

ل (كوت ديفوار:

227- شهد عام 2007 بداية جيدة في كوت ديفوار. ففي كلمة ألقاها بمناسبة العام الجديد، أعلن الأمين العام للقوى الجديدة موافقته من حيث المبدأ على الحوار المباشر الذي اقترحه الرئيس لوران باغبو في خطابه إلى الشعب في 19 ديسمبر 2006. ويجدر بالذكر أن الرئيس الإيفواري كان قد أعلن في خطابه عن خمسة مقترحات للخروج من الأزمة وهي إرساء حوار مباشر مع التمرد من أجل نزع السلاح وإعادة توحيد البلاد وإلغاء منطقة الثقة وإنشاء خدمة مدنية وطنية ومنح العفو الشامل ووضع برنامج للمساعدة على عودة المشردين جراء الحرب.

228- أجرت القوى الجديدة وحلفاؤها من تجمع الهوفيتيين من أجل الديمقراطية والسلام مشاورات في 18 يناير 2007 لتنسيق مواقفهم. وفي ختام هذا الاجتماع، أعلن زعماء مجموعة السبعة للأمين العام للقوى الجديدة عن موافقتهم على الاقتراح الخاص بإجراء حوار مباشر مع رئيس الدولة ولكن في إطار الاحترام الدقيق للقرار 1721 لمجلس الأمن للأمم المتحدة.

229- يجدر بالذكر أنه خلال قمة الإيكواس المنعقدة في 19 يناير 2007، رحب زعماء المنطقة بمبادرة الرئيس لوران باغبو الخاصة بإجراء الحوار المباشر مع الأمين العام للقوى الجديدة ودعوا رئيس الإيكواس إلى تسهيل هذا الحوار بهدف المضي قدماً بعملية السلام. وكذلك، حث مؤتمر رؤساء الدول والحكومات خلال دورته العادية الثامنة المنعقدة في أديس أبابا الأطراف الإيفوارية على مضاعفة جهودها من أجل المضي قدماً بعملية السلام على أساس القرار 1721 وعن طريق الحوار المباشر الذي اقترحه الرئيس لوران باغبو.

230- افتتح الحوار المباشر بين المعسكر الرئاسي والقوى الجديدة في واجادوجو بتاريخ 5 فبراير 2007 بتسهيل من الرئيس بليز كومباوري الذي عينته الأطراف وكلفته بذلك منظمة الإيكواس. وقد أجرى الميسر مشاورات منفصلة مع كلا الوفدين وكذلك مع بعض فاعلي المجتمع الدولي. كما أجرى مشاورات مع تجمع الجمهوريين والحزب الديمقراطي لكوت ديفوار - التجمع الوطني الإفريقي. وقد أدت هذه الجهود التي جرت في إطار من السرية القصوى وفعالية الحوار، إلى توقيع اتفاق واجادوجو السياسي في 4 مارس 2007 بين الرئيس لوران باغبو والأمين العام للقوى الجديدة غويوم سورو.

231- مكن الاتفاق السياسي الذي رحب به جميع الأحزاب السياسية من إيجاد حلول وسط للمشاكل الرئيسية التي تعيق عملية السلام. وفيما يتعلق بتحديد الهوية والعملية السياسية، يحدد الاتفاق إجراءات مخففة لنيل بطاقة الهوية الوطنية وبطاقة الناخب كما يحدد المسؤوليات فيما يتعلق بمنح هذه الوثائق. وبخصوص قوات الدفاع والأمن، يكرس الاتفاق إدماج المقاتلين السابقين وإنشاء مركز قيادة متكامل يكون مكلفا بدمج وتوحيد هذه القوات. كما ينص الاتفاق على الإلغاء التدريجي لمنطقة الثقة وعلى التشاور بين الطرفين الموقعين لتعيين المسؤولين في إطار إعادة نشر الوحدات الإدارية. ومن بين الأحكام الهامة للاتفاق، تجدر الإشارة إلى إنشاء آليتين لمتابعة الاتفاق واعتماد جدول زمني تنفيذي لمدة 10 أشهر.

232- لقي اتفاق واجادوجو السياسي ترحيبا حارا من المجتمع الدولي. وعليه، رفع مجلس الوساطة التابع للإيكواس خلال اجتماعه المنعقد في 16 مارس 2007 توصيات قرر مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي في اجتماعه المنعقد في 19 مارس 2007 تأييدها بالكامل. ومن جانبه، أجاز مجلس الأمن للأمم المتحدة اتفاق واجادوجو السياسي في بيان رئاسي صدر في 28 مارس 2007.

233- وفقا لأحكام اتفاق واجادوجو السياسي والاتفاق الإضافي الموقع في 27 مارس 2007، تم تعيين السيد غويوم كيغبافوري سورو رئيسا للوزراء في 29 مارس وتم تشكيل حكومة تشمل جميع الأطراف الموقعة لاتفاق لينا-ماركوسي في 7 أبريل 2007. وقد أجاز مجلس السلم والأمن خلال اجتماعه الرابع والسبعين الاتفاق الإضافي وكذلك تعيين السيد غويوم سورو في منصب رئيس الوزراء.

234- يتعين الإشادة برسائل السلام والمصالحة والعفو التي يوجهها الرئيس ورئيس الوزراء إلى السكان في مختلف المناسبات للتأكيد على أن الحرب قد وضعت أوزارها وعلى تصميمهما على الوفاء بكامل التزاماتهما. تم اتخاذ مبادرات أخرى، لاسيما من قبل مؤتمر الشباب الوطني الذي قام على مدى ثلاثة أشهر بتسيير قافلة مماثلة في العديد من كبريات مدن البلاد في المنطقة الخاضعة لسيطرة الحكومة والذي يعتزم تسيير قافلة مماثلة إلى المناطق الواقعة تحت

سيطرة القوى الجديدة. من جانبها، نظمت الحكومة حلقة دراسية في 2 مايو 2007 بهدف تهيئة الظروف المناسبة لقبول اتفاق واجادوجو وترجمته إلى خارطة طريق متجانسة.

235- على الصعيد الأمني وفي إطار تنفيذ اتفاق واجادوجو السياسي، تم اتخاذ العديد من الإجراءات. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى الاتفاق الذي وقع في 11 أبريل 2007 بين رئيسي أركان القوات المسلحة لكوت ديفوار والقوات المسلحة للقوى الجديدة وقواد القوات المحايدة بشأن الإلغاء التدريجي لمنطقة الثقة وإلى المرسوم الذي وقعه رئيس الدولة في 12 أبريل 2007 والذي يقضي بالعفو عن جنح وجرائم الإخلال بأمن الدولة، وإلى بداية تفكيك منطقة الثقة في 16 أبريل 2007 من خلال رفع نقطة التفتيش في تيبيسو وتدشين لواء مشترك من رجال الدرك في نغاتادوليكرو.

236- خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل فريق العمل الدولي عقد اجتماعاته. وعليه، فقد تم عقد ثلاثة اجتماعات في 12 يناير و2 مارس و13 أبريل 2007 على التوالي. وفضلا عن توصيات هذه الاجتماعات بشأن تنفيذ القرار 1721، رحب فريق العمل الدولي بالحوار المباشر وشجع الرئيس بليز كومباوري على مواصلة جهوده من أجل مساعدة الأطراف الإيفوارية على التوصل إلى اتفاق من شأنه إحياء عملية السلام وفقا لتطلعات الشعب الإيفواري. ولأخذ في الاعتبار الوضع الجديد الذي تمخض عن توقيع اتفاق واجادوجو السياسي، طلب فريق العمل الدولي خلال اجتماعه المنعقد في 13 أبريل 2007 من رئيسيه المناوبين إجراء مشاورات مع الأجهزة المختصة لمنظمة الإيكواس والاتحاد الإفريقي بشأن مركز ودور فريق العمل الدولي ورفع توصيات إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة.

237- زارت بعثة تقييم فني برئاسة مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة المعني بعمليات حفظ السلام هادي عنابي كوت ديفوار من 9 إلى 22 أبريل 2007 لتحديد دور الأمم المتحدة في تنفيذ اتفاق واجادوجو السياسي. وقد جاءت هذه البعثة ردا على طلب من مجلس الأمن للأمم المتحدة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ليقدم إليه الأخير في موعد أقصاه 15 مايو 2007 توصيات بشأن الدور الذي يمكن أن تضطلع به هذه المؤسسة من أجل دعم تنفيذ عملية السلام مع الأخذ في الاعتبار التطورات الأخيرة التي وقعت في كوت ديفوار.

238- تجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة قيد الاستعراض، شهدت البلاد بعض الحوادث الأمنية. ففي ليلة 11 إلى 12 يناير 2007، تعرض مركز للجمارك في نوي على الحدود مع غانا لهجوم أسفر عن مقتل خمسة أشخاص وجرح عدد آخر. كما نظم شبان جندوا في 2002 مظاهرات احتجاجية في بعض مناطق البلاد يومي 2 و3 فبراير 2007 قاموا خلالها بإطلاق النار في الهواء وذلك للمطالبة بصرف مكافآتهم ودمجهم في قوات الدفاع والأمن. كما وقعت

مواجهات قبلية في غرب البلاد بسبب خلافات عقارية، بينما تتصاعد الأعمال الإجرامية في منطقة الثقة.

239- اتسم المناخ الاجتماعي بالإضرابات التي شلت النشاط المهني في الكثير من القطاعات ومن بينها قطاع التعليم. وقد أدت الصعوبات في توريد المياه الصالحة للشرب إلى بعض مناطق الشمال والغرب إلى ظهور أمراض تتعلق بالمياه. وقد أفادت التقارير عن انتشار وبائي التهاب السحايا والحمى الصفراء في عدة مناطق في كوت ديفوار حيث عملت فرق تطعيم أرسلت إلى الأماكن المنكوبة على القضاء عليهما. وموازاة لذلك، فإن البلاد تتعافى تدريجيا من التلوث الذي سببته النفايات السامة التي كانت قد تم دفنها في منطقة أبيدجان في شهر أغسطس 2006 والتي كانت قد تسببت في وفاة 10 أشخاص وإصابة آلاف آخرين بالتسمم. وقد تم التوصل إلى اتفاق ودي في 13 فبراير 2007 بين رئاسة الجمهورية وشركة TRAFIGURA المتعددة الجنسيات بعد موافقة هذه الأخيرة على دفع تعويضات مالية قيمتها مائة مليار فرنك إفريقي مقابل وقف كافة الدعاوى ضد الشركة.

240- وفي الختام، أود أن أرحب بالتطور المشجع الذي شهده الوضع في كوت ديفوار. وأحث الأطراف الإيفوارية على مواصلة وتكثيف جهودها من أجل تعزيز السلام والمصالحة الدائمين في البلاد. كما أعبر عن تقديري للميسر الرئيس البوركيني بليز كومباوري لدوره والتزامه.

(م) موريتانيا:

241- في يناير 2007، رفعت تقريرا عن التطورات الإيجابية التي وقعت في موريتانيا على طريق العودة إلى النظام الدستوري. ومن ذلك الوقت، تمثل العنصر الرئيسي في إجراء الجولتين الأولى والثانية من الانتخابات الرئاسية يومي 11 و 25 مارس 2007. وقد مثلت هذه الانتخابات نهاية الفترة الانتقالية وأدت إلى انتخاب السيد سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله رئيسا للبلاد. وقد شارك في مراقبة هذه الانتخابات مبعوثي الخاص إلى جانب بعثة مراقبين من الاتحاد الإفريقي برئاسة المحترم بن يمين بونكولو، وزير الخارجية السابق والرئيس الحالي لمجلس شيوخ جمهورية الكونغو. وفي البيانات التي أصدرتها في ختام الجولتين، أقرت بعثة الاتحاد الإفريقي بأن الانتخابات كانت عادلة وحررة وديمقراطية وشفافة.

242- وبعد ذلك، اجتمع مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي في 10 أبريل 2007 لبحث تطور الوضع في موريتانيا. وبهذه المناسبة، أحاط المجلس علما مع الارتياح بالتطورات التي شهدتها موريتانيا منذ الانقلاب العسكري الذي وقع في 3 أغسطس 2005 وبحسن سير العملية الانتقالية الديمقراطية والعودة إلى النظام الدستوري. أثنى المجلس على رئيس وأعضاء المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية وكذلك على رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة المنتهية

ولايتها لوفائهم بالالتزامات التي كانوا قد قطعوها على أنفسهم ولإكمالهم عملية العودة إلى النظام الدستوري وعبر عن تهنائه للرئيس المنتخب وشجعه على بذل قصارى جهده لتوطيد مكتسبات العملية الانتقالية وتعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد وتعميق العملية الديمقراطية واتخاذ جميع التدابير الكفيلة بتعزيز الوحدة الوطنية والتماسك الوطني. فضلا عن ذلك، قرر المجلس رفع قرار التعليق الذي كان الاجتماع السادس والثلاثون المنعقد في 4 أغسطس 2005 قد اتخذه ضد موريتانيا. ومنذ ذلك الوقت، عادت موريتانيا تشغل مكانها في الاتحاد الإفريقي.

243- وفي أعقاب أداء الرئيس المنتخب اليمين الدستورية في 19 أبريل 2007 بحضور مفوض السلم والأمن، تم تشكيل الحكومة في 28 أبريل 2007 وعقدت غرفتا البرلمان وهما الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ جلستهما الأولى في 14 مارس 2007. أثني على الطيف السياسي والمجتمع المدني والشعب الموريتاني لما أبدوه من نضج وروح المسؤولية طوال عملية العودة إلى النظام الدستوري. ومن جانبه، سيواصل الاتحاد الإفريقي دعم جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز وتعميق التقدم المحرز.

(ن) الصحراء الغربية:

سابعا- تمويل عمليات حفظ السلام التي يتم تنفيذها تحت سلطة الاتحاد الإفريقي بمساهمات مقدرة من الأمم المتحدة:

243- في مقرره ASSEMBLY/AU/DEC.145(VIII) الصادر عن دورته العادية الثامنة المنعقدة في يناير 2007، ذكر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بأن مسؤولية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين تقع أساسا على عاتق مجلس الأمن للأمم المتحدة وطلب من الأمم المتحدة أن تبحث في سياق الفصل 8 من ميثاق الأمم المتحدة، إمكانية تمويل عمليات دعم السلام التي يقوم بها الاتحاد الإفريقي أو تحت سلطته وبموافقة الأمم المتحدة ، وذلك عن طريق المساهمات المقدرة. وقد طلب المؤتمر من الدول الأعضاء في إطار العمل مع المفوضية أن تقوم بالمتابعة الضرورية في هذا الشأن.

244- في إطار متابعة هذا المقرر، استغلّت جنوب إفريقيا فرصة عضويتها في مجلس الأمن للأمم المتحدة في مارس 2007 لتنظيم نقاش حول موضوع "العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، لاسيما الاتحاد الإفريقي من أجل حفظ السلام والأمن الدوليين". وقد شارك مفوض السلم والأمن في هذا النقاش. وبهذه المناسبة، عرض المفوض موقف الاتحاد الإفريقي من المسألة وفقا لما جاء في المقرر الذي اعتمدته المؤتمر وأكد على أن موافقة الأمم المتحدة على تمويل عمليات حفظ السلام التي يتم تنفيذها تحت سلطة الاتحاد الإفريقي وبموافقة مجلس الأمن للأمم المتحدة ستعزز أيضا سلطة ومصادقية هذه المنظمة.

245- وفي ختام مداولاته، أكد مجلس الأمن مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين وشدد على أهمية دعم الاتحاد الإفريقي والتحسين المستدام لإمكانياته وقدراته. وفي هذا الصدد، طلب المجلس من الأمين العام أن يقدم تقريرا، بالتشاور مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة، وخاصة الاتحاد الإفريقي، عن مقترحات معينة حول السبل التي تمكن الأمم المتحدة من دعم الترتيبات على نحو أفضل من أجل زيادة التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية بشأن الترتيبات في إطار الفصل الثامن وذلك للمساهمة على نحو كبير في تحديات الأمن المشتركة في المناطق التي تثير القلق ولتعزيز تعميق وتوسيع الحوار والتعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي.

246- تمت مناقشة هذه المسألة خلال المشاورة السنوية بين الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها ودول مجموعة الثماني وغيرها من الشركاء، المنعقدة في أديس أبابا يوم 14 مايو 2007. سجل الاجتماع ضرورة إيلاء اهتمام لمقترح مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بشأن تمويل عمليات حفظ السلام التي تنفذ تحت سلطة الاتحاد الإفريقي عن طريق مساهمات مقدرة من الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، رحب الاجتماع بالنقاش الذي نظمته مجلس الأمن في شهر مارس الماضي وأوضح أنه يتطلع إلى التقرير الذي سيرفعه الأمين العام للأمم المتحدة في إطار متابعة البيان الرئاسي الصادر في 28 مارس 2007.

247- خلال قمة مجموعة الثماني المنعقدة في هيليغيدام، ألمانيا بتاريخ 8 يونيو 2007، أكدت دول مجموعة الثماني على أنها ستعمل مع فاعلين أخرى على تحديد ودعم حلول دائمة للمشاكل المتعلقة بالتمويل المستدام والدعم العملياتي وتخطيط عمليات حفظ السلام التي يتم تنفيذها تحت سلطة الاتحاد الإفريقي وإدارتها وتمويلها بشكل مستدام. وخلال الأشهر القادمة، ستواصل المفوضية بالتعاون مع الدول الأعضاء جهودها الرامية إلى توعية شركاء الاتحاد الإفريقي بشأن ضرورة إيجاد حل دائم لمسألة تمويل عمليات حفظ السلام التي تقودها القارة.

2007

Report of the chairperson of the commission for the period january- June 2007

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/4488>

Downloaded from African Union Common Repository